

بسمه تعالى

هذه تكملة شرحه رحمه الله

منه للعلماء العالمين قدوة العلماء

وسند الفقهاء المنجيين من كوارث زمانهم

بحر العلوم المنال الطهر من الحقيق محقق الأصول

الفروع المعروفة بحر فضله الاساطير والفحول

الاعمال الاجل العالم الرازي الحاج افانرضاه

الغروي مسكنه ونشاده زلاله العالي على راس السنين

الرسائل المتقى فخر ابد الأصول للشيخ الامام

على فاء الشهادة والمبتلى بوطى قدما بحسنه

والمتمنى اليها سدا الاقامته في هذه فالدنيا

الضيق النذر ليس كمال الفقهاء والمنجيين

بعد نذر اسد بعد مشاهد العلم بعد نظامه

العلماء الشاغلين شانا الاعظم علم الهدى

طاب مشرفه وفد صدق لطيفه نشر الانارة

لنفسه الجاهل كالدنيا السيم والعقد

نزلة اهل الصلاح والتقوى ونجته

ايه عيال الجاهل على صلاو الطهر

اقدوم جال الجاهل في بيع كمال

طبعه طبعه سلا الكمال فانه

وقد يعنى الله شهره

منه من الجاهل

البنو

6424
51A



عَلَمٌ

جذب الفيض ونواحيها

عم

فلما قيل ان الله تم ما جعل الكثر من قبيل اوجده وهذا ظاهر بعد اذ في الغائب والحاصل ان من هذا الشخص
 جوتيا يكون هذا الشيء بالاجتباء لا يحتمل الخطاء وعلم ان البواعث على منع منع عن زيد يا ذا البحر على ذلك الاشرف انه
 براه فذلك ما بين الكلازم وعلو مع معلوم من الملائمة وانما لم يحرم بذلك واخذل الخطلوبان من يكونه بولافان
 عهده بل من رتبة كثر البواعث على ذلك الشيء فلو وجب عليه ذلك لوجب ان يكون له بل لا يقبل كذا يكون معاذ ذلك
 الدليل التوسعة في الحكم الشرعي وفيه على وجههم فمضون لبول وقد يكون معاذة التصرف في الموضوع وفيه بل
 من هذا الواقع وقد يكون معاذة تصليطون والمنع عن الاخذلوا باخذلوا في غير ذلك الحكم والوجه موضوع
 مرتجع هذه التعريفات باسرها وان كان ذلك التعليل لما يجاب به بل على البواعث على المطون لكن فيما بينه وبين
 اختلاف متعلق بجعل ان في هذا الاصل فذلك الدليل فقام مقامهما وكيفية كان معاذة ذلك حجة الاما ان الله اعلم
 البعوض لا يخفى على المتأمل فلو ان كثر عباد الله اقول لاطلاق البحر على خصوص الاصل على صانع اهل
 الميزان لان البحر والدليل عند هم عباد عن التصديقات للمعلوم الموصل الى تصديقات على ولكن الاطراف
 متفاد وان بل يرجع كل منهما الى الاخر باذنه كما ثبت له واظهار ان الدليل في مصطلح الاصوليين
 ما عرفوه باقائه ما يمكن التوصل الى جميع النظر في الاصل على وجهه بل في ذلك نعم ذكر التصديق في ما بينه وبين
 بظاهره في ذلك حيث قال بعد بينا الفرق بين الاصل والبعث واعلم ان الحاصل الدليل عندنا على انشاء الاصل
 فلو علمنا ومقتضى العالم حادث وكل حادث له صانع فانه من وبعثها افا ده فبعض حق من الملائكة وذلك
 خير بان فاعلم ان من حيث هو ليست ثم ما وصل الى النظر الى هذا الملائكة الصانع بل التوصل الى الباعث انما هو في
 افعوا في ذلك فبما علمنا حيا انا ما ساعدنا واشتدنا وكيف لا مع ان صدق الدليل عند الاصوليين انما هو
 الكتاب والسنة والافعال والعقل وهو وساطة لاثبات الحكم الشرعية بوضوحها لا غير وقد براه ما ذكرنا
 عليه بعض على بعض الكتب الاصولية التي اعرف وتصنفها لفظ وجبت في الميزان في العلم بالنتيجة فلهذا علم
 كان فهو الدليل على علمه هل الميزان وما غيره من اهل العقول الدليل عندهم محمول على كثر البعوض في قولنا
 العالم مغير الوجه هو الاول لان العلم بالبعث بما ينزل العلم بالحدوث بواسطه الكبرياء ان كان كل منهما خاد
 وكيف كان هو صريح ولا مشاخص فلهذا في وقد اشترنا الى ان صفا اخرج الاصوليين انهم يعضون على هذا الصطلح
 كما هو ظاهر عباد المصنف وقد يمكن الاعتذار عنهم بما اورد في العلم بانهم يعضون ذلك شرط للتوصل
 لغير الدليل ان يدور العلم بذلك لا يتحقق صحيح النظر في عباد وصف الدليل من غير ذلك وقد صرح الحق
 البعض في انهم يعطون شبه على العواين بذلك فلا خط هذا مع كان ان بقولنا صطلح غير اهل الميزان ان بين
 اصطلحهم بالنظر في ما بينا على اطلاق الاخر في محاوراتهم حيث يجعلون الشيء بما يقع وسطا في لفظ
 الاخر في بعض ما علمهم هذا الشيء سكاره او في الشارعه عنه وعلة الحكم بحدوث العالم بغيره وهكذا وهذا
 وان كان وجهه في ذلك التعليل في فبعضه خير من هو ان هذا مسكرو كل من سكن لم يكن النسيئة بخير من ان في فبعضها

4

(5)

V

5

خبر القطع ونوابعها

٨

كالعلم وقد يتوهم نيل العبارة على معنى آخر بعيد عما يناله الجدل سناذد البعض القرائن مثل قوله ما خولنا خبر
 ان الظاهر من هذه القطع اننا اخذنا من الموضوع وكذا قوله في اكثر النسخ بل انما يجوز على وجهين فليس هو
 الاخر من المنايا و هو ان خصة شبيهة بالظن انما اخذنا من الموضوع بكونه فاسية بالعلم لكن هو
 ضلي فلهذا لم يضرنا اخذنا طريقا صريحا فالحاصل المعنى في هذا الاخذ ان الظن المعتبر طريقه محمول على
 وسطه في نيل الحكم متعلقه بالنظر في تلك النقطة سواء كان اخذنا موضوعا حكم متعلقه نوعا او حكما
 مثلا الظن ما اخذنا في موضوع الحكم الظاهري لكونه طريقا الى الحكم الواضحة فان طابق الظن الواضح
 فحكم الحكم الظاهري سمع لواقع نوعا اما شخصيا فهو محمول على ما هو واضح وان تخلف عن الواقع فحكم الحكم الظاهري
 حكم اخر غير الحكم المتعلق بالظن اخذنا طريقا اليه هذا اذا كان مما خولنا به في الطريق فلهذا اذا اخذنا
 من حيث انه صفة خاتمة في واقع صالحة لان يكون موضوعا حكم متعلقه بعدا كان كان مضمونا في آخره
 من دون ما لا يخفى الكسبية وقد يكون موضوعا حكم اخر غير حكم المتعلق وقبيل لا يخفى من بعد ذلك
 صلاحيته للمنايا المبرورة بحل العبارة على ان هذه المعنى قولنا والمصلحة عقيدة اقول كانت اذا بدلت
 كونها عقيدة بحال ذلك حيث لم يستدل احدا بها بالدليل المتعلق بل اعتمدوا في ذلك على حكم العقل وفي
 بعبارة استكشاف قولهم انهم من قول العلم بطريق القطع ولو كان اتفاقا بالنسبة لصدان المسئلة عقيدة
 والاصح اننا في بديهي بين خبره لكل التراجع لا يخفى قولنا وانما حصل ان الكلام الى اقول ظاهره ان
 ان التراجع في الخبر حتما هو في خبر المحرر انما هو يؤثر فيعلق العقيدة بحضرة خبره من خبرها مشقيا بكونها
 خبره من حيث الفعل التي يتعلق ببيها الحكم بمتعلقا انما لا يخلو لا يخفى عليها ان لا تكون ان التراجع في
 حرة فالأقوى من المنع لعدم كون الفعل اختياريا يفعلون فانه ولا يفعلون كونه خبرا لا يخفى من اعتقاده حرة
 لتعلق انتهى من هذا الملاحظة وانما يفعلون كونه شيئا اعتقاده حرة وان كان فدا اختياريا امكن ان يقع
 عليه بحكم مما نال حكم فانه في المعتقد ان اعتقاده حرة من حيثها التي بنا كذا بها مصلحة الواقع ومصلحة
 من الفرية والنهضة بل انما هذه الجملة عشا الكفاية الحكم الواضحة المتعلق بالشيء في البعث على الابان والحيث
 العلم لان بديهيها من التاكيد بيان ناكدا الوجوب والخبر ليس العلم بفناء الحكم على تقدير عدم الصلة
 وان لم يتحمل في خصوص المورد الا على سبيل فرض من عام وفوقه فلهذا على تقدير تسليم ان كان كونه متعلقا
 الخبر موضوعا اخر بالالتعلق من خبره غير صفة ذات متعلقة بالعلم كما يتحقق ذلك بالنظر في المعارف
 المحتملة والافند انفسه لا يخفى على من نظر في ان وجوب بناء على العلم من الابان بما علم حرة بوجهه انفسه تعلم
 حرة من وجوب الطاعة وحرة العصية من الخيارات انما يطلبه ان يتعلق بها طلب شرعي او ربحي وكلما
 يتعلق بها من الامور الشرعية يكون الا ان شاذها كما تقر في محله لكن بدعيه ما قرئ في باب الاشارة من هذا
 مع اتحاد خبر حكم العقل والشرع وانما ان تعلق الوجوب الشرعي بالطاعة لا من حيث كونه ايدافيا متعلقا

في التبع

(٩١) حجة الفلج ونواحيها

الغرض من الأمر في الواجبات النبيلة وجوب اتباع العلم من حيث كونه مفسداً عوضاً عما هو واجب كما هو المقرر
 في المقام الأول من وجوبه من جهة العلم كما هو كذا في نظر العقل فلا يكون إلا حجة شرعية ما ولو كان العقل
 في إثباته من هذه الجهة نعم لا يلزم على هذا التقدير لو صد خطاب شرعي من عقل بمعلو كونه من حيث كونه معلو
 المحرم لا يلزم بتقدير العقل على تقدير الصادق كما كان لتقصير عن ذلك يكون الخطاب من حيث أن حكم العقل
 في الواجب لو ساعد على ذلك وكيف كان فهذا الكلام في وجه لا يحصل إلا في حال ما قبل به من وجه
 بأشياء ذلك ولم يبدع أحد وأما المدعى ثانياً في ذلك العقل وهو أنه من حيث ما استدل به من أن العقل لا يفتقر
 لثبوت ولا يفتقر كونه من غير العقل اختيارياً فلا يصف العقل بما لا يخطئها من أجل وقوعه وأما بقول كونه معلو
 وان كان هذا اختيارياً إلا أن هذا القول ليس فيه بما يدرك العقل بما لا يخطئ عن وجهه من حيث كونه معلو
 منقلبه من وجه الثاني من الفساد الثاني في المتعلق من حيث هو فليس للعقل طريق إلى إخراج حكم العقل من العلم
 من حيث هو من جهة العلم المتعلق لذلك فله من جهة العلم على المكلف بواسطة العلم وبما يجله أن القول يكون الاعتقاد من جهة
 العقل التي يصير ليستها العقل حراماً شرعياً إنما لا تلي في ضعفه ولكن يمكن تحريك النزاع بوجه آخر وهو أن
 والخبر بنظر العقل والعقل في حكم الطاعة والمعصية في استحقاقها فاعلمها المدح والثواب والدم والعقاب لم لا
 بل الاستحقاق إنما هو من آثار الطاعة والمعصية في حق العقاب وعلى هذا الخبر لا يبعد القول بالاستحقاق
 أن لم ينصفه لا يفتقر إلى كونه واجباً شرعياً ولا الخبر كونه حراماً شرعياً لا يفتقر إلى الطاعة والمعصية على ما هو ربي
 محله نظر إلى أن ترتيب المدح والثواب على فعل الواجبات ليس لجل صدور ذلك الواجب حقيقة في الخارج من حيث
 هي بل لئلا يخلو ذلك في الاستحقاق أصلاً حيث لا يعود نفعها الكمال من حيثها إلا إلى العقل لفاعله كما لو لم لا يفتقر
 لثبوت ذلك من نافع لانه لا يستلزم شيئاً من حيث هو غير أعلى الدير وأما بسط المدح والأكرام ليطاعة الله
 من حيث هو هذا مع أن العبد لا يتخفى شدة اجراءه العمل كونه معلو كاله وأما بتحقق الأكرام بواسطة صدق
 العبودية والاشهاد على من هو المولى وكذا الكلام في المعصية فإن استحقاق المكافأة لها ليس حصول من حيث
 بل كونهما من غيرهما لا يستلزم من الطاعة وجب أن المناط في استحقاق الثواب والعقاب فعل لا طاعة والمعصية
 من حيثها مع قطع النظر عن متعلقهما يمكن أن يقال أن الإيمان بما اعتقد وجوبه بقول الطاعة كقوله لا
 من حيث كونها موجباً للمدح والأكرام وكذا الأقدام على ما اعتقد حرمته كالإقدام على فعل حرام في كونه موجباً
 لاستحقاق الأهانة والخذلان وبين أن في معصية العبد لشيء مما استلزم لواجب لو استقل كل منهما بالمال
 لا أثرهما فقلن بينهما شيئاً كما ساق في الأدب والخبر على شدة واثباتها كونه معلو العلم والاشهاد لانه
 ويخفى ذلك ومن الواضح أنه لا يفتقر ثبوت هذا الغنا من فعل أو قول كان قال شيئاً لانه لا يعنى بقوله لا
 أن لا يفتقر الغنا ولا شيء من غيرهما كان وثراً طاعتك على قولنا لا يفتقر هذا المعنى لبيان أن القول لا يفتقر في
 مولاة وفعل فيجب بحكم العقل وشهادته العقل وهذه الجهات باسرها من حيثها من حيثها المعصية وهي من حيثها

الواجب لا يفتقر

حجابه القطع وقوابها

١٠

فابلد ان يتحقق بالامر شري وعنده عدم مصادمة للواقع لا يتحقق فيها الا بقصر هذه الجهات وهي العقل
 التمر من حيث دون سائر الجهات وحاشا ان فعله لم يتحقق الا بتحقق المعصية لا بتحقق حكم العقل الا
 عن المعصية لانه لو نشأ كحقيقة مع العقاب على الفعل المانع بهذا القول بجميع جهاته المتعددة كما
 يوقع بهذا القول ومن هنا لا يبعد ان يدعى ان عدم المصادمة يؤثر في قلده ما يستحق من المؤخذة
 فيه راسا فلما لم يقل قولنا ان التفاوت الخ اقول ليس هذا الكلام المستدل مع عدم وقوع
 هذا التبعية كما لو كان يحصل له كما هو واضح واما غير المص فلا بد من ذلك فوطئة للجواب عن الجواب
 عدم التفاوت وعدم سنا فاما لذهب العدالة ويند المنع ان استحقاق العقاب يتبين ان يكون مبيها
 فعل اختيار الاستقلال العقل بقطب العقاب على الاختيارى ويكفي في كون الفعل اختياريا انتهاء الامر بمقد
 اختياره صوره انما لا يشترط في اختيارية الفعل كون جميع مقدماته اختيارية والافلا بكاد يوجب
 اختياره فمن شرب الخمر صادف قطعا الواقع فقد عصى اختيارا واما كون عدم الاستحقاق سببا على
 غير اختياره فيقتضيه قولوا قول بل مقلو عدم فانه يكفى في عدم الاستحقاق عدم حصول هذه الاستحقاق
 بفقد شيء من شرائط الفعل الاختيارية التي لها دخل في افضاء المعصية او مانع عن ارتكابها مع حصول
 كمالها حتى قولكم كما يشهد به الاخبار الخ اقول ليس يمنع عدم التفاوت بمعنى شهدها بالتفاوت والاختلاف
 الواردة قولكم فان مضى الى الوائيات الخ اقول توضيح الاستدلال ان الوائيات تدل على التفاوت في
 استحقاق الثواب والعقاب بل غير اختيارية وهو قلده العامل وكثرة وليس غرضه ثابت كون زيادته العقاب
 لامر غير اختيارية كما هو العباد في بادى الى حتى يتوجه عليه ان زيادته الاستحقاق كقوله لا يستحقا بجز
 ان تكون سببه عن امر اختيارية واما يستحق العقاب لزاما وبواسطة الافعال المتولدة عن فعله الاختيارية كما هو
 من حطب بالقاء نار فيها فيفصل اخرها فهو فعل ولو لم يكن للمكلف قسب عن اختياره وازداده فيجوز واخذت
 ما يخرج بناره اذا كان ملتفتا الى ما يتفرع على عمله ولو على سبيل الهمال فاما سببه حسنة او سيئة
 مقتضى استحقاق الثواب والعقاب لزاما على ما استحصل بواسطة فعله ووجود العامل من شرائط العمل
 التي لها دخل في تمامية السبب قولكم فاما اقول ولعل اشارة لاننا نرى ذلك ولو بعد تخطيطه لا يفرق
 بالنظر الى حال الغير الذي لا مدخل له بعلمه اصله بل يتوجه في انفسنا انما لو انك شخص معصية فعرضه التذمة
 عليها ثم انكشف له عدم كون ما ارتكبه حراما في الواقع لزمه ذلك وداى امره الهون تمامه لو كان حراما ولو
 فانه قولكم وقد يظهر من بعض المعاصرين الخ اقول هذا التفسير تماما لا بد منه لبيان البناء على كونه حراما
 شرعا كما يقتضيه خبره محل النزاع لفتح صدور الخطاب من الله بوجوب قتل النبي والوصول الى كمال اعتقاده
 واجرا القتل صوره عدم مكافئة هذا الحسن الفاعل في جهته لا يفسد لانه حتى يحسن الفعل فيقتضيه الامر
 وكذا لو اعتقد ان الشيء القلبي نافع له ويحشر به مع كونه في الواقع تماما فلا بد لا يفسد من الله امره

عن تأييد كونهما مستقلا والمحل قابل للبايش في حصول اثر من هذا الكتاب والاعتناء بغير المتبادر على موضوع واحد
 هذا كله بناء على كون معلوم كونه بنفسه موضوعا للعقل الشرعي في عرض الواقع فيكون الحرام معلوما مستقلا
 لكلا العقولتين وانما لو قلنا بان معلوم كونه ليس موضوعا للعقل الشرعي وانما الحرام هو نفس متعلق لا غير وانما
 بحسب كتاب النجوى لا لان كتابه عرفا شرعيا بل لاجل كون النجوى بحكم المعصية فلا يعمل ايضا مع معصية المعصية بخلاف
 ليس معنى فليس فيه انما يعتبر وخصوصا فلا يعمل في هذا الكتاب حتى يقربا بالداخل وعبارة كما هو ظاهر في قوله تعالى
 اقول لعل شارة لا تمنع دلالة الآية على ان الاكل لاجل اعتقاد طلوع الفجر من حيث ينزل الاعتقاد بل لعل
 انفراد الفجر وعلمه دون الاكل لانه لا يعتمد على الفجر فيكون الاكل في الواقع لان الفجر ظاهر بل انما
 حصول التبين في قوله تعالى فان قلت لعل نظر هؤلاء في اقول حاصل التوجيه ان الاستغناء من الاخبار انما هو
 فيسبب وجوب اطاعة الله بما اذا كان النجوى واسطة في تبيين شره ونواهيها لا معقولة في قوله تعالى وتمايز بين الاكل
 في اقول انما استظهره المصنف قدس سره بانما يدل على انفسه على تبيين النجوى في وجوب الاكلان والترك لله
 منها واحتمال ان لا تدبر بان كون التبيين ملحوظا في موضوع الاحكام الوافقة ويكون معصودا وان وجوب
 معتد به بالبلوغ مع واسطة لا لاجل التبيين في اطاعة بل لاجل ان المانع بين التبين وجوبها معتد بذلك
 في غاية العبد فان صدق كانه وان كان قد ثبت من ذلك بعد ان كتاب لنا وبل في بعض النسخ ان انما بين
 ما ذكره في ذلك كانه بقوله لا انه يحجب العلم او تركه والى مع حصولها من طريق ان ظاهر ان الاحكام
 الوافقة لو وصلت اليها بواسطة النجوى محبا لثباتها ولو حصل العلم بها من طريق اخر لم يجب كما يوجب انما
 لذلك ما نقله المصنف قدس سره في صدر البحث من منع حجة حكم العقل في الشرعيات لكثرة الخطا فيه لا لان
 كون نفس الاحكام مشروطة بوصولها بطريق صحيح فكيف كان فان زاد المعنى الاول كما هو ظاهر فهو وجوبه
 ما اوردته المصنف قدس سره في الكتاب وانما زاد المعنى الثاني وان كان بعيدا بوجوبه على ان ما الذي يقتضيه اجابا
 الا انه من دون مقصد صالح لذلك مع ان انما يمكن ان لا يتم به دفع غير المستقلات وانما فيها كوجوب مقتضى
 الواجب وحرية الضد على القول بهما او وجوب رد الجدي وحرية الظلم وغيرهما من الاحكام العقلية فلا يلزم
 في كليهما للتبيين حيث ان مناطها بعد العمل فلا يجوز الا ان لم يجرى الفاعل عن حجة حكم العقل فالمستقلات هذا
 مع ان غير المستقلات انما هي الاصلح للتبيين لانه دليلها على ذلك وظهور ان ثباتها التمسك في كون
 متعلقاتها هي الاحكام الوافقة وكون الاصلح طريقا لها الا من مقتضى موضوعها فليست اقل في قوله تعالى فان
 في اقول حاصل الجواب ان وجوب اطاعة الله تعالى من المستقلات العقلية العقل القاطنة بالحقصص كونه
 اشارة الى ان اطاعة وجوب الاطاعة ووجوب المعصية انما هو احرار كون الشيء مجوبا عند الله تعالى بحيث لا يخفى
 بتركه او كونه موقوف على غيره لا يخفى بغيره فبذلك ما قد يؤمن من ان غاية ما يمكن ان اطاعة انما هو
 ادراك العقل كون ما اوصى به او ينهاه او يمتنع عنه عند الله تعالى وانما انصد من ربه امره وولوه

خبر الفاعل وتوابعها

١٨

بحسب طاعته فلا لأن وجوب الطاعة من آثار الأوامر بالفعل والتركيب خطاب وهو لا يخرج من خبره بل هو خبر
 من الجائز أن لا يخرج من آثار الحكم الذي هو عبارة عن الأوامر بالفعل والتركيب بيان المحجج الذي هو خبره بل هو خبر
 لئلا الله لا يظن موضوعه أن وجوب طاعة العبد لأمره من آثار الأوامر لنفسه بالتركيب الشك في أن الأمر
 الحكم لا يخرج من آثار الأمر حيث هو مع أن من يدعي أن كشف الحكم الشرعي بواسطة العقل بقاؤه الملازمة
 أنما يدعي أن كشف صدور الأمر من الشارع بقاؤه اللطف وأما الكلام في أن الأمر لا يخرج من آثار الأمر
 على العبد لا أن الأمر هو ذاته بالفعل وأما ذلك فلهذا يخرج من المقام خصوصاً بعد أن ثبت بالضرورة
 الإجماع أن الأمر لا يخرج من آثار الأمر حيث هو مع أن من يدعي أن كشف الحكم الشرعي بواسطة العقل بقاؤه الملازمة
 بأن يبين المحجج أن شرطه في حقيقة الأمر لم يقل ضرورة أن وجوب الحكم لكل واقعة فرع حصول شرطه فيكشف الضر
 والجماع لذلك هل كان يبين المحجج أن شرطه في حقيقة الأمر لم يقل ضرورة أن وجوب الحكم لكل واقعة فرع حصول شرطه فيكشف الضر
 نفسه لها وأخطأ بأن غير فاضلة البتة هذا مع أن كثيراً من العقليات العبدية على طاعة الخبيث والنجس
 بل أكثرها أحكام عديدة من تبعها لها آثار شرعية ولا يعقل أن الأمر فيها كسنة الضد والجماع للمع
 والتميز في العبادات ونظائرهما إنما يتم الابتداء بهما في المسائل الفقهية التي هي من المحققين مطرح نظائر الكثيرين
 والناس من دول العقليات المبنية على الخبيث والنجس التي لم تشر على مورد العلم بها في إثبات
 حكمها بل على عينيهم كثيراً ما نستدل في بعض الموارد بأن هذا يتبع من خواصه وإن تركه ذلك لكن هذا الظاهر
 كان ذلك الشيء ندرجاً في موضوع كذا كذا الحكم ضروري عقلاً وقلاً وللشخص موضوع ذلك
 الحكم الكلي بالعقل ليس لاكتشافه بغيره من الأمور الخارجة عنه بل من طبيعة الشارع عليه وقد أضاف المحجج
 الأفضل فيما حكى عنه في عقلياته على الكتاب معترضاً على المصنف قد أن مدعيه بما هي العبادات هي على
 كون العلم المأخوذ في وجوب الإشكال ونحوه أنما هو العلم الموضوعي المخاطب بالبيع في تغييره وتبديله
 جهانه بغير المولى وحده وهم يدعون بتبديله بالجماع من الأوامر عليه السلام كالباطل ما عدا ذلك
 لهذا أمر معقول لا إشكال فيه وشأنه أنكاره قد علمهم مني على كونه طريقاً بمعنى أن الخبير هو العلم
 من أي مكان وبالسبب العقلية عند المناظر في هذا الإنكار وفيه ما لا يخفى فإن وجود الإشكال في حكم العقل
 ونحو الإشكال عبارة عن عدم معدونة المكلف في مخالفتها لوطئته لا الذي هو رتبة في حسن أو قبحه
 على الخافه في علمها لا بعدد عند العقل في مخالفة هذا معنى فخره وإن أبديت معنى أنه فلا بد بل على
 اعتباره في وجوبه أن الإشكال الواجب بل العقل في مخالفة هذا معنى فخره وإن أبديت معنى أنه فلا بد بل على
 العلم المأخوذ في موضوع وجوب الأمر عند العلم الكامل من سبب خاص وهو غير معقول حيث أن العلم المأخوذ
 في موضوع حكم العقل بوجوب الإشكال هو علم الطريق المحض ولا يعمل أن خبره أنما يقع في موضوع حكم
 العقل لأن من خبره إلى الشاخص نظر الفاعل بما في صدور البعث وأما المان أن يأخذ الشارع العلم أو

الاعتناء فانه ينبغي على علمها بما يحقق انه يتبين في قوله "انما قصد الوافعة وعدم زيادة الزكرك ولا المعنى
 اخبار القطع في هذه الموارد ضرورة انه لا يعقل ان يكلفنا الطاع ما يتقدم برقع بالبناء على انه وقع
 او الطاع ما انه زاد في صلواته او في الركوع بالبناء على هذا لان هذا لا يبر بعض الوجوه انما ينبغي
 اليها المصنفه وانما هاتان مراده عدم الاعتناء بقطعة الحاصل من سبابه غير متعارفة لا مطر ولا
 فضا منه فانه الوضوح قولك وفنائه يظهر مما سبق الخ اقول حاصل ما ظهر مما سبق من انما
 منع الخو عن العمل بعلمه بعد فرض ناطة احكامه بالواقع من حيث هو وعلم العبد بذلك كما هو المعروف
 حيث ان علمه على هذا التقدير غير المزمع انما لا يخلو حال المتعلق ولا يستلزم في اثباته حكمه وهو
 فتمنى ان يعلم ان المتعلق حكمه كذا لا يعقل ان يامر المولى بعلم العمل بعلمه بعد علمه بانما لا يخلو الحكم
 وكونه محمولاً على الواقع من حيث هو فان العبد يحكمنا فمضى بين امره بذلك واطلاق حكمه الواقع في علمه
 باخذ السبب خاص في موضوع حكمه بحيث لا يكون للواقع من حيث هو حكم في بعضه عن العمل بعلمه في بعضه
 لانه انما حكمه في غير العلم بانما لا يخلو خاص وان الامر الواقع في العلم بعلمه في العلم بعلمه في العلم بعلمه
 او امر صورته في الحقيقة انما انما يعقل ان يظهر للعبد هذا المعنى مع كونه احكامه الواقع محمولاً على الامر
 موضوعاً عنها من حيث هي اذا علم بخطاء علوم العبد بانما لا يكون جهلاً بما كان في كثير من الموارد فيظهر
 خلاف الواقع للعبد بان يقول لكان الامر مضى بهذا العبد لا تعقل في غيره واراد العبد كما هو واضح
 قولك والمقتضى للتكلم في المرتبة الثانية الخ اقول وجهان للمضوء بالبحث المفاد انما هو في ان العلم
 الاجمالي هل هو كالعالم التفصيلي موجب للتركيب بالواقع الجمل ام لا وانما ان هذا الذي يخرج التكميل
 على سبيل الاجمال هل يقتضي الاثبات بجميع مضمون الواجب والاعتناء عن جميع مضمون الحرام من باب
 المتعدي الغاية وذلك مع الضرر الجمل ام لا يفضي الى حرمة الخالق لقطعته في وجوبه وان كان له
 نوع تعلو كيقيناً اعتباراً بالعلم ولا اجل المصنفه حرمة الخالق لقطعته ووجوب الموافقة لقطعته في
 الاعتناء العلم بانما ان الكلام في وجوب الموافقة لقطعته وعدمه قد يشاء من ان اعتباره فهل هو على
 وجه لا يصلح ان يكون الجمل المقتضى عندنا في مخالفة ما علم بالاجمال اصلاً وانه ليس بهذه المشايير بل هو
 عندنا في الجمل ولا كالمضوء بالبحث في المعامل المتكلم بما اصل اعتباره اجمالاً لا في كنهه وعندنا في الجمل
 الثانية قولك وانما فيما لا يحتاج سقوط التكليف في هذا الاطاعة في غاية الوضوح اقول ولا يلزم
 اولاً ان وجوب اطاعة الشارع عقلي ولا يعقل ان يكون شرعياً للزوم التسلسل في الاعتناء مستقل بوجوب
 الاثبات بما امر الشارع والامر الثاني انما هي عندنا بان يكون امره باعاً على الفعل ونسبه داعياً الى العمل به
 على العبد عقلاً ان ياتى بما امر الشارع بذات امره ومركب ما فيها عندنا انما لا يلهي من غير في ذلك
 بين ان يكون ما يتعلق به الامر والامر في فصلها او اعتبارها الا انما لا يمتنع في الغرض من الامر في فصلها

بصرف حصول المتعلق ومن ثم لم يوصل الاعم اجتناب الفعل عند انشاؤه فمضى على الفعل المأمور به
 في الخارج ما يتصور كان شوا كان يفعل غير المكلف ويقبل المكلف بلا داع وشعور او بدافع حر وراشدا
 التكليف فقد حصل الغرض وسط الامر فاشغى موضوع وجوب الانشال كالموت لم يتحقق بعد على ذلك
 المحرم ولم يثبت له اسباب الاضيق في حالته حتى يجب عليه انشاؤه فهذا هو الغرض من الوصل والتباعد
 لا يجال اطاعة في التوصلات كما قد يهيم وقد ظهر في ذكر ان الاطاعة التي تستقل الفعل بوجودها
 عن بيان المأمور به بل ادعى الامر ان شئت قلت انها عبارة عن الانباء بما اعتقت به ارادة الشايع
 على حسب ما سلف به ارادنا استنبط البتة من ان العبرة بالخروج عما يتعلق بالغرض من الامر لا بقوله
 من حيث هو وكيف كان فحجبته بتعلق غرض الشايع في الواجبات التوصلية التي لا توفى فحجبها على
 الفصد الا باجاء ذات المأمور به من حيث هو فلا مجال للانبياء في حصول اطاعة او امرها باجاء مغلبي
 في حجبها عن ان يفسد الامثال من غير ان يتوقف ذلك على معرفتها بالانفصال بعد ان لم يتعلق غرض
 بذلك كما هو المفروض في قولنا واما فيما يحتاج الى فصد الاطاعة في اقول في عرف فحجبها لعدم ان الاطاعة
 التي يستقل بوجودها العقل للبت الاعتبار عن اجابة الامر على الفعل المأمور به بان يتولى به بداعي الامر
 فعل فهذا المجال الانبياء في حصول الاطاعة وسقوط الامر في هذا العلم بان لم يتعلق غرض الامر
 حصول المتعلق او يتصور ان الاطاعة من حيث هي من غير اعتبار فصد ذاتها بان كان مقصوده الاطاعة
 بكمية خاصة بان كان مثالا فانها بوجه خارجا حال الفعل يكونه بعينه هو المأمور به ويخون ذلك ولا
 فلا يتحقق اطاعة الا اذا ثبت على متعلق غرض الامر لا يكتفى بحجب اجاء المأمور به بل على متعلق
 الاطاعة كما هو الواقع في حجب حصول الاطاعة الموجبة لسقوط التكليف في هذا العلم من الواجب ان لا يكتفى
 التكليف بموقوف على امر فان الشارع لم يعتبر كميته خاصة في الاطاعة التي فيها شرط في فصد المأمور به
 علما ما كان يصدق عليه اسم الاطاعة على تقدير كونه توصليا الى صرف غرض الاطاعة من حيث هو
 الذي لم يدع المقصود البتة فلهذا فصد العلم كما ادعى في العلم الاول بل عبر بقوله فالظاهر ان مقتضى الاطاعة
 التي وكيف كان فالظاهر حصول اطاعة الامر بالتباعد بكمية بصرف حصول متعلقها بما بداعي الامر على كميته
 في هذا الاعتبار وسقوط التكليف بها بحجب حصول الله تعالى لا يترك الاغراض النفسانية وان لم يكن كذلك
 الامر به يصدق عليها اسم الاطاعة بل لا يتركها بان الموحيين للامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان
 ويخون ذلك اذ لا يسل على اجراء امر بل على تلك في ما فيه العبادات ومقتضى الفصل من وزنة
 لا تترك عنه ويشرح ذلك بتوقف على جمل المقالات في محقق ما يقتضيه الاصل عند ذوات الواجب
 كونه بتبديدا او توصليا ثم التكميم في انه بعد ان ثبت كونه بتبديدا بانواعه اصل ودليل قلو شاك
 به اعتبار ان شاك ان يكون غرض الاطاعة التي تستقل بوجودها العقل كالحج ثم في التباين ومقتضى الواجب

خيال القطع وتوابعها

١٢

يجب لأخبارنا أن يرجع الخبر إلى قول مستبين بالله أما الكلام فله مقام الأول فهو ما تم خلعوا فإنا الفصل
في الواجب كونه نصيبا أو توصيلا على قولين أحدهما الإيضاح للقول الأول بأمور الأول أن المبادىء من
المراد عند بني الخطاب مجاداة العقل أنما مره حصول الجزاء بمجرد تحققه في الخارج لا بد على الأمر أن يكون
الأمر وفيه انشغال استغناء من مدلول الخطاب فاستدلالا إذا الماداة في الطلبات موضوعها بها
الواقعية والطلب إنما يتعلق باليجادها بعينها وفيها الخصوصة بها الواقعة في خبر الطلب ما لم يكن يقعون الأطوار
والانشغال هو تعيين خبره الواجب لا يستلزمها من الماداة والامر المستبعد فكيف يصح استغناء المظاهير الأولى بل
لا يفعل استغناء من خبر ذلك الخطاب لأن مرتبة الإطاعة متأخرة عن الطلب فلا يمكن أخذها قبل ذلك
متعلق الطلب كما لا يخفى وقد ظهر بذلك ما في عكس هذا التوفيق من الاستدلال بالأطوار الكلام المتعارف
هكذا الإطاعة وإثبات كون الأصل في الواجب كونه توصيلا فوضيحه ما بيننا والتشكك بالاطلاق لا ينافي
فرع صدق الخبر المقتضى حتى يكون تركه العبد ليل اعلزاده عليه وقد عرفنا من شاع التثبيد فلا يصح
بالاطلاق كذا في حكم الفعل بوجوب الإطاعة الواجبات التي قد عرفنا أنها عبارة عن إثبات المأمور به
الامر وقبل ذلك حكم الفعل بوجوب الإطاعة فرع بقوله الوجوب وعدم سقوط الأمر بحصول ذات الواجب
الخارج ولهذا ينبغي على كون الإطاعة من حيث هي مفصولة لا في الأمر وتكون ما هذا التصديقا لا بد من
الفعل وإنما يحكم بوجوبها للتوصل إلى مسقطا التكليف باليجاد المكلف غير على نحو يتعلق به عرض الأمر ولا
لوعلم بحصول غرضه في الخارج ولو غير هذا الشخص في التوصيلات لا يحكم بوجوب الإطاعة لا لكونه متحققا
في الحكم العقل اعني بوجوب الإطاعة بغير التوصيلات بل لكون حكم العقل بالوجوب مفصلا بغير رفع حصول
ذمى المعقولة والمفروض عدم دلالة الخطاب على وجوب ما عدا الماداة وعدم حضور دليل آخر على انشغال
الإطاعة في قوامها بهذه الواجبات التي لا تتعلق عرض الغرض بغيره في الخارج فالصل عدم وجوبه وانشغال
في ما هيته الواجب ولا يخفى بالاصل اتصال الماداة في حق بنو حبه علينا فسادة في حد ذاته ولا كماله
وفرض الحال للبدل ثانيا بل المفصولة لمرئته الذي من وجوب إثبات الواجب بهذا العنوان كغيره من
والخبر التي إثبات في اعتبارها في الواجب كذا في كمالنا طي جريان أصل الخبر فهو انشغال في الجواب لبيان
المراد يكون بيانها ونظيره سوء كان الواجب نصيبا أو غيرا على ما نقر في محله وهذا المناط تحققيها بخبر
من لأن يتعلق عرض الأمر في الأمر بالانشغال الأمر على نحو يكون الإطاعة والامثال فيها مفصولة في العلم
عليه من دون بيان غرضه فيجب ولا ينافي هذا ما ذكرناه سابقا من عدم إمكان أخذ مبدأ الخطاب
الذي قد علم بوجوب المأمور به إذا انشأ بين الأمرين فعله بيان مفصولة من امره بخطاب آخر كالمواثبات
في جميع الواجبات العبدية التي استكفنا شرطها الإطاعة فيها في حصول الغرض من دليل مستقل

بالذات لا لاعتبار الوصل
الذي يتوسط بين خبر الأمر
طريقا لما لا ينافي
فصله

تجنب القطع وتوابعها

١٨

كالإجماع والعقود فوجب العلم انه اذا لم يثبت عندنا دليل على انما يتناول عقودا يتجسس العلم واحصاء
عنده بفتح في خواجه ووثيقا بقصد ذلك الطاعة العبد انما هي انما لا غرض اخر من علمه نفس المولى فان
كان من هذا القبيل يجزى عليه اقله حتى لا يخصص في وجه المبدع عن الامر محمول متعلقا انما في الخارج
لو ضرب في قصد الطاعة فيفرض عقوبة لو انصرف في دفع البدع عنها بذلك يحصل الاجماد بالمقصود
والحاصل انما يتبع العقاب على التكليف لا بدعيانها كذلك في العقاب على يعقوب الغرض اليه
على التكليف ولو كانت من غير محتمل في بيان فائدة عقابها لبيان صلا التكليف وتوهم عدم الحاجة
بيان انما بدعيان غير بعد استقلال العقل بوجوب الطاعة مدفوع جماعه من ان حكم العقل في
الطاعة للموتى في الحصول فان الامور في الموجب لا نفع الطلب وسقوط التكليف فلا يفعل شيئا
بعد حصول الوجوب في الخارج بل ولا مع الشك فيه ما لم يكن احد موضوعي مجزئة بقاؤه العقل
ان حكم العقل بوجوب ما شئ يقصد الاشكال ما لم يجر كونه بالافعل بما سوزا ان حكمت لا يجوز دفع
البدع عن الطاعة الى استقلال العقل بوجوبها مجزئة احمال سقوط الامر وحصول الغرض بل لا بد من القطع
بالغرض لثباته العقل فاما من غير دليل الشبهة المضادة التي يجب فيها الانباط فقلت ان ويدل ذلك
اعمال الفاعل بالقبول وجوب الطاعة التي هو حكم عقلي قد عرفنا بقائه في تقدير حصول الامور
بل ومع الشك في ذلك في بقاؤه الطلب غير معقول ما لم يجر موضوعه ولو بالاصل وان يد
اعماله في متعلقه بدعيان في ثبوت ثبوت التكليف في لا يجوز دفع البدع ما يحصل القطع بحصول الامور
بد على نحو متعلق به غرض الامر ان الاشغال ليس في تقديره المراتبة البقية في تقديره الاشكال والشبهة
في سقوط التكليف وان نفع الطلب على تقديره انما غرضه من اوامره فيما يكون بياته وانما بياته
ولحما في غرضه انما يقصر عن افاذه ما يثبت من التكليف المستل للقاء الامر مدفوع بالاصل ان ذلك
مقتضى الفصل بقاؤه التكليف وعدم سقوط الطلب مجزئة حصول متعلقه في الخارج كبها انفق في سبيل
التكليف حاكم على هذه البرائة فقلت الشك في بقاؤه التكليف يد عن الشك في متعلق الطلب المتعلق
والتكليف الواضي بما يقصر عن افاذه الخطا بالشرعي وهو مبني بالاصل والتعلق فلا ينبغي معها حال
المتعلق التكليف كما لا يخفى على المتأمل في ان المقام هوها في اخره فيقتضي وجوب الانباط لثباتها
مقتضى المقام بل لو ثبت ثبوت الاجراء والشرائط المشكوكه في مقام الكلام فيها موكل في حمله المقصد
الا هم في المقام اثبات عدم الفرق بين هذا الشرط وبين غيره من الشرائط المعبره في العجائب التي في
فيها من الاشكال لاثباته كما نعرف في حمله الشرط واما الكلام فيما يقتضي الاصل بعد العلم بان لا يتعلق
من الوجوب بانما متعلقه في الخارج كبها انفق بل لا بد من اجادة في صلا بفعله القرب والطاعة فقد
يقال مني شك في انما هل يتعلق الغرض بانما بدعي الامر وهو لو في غير محتمل ان وادعيانها علمه

بوجوب الفعل من الوجوب والندب وانما كان العقل يكونه بغيره فهو لما موروث ونحو ذلك بحكم العقل
وان قلنا بالبرهان عند الشك في شرط الواجب وانما كان هذا الامور بالبرهان بغير اعتبار خاص
مفومات مفهوم الاطاعة فان الاطاعة عبارة عن الانبساط على وجهه وافتقار عن الارتفاع
ابحاده بداعي التفرغ لم يحجب واقعة الغرض لا يعلم بحصول الاطاعة وسقوط الضرر اما حكم العقلاء
بمجهول الاطاعة بحكم الانبساط لما موروث بداعي التفرغ والامرهم العزيمة فانما هو لا يوافقونه انهم عند
تعاليلهم لما لا يوافقون في مورد ان عرض المولى على امره واداء فعله لما موروث ولا يوافقون
بمجهول لا يحكمون بحصول الاطاعة بحكم ابحاده لما موروث بداعي التفرغ هذا مع انه يلزم ان يكون
الاطاعة التي اعتبر فيها في الواجبات لتسديد على شرطها لضعفها بحدوثها عن موافقة الغرض لا يحجب
الانبساط بداعي التفرغ وجوب الخطاب لان الشك فيه شك في التكليف لانه التكليف كما يشير اليه
المصنف فلهذا في هذه العبارة ولا يحجب عليك ان ان لم تذكر مقتضاها كون الاصل في الواجبات لتسديد
وكيف كان فتوجيه عليه اولا ما منعته الاشارة اليه من ان الاطاعة ليست الا بحدوثها عن انبساط
لما موروث بداعي التفرغ والشك في حصول الاطاعة بعد فرض انبساط لما موروث بامره والقبول والتسليم
بعضد الاشكال والخروج عن هذا التكليف من قبل التبعيض في الاطاعة وان الاطاعة
المعصية من الموضوعات التي ليست فاد حكما من العقل كما عرفت ومقتضاها ان لا يفتقد الموضوع من
فصل الحكم ولا معنى للرجوع الى غيره في نصيب موضوعه فكل من يحكم بفعله بوجوب الاطاعة بحكم
موضوع حكمه مشروعا له منصوصا لا يجمع خصوصية العلم لما دخله في فعل الحكم فلا بد من العلم
والترتيب في فعل الموضوع حتى يقع ان خال كونه معنى الاطاعة كذا كاف في وجوب الخطاب ثم قد
ثبت في حصوص الاطاعة للمفهوم بل لوجود المصداق في الخارج كما عرفت فلا بد ان العقل
يحكم بترتيب ابحاده بعد العقل لان الزيادة في فعله بداعي التفرغ بشرط علم العبد بالامر لا بد من العلم
بالعلم بالحكم ما خذ في موضوع حكم العقل فعلا وهذا ابحاده لخاصية الاطاعة عرفا وحقا الوجوب
عقلا ولا يعقل التصرف في هذا الحكم العقلي اصلا ولا في موضوعه بل الاشارة الى ان من غيره
كل ما يفرض قبل الاطاعة كغيره الوجبة فخصلا والجزم في التباين غيرهما انما يحجب اعتباره شرعا لا
بالدوران بترتيب العلم في تسديد الفعل الواجب لان الحكم العقل الا بوجوب ابحاده او خلو
بدعي طلب بل لا يستعمل لبقاء الوجوب بعد ابحاده الواجب على التوالف او غيره بداعي وجوبه فلهذا
ان كانت مما وجبها بنصير بحدوثها في العرف والعقل عليها يجب تحصيلها والا فلا فهو مما لا يوافق
والا فلهذا وجبها في الواجبات وتخرج الشك في الجمع لا الشك في اصل التكليف او المرجع في التفرغ
لما بان في محققته في مبحث اصل البرهان انه وعدم امكان اخذ هذه الكيفيات عند لما موروث صورته لا

حجج القطع وتوابعها

٢٠

يصلح فادعوا بين الماوراء بعد ما اثبتنا البتة من انما على تقدير اعتبارها من قبود الواجب الوافق للمجرب
 الآخر كقولنا الاطاعة الماخوذة منك في الواجبات العبدية وقد عرفنا ان المرجع عند الشك في
 اعتبار الاطاعة عند هذا الواجبات هي كونها العبدية البرائة مع ان وجوبها عقلية واعتبارها فادعوا في
 العبدية بان شرع فكيف في مثل هذه التفاسيل التي لا وجوب لها عقلية فثبتنا على تقدير صحة ما
 عن الامحاج بالشرع كغيرها من الشرايط والحاصل ان كل ما ثبت في اعتبارها في هذا الواجبات الوافق والمجرب
 الآخر سواء امكن اخذها من الماوراء في العبادات ام لا يرجع فيها الى البرائة نعم لو علم تعلق عرضة بشئ مما
 يوجد مع الماوراء باحسانا او باثباته بكيفية خاصة بحجج اخره والقطع بمجوله حقا لان غرضه ان الواجب
 الواجب على هذا التقدير ان يحصل ثبوت العرض المعلوم لا الماوراء لان الموضوع في حكم الفعل بوجوب
 الاطاعة ما علم بوجوبه للمولى ولانه لا يرضو بركه سواء في بيان قطعه او الماد في ذلك على العلم
 بذلك لا على الشك لما ذكرنا من ان العلم بعينه موضوع حكم العقل بوجوب الاطاعة فلو شك في تعلق
 عرضة بشئ مما يمكن اعتكافه عن الماوراء لا يبلغنا اليه ولا يجب القطع بمجوله حقا لان اظهرنا
 في ضمير والتكليف بما يقع به تمام غرضه من وجوبه والعقاب على ما تعلق به عرضة من دون بيانه
 للعبد وعلم العبدية يتبع ويجاد ذكرنا ظاهره في تقريب الاستدلال من المظاهر والظهور والفرق بين العلم بعلم
 عرضة بشئ غير حاصل واحتماله وما نحن فيه من الشك في الاول وقد عرفنا ترجيح الاحاطة في الاول دون
 الثاني وانما ما ذكرنا من ان مفاصد العقول انما وفرهم غالبا معقول وانما لا يربون في حصولها بوجود
 الماوراء ولذا يمكن حصول الاطاعة في الامر والعقوبة بحججها بما لا موارء بداعي الامر فثبت ما
 اذ كثيرا ما يشبه على العبد اغراضه واليه وقع انهم غير ملزمين بالاحاطة فيها بالتأملون تعلق غير
 المولى بمجوله بل لا يبلغون الى ذلك لما هو لغرض من اذ هم من كتمانها بما لا موارء بداعي الامر في
 التكليف وحصول الامثال امر قلبي تعلق عرضة الشارع في العبادات بما عدل بوجوب الماوراء من
 حيث هو معلوم وحصول عرضة بحججها ان الماوراء بداعي الامر مجردا عن التفاسيل المحل اعتبارها
 معلوم فحسب الاحاطة قلبي تعلق عرضة فيها بما يجادها بغض الاطاعة التي قد عرفنا اعتبارها عن
 الجاد الماوراء بداعي الامر معلوم وحاصل بالعرض وتعلق عرضة بشئ اخر غير معلوم والاصل ينبغي قد
 يستدل بعدم جواز الاحاطة بال تكرار بعد رفض التفرقة في كل من الخجلين والفعل المشرك بينهما البتة
 امرنا الشاخص في التفرقة وفيه مع ان مقتضاه عدم مشروعية الاحاطة مع فقد المعرفة النفسانية
 انه واضع لساطة الاشبه في حقوق الماوراء في ضمن محتملة وانباة عن ذلعي الاشكال كيف
 لا يكون مقصودا بل التفرقة وانما يرد فوضيحه كقصة التفرقة في عبادة الحق فلا يرد في طمقها
 دليل الاستدلال وتلوه في الضعف الاستدلال له بخلافه لغير المشروعة والاجماع ضرورة علمه

اليسيرة في الزوال بعد تسليمها عن عدم الجواز وأما الإجماع فليس يتغير بغيره فنشأ على الظاهر
القرارهم باعتبار قصد الوحي في تحقق الطاعة وقد بينا خلافه قدما لنشهد أن ما من في نصنا
كثيرا كان صلي غير من صلاوة عند اشتباه القبلة في الجهات الأربع وقوس الظاهر في خمسة أحوال يعم
حكمته من المعنى التفصيلية بعد في العرب لأعياها بالمولود والفرق بين الصاويين والصاوية
الكثير مما لا يرجع إلى محصل وفيها لا يخفى فانه لما بعد لأعياها إذا كان عرضا لا مستلزما
بالأمر ولما إذا لم يقصد به إلا الإشغال وكان الباعث على التكرار عرض عمدا لا كونه سهل من
محصل المعرفة التفصيلية فلان بعد الأعباد مطعما شديدا الأغناء ما يرواه بل دينا بغيره
التكرار والسعي في محصل الجرم في مثل الفرض لأعياها لا يخرج الله ولو كلفه المولى بأن لا يلم على
شخص في جواب المولى ثم ترد ذلك الشخص بين شخصين خاصين عند الله فكلف العبدان
الخصو عند المولى المحصل الجرم بالنية بعد لأعياها وكذا لو لم يره بأعطاء درهم على فتردين
شخصين خصرف العبد درهمين في طريق محصل الجرم بعد بغيرها كما هو واقع ولان درهم من
فوضيحا لا يتعلق بكيفية الطاعة صليكم بل بجهة ما حققناه في بينا الوضو في كتابنا الذي يبيح
القبض فان ما أوردناه في المقام ينظر كما سطرناه في ذلك المصنف فقول في كيف في جواز
الأخطا ما لا نكر الدائم لعدم جواز أقول ينبغي يمنع حصول الأخطا طبع ذلك جثان مضخة
الأخطا لا اخذ بما يحصل معه القطع بالفراغ كما لا يخفى فقول مع إمكان ان يقال الخ أقول
هذا أحد الوجوه التي تبدل بها للقول بوجود الأخطا في مسئلة التمسك في الشرطية الجزئية
بل أقومها ويظهر ضعفهما حقيقة لما في ذلك البحث كما أنه ظهر في ذلك ما خفنا أننا من أن المخرج
أدوا على المقدمتين التامة فقول لم يزل الجواز أقول الخ بالنظر إلى الوجه الذي أشار إليه بقوله مع إمكان
الخ فقول لم يزل في جميع موارد وأداه التكرار أقول ينبغي في جميع الموارد التي تعلق عرض المكلف محصل الخ
على ما هو عليه لا دالة على صحة الوافقة وان لم يجب عليه ذلك بمقتضى كيفية الظاهر بعد ان
عرض عندنا بل لو لم يغير فقول لم يزل الجواز أقول الخ أقول الظاهر انهم تعبدوا بالمظنون في مقام العمل
وسره انه لو كان بالمفهوم أولا من باب كالأخطا ضد المصلحة خالفه من الخروج عن عبادة الواجب لو كان
بما يجوز كونه هو فلا الواجب بحسب ما يقصده بكلية من جهة الظاهر وهو خلاف الأخطا وهذا
بخلاف ما ألواحه عن المظنون الذي يجب عليه في الظاهر بطلان المبرر حيث أنه لم يخطئ بفعل المفهوم إذا
تعبدان في ثمة ما بالآية التي لا يجوز ويمكن ان يقال ان تقديم المفهوم على الجرم بالوجوب طرأ إلى
بما هو واجب على الظاهر لا خاتما لكون المفهوم واجبا لا الخ لا يمنع فلا يقطع بوجوبه لغيره ما لا
بالمظنون وهذا بخلاف ما لو ظن المظنون فانه جازم حال إتيانه ببعض الواجب عليه ولو كان في مقام

الواجب الواجب عليه قولهم على السبيل الكاظم في ظاهر كلامه اقول قال الله تعالى على القيمة ولعلهم
 ذموا لان سلفهم يفتخرون بالوجوب بغير العلم والعقل والعبد على مخالفة مولاه باطل الى ان قال ولعلهم
 بان الامر في الاحتمال والاحتمال والاحتمال وجب عليه على الاحتمال كونه اعم في ذاته واحوط في الدين ظاهر
 الفضا الى ان قال وفيه ان ذلك احوط في الدين غير صحيح بل هو ضد الاحتمال لان مقتضى الحق
 اضلال فيجهلونها اعتقاد وجوب الفعل ومنها الفروع على ذاته على هذا الوجه ومنها اعتقاد وجوب تركه
 فيما كره هذا الترك وكل ذلك متعين لان قد علم على يجوز فيكون كون المأمور به غير واجب الا اذا
 علم ان المأمور به في الفعل كالاقدام على ما يقطع على ذلك انتهى وفي ظهوره كان في ما ذكره المصنف
 نظري ان عرضه بحسب انظاره لبيان الاصل بالاحتمال بالاحتمال بالاحتمال بان الامر للوجوب
 مفاسد التي ملخصها النذير والقول على الله بغير علم وهو ضد الاحتمال كما هو واضح لان الاحتمال
 في المأمور به من حيث هو مستلزم لهذه المقاسد كما يظهر من مقتضى شرعية الاحتمال طرأ في قوله
 وسيأتي ذكره عند الكلام على الاحتمال اقول الظاهر انه قد علم بغير علم السبيل فانه في طرأ في
 دليل الاستدلال ويمكن ان يكون مقصوده ذكر عدم اعتبار هذه الوجه في مقام الاحتمال لان ذكره
 السبيل قولهم في هذا وقد جاء اقول ان كتاب كل طريق الشاهد فضلا بفعل واحد كما اذا جملها
 في لغة واحدة وجعلها ثمانية بيع واحد هو فعل هذا التقدير بنفسه مخالفة للعالم بالتفصيل او
 بفعلين في زمان واحد كما اذا اشترى باحدا الاثنان واذا اشترى في المجهل مثلاً فانه يعلم اجمالا ان
 احدا الفعلين محرم عليه فلو سجد في ذلك المكان يتولد من علمه اجمالا على علم بالتفصيل بطلان صلاته
 اما لكتاب سجد او بغيره والظاهر ان تجوز ان يكتبها دفعة بحسب الظاهر لا يقول الا في بعض الخبر ولما
 الاول فما لا يظن باجدا لا التزام به لكونه يدين الفساد والله العالم قولهم كما لو اشترى بالمشبهين
 اقول فليدفع اذا لم يبيع والافه بيقينه مخالفة بفضيلة اللهم الا ان يبق ان يبيع ويحدد ذاته
 لا يحدد مخالفة وان مخالفة يحصل باليقين في الحقيقة على البيع وهو لا يخرج من وجه قولهم فلو
 مخالفة الحكم المعلوم بالاجمال يتصور على وجهين اما قولهم في القدر من حيث كونه معلوماً في مخالفة
 العلم الاجمالي والا فمخالفة نفس الحكم من حيث هو علم لا محالة وكيف كان فنقول في توضيح المقام
 ان العلم الاجمالي اما ان يكون على تقدير اخباره وكونه كالتفصيل في ثرا في توجيه خطاب من قبل
 شئ او تركه في مقام العلم الا في الاقل كما لو تردد الواجب والحل بين امرين وامور يمكن الاحتمال
 فيها او اذا الامر بين وجوب شئ وحرمة شئ اخر او بين وجوب شئ في وقت وحرمة في وقت اخر
 الى غير ذلك من موارد الشك في المكلف فمع العلم بنوع التكليف وحينئذ مع إمكان الاحتمال
 وانما ان لا يكون له في مقام العمل كالو علم اجمالا ما يدفعه نجات الاثنان الذين يعلمان

حجية القطع ونواحيها

بالفصل في علم الوجود في الغرض لا يؤثر في حجة تكليفنا بنحو الآن ثم معلوم بالاجمال قبل لا يجوز ان يكون
 فلا يتحقق بالنسبة اليه اذ اعادة وصفيته في مقام العمل ومثل ما لو نوصفنا حقله بما يعرّفه من حيث العلم
 والبول فانه يعلم اجمالا اما بنحو استنباده او ان نفاخ حدثه الا انه ليس له العلم الاجمالى اثر اذ لا يضره
 انه لا يجوز الافتقار على احتمال وضع الحد في مقام امثال الاثر بالضرورة كما انه لا يجب على من غسل
 ثوبه جبر احوال ملا فانه لا يضره ليس للقطع المشكك بين الاثرين اثر شرعي حتى يربطه على ما علمه بالا
 ومثل ما لو دار الامر بين وجوب شيء وحرمه وكان الحكم المعلوم بالاجمال توصليا على كل تقدير
 دون ما لو كان بعد ما تم او على تقدير وجوبه ودون الحرمة والعكس فانه يندرج تحت طاعة
 الاقل لا انه يتولد من علم الاجمال علم يفصل بعدم جواز ايجاده او تركه في الخارج لا يفصل الغير يكون
 كل منهما مخالفا لغيره فيحصل العلم بالاجمال بعد ما علم كل تقدير ولو كان بعد ما علم تقديره
 يعلم بكون ايجاده لا يفصل الغير في مخالفة يفصله للعلوم بالاجمال ولو كان بعد ما علم تقديره
 حرمه لا وجوب تركه يكون تركه لا يفصل الوجوب معلوم حرمه فنقول المصنف قد علم كون احتمال
 للعين بعد ما يبين للفرق المتحقق في تقديره بالمعنى للبدنية على ان العلم يكون احدهما على سبيل الترتيب
 بعد ما تم الى مرجع الى محتمل فانه وان لم يكن يتصوره فيما لو صدر من الشارع تكليف واجبة وتكاليف
 حتمية وعلم بكون احد المتينين باسره بعد ما والاخر توصليا على سبيل الاجمال ثم علم جبالا امثالا ان
 ليس التكليف المتكلف في السجد مندرج في موضوع احد المتينين من تلك التكاليف المعلوم كون احدهما
 لا يقدر بعد ما لكن هذا مرجح الى مجرد احتمال كون الحكم المعلوم بالاجمال بعد ما بالاحتمال اما ان
 من العلم بعد ما يحصل حكم شرعية بعد ما يحتمل كون ذلك الحكم من حيثها فلا يعلمه بما هو خارج
 من انه هل يجوز مخالفة العلم الاجمالى في مقام العمل والالتزام ولا يجوز كما هو واضح ثم ان الكلام في
 ان العلم الاجمالى كالتفصيل في بغير الواقع وعدم جواز مخالفة نفع ناره في العلم لا في العلم كما
 لعلم الاجمالى في تقديره اعتبارا اثر على ما سيجب في الاثر في مقام العمل اما العلم الاول فيجب ان يكون
 في حقيقة واقعا الكلام في العلم الثاني فيجب ان يكون في الواقع لا في العلم من حيث العمل في العلم ان الالتزام بحكم
 الله الواقع على ما هو عليه في حذانه واجبة في مرحلة الظاهر فلا يجوز مخالفة المعلوم بالاجمال ولا يجوز
 الى الوصول بخلافه في اطراف العلم الاجمالى ام لا فان جازنا ذلك وعلنا ان العلم الاجمالى الذي لا اثر
 له في العلم من حصوله في الاثباتين المشبهين الذين علم سبق نجاستهما ان حكم الله الظاهر في مقام
 العمل بنجاستهما الاستصحاب وكذلك في مثله التوضي بالماء المشبه بقاء الحدث وطهارة البدن
 الاجمال لا يستلزم في مسئلة وذلك لان الفرق بين الحدوثين الا باحدة وزائدة الذمة عن كل واحد من التكليفين
 وهذا بخلاف ما قلنا بان الالتزام بالحكم الاجمالى الذي يعلق به العلم واجبة فانه لا يجوز على هذا التقدير

علمه بغيره في العلم الاجمالى

تحديد القطع وتوايها

٢٤

الرجوع الى الاصول المذكورة اعني الحكم بنحاشه الانا بن او بقاء الحث ولها ما البكنا وان ابا حه فمؤسسه
وان الابن بن المحذوفين كما لا يخفى يعني في المقام شئ وهو اننا لو قلنا باننا لان العلم الاجمالي في مثل الحكم
من حيث التكليف الا ان وجوده مانع عن اجراء الاصول المذكورة في موارد العلم الاجمالي لما يستحق تحفيظ
بنها بعد من ان العلم الاجمالي كالتفصيل فيقع موضوع الاصل ثم لو قلنا باننا مانع عن اجراء الاصول في
اطراف العلم الاجمالي معارضه الاصول واستلزام العمل بكليتها هذا الذي يجب في مقابلة الحكم المعلوم بالاجمال
الاخذ ما ذكرنا الا انه في معرض المناقشه بل التحقيق كما سبقه لانه قد ان ادلة الاصول في صرحه عن
شمول اطراف العلم فعلى هذا لا بد في الموارد المذكورة من الرجوع الى القواعد في كل مورد يجب ان لا ياتي
بالاصول المذكورة ولا يثبت في ذلك ما لم ينعقد في باب الشبهة المحذورة من ان العلم الاجمالي في الغلث في
نفي التكليف بالاجتناب عن الزام المشبهة بواسطة خروج بعض اطراف الشبهة عن مورد الابتداء او كونه
مورد التكليف فعلى هذا يخرج من ذلك غير مانع عن اجراء الاصول في اطراف الشبهة ما سنفرد في محله من ان
الاصل في تلك الموارد لا يجري الا في بعض الاطراف فلا يكون العلم الاجمالي مانعا عنه لان العلم الاجمالي
اتما يمتنع عن اجراء الاصول للمنافه له لا الاصل التجاري في بعض اطراف العلم الشامل عن صرحه من ان
الامر كما هو واضح ثم لو سلم ان المانع عن اجراء الاصول اتما هو مخالفة الحكم المعلوم بالاجمال في مقابلة العمل
بشبهة علمي القام كذا في اخره وان الرجوع الى الاصل اتما يصح فيما لو كان الاصل اثر محلي في الامتناع في
الاصل الا نربطه الا في مرحلة الظاهر وهذا اتما يفعل فيما لو كان له اثر في بل ان يرتب عليه وهذا انما
يتم في مثل انتبها بنحاشه الانا بن وكذا مسئله النسخ بالماء المشبه فان اثر الانتبها في اننا
وجوب الاجتناب عنها وكذا في المثال الثاني اثره عدم وجوب غسل الثوب وعدم الذبح في الصلوة في
بناء في ذلك ثبوت هذه الاحكام بقوله ادخلوا الا انتبها كذا في عن الاحتياط واصله العلم انه لا
الرجوع الى سائر الاصول موقوف على عدم جريان الانتبها كما سبق في محله واما دوزان الذي يبين
المحذوفين فلا اذا لمعنى الرجوع الى الاصل الا باعنه منه ومع كونه مضطرا الى العمل والترك وادلة
اصل الا با حه اتما في الموارد التي يمكن فيها الشارع عنها الا ان ابا حه التي هو عيان في اخرى عن الرخصة
فخرج ان يكون للرخصة باين في الحجاز وفوق في غير مثل الفرض لان جواز الاذكار في كتاب خبر ورد في الثوب لم
ينقل في زيد والاشياء بعد فرضه وذا ان الذي يبين المحذوفين وعدم المرجع بنظر العقل كما هو الفرض
لان خبر خطي في العلم لان بقا ان هذا اتما هو بعد الاثبات في العلم الاجمالي وفرض كون الامر في
بين المحذوفين والمفروض ان هذا العلم كعدمه غير مانع عن ملاحظة كون الشئ من حيث هو مشكوك
الوجوب والحرية في هذه الملاحظة يندرج في موضوع العمومات الدالة على حثه كل شئ لم يعلم حرمه
او وجوبه لكن لما ان يقول ان اندراج في موضوع ادلة الحث الظاهر موقوف على احتمال

الباحة في الواقع لان الاحكام الظاهرية تحوالة للشك فكيف يتبدل في موضوع عموماً محل الشك الذي
 لا شك في عدم حليته ووجهه وان ما جعل ثابتاً للحكم بالاباحة والحكمة الظاهرية في اولها انما هو العلم
 بحرية ما يشك في حرمة او وجوب ما يشك في وجوبه فكل شيء لم يعلم بحرمته ولا بوجوبه هو منزه
 في موضوع اصل الاباحة سواء علم بعدم اباحته في الواقع لم يصح فيه جواز وزنه ان المقصود
 كل شيء لا خلاف ان تعلم انه حرام ونظائره ليس الا لخصه في ان كتاب ما يشك في حليته وحرمة لا
 ما لم يعلم حرمة حتى يتم مثل الفرض الذي علم بان ليس بجائز وما في وجهه ان لا يشك عند الحكم في اصل
 عدم التدكير به بل هو واجب لذلك انه قول من ان مخالفة في المثالين الخ اقول في تعيينه ليس العلم
 في الفرض مخالفة لثابت لان ثابت ما يقضي له العلم في مثل العلم الموافقة الاخلائية وهي حاصلة في كل
 تقدير وقوله في ان نفي مخالفة الخ اقول في التقييد بالفعلة لان بناء منه وقد انقضت وقوله في
 خبر واحد من المعاصرين الخ اقول في مقتضى اطلاق القول في كل خبر واحد بالاصلين المتنافيين في
 منع استلزامه طرح قول المعصوم من حيث العمل كما لو اختلفت الامة في كتابه السنن متشابهاً في وجوب
 الغزو مثلاً او وجوب الصوم كذلك يجب العلم اجمالاً ان صالدة علم وجوب العلق وعدم وجوب
 الصوم احدهما مخالف للواقع فانما جاز العمل بكلمة ما جازت مخالفة الحكم المعلوم بالاجمال في مثل العمل
 قوله لكن هذا الفرق غير جدي اقول في تعيينه وان اثر في بطلان الكتاب لان الامة لا يثبت في عدم جواز العمل
 بالاصلين لان مناط الجواز وعدم لزوم مخالفة العملية وعدم مسوئية كانت في الشبهة الموضوعية
 او الحكيمة فالماضي من الرجوع الى الأصول مخالفة للشارع من حيث العمل فرد من بين المتأخرين في
 فان ظاهر كلام الشيخ في الخ اقول في الاستشهاد بكلام الشيخ في جواز طرح قول الامام من حيث الان
 لا في من طرح حيث ان الشيخ قد ذهب الى هذا القول فراه من طرح قول الجحد وحصل لزوم الطرح دليل لا على
 بقا القول بالنساقط والرجوع الى الاصل وقد اعرض عليه المحقق في ذلك وغيره بان في التغيير في طرح
 قول الجحد والظاهر ان مراد الشيخ قد ان اختلف الامة على قولين مع عدم دليل معتبر في المسئلة
 دليل على ان الحكم الواضي فيها التغيير في جواز الفعل والنكح ولا يجب على الامام دفع الامة عن
 اعتقادهم في مثل الفرض حيث لا يثبت عليه مخالفة الشارع فكل من القولين في الجحد متوافر في قول
 الامام استلزامه فله يجوز طرحهما راساً والرجوع الى الاصول العلمية وبدل على ان مراده ما ذكرناه
 ما اصر على قد شبه من عدم جواز اعتقاد الامعاء على احد القولين في الفرض معكلاً باستلزامه ان لا
 يكون الحكم الواضي التغيير قد يتبين خلافه قوله وماذا مخالفة نذكر في الخ اقول في تعيين جواز مخالفة
 العظيمة على تقدير الرجوع الى الاصل الاباحة لزم قطعاً وهو بناء في حكم العقل بعين مخالفة
 وضد وعلم فلا يعمل ان يكون حكمها الجواز وانما طرح مخالفة العظيمة في الامة قطعاً من زوايا

حجة القطع وثوابها

٣٦

أخيرا الذي في كل واقعة والفعل كذلك قولهم فإما لم يعلمه شاذ إلى أن أصل الأباخر على تقدير
القول يجوز بأنه مع العلم الإجمالي في خصوص كل واقعة فهو حكم ظاهر باللبس إلى كل واقعة كالخبر
الشرعي بالقبول وان قلنا ان العلم الإجمالي مانع عن خلو الأصل فلا فرق بين أصل الأباخر وغير
من الأحكام العبدية فقولهم وإما الخالفه العبدية الخ قول الأفرق تبعاً للمصنف فلا علم جواز الخالف
القطعية الحكم المعلوم بالإجمال لطفها من دون فرق بين أن تكون الخالفه لخطاب تفصيلي وإجمال في الشبهة
الموضوعة والاحتكام بالاحتكام الشرعي محمولة على الموضوعات الواقعة من دون شرط لها بعلم المكلف
أو شبهة بالأحكام أو بموضوعاتها لعدم معقولية القول على شرط التكليف الواقعة بعلم المكلف بها
أو شبهة وإما اشتراطها ما إذا لم يوضع عامتها وإن كان معقولا إلا أنه خلاف الفرض لما عرفت من أن
الكلام في المقام إنما هو بينهما إذا علم إجمالاً لا يثبت حكم لم يكن العلم مأخوذاً في موضوعه وحيث نقول
بثبوت الأحكام الشرعية في الواقع فمقتضى لوجوب مثاليها والآن يصح أن يكون مانعاً عن غيرها بتفصيل
كون المكلف معذوراً في ذلك مثاليها ليس الإجمال المكلف وهو مع وجود العلم الإجمالي لا يصلح للمنافاة
الافتقار ولا نقلاً أما عفوياً فلعدم استعجال العقل بفتح عقاب الجاهل مع علم الإجمال بالثبوت
ويمكن من الأمثال بل العقل مستقل بعده إذا لا فرق بنظر العقل في فتح الخالفه الأولى من أن يعرف
حكمه بالإجمال ومفصلاً وأما نقلاً فلعدم الدليل على تقدير جواز عدم مخالفة العقل
وبأنه موضوع في الشبهة المحصورة أن شاء الله ولو منعنا كون العلم الإجمالي كالتفصيل موجباً للتحقق
الأحكام الواقعة وقلنا ان الجمل التفصيل بالحكم الواضي عند عقل ويرعى فإما جواز الخالفه الخطأ
التفصيلية والجمالية في غاية الضعف خصوصاً ما إذا كان الحكم الشبهي في موضوع من مقتضى التو
الحال لا يخفى ثم إننا لو قلنا بهذا التفصيل فلا يوجب عليه التعضيب لو تولد من الخطأ بان الإجمالية علم
تفصيلي مجرد شرعي وجوب في الشبهة الموضوعية والاحتكام كالمورد من مباح معين بين كونه بولاً أو
خراً أو علم إجمالاً بوجوب إكرام العالم والحاد فساداً والنو أن علمه من مع البديهة لثبوت
جواز الخالفه في مثل الفرض ضرورة أن المقصود بالخطاب التفصيلي الذي يلزم هذا الغايل مجرد تخالف
القيم من أن يكون بدليل يمتنع وعقل في الجملة بالخطاب التفصيلي المتوجه إلى المكلف بعد ان يستنتج
من حكم عقله حقيقة هذا الشيء بعلم تفصيلي بأن الله منها نحو هذا الشيء إلا أنه لا يعلم وجه حرمه ولا
مدخله لمجرد وجبه الوجوب والحرمة في وجوب الأمثال كما هو واضح قولهم يخالف لغير الشارع
اجنب عن الغير قولهم كان لا بد أن يعبر عن الخبر بنوع من أنواع التجانس كالحرم والبول ولذا
وغيرها لأن كون هذا القولان عام موضوعاً للحكم بوجوب الاجتناب في الخطأ بان الشرعية محل
كلام فإما قولهم فإن كلامهما شاذ في توجيه هذا الخطاب إليه أقول لا في التعبير بالشرع

القطعية على وجه الصورة وأما القول بالتفصيل في مخالفة

بذل التوجيه لان التوجيه الخطا بان الواصفين للكلمين غير شرط بالعلم بها ولا بموجبها انما
 التام في فالحال لظهورها وانما الاول في غيرهم يقول المتأخر من زيد العالم عن فوجبه الخطاب بانها
 بالعلم بغيره بمعنى عدم كون المكلف معد ورا في زلة امثاله فليست التوجيه في غير سماعه فقول
 دخل في الخالفة القطعية المعلومه تفصيلا الخ اقول يعني يخرج عن تحمل الكلام اذ العزم بالجمال
 الخطاب بعد ان ثقل منه علم تفصيل بالجملة كما عرفت انما قولك وان جعلناها مشاهير في الخطاب
 كما في الذهن اقول ان فلنا بان الادخال يحصل بالجمال الذي هو فعل اخر مقادير المدة لولا انما
 بالمشي الى المسجد لا بمشيته خالفا حتى يتجدد الفصلان في الوجود في يكون بمنزلة ما لو وجد كل منهما
 مستقل منهما عن الآخر لا بالتحمل كالودع الآخر ولا الى المسجد فدخل هو بنفسه بعد ادخل في
 المسجد ولا في غير الآخر اليه وادخله فاعلم اجمالا يكون احد الفعلين مخالفا لخطاب معلوم بالاجمال
 لم نقل برجوعهما الى عنوان محرم واحد وهو مطلق ادخال الجبل الضاد في ادخال نفسا وخر
 والافنديج في الخالفة اجمالا بالخطاب تفصيلي فقولك مع قطع النظر عن حرمه المداخل والادخال
 عليه وافرض عدمها اقول اني على الحامل صحت ان الكلام انما هو في تكليف المحول من حيث علم الجا
 بانه اجبر جنب مع قطع النظر عن ان فعل الحامل محرم ويكون استبعاد اعانة على الائم وانفرض تخلفه
 عن الواقع ويحمله بالاجابة المرددة فلا يكون استبعاد اعانة على الائم فقولك انما الكلام في حجب
 دفع ناره في معاملة ما مع غيرها الخ اقول انما معاملة ما مع غيرها من معلوم الذكورية والذكور
 فبما الضرب مع ما في ما بعد وانما معاملة ما مع محمولها اي حتى اخرى مثلهما فلم ينعزل بان حجب
 فقول ما معاملة المحي مع حتى اخرى كعامة غير حتى فيجوز له النظر الى الحثان فلنا بان يجوز
 لكل من الرجل والامرأة النظر اليه لان علم اجمالا بانه بنفسه اما رجل وامرأة لا يقتضي حرمه النظر
 الى هذا النخص المحمول الحال بعد ان جاز لكل من الرجال والنساء النظر اليه بمقتضى ظاهر تكليفه
 فان غايته ما يقتضيه هذا العلم ليس الا وجوب الاحتياط بالجمع بين تكليف الرجال والنساء والمفروض
 انه لا يحرم على كل من الطائفتين النظر اليه فلنا ممل قولك مقتضاها اعانة انما في هذا الخ اقول
 يعني مقتضى العا على المفردة في تحملها من وجوب الموافقة القطعية للائم المعلوم بالاجمال ولا
 يخفى عليك ان الكلام في هذا المقام اصلا لانهما هو في حرمه الخالفة القطعية فصرح انما وصف ذلك
 تفصيل الاحكام المتعلقة بالتحجب حيث معاملة ما مع الغير ومعاملة الغير معهما مع انما على وجوب
 الموافقة القطعية انما لا يستطرد ويحقق المطلب بعد البناء على وجوب الموافقة القطعية كما
 هو المحقق على ما ينضج في مسألة البرائة والاحتياط فقولك وفلن هو الخ اقول هذا التوهم
 انما يجب لو فلنا بالبتفصيل بين ما لو كانت الخالفة العقلية لخطاب تفصيلي واجمالا وكذلك في

في حجب الظن

ان الذي علمه من قولنا ان الحكم المعلوم بالاجمال ^{قوله} كما تقدم في الدخول والادخال
 اقول قد عرفت انهما تقدمان علم الغيرة بالاجمال الخطاب انما هو فيما اذا تضمنوا ان يتصل
 واحدا ولا يكون مخالفه لخطاب اجمال لو لم يقل يرجع انتهى عن الغائبين الى انتهى عن الغائبين
 بينهما فبما نحن فيه بل كذلك فان تحقق نظر الى الطائفتين بفعل واحد اندرج في المخالفة
 لفظية المعصية فلا عجز حج بالاجمال الخطاب والا فمن المخالفة لاجمال الخطاب المراد ان
 يوافق الخطابين الى خطاب واحد فيصير فليته ^{قوله} ويقال ان رجوع الخطابين الى اقول
 قد عرفت ان هذا القول انما يحكى بناء على ان لا يكون الخطاب المراد هو تروا في نفي التكليف وهو
 خلاف التصديق ومحصل هذا القول دحوان مرجع الخطابين الى خطاب غرض البصر على كل مكلف
 عن مجموع من عدا اعمى كلنا الطائفتين الا عن كل من عدا الا ما استثنى فانظر الى احد الطائفتين
 ليس مخالفه معلوم بل هذا الخطاب ولا للخطاب المتوجه الى خصوص الرجال والنساء فانما لفظة الطائفتين
 الحاصلة من النظر الى احد الطائفتين لو فرض عدم مماثلة لها لان تكون الا ^{قوله} لا الخطا الى
 بين الخطابين لانه الخطاب المفضل المتولد من الخطابين يتم ونظر الى كلنا ^{قوله} فبما يحصل مخالفه
 هذا الخطاب في قولنا اقول ^{قوله} وبما امل ان الشك في مصداق المحضصر فلا يجوز التمسك
 بالعموم كما نقر في محله لكن في بعض الجوانب المتسوية اليه بعد ان ذكر وجبه لنا ما ذكرنا في
 ويمكن ان يقال ان ما نحن فيه من قبل ما تعاقب عن الشارع بعلمه ووقع الفعل في الخارج
 لو بين شخصين في حجب كل منهما للخالط مع الشخص الثالث ^{قوله} فافترضنا لفظه من عدم مخالفا للجبتي
 فلا بد من التخصيص في ذلك في الشبهة لا يلائمها فما نحن فيه من قبل في حجب الشارع لجليلين
 من وجب كل منهما الحكم المرتب اليه لجليلين عاينهما انهما اثبات لحد الرجلين فافهم انتهى لقوله
 انما يصح في مثل هذا القول في مقابل اطلاق اقله الاصول فيما اذا كان ذلك الشيء المنه عن
 من الاشياء التي وجب على كل مكلف الاجتناب عنها وضع الغاية عن فعلها مما امكن وان لم يكن
 ذلك الغير مكلفا او معدورا في فعله ففعله او جهل او شيا كان في قلة النفوس وان كان المكلف
 انما علم من طريق الشارع انه لم يرض بوجوده في الخارج وانما يجب فيها تبليغا فلما اذن لنا
 الجاهل في مثل هذه الموارد بعد ان علم لمكلف اجمالا بان ذلك المنكر اذا حصل بفعله في
 بفعله عجزه وجب عليه السعي في منع غيره من فعله الذي يحتمل مضاده فله وضع ذلك الغير في
 ان ذلك مع الامكان فالجور له الرجوع حج الى الاصل بعد ان كان لعلم الاجمال على كل نقدر
 اثره على نفسه والمثال الذي مرهض له فله اى من وجب البت بحجب الظاهر من هذا القبيل
 وانما النظر الى الاجنبية فلم يثبت كونه كذا فالاصل في حق كل من اطاعت من سلم عن المعاصي

الظن في حجة الظن

على المثال على نظرنا بل قولنا الأصل عدم فلو ثبت الخ أقول هذا الأصل ثل الأصل لم يكن من قبل
 بغير الحادث بالأصل فالمرجح إنما هو الأصل عدم ما ثبت العقد وعدم انعقاد خلافه الزينة
 فليست بل قولنا الأول أنه لو جاز العقد بغير الواحد الخ أقول نوضح الاستدلال أن جواز العقد
 بغير الواحد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغير جواز العقد في الخبر عن الله تعالى لأن كلا الواقعين
 أخبار عن حكم الله الواقعين مودث للظن به فلو جاز العقد ما جاز الخ جاز العقد بالآخر لعدم الفرق
 فيما هو مناط المكان وكون النبي وأسطر في الأول لا يصلح فارقا بين المتأخرين وبوجه
 على هذا الاستدلال مضافا إلى ما استدل به المصنف أنه لا يخبر عن الله تعالى بغير مقتضى دعاء
 مرتبة الرسالة وصفا للنفس وكما قلنا في الكذب فيها شدة بحيث لو نفي على ضد بوق كل من
 يدعي الزم المبرج والمرج وهذا بخلاف الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت في هذا مع أن
 مستدلى ما يبدل بالحواس الظاهر فيبعد وقوع الخطأ فيها بخلاف ذلك ولما كان الجاز أن يكون
 الاغراض عن مخالفة الواقع أخبارا التي هي مؤثر لوازم حجة الخبر فيجوز أن لا خبر دون الأول ثم لو فرض
 مساواة الخبر من جميع الجهات ولو بالتشبه في شخص خاص بان لم يكن احتمال مخالفة الواقع إلا
 كأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن تضاد بينهما مستلزما للفرق بين ما يبدل على ما يستلزمه الأخبار عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والكلام إذا فرض العقد مقصد بغيره بغضه ووعا الدين من حيث هو من دون
 محبة الله تعالى بدينه وغيرهما فهو مؤثر لوازم صدقه في الواقع مما ثبت عليه مفسد لا يثبت
 على الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم متمتع استحالته على إلا أنه غير واقع حيث أن وقوعه يتوقف على دليل قطعي
 كأخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجوب بغيره بعيدا فيما يخبر عن الله تعالى بدعوى الألهام والوحى من غير
 خبر بغيره في الواقع فيجب حج بغيره ولو لم يحصل للكلف الخبر صدقه وان يكفي في إثبات ذلك
 أدلة حجة خبر الثقة لا الخبر الإجماع على اختصاصها بما عدا هذا الخبر وظهورها في الخبر المحقق بل
 للقطع بعدم إزادته منها فضلا عن بطلانها عنه قولنا واستدل المشهور الخ أقول لا يخفى أن
 دعوى القطع بالمذهب الخارجي غير طريفة الاستدلال لما عرفت في ما سبق من أن الدليل ما يقع وسطا
 لإثبات أحكام المتعلق والقطع وسطا فلا يكون دليلا مع أن هذا الدعوى غير جلية إلا كدعوى
 فغيرها الاستدلال المشهور أن ما لا يكون بذاته محال كاجتماع الغيبين ولا مستلزما لا محالة
 فهو ممكن الوجود والعقد بالظن ليس محالاً بل لأنه في حد ذاته ولا مستلزما لا محالة فوجب أن يكون
 محتملا أما المقدن الأول ما عني عدم كونه في حد ذاته محالاً كالمقدن الثالث أعني ما ليس منه فلو
 ممكن فهو من الضرورات لا يحتاج إثباتها إلى وسط وأما أنه لا يستلزم محالاً فيكون يتوقف على
 الظاهر بجميع جهاته التي يمكن أن تكون مؤثرة في فعله كونه مؤثرا إلى مخالفة الواقع ومستلزم

الاجماع حكيم من متضادين في موضوع واحد على تقدير المحال لغيره والجميع المحبوبة والمحبوسين والتكليف
بما لا يطاق والغيرية تلك من الجهات التي يمكن كونها مؤثرة في جهة فلا بد من الاحاطة بها والعلم
بعلمنا اثرها في العنج والقطع بانها ليس فيه جهة اخرى فمقتضى غير ما ادرك الاستدلال بتعقله ولا
يحتج ان حصول القطع باخصا والجهات فيها الدرك العقل بعد الكثرة كاشفاته على المنفى ولذا
المصنف قد حصل القطع بانها غير ولا يقاسر ما نحن فيه بالاستقلالات العقلية كحل الاحتمال
انظم حيث ان العقل يحكم بانها لا بد من الاول جهة متغيرة والاشياء في جهة متغيرة متحصلا لان حكم
العقل في الاحكام المستقلة انما هو على الموضوع الذي حاط به جميع جهاته بحيث جعل الجهات
المفعولة عنوا للشخص المعنوي فليس المعنوي وزاد ما يصدر عن علمه من المعقولة نعم حكم العقل
على مصاديق تلك الصاوين المعقولة كحكمة التمييز الشخصية من زيد بانه متيقظ موقوف
احرازه ليس فيه جهة محسنة يخرج بسببها عن كونه ظاهرا فيكون نظيره ما نحن فيه كان حكم العقل
بوجوب سلوة الطريق الظني حال الاستدلال لكونه افرى بالواقع من غيره من قبل الاول اعلم
المستقلة التي تكون لجهة المحسنة عنوانا للشخص الموضوع وقد ظهر لك ان الاول ان يفر بديل
البحر في قوله المصنف قد بقوله ان لا نجد في عقولنا بعد لنا مل ما يوجب الاستحالة وهذا
طريقا لتلك العقول في الحكم بالامكان وقد اعترض في الاذمنة السابقة على هذا التغير بقوله
قوله ان هذا لا يوجب القطع بالامكان لان عدم وجدان الدليل اعم من الحكم في الواقع واما ما
ذكره من كونه طريقا لتلك العقول في الحكم بالامكان فهو بحسب الظاهر اشارة الى ما هو المحكي عن
الشيخ الرئيس وغيره من ان كل ما فرغ من فعله في بطنه لا يمكن ما لم يذوقه ثم البرهان هو
غضلة اقل المصنوع منه ليس الحكم بالامكان الدال على الوقوع من دون دليل بل المراد بالامكان
الاحتمالي بمعنى محو العقل ضد المصنوع فالمقصود بذلك انه لا يجوز المباداة في الاستدلال
فيما يجمع مجرد الاستبعاد بل يلزم بالامكان متضمنة بمعنى احتمالها بنظر العقل انتهى وفيه ان الاشياء
نشأ من العقلية عن فهم المراد من المصنوع بالاستدلال دعوى استقرار طريقة العقول على ترتيب
اثر الممكن في مقام العمل كاهوالشان في سائر اصول العلوية المعقول عليها الذي العقول لا انشا
على امكانه بمعنى اعتقاد انه ممكن ضروره امتناع حصول الاعتقاد مع الشك ومعنى ترتيب اثر الممكن
عليه انه لا يطرأ حرج الدليل الدال على وجود شيء مجردا خيال استحالة الدليل بل من ترتيب اثر الوجوه
عليه ما لم يعلم استحالة الدليل ليس يمكن في حله انه اثر في بل ان يترتب عليه حال الشك لا هذا
اعتبار وجوده عليه عند قيام طريقه غير عليه الاثر انه لو قال المولى لعبد صدق زيد اجماعا
فاخبره زيد بحججه عن من سيقه يجب على العبد ترتيب اثار محبته ولا يجوز له طرح خبر زيد بحججه

استحالة وكذا لا يجوز بثباده العقل والعقل هو طرح الأنا والمرغبه ونا وبقيا بحجرا واحدا لا
 فالعقل استمر طرقتهم على ترتيب اثر الوجود على ما قام على طريق ما لم يثبت انشاءه ولا
 يجوز لديهم طرح الدليل البعير بحجرا الاحتمال تقع اتا الوجود اخضر من الامكان فهذا دليل على عدم
 ثبوت الاشياء كالفالدى العقل في معاملة الامكان بمعنى الالتزام بالعلل على طريق البعير في الموك
 الى وقوعه وقد انجز جاز كبريا ما صدر من بعض المتكلمين من الاستدلال باصالة الامكان
 في بعض مقاصدهم الكلاسيك كالعناد والمغرايح المجتباين وخلق الكائن في النار وكونهم يثبت
 فيها وكون الجنة والنار مخلوقتين بالفصل ونظائر هذا المولد فان معنى التثبت بالاصل في هذه
 الموارد وجوب التدين والالتزام بمضمون الايات والخبار الدالة عليها وعدم جواز انكارها
 انما قيل والاطرح فيها بواسطة بعض الشكوك والتهنات المؤهدة مستحالتها ولكن قد اعترض بعض
 محققين في تعليلها على بعض شروح الجويد على التمسك باصالة الامكان بعين ما صدرت ايضا
 من الاعتراض على المتن حرفا بحرف الا في حجتنا البعير وقد عرفنا انه لا وقع لهذا الاعتراض على ما
 وجهنا به كلامهم والافمن الواضح انه لا منجى للاصول في اثبات كون الشيء ممكن في الواقع وانما
 يقول عليها في مقام ترتيب الاثر كما بان في ذلك مزيد توضيح في بحث الاستصحاب انه قول
 بل انقطع انما الحق اقول قد يتوهم بطلان النقص بالقطع لا للوجه الذي سبذكره المعص قد لا يكون
 ان انقطع طريقه بغيره لا يحتمل جاعل حتى يصلح للانصاف بالبيع على تقدير الخلاف ويكون
 شاهدا لما نحن فيه وقيل ان مناط النقص ليس كون الطريق مجموعا ولا ومجمل بنفس بل المناط انما هو
 جواز اتباع طريق قد ينقطع عن الواقع شواكان انما عدا الزام العقل وامر الشارع فكما انه يجوز
 للعقل الالتزام باثبات الظن اذا فرغ في البيع غير كون الحاكم هو العقل والشارع فاختص في
 هذا النقص بما افاده المعص قد من ان باب الحتمال الخلف عن الواقع مستبعد عند القاطع فلا يصلح
 بحكم عقده بوجوب اتباع قطعه نعم لو جاز فيهم هذا الاحتمال لدى القاطع والزم مع ذلك عقده
 بوجوب اتباع قطعه مع تمكينه من سلوك طريق لم يكن فيه هذا الاحتمال كان النقص وجهها الا
 ان الفرض غير ممكن فقولهم واخرى بالحل الحق اقول خاضعة ان المنسج انما هو اجتماع حكيمين
 في موضوع واحد في مرتبة واحدة من حيث الفعلية والاشابة بان يكونا اما فعليا او
 شائبيين واما اذا كانا مختلفين كما هو المستلزم في موضوعات العلم فلا استحالة في ذلك مستبطل
 وجهه انشاء الله والمراد بالحكم العقلي هو الحكم المنجز الذي لا يبعد المكلف في مخالفته والاشا
 ما يكون معدودا في مخالفة بواسطة جهله بالواقع لا عن يقينه فتمتبه الاحكام الواضحة حقا
 شائبة لا يفتي عن صاحبها الحق انما احكام متخلفة صدرت لغرض الاشكال ولذا يجب النقص

الالزام باثبات الظن
 مع انه قد ينقطع عن
 الواقع كالمجور
 للشارع

عنه

في حجية الظن

٢٣٠

عنهم ولا يبعدن المكلف الجاهل بها في المخالفة ما دام مقتصر ولكن العلم بها اجبالا أو تفصيلا
 عقلي في بخونها ان في التزام المكلف بها وحسن المواعدة على مخالفتها فهو شرط في نفي الجبلة
 عقلا ان في وجوب انشاها ذلك هو حكم عقلي ولا يتعلل ان يكون كالتقدير على الفعل
 باصناف الاحكام الشرعية لزوم الدقة في الحكم الشرعي عبارة عن الزام الشارع بفعل شيء وترك
 الرخصة فيه وهذا مقدم في الرتبة على العلم به فلا يتعلل ان يكون للعلم به دخل في تخفيف
 لكمة شرط عقلي في رتبة الاثر على وجوب الخرج عن عهده وجواز المواعدة على مخالفة فاعلان
 الحكم الشارح على الحكم الوافقة المحتملة بلحاظ عدم كون المكلف ملتزما بها بالفعل في مقام العمل
 وكونه مقدرا في مخالفتها لا عدم كونها احكاما فعلية في الواقع كما لو اضطر الى ارتكاب محرم وترك
 واجب لا بواسطه الجمل فانه يصير بحكم الواقع الواقي الثابت للشيء من حيث هو بواسطه الاضطرار المانع
 عن ضلته ثابته في الواقع حيث ان عدم الاضطرار الى مخالفتها شرط واقعي في نفيها بخلاف عدم
 الجمل **قول** واما العلم بالثبوت فهو وجود قول قد قيل المصلحة قد علمت منها وقهنا ومضار
 وهو ان يكون للاشارة الفاعلة على الواقعة ناهية في الفعل الذي يفتت الامارة حكمه ولكن لا على
 وجه توثيقه انما لا يرد حكمه الواقع وهذا يتصور على وجهين احدهما ان تكون مصلحتها مقصورة
 على صورة المطالبة كما لو كان صادقة العادل وحسن الظن به والتعبد بقوله امر اذا احاطت
 عند الله لكن على تقدير كونه صادقا في الواقع ففي موارد الكذب لا مصلحة فيه ولكن لعمام امتناعها
 عن موارد الصدق بل قد افرق بين الامر بتعديدهم وعدمه فلو كانت مصلحته شائعة على
 المصلحة المترتبة عليه في موارد الخلط يكون الفرق حسنا حيث ان فيه فرق كثيرا وتبين فليلا
 بالاضافة الى خبره الثاني ان يكون المصلحة بالباطل فروع الامارة بمعنى ان يصدق العادل على
 الاطلاق ما لم يعلم مخالفة الواقع مشتمل على مصلحة مقصبة للفرقة فانفة على مقصد فوف الواف
 لبيان ان لو لم يلاحظ مصاديقه في كل مورد ليس على وجهه كما في مقصد مخالفة الواقع فتر بالسن
 لو كان حراما وهذا خبر العادل بجلية خبره وان كان من الجهات الموجبة لحسنه لكن لا ينافي
 مقصد الواقع فيجوز ان لا يسلبه كقول الاطلاق مع عدم صلاحه ومصلحة غير الواقع على بعد
 المخالفة انما هو بلحاظ سائر الموارد السابقة عن المقصد الفاعل كالمصوذة انشاعة لكن مقتضى
 هذا الوجه الفرق بين ما لو كان الحكم الوافي للوجوب والمحرر في خبر العادل بخلافه والاباحه
 ففي الاولين لا يبدل الحكم الوافي بعد فرضه وهو رتبة الجبلة الفارضة للجهل بالمصلحة للوجوب
 او المحررة وفي الخبر يبدل لان جهات الاباحه لا تزيل الجبلة المحسنة والمغفرة لكن لا محذور
 في التفرم به لان سبيل حكم المباح الوافي بالرضا بين الطائفة كاطاعة الوالد والوفاء بالنات

والعلم

في حجب الظن

والعهد والعقد وغير ذلك غير ممكن الا للزم بان اخبار العادل بوجوبه وخبره من هذا
 البطلان فلا يلزم القول بالضرورة بل بانقل قولنا لان الامر بالعل على طبق تلك الاماكن
 اقول ينبغي ان المصلحة انما هي في ضبط الطريق وفي تبيين شئ من اهل العالم كالبطلان على المكلف ويحتمل
 من غير ان يكون له دخل في حسن عمله كفضل العلم الذي هو طريق عقلية وهذه التغير في
 ينبغي مجال الشك في رجوع هذا الوجه الى الوجه الثاني كما لا يخفى فقولنا ضد بشكل الفرق بين
 بين القول بالضرورة اقول نقول انما هو في بادىء الامر والافعال القول بالخير انما هو افضل للوجوب
 كما يستظهر بالضرورة فانه لان الظاهر ان الخبر ملزم بكون الواقع باجبا على وجوبه ولكن نرى ان ما
 ادعى له نظر الى الاقلية الشرعية ويجب اعتقاده ايضا بقوم مقام الواقع في اسقاط ذلك
 معنى ان الشارع يقبله بدل الاعراض اما بقتل او لكون اعتقاده او قيام الطريق عليه
 الجحيم الموجب لافادته في هذه الامور غير متسقط وانما يفعل ما ادعى له بغير حصول القول
 فان هذا من الضرورة الذي هو عبارة عن بطلان الامر الواقع بالامر الظاهري والاحصاء في
 بين بطلان الامر الواقع بالظاهر بواسطة الجحيم لغرضه وبين افضال الجحيم لغرضه فاما هذا
 الشئ مقام الواقع في اسقاط فعل القول او لا بالواقع لا يجد في اسقاط ما هو في
 عليه بالفعل بخلاف الثاني وعمل الظاهر لو ترك الواقع ولم يمتثل الامر الظاهر كما كانت في مشقة
 بالواقع وعمل القول لا واقع ام كان مكافئا في الظاهر فقولنا فاما الامر النجيب بيننا او يقدم
 الظن الخ اقول ليس مقتضى هذا ما اتفق فيها جازا لان الامر والنقد بالظن في الغرض والواقع
 سبيل البصر اذ غايته امرية بحكم الفعل غير من مراء الفعل الذي خلق بوجوبه فيكون علمه مقام
 الاصل في الظاهر وبين ان يلم بالواقع يكون علمه مطابقا للظن واما جواز العمل بالظن بمعنى المندرج في
 الالتزام بان مؤداه تكليفية في مقام العمل بحيث يتجسد في اثنان متعلقات او التبعيد بالاحتمال
 فلا وما ذكره في وجه تصديق العمل بالظن فهو مما يؤثر في الزعم العقل باثبات علمه انما لا يثبت مكان
 ولم يمكن من امثاله بطريق العلم بحيث عليه من متابع الظن كما يتضح لك في تقرير دليل الاستدلال
 ومن العلوم ان الحكم في المقام ليس متبعا على هذه المقادير فان الحكم في المقام انما هو في جواز
 العمل بالظن في خصوص مورد تعدد في تحصيل العلم بحيث لو كان الاصل الجازي فيه تحججه ولم
 يكن اعتباره مفيدا لعدم الظن على خلافه لكان المتعين الرجوع اليه والحاصل ان الكلام في
 هذا المقام ليس متبعا على دعوى العلم الاجمالي بدو تكليف في الشرع حتى يقتضي العمل بالظن
 عند تعدد العلم ومن العلوم ان الواقع ما لم يعلم بغيره عليه لا يتجسد طاعته حتى يقتضي العلم
 بالظن عند تعدد العلم ولو قال ان كل ان هذا صدم للبعيد لا يرجع الى الاصل البرائة مع الظن

المعتمد في العلم

ما كان

في حجب الظن

٣٤

بالجواب في المذهب لأن ما عجزت العقل لا يستقل باليقين مع ظن التكليف فيجب حجج الاحتياط طاعة وجوب
دفع العقاب بالاحتمال لا لكون الشيء مطمونا من تحت هو بمنزلة ما ظهر له ما ذكرنا أنفا من أن غائبا لا
الخبير في المسئلة الفرعية إنما هو من باب المماثلة والآفة على تقدير عدم كون الأصول للفتنة في
العملية ولا الظن المقابل لها جهة تكون المسئلة فما لا طريق للكلف في العلم به فإن استعمل العقل
بغير العقاب عليه كما هو الواقع فهو والأوجب الاحتياط من غير العقاب المحتمل قول من وجمع
الكل إلى صالة عدم الغريبة التي أقول قد يتجمل أن الرجاء صالة الحقيقة بل وكذا أصالة العموم
والاطلاق ونحوها إلى صالة عدم الغريبة في غير محله لأن هذه الأصول بنفسها أصول معتبر
مستعملها الذي العقلاء وما ينشأ منها في جانبها مع العلم بعدم الغريبة كما إذا كان المتكلم لا بأسا
أفعال أعطى كل ضمير وروها أو كرم عالما فانه كثير ما ينقطع بعدم نصب الغريبة على إزاده خلاف
الظاهر ومع ذلك شك في إزاده الظاهر فيجعل اللفظ عليه بواسطة أصالة الحقيقة في القول
وأصالة العموم في الثاني والاطلاق في الثالث ولا يجري في مثل الغرض أصالة عدم الغريبة لأن
الغرض حصول الشك مع القطع بعدمها في صالة عدم الغريبة في مثل الغرض مع أنها لا تجري بواسطة
القطع بعدم الشك لا شكا لعدم ارتفاع الشك بها فكيف يكون يرجع تلك الأصول إليها نعم قد يكون الشك
نجا إزاده العيني بغيري والعموم والاطلاق تسبعا في حال وجود الغريبة الصادقة فيكون حجج أصالة
عدم الغريبة في مثل الغرض كما ذكرنا على ذلك الأصول ما نفع عن جريانها فلي هذا التقدير لا يكون
سريع تلك الأصول إلى صالة عدم الغريبة بل لا يجري تلك الأصول بواسطة الأصل الحاكم فلا يتجر رجاء
تلك الأصول إلى صالة عدم الغريبة في شيء من موارد ما وبدونها أن الأصول الوجودية التجارية في
مباحث اللفاظ لا تصل إليها بنفسها بل وكذلك كل أصل وجودي معتبر لدى العقل كإصالة الصحة
وإستصحاب الحالة السابقة وجميعها إلى الأصول علمية يتفرع عليها تلك الوجودات فهي بنفسها
من حيث هي غير متأصلة كما بل في الحقيقة في مبحث الاستصحاب أنه مخرج استصحاب الحالة السابقة إلى
أصالة عدم ما يرضها التي هي عبارة أخرى عن عدم الاعتناء باحتمال وجود الكواضع وجميع الأصول
التجارية في مباحث اللفاظ إلى عدم الاعتناء بالاحتمالات المتأصلة منها من احتمال وجود الغريبة أو غفلة
المتكلم عن بعضها أو غفلة أو إزادته لافها أو خلاف مراده لفتنة ونحوها من الأمور المعقولة لإزاده
خلاف الظاهر وفيه في عبارة المصنف فانه عند توجيه كلام الحق في قوله المتأصلة إلى ما منية ما عليه
وتجوع الأصول التجارية في مباحث اللفاظ إلى عدم الاعتناء بالاحتمالات المتأصلة في اللفاظ
هو عبارة أخرى عن أصالة عدم تلك احتمالات نعم لو قلنا بأن مناط اعتناء العقل على هذه الآفة
في عابها هو الظن النوعي الخاص من غلبته إزاده الحقيقة والعموم والاطلاق ونحوها لعدم

بالجواب في المذهب لأن ما عجزت العقل لا يستقل باليقين مع ظن التكليف فيجب حجج الاحتياط طاعة وجوب
دفع العقاب بالاحتمال لا لكون الشيء مطمونا من تحت هو بمنزلة ما ظهر له ما ذكرنا أنفا من أن غائبا لا
الخبير في المسئلة الفرعية إنما هو من باب المماثلة والآفة على تقدير عدم كون الأصول للفتنة في
العملية ولا الظن المقابل لها جهة تكون المسئلة فما لا طريق للكلف في العلم به فإن استعمل العقل
بغير العقاب عليه كما هو الواقع فهو والأوجب الاحتياط من غير العقاب المحتمل قول من وجمع
الكل إلى صالة عدم الغريبة التي أقول قد يتجمل أن الرجاء صالة الحقيقة بل وكذا أصالة العموم
والاطلاق ونحوها إلى صالة عدم الغريبة في غير محله لأن هذه الأصول بنفسها أصول معتبر
مستعملها الذي العقلاء وما ينشأ منها في جانبها مع العلم بعدم الغريبة كما إذا كان المتكلم لا بأسا
أفعال أعطى كل ضمير وروها أو كرم عالما فانه كثير ما ينقطع بعدم نصب الغريبة على إزاده خلاف
الظاهر ومع ذلك شك في إزاده الظاهر فيجعل اللفظ عليه بواسطة أصالة الحقيقة في القول
وأصالة العموم في الثاني والاطلاق في الثالث ولا يجري في مثل الغرض أصالة عدم الغريبة لأن
الغرض حصول الشك مع القطع بعدمها في صالة عدم الغريبة في مثل الغرض مع أنها لا تجري بواسطة
القطع بعدم الشك لا شكا لعدم ارتفاع الشك بها فكيف يكون يرجع تلك الأصول إليها نعم قد يكون الشك
نجا إزاده العيني بغيري والعموم والاطلاق تسبعا في حال وجود الغريبة الصادقة فيكون حجج أصالة
عدم الغريبة في مثل الغرض كما ذكرنا على ذلك الأصول ما نفع عن جريانها فلي هذا التقدير لا يكون
سريع تلك الأصول إلى صالة عدم الغريبة بل لا يجري تلك الأصول بواسطة الأصل الحاكم فلا يتجر رجاء
تلك الأصول إلى صالة عدم الغريبة في شيء من موارد ما وبدونها أن الأصول الوجودية التجارية في
مباحث اللفاظ لا تصل إليها بنفسها بل وكذلك كل أصل وجودي معتبر لدى العقل كإصالة الصحة
وإستصحاب الحالة السابقة وجميعها إلى الأصول علمية يتفرع عليها تلك الوجودات فهي بنفسها
من حيث هي غير متأصلة كما بل في الحقيقة في مبحث الاستصحاب أنه مخرج استصحاب الحالة السابقة إلى
أصالة عدم ما يرضها التي هي عبارة أخرى عن عدم الاعتناء باحتمال وجود الكواضع وجميع الأصول
التجارية في مباحث اللفاظ إلى عدم الاعتناء بالاحتمالات المتأصلة منها من احتمال وجود الغريبة أو غفلة
المتكلم عن بعضها أو غفلة أو إزادته لافها أو خلاف مراده لفتنة ونحوها من الأمور المعقولة لإزاده
خلاف الظاهر وفيه في عبارة المصنف فانه عند توجيه كلام الحق في قوله المتأصلة إلى ما منية ما عليه
وتجوع الأصول التجارية في مباحث اللفاظ إلى عدم الاعتناء بالاحتمالات المتأصلة في اللفاظ
هو عبارة أخرى عن أصالة عدم تلك احتمالات نعم لو قلنا بأن مناط اعتناء العقل على هذه الآفة
في عابها هو الظن النوعي الخاص من غلبته إزاده الحقيقة والعموم والاطلاق ونحوها لعدم

الأغناء بالاختلاف المتأخر هنا كانت هذه الأصول في حد ذاتها أصولاً كتابية عليها الأمر فلا يخفى
بعض كتاباته ولكنه خلاف الخصوف وكثير من فضائلهم قد يجب الظاهر فاعرف ما ذكرناه علمت أنه
لا يوجب الاعتراض على الحق فلا يفتأ من أطلع الأصول المذكورة إلى أصالة عدم الغرضية لا يفتأ
فرضها بما إذا كان الشك متباعد عن احتمال وجود الغرضية بحيث لو علم بعد الغرضية قطع بما لا يتكلم
ففي مثل الفرض يكون مرجعها إلى أصالة عدم الغرضية لا محالة وأما ما أورده ناه نقضاً عليه من
الاستدلال الذي فرضنا الشك فيها مع العلم بعدم الغرضية فهو خارج عن مقروض كتابته و مرجع الأصولية
تج هي أصول علمية أخرى خارجة بالنسبة إلى الأسباب الموجبة للشك فليق فقولنا فإلّا حال معرفته
المسح على أصبعه الخ أقول الظاهر أنه حال معرفته مسحوط المسح على البشارة على ظاهر الكتاب إنما الشك
كتابت المسح على المرارة من ظاهر الكتاب كما هو ظاهر الرواية فليعلمنا بسطره ما هو المفروض من الأدلة
من أن المبتدئ لا يقطع بالعوض فكان السائل لم يكن بخبرة إلا في كفته وضوءه من حيث غش الحجة
على البشارة الأصل التكليفية والله العالم فقولنا فإن ثبت جواز الاستدلال بكل قرينة الخ
أقول نعم في مورد المعارضه بان جاز المقيد في محل المعارضه بان كل امرئ لغيره ان كل امرئ
تقريباً مقام الاستدلال كما يجوز التبعيد بكونه كذلك في مقام القرائن فيكون حججاً لها حال التوا
في وجوب التوقف في محل المعارضه من غير ما لخطه الترجيح كما ان كتمان ذلك في أخبار الأخر
أوجبا التبعيد بصدور كل منهما في محل المعارضه بحكما لا ذلة أصالة الصلوة على أصالة الظهور
الكتك سعة في حله ضعفه وان لم نقل بجواز الاستدلال بكل منهما في محل المعارضه باجتهاد
أدلة الظواهر ما يعجز هذا العرض وجب الرجوع إلى المخرجات بناء على توثيق الترجيح في سائر الأدلة الظنية
عنا المعارضه لا في خصوص أخبار التبعيد التوقف في محل المعارضه والتجربة كذا الخبرين كسناد
على الخيال به في سعة في باب التعادل والتراجع ولو ان جواز الاستدلال بكل قرينة
جواز مسحه هي كذا في سائر الأدلة في باب التعادل والتراجع ولو ان جواز الاستدلال بكل قرينة
فولنا لعدم جريان أصالة التعادل في خصمهم قط أقول وتبين لي في غفلة من جسد من الكمال
عن أن الخطاب فضلاً عما اكتف به من القرائن الخطابية والمقابلة نعم بما يخرج في خصمهم أيضاً فقل لهم
الخطاب في الوسطة أو سابط فرضهم الشك في غفلة الوسائط أو غفلة من غفلة الباطن أو ما طر من
القرائن لكن لا ينبغي هنا في مثل الزمان المعلوم مختاره فيما بين الدفنين كما أنه قد يشك في غفلة
عن الخصومات المحقة في الكلام مما يؤمن في اختلاف المقادير كقديهم ما يفتي في الخبرين وهو لكن
هذا الجنب في غرض الفصل فافهم ان جواز أصالة عدم الغفلة بالنسبة إلى مثل هذه الأدلة
ثم ادخل فيهم مقدول الكلام من حيث هو في الشك في حال في ذلك بين كونه مفصلاً بالأدلة

في حجة الظن

على ما هو واضح هذا ولكن نوجب كمال الفصل بالتفصيل بين أصل العلم العقلة وبين مطلق أصالة
 عدم الفهم لا يخرج من نظارة الظاهر أن هذا الفصل ملزم باعتبار أصالة العلم الفهمية فحين
 هذا فلهذا كان شكنا ناشئا عن حال العقلية عن خصوصيات الكلام وإنما اكتفينا بما من الفهم لا
 كماله علم الخطاب بأنه لم يكن حين الخطاب ملتقنا إلى بعض الجهات تكون المتكلم مثيرا بغيره إلى شيء أو
 شخص حاضر له حيث أو متقدما ذكره بحيث يتبين إذا نه من الأطلاق أو كون حالة مقتضيا لألا
 معنى عازي من الملقط ونحو ذلك من الأمور التي تجعل تخلفه حال الخطاب ويعلم بأنه على تقدير
 التحقق لم يكن ملتقنا البتة فلا يجري في هذا أصل العلم العقلة مع أنه لا ينظر بالمفصل أكثر ونحن
 أصالة عدم الفهمية في مثل هذه الفروض التي لا يكون الشك فيها مسببا عن حال العقلية في الظاهر أن الفصل
 استند في هذا التفصيل إلى ما يقتضيه دليل الحكمة من فيج الخطاب بما للظاهر ولأنه خلافه
 أن هذا لا يقتضي الفصل إذا كان ترك الفهمية محال بما مضى من الفهمية في كل مقصوده بالخطاب
 من الحائرين والغائبين والموجودين والمعدومين ويجبان يكون الكلام الموجب لهم على وجهيهما
 جميعا من المتكلمين إلى القيد المتكلمين في إيراد مقصوده على فهمه خالفا ومقابلة وغيرهما من الأشياء التي
 سمع فيها بعض دون بعض بل علينا بلغي كلامه على وجهيهما كل أحد كصنيف اثنين وهذا بخلاف
 ما لو لم يقصد بالافهام إلا الخاصين فإنه يجوز مع اعتماد على الفهم من الحائرين والمقابلة بل يجوز أمرهم
 بتكليف على سبيل النقص مع كونه في الواقع واجبا مشروطا إذا كانوا واحد من المشرط وهذا بخلاف ما لو
 كان الخطاب عاما لساير الناس كما هو واضح فعلى هذا ليس لهم من مضادها ما لا يقول على الظاهر ولو
 مع القطع بعدم الفهمية فضلا عما لو ورد ذلك بأصل العلم فهذا مع إمكان منع اعتبار أصالة العلم
 الفهمية في حق غير من مضادها ما يدعي أن اعتبارها من باب الظن النوعي وهي إنما تقتضي نوع
 فيما إذا صدق الشك في الفهمية من مضادها ما حيث أن الغالب أن الفهم لا يقول عليها المتكلم في
 أفهامه لا يخفى عليه وهذا بخلاف العيني فإنه غالبا لا يعلم بفهمه الأحوال ونظائرهما هذا غاية ما
 أن يقال في نوجب التفصيل ويضعفه ما أنه على المقصود من تخالفه بين العقل والعماء في فهم
 هذا البطلان لفظا وسنشير في بحث الاستصحاب عند البحث عن اعتبار من باب بناء العقلة إلى ما
 هو ليس عدم الاعتناء بالجمال الفهمية ونحوها من الأمور التي تقتضي لاندازه خلاف الظاهر عدم
 ابتناءه على فادته الظن من غير فرق في ذلك بين الخطاب وغيره فقولهم يظهر العلم الخاص من
 الظاهر الخافى أن يكون حصول الحدس من تلك المبادي كحصول العلم بالخصوسات بواسطة الفهم
 وقولهم يظهر من ذلك أن نسبة الحدس إلى القول ونحوه من ذلك أن المقصود أنضافا إلى الحدس
 اعتناءه على كونه موقفا عن الحدس ولا يتخلل في هذا بيننا ردوا بأنهم بعدد قولهم لا يبعد

بالعلم

في حجة الظن

في حجية الظن

كونه ضروري المذهب اقول قد فرغنا من المحملات مثل هذه المسائل التي ثبثت معرفتها بالدين
المشترعة ومعرفة نسبتها في ذاتها منهم من الثبوت والاصطحاب قولنا وهذا البت من الضرورة بل ان
بوجوب انكارها الكفر والخروج عن المذهب فم صدق وكثير من هذه الاخبار هي التي ثبتت
من الامور القطعية التي لا يرد باب فيها جد وجوب العمل بما صدق عنهم ضروري مذهبهم
بشرط العلم به بقبول او اما اجلا لا كما في الفرض فلا كيف وقد عرفنا فيما سبق ان كون العلم
بالقبول من قبل التكليف من المسائل الخلافية فقولنا من الرواية الاولى الخ اقول لا يخفى
ان ما ذكره قد انما هو جواب لسؤاله والخ في الجواب بناء على الخيار من حجية الخبر ان كان
مذهب الظن حاكم على مثل هذه الرواية كما انما حاكمه على مثل قوله كل شيء حلال حتى يعلم انه
حرام يغير وقوله لا ينقض اليقين الا بيقين مثله كما لا يخفى فقولنا الاخبار المختصة بها كلها
الخ اقول مراده بالاخبار المختصة بحجية الظن هو المسئلة القطعية التي لا يقضي بحجتها الامومات
عليها اربع المعترض مراده بهذا التقرير ان هذه الاخبار المختصة كلها وكذا كثير من عمومات المسئلة
القطعية المعتمدة بعموماتها لا تثبت احكام منافية لعمومات الكتاب كادلة نفي الضرر وساطعة
على اموالهم ونحوها باسرها مخالفة للكتاب ولكن بحج العمل بها مع مخالفتها للكتاب بانكار
الخصيص في عموماته بالاخبار والمختصة والجمع بينهما وبين عمومات المسئلة مخالفة طائفة بالمختصة
المرجحات الخ وجبوا ولا خلة لكونها قطعية فمنع ان يعتمدا الاخبار الشرعية بطرح الاخبار المخالفة للكتاب
فلو كانت ظنية لعلمنا ان تلك الاخبار قولنا في المسئلة انه تعالى امر بالبينات الخ اقول خاضع
انتم جعل موضوع وجوب التثبت في ما سئل به وما سئل به وما سئل به وما سئل به وما سئل به
من ان هذا الموضوع العرضي ومعلوم انه يكفى ذلك عن عدم صلاحية الذات للقبول
والا لكانت الذات اول بذلك وربما ذكرنا من التعريب في رد فاع ما في ما بينهم من انما ذكر
من التعريب ما سئل به من كونه استدلالا بمفهوم الضعيف مع ان ما ذكره من التعريب
الى مفهوم العلة توضيح لا ندفع ان ما ذكره منافيا لمؤكد لا سقاده المفهوم من الموضوع
اشارة الى كونه زائدا فكانه قال في قولك اكرم هذا العالم ان يخلق الحكم على العالم بسبب
عن علة وجوب اكرام اما العالم بخصوصه اوله دخل في العلة والا لو كان ذات الموضوع
من حيث هو موضوع الحكم وعلة لثبوتها مع انه بوجوب عراء ذكر الوصف عن العالم بل انما
الحكم الى العرضي مع صلاحية الذات لذلك ولتوضيح فليس قولنا تعينان مفهوم الشرط الخ
اقول ليس هو مرادنا الا لئلا يشرط على ما هو لفرض مفهوم توضيح العالم ان القطعية
الشرطية يستفاد منها احكاما بخلافه وسبق لموضوعه المذكور فلو كان جائزا في ذلك

يستغنا عنه وجوب كرام زيد عند محييه وعلمه عند علم المحييه وهذه الاستغناء إنما تكون
 في الموضوع الضالحي للانصاف بكلا الحكمين وأما لو تضمنت للانصاف بالحكم الأشد فلا يستغنا عنه إلا
 هذا مثلا لو قال كرم زيدان وحده لا يفهم منه عرفا حكمه بعلوم الوجوه بل يعلم بوجود زيد ضام صلاحيته
 الموضوع للانصاف بالعقد السليم من الغرائز العامة الدالة على علم إذا ذه التعليل المحييه على قسطه
 وإنما مسو فربما بان ثوب تجرد الجراء عند حصول الشرط وأما إذا كان الموضوع صالحا للانصاف
 بكلا الحكمين فكثيرا لما ينضرب هذا المعنى في التعليل المحييه كقولنا ان رابث زيدان في التوفى وإذا كان
 اليوم أو إجماعنا على المطبق أعطه حصل في غير ذلك من الأمثلة التي لا تحصى إلا أن حمل اللفظ على هذا
 المعنى في مثل هذه الموارد يحتاج إلى الفطنة الخاصة وهذه بخلاف العلم الأول **فولتر** فإنه لا يرى
 الحق أهول إشارة إلى أن المغايب من الأدلة اللبية فلا تنظر إليها الصفة ولا تبعها لما طبقها لأن
 منشاها الاستلزامات المحققه بين المناطيق والمغاييب فلا يفصل انقاء المنطوق بظاهرها وإن كان
 الضمير في مفهومه الاستلزامه فكذلك المعلوم عن الذم فله **فولتر** يخرج خارج البه الخ **افول**
 بل غير صحيح لأن خبر العادل بعد فرض حصول الاطمينان منه يخرج عن موضوع الحكم بوجوب البين بل يخرج
 العمل كما يستقيم لك وتبين وتقتصر الاشكال في خبر العادل الذي لا يفيد الاطمينان فان مقتضى خبر
 التماسيل وجوب التبين منه ومقتضى المفهوم عنه وكون خبر العادل يفيد الاطمينان غالباً يصلح كونه
 لخصه كقولنا بالذم لا يذم الاشكال بعد تسليم أصل المفهوم كما لا يخفى **فولتر** وبالجملة انك لا تفهم
 بضمير الجملة انك بذلك بعد بل الظاهر ان المراد بها انما عدم العلم وان المراد منها العمل انصافا عن
 دونه وتفكر الذي لا يفتقر صدوره من العاقل وهذا المعنى هو الذي زاد من فترها بالتأخر وتعل
 هذا هو الاشكال الذي لا يفتقر من الامة وأما الايراد عليه بما ذكره المصنف فانه فيه منه واستدركه
 فيما بعد وان قدرت بعدم العلم لا يبعد دعوى عدم شموله عند العرف لما يفيد الاطمينان لأن
 اقوة الاحتمال الموجب لكون الفتر منشاء لعدم اعتناهم بالاضمان الخالف فيصرف عنه الاطلا
 وهذا هو التسريح الاطلاق العلم عليه عرفا فله **فولتر** ومنه يظهر الجواب الخ **افول** كما يظهر من الجواب
 جاز بما يقال كذلك يظهر من الجواب بما اورده على من فتر الجملة بالتأخر كما لا يخفى **فولتر**
 ان المراد بالبناء الخ **افول** لأن هذا هو الذي يصلح ان يحجب به البين لما علم صدقه وكذب لان
 انجاب البين منه يحصل الحاصل فلا يجوز ومن العلوم ان اخضا صلاحيته سيفرض مصاديق
 العلم فترية على هذه هذا البعض **فولتر** ودعوى ان لا يتم منه **افول** لأنه ذال فلا يفصل
 يكون من آثار المدلول وان ثبت قلت قول القائل خبر العادل ليس بخبر اتينا خبره بعد فتره فلا
 يعقل ان يكون هذا الخبر مودعا للحكم المذكور فيه الذي يوتفخ فيه عليه **فولتر** فاما قول

في حجة الظن

مكانه شارة الى ان الجماع في مثل العلم اعني فيما كان ثبوت الحكم المجمع عليه لموضوعه عند بعض العامة
 لا ملازم تحت عنوان لم يكن له هذا الحكم عند آخرين بل ثبوت الحكم له عندهم لاجل دخول تحت عنوان
 اخر ليس كما شاع قول المعصوم كاشي لبطلان المصنف في غير موضع فقولك بل ان المعصوم من الكلام الحق
 اقول لا يمكن ان يكون المراد من الامر بصدقه العادل في الابه بصدقه السيد في اخباره بغير
 الاخرية ما ذكره المصنف فانه من الاستحسان بل لعدم معقولية الخطاب الى الموجودين في زمان صدور
 الابه وامرهم بصدقه السيد في اخباره مع تاخره عنهم خصوصاً على القول باختصاص خطابات
 القرينة بالشأ من قبله فقولك وقد اجاب الحق اقول ولعل قد اشار بهذا التفسير الى ان جوابه
 ما في قول الابه لا يرد بعد انما صدقوا ما على العالمين بدل الابه على وجوب صدقه العادل فلا
 وضع لهذا الجواب من اصلا انه لا يحصل له ان ثبت حجة ما هو مظهر الغيبا بدليل لم يمتحى
 فظاهر الكتاب من الظنون المعبرة والافلا يجوز الاخذ به سواء اظهر الكتاب ام لا فقولك قد
 ليكل الامر بان ما يجمل الشيخ عن المعبد فانه الحق اقول حصل الاشكال ان اذا قال الشيخ قال المعبد
 هذا المايخ غير مثل ان يكون مجموع هذا الكلام مقولا للشيخ فهو صدق خاص خارجي الحكم بوجوب الصدقة
 فاذا عني هذا الحكم ثبت بضمونه وهو صدور قول هذا من المعبد فيمنع ان يندرج ما ثبت
 بهذا الحكم في موضوعات ما هو من لواحق هذا الحكم فيمنع ان يصير موصفا له ومقتضى فانه
 المعبد هو من حد ذاته فجعل عادل بحجبه بصدقه خبره بحكم الابه سواء اخبر به الشيخ ام لا ولكن لا
 التكليف بل لا بعد ثبوته بان يثبوت يكون فاذا كان الشيخ عاد لا يكون خبره طريقا لثبات خبر
 المعبد الذي حكمه وجوب الصدقة فلا يثبوت خبره بغير المعبد الذي حكمه وجوب الصدقة على
 اخبار الشيخ به بل على صدوره من المعبد كسابر الاخبار والصادقة منه لثباته بغير هذا الطريق
 كما ان قول الشيخ اخبر به المعبد بهذا الطريق كسابر الاقوال الصادقة منه التي هي صادقة
 لهذا الحكم فقول الشيخ اخبر به المعبد بهذا مصادق من مصاديق الخبر الذي يجب بصدقه
 وما ثبت به وهو قول المعبد مصادق اخر وضع هذا الكلام حكاه عنه ولا يخفى فيه ان قلت
 ان خبر المعبد الذي يجب بصدقه بحكم الابه هي الاقوال الصادقة منه في الواقع وكون هذا الخبر من
 جملتها غير معلوم وانما نلزم به بغيره بصدقه بالشيخ فهو مصادق في الخبر المعبد بغيره بصدقه
 الشيخ بحكم الابه فيمنع ان يرضى حكما باننا قلت لا معنى لصدقه في الشيخ والمعبد بقوله الاقوال
 امر ذلك الشيء انك اخبر به عليه والعالمه معه ماله العلم بذلك الشيء والاشكال الى ان
 ساير الموضوعات الخارجية لثباته باذنه شرعية فيقال ان بحسب القول وحرمة الخبر مثل ان ثبت
 الواقعية فلا يتم مصاديقها لثباته بغير المعبد لثباته بغير المعبد وهو كما ترى ثم لو سلم توقف خبره

بغير خبر

المعبد

في حجب الظن

المبني الثابت بقول الشيخ على صدق الشئ وقصور ما دل على وجوب صدقها العادل عن شمول
 الذي يؤول في حد ذاته موضوعه على شئ وهذا الحكم فيقول وقصوره ما هو من حيث اللفظ والافعال
 من غير نظير ما عرفت في دعوى السبيل الاجماع على عدم حجب خبر الواحد بل لا ضرورة في العبارة ان يكون
 ما دل على حجب خبر الواحد بل فيصير طبيعته غير ملحوظ فيها خصوصاً ان المعادى هو من غير قول القائل
 اذا تكلمت بكلام بوجه زائعي وصداق في انما الصلوة الكلام مبطل للصلاة الى غير ذلك من
 الفضا اياً الطبيب الذي تحقق بنفسها مصداق للطبيب الذي تضمن حكمها فلا ينبغي الاستشكال في
 شمول الآية على تقدير رد اللفظ على انه هو لقول المبيد الثابت بقول الشيخ ولكن قد يشكك في
 شمول القول الشيخ في مثل الغرض نظر الى انه لا معنى للامر بصدق العادل الا العبد بمحمول
 الا التزام بالاثار الشرعية الثابتة على صدقها فلا يعمل ذلك الا فيما اذا كان الخبر فيه حداً لا يترتب
 خبر وجوب الصدق الذي نشأ من هذا الطلب فلا يقع هذا الخطاب ولا بدور فيه بعدا بعض
 انما استلزامه في توجيه قيام الاما انما المعين مقام العلم المأخوذ جزء الموضوع بعنوان الطريقة ثم
 به واداه لهذا السكالك لا ينبغي على المسد بران المنسحق انما هو توقف خبره في العلم على شئ ذلك
 الحكم لنفس هذا الغرض واما لو توقف خبره على خبره في خبره في العلم على شئ ذلك
 عن خبره فلا مانع عنه خبر المبيد في حداً لا يترتب من وجوب الصدق في حين صدوره منه
 سواء اخبر به السماع الا في خبره بطريق عقلي او شرعي من بدنه او شائع او نواتر ويحتمل وجوب
 هذا الاثر عليه واذا اخبر به الشيخ وكان الشيخ عادلا كان خبره بانه كخبره وبان الاشياء التي لها اثار
 شرعية من دلالات موضوع الحكم بصدقها العادل فلا بد ان يكون الخبر به الشيخ في حد ذاته اذا
 شرعاً شرط في صحة الزام الشارع بصدقها وانما عن ان بعد الحكم بصدقها العادل بعد ان تأمل
 الحكم ما يابا خبره قبل ان يصدق هذا الكلام من الشيخ وليس حجب اذ لا يخلو اجماله مع حجبها
 محكوماً بحكم كغير الاثر المحظوظ الذي الحكم بوجوب صدقها غير الاثر الذي ينشأ من قبل هذا الحكم بل فيصير
 كله فكل من قدره الشك في الوجود عند حصوله وصدقه لان يتلقوه الحكم بوجوب صدقها
 بان لم يكن نفي التكليف بصدقها فيكونا يكونا خبراً غائياً يتعلق به لفظاً صدق الشرع به في حق
 اعم لو اجبر شخص عن شخص لشيء لا اثر شرعي فيعلق امرها من صدقها معاً في ذلك لفظه في شكل
 تعلل ما بين موضوعها من المربى يكون تعلل التكليف بالاقل شرطاً في تمتع الدليل بالثابت
 ولكن يندفع هذا الاشكال بقوله بان المتصل بوجوب التكليف بالصدق هو كون الخبر به ذا اثر شرعي
 اي وفنا زاده الاشكال لا حجب صدقها الطلب فاجاب بصدقها معاً في خبره صدوره معاً في
 من الخبر في اثره زمان الخرج عن العهد كالا ينبغي على المناظر في قولهم والظن انك لا تهتدي به

للمرئى المقتضى
 خبر الشيخ في حد ذاته
 ان شرعاً

الاصول هو مطلق الظن **اقول** النظر المطلق لا يثبت في حجة الادليل الا لادراكه ومنعها على
 ثمانية علم الفرق بين اصول المقدم وبالمسائل المرفوعة على ما هو غا والمقصد فلا كانت على
 نقد بر حدم مما يتبدل الفرق في عدم جواز التمسك به بين المسائل المرفوعة والاصولية فلم يظهر
 المذكور وجوبه فليتب **قولك** مضافا الى قوله اه **اقول** تلك الاشياء على تقدير تسليم كون
 التصانير موجبة للمفسو لا يجب في زعمنا في الوضعية والتزيم بذلك في التوبة لمجرد ثبوت كونها
 مكفرة للذنوب كما لا يخفى على المتأمل **وقولك** وقالنا انه قد فسر الآية **اقول** لا يستدل ان يكون
 المراد من الآية شيئا من الجمع بين ما ورد في تفسيرها وبين الاخبار الالهية لبعضها على التوهمين وان
 ان تفسر الى النقطة انما كانت نظر الى الجهاد من الامور المهمة فكانت رقيقة قال ما كان لهم ان يفسروا باسرها
 الى الجهاد فلو افترض من كل جماعة كثيرة طائفة لتحصل النقطة في الدين مع انه كالجماد في الوجوب
 هذا وان كان مقتضاه وجوب التفرغ والاداء لغيره من الشك في ان لا ينفك عنه ان تكلمه الظل
 المبدئية ان يخلف بعضهم عند التنبى لان مقتضاه هو التفرغ لطلب العلم والاداء لغيره يكون المخلصون في
 المبدئية غير النافين في طلب العلم والاداء **قولك** لا على وجوبه لعله **اقول** لا يخفى
 المطالب ان المفسر من الآية يجب الظاهر وجوب تعلم الاحكام الوافية وتب الملكة من على العمل بها
 العمل بما علموه وفيهم من الاحكام ومن العلوم ان هذا لا ينفع فيما نحن بصدده لان مقتضاه
 حجة خبر من حيث فعل قول المصنوع لا وجوب العمل بما فهم من الاحكام الشرعية وفيه ما فرب هذا
 ولكن الاضافات تنسفاد بالدلالة البغية ان العمل بقول النفس من الامور المرفوعة في الدنيا
 بحيث لا يبين العقل باحتمال مخالفتها للواقع لان هذه الآية عبارة عن قول المفسر ليعلموا ان العمل
 نسوا انهم لم يعملوا على وفق ما فهم من هذا الكلام ليس من ارباب حجة قول الرجال للقول
 الكلام من قولنا هو المتعارف وهو اخذ الشاء من بطونهم ساء فهم من دون القاء الى
 الخيال كدلف الرجال وكذا بناء العوم انما هو عمل اخذ المسائل من يتقدمون في تعلم المسائل
 بعضون باحتمال كدلفه لا او غفلة وخطائه قال لا يجب الظاهر من ذلك على ذلك فيكون المراد بال
 وجوب تعلم الاحكام وتعلمها الان بناء العقلاء على ما باخذونه من احاد الاشخاص قبلما يجمع
 انهم لا يفسون باحتمال كدلفه ويغفلة فليتب **قولك** ان الغالبية **اقول** لو سلم عليه بعد ذلك
 ينبغي ان لا يخرج من كل الجدة الا ان الغالب عدم اجناد مجموعهم لاحادهم لدم حتى يكون كل خير لكل
 احد منوا ان بل الغالب خلافه فينبذ الآية على المتعارف بعد تسليم المدعى بتسليم الانزام بحجة خبر
 كل واحد منهم **قولك** علمنا بفساد الخطاب في كلام **اقول** وهذا لا يقتضاه ظهور الآية من
 في الخطاب فوجهها الى الذين يؤذون النبي **قولك** فان فعليل القيد في الحج **اقول** وتبين

مضافا الى ما ذكره ان هذه القلة افضل حال من الايمان بالصورة لا لقلة الظاهر بل للمناسبتين
قولهم بعد ذلك القول بالباء الخ **قول** الايمان بالشئ ظاهر الاذعان بتحققه والايمان بالمؤمنين
 اظهار للايمان بالعمل من انهم ومنشأ ظهور ذلك في الايمان بالصورة ما اشرفنا اليه من عدم المناسبتين بين
 والمقدار القليل حتى جعله العلية **قولهم** بعد قبيح المظنون منها الخ **قول** في العيان شواهد في انفسنا لا
 من جهة العلم بالبناء وفي بعض النسخ يصحح منطوقه بالنسبة وعلى تقدير صحة الاول في البناء لا السببية فلا
 نشاف من جهة خبر العادل وحينئذ يطلع المخبر حتى يتقيد به الاطلاق فيحصل الرادان للستفاد من مجموع الايات
 حجة قولنا عدا القاسم وظن ولكن اطلاقه يصير مفاد القليل المصنوع فانما هو الجواز في الايمان في هذا
 ولكن بكل دمج سببية العلية انظر الى مفهوم ان ليس لنا قضية لفظية تدعي فيها الانصراف وانما استنبط
 حجة خبر العادل من اية البناء على تقدير تسليم الاول من قبله ورد المخبر بصدوره من القاسم وكون القاسم
 محضه للمرة فيبقى المعلول عند انقضاء علته عفا ولا يعقل دعوى الانصراف في الاستدلال ما مات
 العقليته ثم يلزم ان يقال ان موضوع الحكم في المنطوق انما هو الجواز للوثوق به ولو وثوقا بهما كما ثبت
 بذلك اعتماد القائل عليه في مورد الاية فمفهومه جواز العلم بالخبر الموثوق به اذا كان المخبر عادلا وانما
 خبرنا به على هذا التقدير لا يقتضي شيئا من الايات بما اذا كان جازما لم يقيد بالوثوق لما
 اشرفنا اليه من عدم الشاف في بين المقادير بعد فرض سكونية البناء وغير حكم خبر غير القصة ثم يمكن تحكي
 الانصراف في نفس تلك الايات فبعد تبينها بمنطوق اية البناء يكون محصل مجموعها جواز الخبر
 بشرط كون المخبر عادلا لا قليلا **قولهم** بل هذا انهم مضروفا بالباء الخ **قول** في الخبر ما يدل الاطمان في
 الوثوق لاجل العادل المقيد للوثوق واللم يتحقق المعارض بينهما وبين منطوق اية البناء كما هو ممكن
 هذا مذهب لا وجه له في الانصراف الى خبر العادل فالمقصود ليس الادعوى الانصراف الى الخبر المقيد للوثوق
 لا غير **قولهم** حتى بعد انطوق **قول** معنى اولنا ان مفاد الايات يقتضي الانصراف من جهة خبر
 الثقة لا مطلق الخبر شيئا من مع المنطوق في خبر القاسم المقيد للوثوق فلا يثبت في مورد المعارض الى
 الى المخارج الخارجية لو كانت في الاية لتوقف وهذا بخلاف ما لو منعنا الانصراف فان المنطوق في
 تضمن ظاهرا خصص به العمومات فلا معارضة لما قبل **قولهم** الثالث من وجوه تقرير الجماع الخ
قول هذا التقرير لا يجزئ في اثبات حجة الخبر بالخصوص اذا اظهر ان عمل السبب بالخبر على تقدير
 ليداد ليس كل جل خصوصية فيه بل الاجل كونه موجبا للخل المطلق الذي يوجب مناد العار على العمل
 بحكم العقل ويصح في اعيان مثل هذا الاجماع لا يمكن في اثبات الحجة بالخصوص **قولهم** واما
 بدعي وجوب العمل بكل واحد مناه مع عدم المعارض الخ **قول** هذا هو الذي ينبغي ان يقال
 لو ثبت في بعض العدا بالجموع لاجل العسر والخرج بحجج الافتراض على الفرض لكونه اقرب في مقام الاستدلال

في حجية الظن

ألا ان من العلوم ان الغدما لا يحكم استفادته من الخبر المذموم في الكتب البشريه اجمع فيها وانما حاصله
يجب ولا يمتنع المفاد ما لا يقع على العقل العمل بكل خبر يحمل الصدور حتى يحصل القطع بنقصه
عن التكليفات بنصتها الاخبار التي علمنا بصدورها بعضها اجمالا وان قلنا ذلك يقتضي الاخذ
بمطون الصدور وقد اشترانا ان البناء على صدق مجموع هذه الاخبار والاخذ بمضمونها لا يستلزم
سريانه **قولنا** مما دل عليه الكتاب **الحج** **اقول** اثبات الحجة الشرعية باعتماد هذه الاثبات بجميعها
لا يخرج عن امل لان ظاهرها كونها ارشادات بان الاثبات الاستدلالي فيها في مقابل من لم يقبل بالفتنة
والفتنة حسن كما لا يخفى وجهه **قولنا** بناء على ان المراد بالعذاب والعقوبة الدينويين **اقول**
البناء الاستدلالي على اذنه العذاب والعقوبة الدينويين لان استحقاق مرتبتهما على مخالفة الامر
في الفروع معلوم بل يكون صحيحا لا على الحكمة بل **قولنا** لكن رجوع عن الاعتراف باستعمال الاستدلال
اقول في كون رجوعنا عن اعترافنا بامال لان وجوب التخرج عن العقاب المحض فضلا عن المشكوك في
العقوبة ولا يلزم الحكم بوجوب الاعتراف عن غير ذلك الشبهة المحضورة فكيف يضرنا محض العلم عليه
بالاجماع والعقل وانما اعترض المحقق بان مشكوك في الوجوب والحكمة وموهوم مما لا يجب مراعاته هذا
واجماعا للعقل والاجماع مؤمنان عن المصنعة المترتبة على قولنا الواقع وانما مضمون الوجوب والحكمة
لا عقل ولا اجماع يؤمن المكلف من بغير مخالفة الواقع يجب عليه الاعتراف بخبر العقاب المحض فضلا
عن مشكوك ولم يضرنا المسائل في مفاد ما لا يلزم بان العقاب المحض لا يجب التخرج عنه فلا حجة
قولنا مما دل **اقول** استدلالية الى ان يكون اصول العلم على هذه الفروع في جرح اعتبارها
كالاصول المنقطة وقد خرج استدلال اعتبارها في صورة الظن بالكلف **قولنا** في الحاشية المنوية
التي في بيان وجب العلم بالماثل بعد ان قال ان التوقف عن من جرح الراجح **الحج** ولا شك في وجوب العلم
اقول هذا اذا كان الواقع غير اعل الكلف وهو في المعام اقول الكلام ان قلنا ان العلم الاحتمالي لا يوجب
تكليف فافهمه بوجوب خبره على المكلف فقلت المنوية بهذا الاستدلال على نحو العلم الاحتمالي والافهم
الى الدليل الا انه وجه ان الواقع غير معلوم لا يوجب على المكلف الامتناع عن الرجوع في موارد الظن الى البرائة
قال الظاهر ان هذا هو الوجه المحجب حيث قال ان وجوب التخرج فيم الدونان وحشيان الامر ليس في رايين
الامر من الجواز الرجوع الى البرائة فلا دليل على وجوب التخرج على اهل الظن فهو اوسع في الحقيقة بعلما اننا
سنضاه المضمون ذلك في الاستدلال في ان يرد عليه لا يخرج من نظره **قولنا** فهو منبذ عن ان لا
من الأدلة المنقذة عن الخبر الواحد **الحج** **اقول** نعم في المقام شيء يمكن الاستدلال به بخبر واحد
بالخصوص في حال الاستدلال بغيره لذكره وهو انه لا يمكن ان يقولنا ان من العلم ليس من خبر
الذي العقلاء كطواهر الفاظ والمكاشفات يجب ان يكون في عصر العلم لان من البديهي ان النبي

يرتاب

في حجة الظن

٣٤

برزاق قبل حداث بطل القنطرة عرض بار الظنون انجها اذينة التي لا تلتزم الى اصل معتد كما انما بار والاسس
 والمصالح المرشدة والظن الحاصل من الروا مسرعا ان العقلاء برخصون العبد المأمور من قبل
 مولاه بكذا بغير كثرة الابدل فافشا لها ولم يمكن من معرفتها بفضائل الامم انجها طمنا انجها
 في لوليا الاغنام بقول الثقات الوسايط بعد من معد وذا لوم يعمل بخير الثمة معتدنا بطلنا وانما
 خلفت بعد من مظهرها فطرح العمل الخجرا حاشا هم عرض للثقل الاضا فان خبرها سوا الخبر المخبر
 الكذب لا يقر لغير انهم في عرضها بالظنون انجها اذ تبديل بر ونحوه معتد على تعدير بعد من
 العلم والرجوع الى من هو اولق منه بخلاف الظن الحاصل من النعم واللباس في اشياء هسه وتعل هذا
 هو الذي الجا وبعض الاعلان في الاثر انما بان ينبغي دليل الاستدلال حجة الظن في الطريق دون الواقع
 حجة انما في ايات ان التزم يجوز طرح ما لا بد منها من الاخبار والرجوع الى سائر الظنون انجها اذ تبديل
 للضرورة ولم يتم له على اعتبارها دليل بالخصوص فظن ان منشأه ان دليل الاستدلال لا يثبت الا
 حجة الظن في الطريق وتكلف في توجيهه وغفل عن ان منشأه علم كون الخبر له في العقلاء كسائر
 الظنون ليست على المحقق والتجرب والافلاظن به التزم حجة ظن حصل له الظن باعباره من النعم وتكون
 ما جاز وهذا الظن انهم من طين حاصل من يوم اخر وتقر اخر من النعم وهكذا ولو يشير من رخصيل
 الذي جده من مقتضى لا اراى العمل بالظن المطلق اذ الا اذا فرض عدم التمكن من الوصول الى
 الاطراف من غير عن الاثمة عليهم السلام ولو في ضمن فساوى الاعمال بمقتضى لو تمكن من الوصول الى
 وسائر غلبة من علمنا انما الما صير القسرين فنافهم من الاجزاء المانورة لا يجوز الخطوع منها الى
 الى الظن المطلق والله العالم فسرهم ورجع الجماع شطبا او ظنا الخ اقول حاصل من انهم
 الى الاصول في المشكوكات في صبره المشكوكات عجائز طافلا يرجع الى الاصول النافذة بالثبوت
 الا على تقدير الشك فيه واما مع العلم بحقيقة والشك في تعيين المكلف فيه فلم يقبل احدا حجة
 الى الاصول انما في التكاليف الحكماء من حجة تحلة من بعض منخرى المناخير من فضل الاعزان يكون
 اجماعا فالاجماع على الرجوع الى الاصول عوقوف على الجماع على كونها مجازي لها دون بوز الى
 الجماع على حجة الكافة الموجبة لان نفاذ العالم الى صبره المشكوكات تبديل الاثمة كوا
 الاستدلال ورجع الى دعوى الجماع على حجة الظن بعد الاستدلال لا في غيرهما شوقهم الى اجماع
 حجة والحاصل ان الجماع الذي يكون اثماته المقام والمخبر يكونه دالة فائدة بطلها من خبير
 هو الجماع على قيام الظن مقام انما وانما دار الله على الاطاعة الطينة والافان جماع عمل الرجوع
 في المشكوكات التي هي من طرف العالم الاجمالي المخبر للتكليف الى الثمات بل الجماع على علم وقد عرف
 ان الجماع على حجة الظن ما يثبت الى حلا علم لا يثبت والاولى ان يجاب عن البراءة بما لا يثبت

بينه وبين المولى
 الرجوع الى الظن لا
 جهاد بل وتعالى
 العقلاء



الاصالة من ان عدم الفرق بين العلم المتعلق بالواقع والظن وانما هو على تقدير تحصيل الظن بالليل
الاستدلال وهي في المقام اول الحكم ان قلنا ان استدلالنا بالواقع واستقلال العقل بتقدير
وجوب الاحتياط في موهومات التكليف عني ما يظن عدم مقتضاه عدم وجوب الاحتياط في المشكوك
بعد ان قلنا بان المرجح فيها الى البرزخ حيث يظن بعدم كونها مكلفا بها في مرحلة الظاهر والبرزخية العقل
بين ان يكون تكليف الواقع موهوما او الظاهر موهوما قلنا انما الاجتماع في هذا الميقن منه ما اذا كان
لختم التكليف في الواقع موهوما واما اذا كان في قوة احتمال عدمه فلا قطع بالاجتماع ولكنه باحوال
المضمون من جهة العلم بالواقع على جهة الظن وهو لا يتجمل ما لم يكن فطريا واما العقل في
بوجوب الاحتياط في المشكوكات بعد فرض عدم استلزام المرجح والظن يكون المرجح فيها الى
مرجح كانه عليه المصنف هذه الى الظن بان الشارع اقتصار في مقام الامتثال على الفاشل في الظن
غير محتمل بل ينسب الى حد العلم وبهذا ظهر وجه اقتضائه في الجواب على ما ذكرناه وان كان
عبارة غير خالصة عن ثوب الجمال فتدبر قولكم وتحصل تمام ذكر اشكال اخر الى اقول
لنا ان يقول بعد منع طر والجمال على الظواهر لا خلاص من هذا الاشكال ولو على ان
بافضاء دليل الاستدلال محتمل ان لا يقتضي الاحتياط فيها استدلالا بالعلم والظن كما
والفرض خلافه فليقلنا وبالأصول المنبئة للتكليف من الاحتياط والاشكال مستلزم
للخرج اقول على هذا لا يقتضي الرجوع الى تلك الاصول ولو على القول بان العلم الجمالي
لا يمنع عن الرجوع الى الاصول المنبئة للتكليف حيث لا يثبت على احوالها في حجابها الامتثال للعلم
وهو غير فاضل في جميعها ولكن ما يتوهم ان دعوى استلزام العلم بذلك الاصول المرجح محتمل
كيف وهو ما لا بد منه على تقدير ان لا يقول احد بوجوب الاحتياط عند الشك في المكلف فيه في
الاستصحابات المنبئة للتكليف ولكن ينزع هذا التوهم بعد الاستدلال انه على تقدير الاستدلال
وعدم تحصيل الظن الحاصل من الاخبار او غيرهما انما راسخ في العلم بالواقع والاحتياط في
منع الغش عن العلم الجمالي الكافي المقتضي وجوب الاحتياط في الجميع لان لنا علوما خيرية وقيل
والصوم والمعاملات وسائر العبادات ان فيها شرائط وجوبها ومقتضاها الاحتياط في
اطرافها بل يكفي في لزوم التحريج في غاية الاحتياط في حصول الجزاء وتربط العبادات كما هو في حجاب
عند تقصير ولو على تقدير عدم كونها من طر العلم الجمالي وما مرى من ان نلزم بالاحتياط عند
في تلك الموارد ولا يكون حرجا فمقتضاها الامتناع على الاحتياط فيها حتى يورد الامارات كما لا يخفى
على الناظر ان قلنا فعلنا هذا بوجوب الاصول المنبئة للتكليف ووردنا لنا ان فلا خطا في
مشكوكه الحكم كسري المتن مثلا مع بعض الوقائع الاخر بحيث يحصل لنا العلم الجمالي بخلافه الاصل فيها

للاواقع

للتوابع فيصير مرجع مورد الاختصاص ولو منع النقص عن العلم الاجمالي الكلي فكيف كنية "الاستدانة من ان
 العمل بالاصول المتأينة عند ملاحظة التوابع في حد ذاتها مع قطع النظر عن مرجعها الى الكل مسئلة
 الخاصة القطعية لكثرة تلك البراهين على علم اجمال فيكون في منجز التكليف بالاختصاص ما وان مثل هذه العلوم
 الجزئية كبر ما لم يجمع طرفها مورد ابتداء المكلف والحاصل ان مجازي الاصول لعدم ابتداء بعد
 الاستدانة عن العلم الاجمالي الكلي خصوصاً الاستصحابات المتأينة للتكليف فوق حد الاختصاص لا ينبغي
 عمل المثال **قولك** فحين وجوب يحصل الظن بالواقع فيها الخ **اقول** ندق ان هذا آتياً على
 تقدير الحكم واما على الكف فلا اذا لا امتناع في نصب ما هو بعد نظر المكلف كما هو شأن
 في بعض الطرق المنصوبة من المصنف قد انه جعل احتمال نصب اشياء اخرى واداء الظن على تقدير
 الكف من وجوه بطول هذا القول ويمكن التفصيص عن ذلك بان مناط حكم العقل بوجوب النصيب
 اذا كان بقاء التكليف الواقعي فلا يعقل بوجوبه نصيب ما هو اللاحق واحتمال كون اللاحق نظيره
 اقرب في الواقع وفي نظر الشارع كما هو شأنه في مصلحة يتدارك بها مقصد كثره الخلف
 لا يوجب توقف العقل في كون المنصوب من افراد الظنون اذ لو كان غير منصوب بالواجب على الشارع
 بيان حيث لا يطرق العقل الى غير من خلاف ما لو كان المنصوب ما يدرسه العقل افرقته الى الواقع
 فان دار كفاية في مقام البيان ولا متوهم ان هذا يقول الى تغير الحكم ولو صرح الفرق بين البقاء
 ثم لما قل ان يقول في هذا الفرض عفو فرض بقاء الاحكام الواقعية بجالها وانحصارها بطريقها
 في الظن فالواقع فيحظر الامر لما مورد عدم مصلحة يتدارك بها مقصد كثره الخلف في سائر العلوم
 ان الظن يغيب طرئاً على حجة البرهان حجة في بله تجدد الشارع اشياء واقعية كالعالم في حال الاستدانة
 فلو ثبت الضريح من الله بالعلم بالظن لا يكون امره الا ارشادها كما امر بانواع العلم في حال الانتفاع
 الا ان هذا امر اذا على اصل القول بالكف لا على التزام بان طرئاً المنصوب من افراد الظنون فليست
قولك لان مورد العمل بالظن ان كان الاصول على طبق الخ **اقول** توضيح المقام انه بعد ان عاين
 اجمالاً ان بعض ما يابلها من الطرق منصوب من قبل الله لا ينبغي علمنا الاجمالي الكلي المتعلق بان لنا
 في البرهان كما ينبغي في ما عكس مورد الامارات ان شربل يرجع في كل واقعة الى ما يقتضيه الاحكام
 في تلك المسئلة سواء كان الاصل مثبته للتكليف ام نافية له واما في موارد الامارات فان كانت
 الامارات الخليل بعضها باسرها منقاداً على حكم تلك الاحكام سواء واقف الاصل ام خالفه حيث
 علم اجمالاً لا يكون بعضها حمداً وكذا لو قام عليه بعض الامارات ولم يعارضه اخرى وكان الحكم موافقاً
 للاصل لا تمان كان الامانة حجة في الواقع فهي الحجة الامتلاصل واما ان افضى الاصل حكماً مخالفاً
 لما به في بعض الامارات فيلكال الامر في حيث لم يعلم يكون ذلك البعض حجة في يجوز رفع اليه بواسطة

الاستدانة من ان

غايضة الوجدان ولا يجوز العلم بالأصل التجاري في ذلك المورد لكونه من طرائف العلم الاجمالي حيث علم
 اجمالا بان بعض الامارات الحاكمة للأصول تجزئة وهذا العلم الاجمالي وان كان موجبا ليقوط
 الأصول عن الاحتياط وما نفعنا على جرائدها في محاربتها لكن لا يفتقر إلى وجود نفع التبدل عنها والعلم بالامرين
 بل يفتقر إلى وجود التمسك بالأصول في موضع من موارد ما لم يتصور لاجل المعارض بالمثل او لاجل
 استعماله في جميع طرق العلم الاجمالي وانما اعلمنا في محاربتها على سبيل الاجمال بالتبدل ما عدا
 القدر المتضمن الذي علمنا له الواقع فلا مانع عنه ولذا يجب الاحتياط في موارد استصحابات النجاة
 والنجوة والنجوب اذا علم اجمالا لاجل هذه الواقع فلا مانع عنه ولو كانت هذه استصحابات لخاصة ثم علمنا
 بطلانها ببعضها او شهادتها لثبت بذلك بطلان استصحابات من النجاة بمعنى انه لا يجوز التمسك
 بالاستصحاب الحكم بنجاستغنى منها بالخصوص بل انه يلزم بالمرحبة بحيث يبرح في تلك الموارد التي لا علم
 اطمانه نعم الاثر للاستصحابات النافذة للتكليف اذا علم اجمالا لاجل هذه الواقع حيث انه
 يجب الاحتياط في محاربات الشبهة ولو لم يعلم بغير التكليف في ما عدا القدر المتضمن فضلا عن
 استصحابه فيها نحن منه نبيح في مورد الشك في بين مقتضيات الأصول والامارات الاحتياطية لا
 بالحوط الامرين مما يقتضيه الأصل والامارة فما كان منها في مورد الشك في شئنا للتكليف
 غلو حسيب من باب الاحتياط فالعلم بطلان في مورد الشك في على الاحتياط فقولنا من قابل قولنا
 القدر الشك في المنع لزوم الجرح لاختصاص مورد الشك في الذي يلزم فيه بوجوب الاحتياط في ما عدا
 تحقق الشك في بين مورد الأصل والامارة من حيث ثبات التكليف ونفسه وهذا ليس من الكثرة
 يمكن بل من الكثرة ولو يقتضيه الاحتياط الجرحية التجارية في سائر المسائل الحاكمة على الامارات
 التي يكون الشك فيها في التكليف في قوله من قابل قولنا القدر الشك في المنع لانه عدا جواز
 تحمل الفاحش على ليس نبيح عن عجزه عن التحصيل الواقع بالظن بل لان قنابل الان لا تدل على لا
 حجة النظر بالتبدل الى الاحكام الشرعية الكلية وانما الواقع الجرحية كبقائه لها في التوقفا وكون هذا
 الشيء ملكا لزيد فلا كما يستصح لك فيما بعد انشا الله تعالى من ان جواز العلم بالظن اجل دليل الاستدلال
 لا بوجوب جرحه مطلقا حتى بالتبدل الى تعيين الموضوعات الخارجية الهام لان تجري في الامور الخارجية
 التي هي موضوعات الاحكام دليل الاستدلال في خصوصه وادها كما قد يدعى في باب الامر في قولنا
 هذا كذا مع ما علمت سابقا في رد الوجه الاول في قولنا لا يخفى عليك عدم انشاء هذا الوجه
 دعوى العلم الاجمالي بوجود طريق منصوص كيقينه عليه فهذا البراد ضروري ان مقتضاها
 فيه بدو مقتضى انه لو كان خبرا لواقع لا مضمون الاعتبار لم يحمل التمسك عنه والعلم بالشيء في غير ما
 ليعمل بالتحصيل بعد انظر برضا الشكوا وعضائه ليعلم وحكمه بمراد منه بخلاف ما لو علم في غير ما

لا يفتقر

الظن بحجة سواء علم اجالا بوجوده بغيره فيما يديننا من الامارات ام لا فالاخطو يدبر قول
فما تامل اقول اشارته الى ان الملاذ في حكم العقل بوجوب الاطاعة على الظن وفيه ما اخذ على الله الواحد
الذي يؤذي المبالغة في الظن هو عدم التمكن من حصيل العلم وعدم ثبوت طريق خاص لا علم وهو
في الواقع في حلاله لا بوجوب الحال للنتيجة واجاله ما لم يتحقق كالتقدم اليك على ذلك في بعض
المتقدمة فقولك قد ثبت دليل عقليا لا يظهر وجهه الى اقول قد يتوهم ان توفيق اثبات العموم على
الاجماع لا يقتضي مزج الدليل عن كونه عقليا اذ لا يجيب في نهية الدليل عقليا ان يكون جميع هذه
عقلية فكانت تفي بوجوب الاضباط وعدم جواز الرجوع الى الاصول لقاعدة نفى الغير والاجماع غيرها
من الادلة المتقدمة الاثبات في كون الدليل عقليا على تقدير الحكومة كاثبات العموم بالاجماع بعد كون
حجة الشيء في الحجة مستفادة من العقل لا يتصور في كون الدليل عقليا وتبدل ان لما تضاف في اضافة
الدليل بكونه عقليا انما هو كون الاثر من لوازم الاوسط عقلا وانما احرار تحقيق ذات الاضطر
كونه مصداقا للاوسط بحكم العقل فلا بد من ثبوتها لانضاف تمام اذا كانت الضميمة بعد الدليل
من العقليات الغير المستقلة وكيف كان فقد عرفت ان الظن بحجة في الجملة لا يجزى في مقام العمل
انما المجدي تعيين ما هو الحق حتى يتصفه فعلا بالتحجيز وهذا لا يكون في الغرض الا بالاجماع فعلا
عند ترتيب الياس ان كان الظن حجة في الجملة كان الظن الغائي في مثالا او مطلق الظن حجة اجمالا
لكن المتقدم ثابت فعلا مطلق الظن والظن الغائي حجة بالفعل اجمالا فان الدليل على اثبات حجة الظن
بالفعل ليس الا بالاجماع وهذا بخلاف تقرير الحكومة فان الحاكم بحجة الظن بالفعل على تقدير ثبوت
باب العلم وعدم كون البرهنة والاحتياط حجة العقل ولذا اشارنا الى ان احرار اسناد باب العلم
او عدم كون الاحتياط والبرهنة مرجعا باي طريق كان لا بد من ثبوت سبب الدليل عقليا فحكم العقل
يكون الظن بحجة في الجملة على تقدير الكشف طريق احرار المتقدم في الياس لا يستدل في مثالا
لذلك الانضاف عليه فقولك تامل اقول الظاهر اشارته الى ان دحو الاجماع في مثل هذه
المسائل المستعينة بمجموعة ولكن عرفت في بعض كلماتنا المتقدمة عند تعرض الضرورة
لبيان نتيجة مقدمات دليل الاستدلال مكان النقص عن هذا الابرار قوام قولك ان
اقول لعلة اشارته الى ان حجة هذا الظن المنقضي الاعتبار بخصوصه لم يثبت في الغرض
بدليل الاستدلال وانما دل دليل الاستدلال على ان لنا حجة في الجملة وهو لم يجد في حجة
هذا الظن بالفعل كالتقدم في الاشارة اليه فلم يثبت احتياط العقل الظن بدليل الاستدلال
فقولك تامل اقول لعلة اشارته الى ان التمسك الى التيقن بالاضافة لا ينعج في إزالة
العلم الاجمالي المعروض كما هو ظاهر هذا المعبر بان مثل هذا الكلام في نفس التيقن بالاضافة

العلم الجمالي بنفسها ومخبرتها في الجملة كما لا يخفى **قوله** اذا لا يتقبل ان يغير في الجملة
 الا سدادا **التي** **اقول** يمكن التخصيص عن ذلك بما وجبنا به كاشفة العقل عن كون النظر في الموضوع
 من افراد النظر دون غيره بدعوى انه لو كان النظر في الموضوع غير النظر في الفوتى الذي يبدل العقل
 طريقه لوجب على الشارع بيان دون ما اذا كان الموضوع ما يبدل العقل فانه **قوله**
 في اتمل **قوله** قلنا شأنه الى ان دليل الاسناد على تقدير الكشف عن طريق العلم بقوله بطريقه وان
 منصوب في حال الاسناد لا مقتدا بحال الاسناد فالنظر يكون في طريقه واقفا مطلقا بغير
 النظر في طريقه في حال الاسناد فظن بانه هو الطريق الذي علم كونه منصوبا بدليل الاسناد
قوله فان اقول محال لا يتبع **قوله** هذا في ما اذا كان للموجد موجبا للاختصاص والامتناع
 فان ملاك الفرق مدخل العزم والاختيار في فاعله الفاعل فان كان خلافه في فعله كالمعتبر
 بغيره واجاده مباشرة فانكسرت لبعضه واعيد لنفسه بغيره في نظر العقل والعقل
 ضد فعله لا يفتحا يتحقق عليه المنة في العقل وان كان الفاعل موجبا فتمت صفة
 المبرج منه من دون اجتماع الشرايط الثابتة ومعه يجب فلا يوصف فعله بالفتح ويتجلى
 منه بلا ترجيح وكذلك الكلام بالنسبة الى اثر الفاعل الخاضع بالنظر الى جهته الخارجية على
 وقد اشهر بقولنا فانكسرت لبعضه واعيد لنفسه بغيره الى ان الترجيح بلا ترجيح على الاطلاق
 في نظر الفاعل بوجه من اوجه كما زعموا الاشهر الفاعلون يجوزون غير معقول لرجوعه الى اثره
 بلا ترجيح فهو محال **قوله** في اتمل قلنا شأنه الى الجاهل المذموم على عدم الفرق بين المسائل
 الاصولية والفرعية عن غير اعتبار الفرد المبين بالنسبة اليها وفيه كلام سباني **قوله**
 المعلوم ان العمل بها الاجل ذلك **التي** **اقول** في العبارة اشعار باقتضاء العلم الجمالي العقل
 مشكوكات الاعيان التي هي من اطراف العلم الجمالي وانما خبر بان مفصلا الاختصاص في اطراف
 الشبهة بالاخذ بها هو الاحوط من الظنون المظنونة الاعتبار وما يتخالف ظواهرها من مشكوكات
 الاعتبار **قوله** الثالث من طرف المبرج **التي** توضح الاستدلال انه بعد ان علم ان وجهه
 منصوب كاف فيما يبدلنا من الامارات يجب حكم العقل الاختصاص في جميعها بحسب العلم بغيره
 الطريق المنصوب وقد شرنا في بعض التعليقات المتقدمة ان فائدة الاختصاص في الامارات
 جواز الرجوع الى الاصول في الموارد الحالية عنها مثلا اذا علمنا ان الجملة لا يجوز شأنه في طبعه
 يبلغ مجموعها عشرة فمقتضى الاختصاص اللازم وجوب الحزم عن الكل ولكنه لو ثبت الشارع في
 بعضها لوجبنا الحزم وقام على حرمته ذلك الفرد من زمان سابق على الزمان الذي علم بحرمه
 بعضها اجما لا يرجع فيما عدى ذلك الفرد الى اصل الاباحه فاذا استشهد بهذا الطريق المنصوب

فاحسن عبارة
 فقال ان العلم بالجملة
 بان كان موجبا عليه
 ٤

بين ما ذات فامت كل واحد منها على غيره واحد من تلك الاعتناء بحجبات الاخطا باللبس في مورد ان
 الامارات وتبرج فيها عدها الى اصل الاباحة كما لا يخفى بحجة ولكن هو جرح على هذا الوجه من العي
 انه يتم ما يعارض الاخطا في المسئلة الاصولية صلا مثبتا للتكليف من ان لا يصح ما وافق له الا
 في الموارد التي يلزم فيها بوجوب الاخطا كاطراف الشبهة المحصورة فانه لا يجوز دفع البكر عن الاصول
 المعبره المثبت للتكليف لاجل قيام ما رده غير مخالفة للعبارة على خلافها واما ما فرج به عنك من
 الاخطا في المسئلة الاصولية على الاخطا في المسئلة الفرعية فاما هو في مثل المثال المتقدم فما
 بوجوب الاخطا في المسئلة الاصولية ان يفاجئ الحكم المعلوم الاجمال ويصل ما عكس مورد الامارات
 كالشكوك الابتدائية فلا يحط فذكر قولك وانما دعوى انه اذا ثبت جواز العمل بكل ظن ان الحق
 خاصها امتدادا جازا العمل باليتمه مثلا في مورد من الموارد جازا العمل بها مطلقا عدم القول بالفصل
 وقيل جواز العمل بها في محال البرائة لاجل مراعاة الاخطا باللبس في الاطراف المنصوب لا يقتضي جواز
 العمل بها في مقابل ما يبر الاصول المثبتة للتكليف ودعوى عدم القول بالفضل حسنة على تقدير قبول
 حجتها في بعض الموارد لا تجري بظهور العمل عليها من ابا الاخطا كما لا يخفى **قولك** ما يحمل ان
 يكون واجبا ان كتاب **قول** ينبغي تعين محتمل الوجوب بما اذا كان من اطراف واجب معلوم بالا
 والافراد الاحمال لا يؤثر في جواز الفعل مع كونه من محتملات الحكم المعلوم كما لا يخفى **قولك**
 مثبت وجوب العمل بمطلق الظن وجوب الرجوع في المشكوكات الى مقتضى الاصل **اقول**
 لزوم العير من الاخطا في المشكوكات مقتضاه عدم رعايتها الاخطا فيها وجواز ان كتاب مشكوك
 المحترمة و ترك مشكوك الوجوب لا الغاء اثر العلم الاجمال في بصيرة الاصول الجارية فيها من حيث محتمل
 والافق الموهومات به يكون المركب فكيف يرفع اليد عن اهلوا المثبتة للتكليف بالظن المخالف
 له بعد فرض عدم حجة ذلك الظن فبذلك يظهر ان ما ذكره من مساوات بين القول بحجة الظن و
 القول بدفع الاخطا بعد فرض استلزام الاخطا في المشكوكات التحرج لا يخفى عن مناقشة في ذلك
 فبعد بر حجة الظن بصيرة الاصول الجارية في المشكوكات تحججه في محاورها وفي الموهومات ساقطة عن
 الاعتبار لاجل قيام الدليل على خلافها واما على تقدير تبعض الاخطا فان قلنا بان العير موجب
 اثر العلم الاجمال في مواقع العير وصبر وزنها بمنزلة الشكوك البدئية في كونها مجازي للاصول فلا
 يتفاوت الحال في ذلك بين المشكوكات والموهومات وان لم نقل بذلك فلا يتفاوت الحال في
 المشكوكات به كالموهومات بين ان يكون مقتضى الاصل الجارية فيها من حيث هي شوبه التكليف
 او عدمه اللهم الا ان يقال ان مقتضى لزوم العير من الاخطا الغاء اثر العلم الاجمال في مقتضى له وجوب
 في الاصول الجارية في الموارد من حيث هي ولكن الغناء بالاحمال ان الموهومات لموجبه الرجوع الى الا

كما لا يجوز ان يقال
 المشبهة للتكليف في
 المشكوكات كالموهومات
 مخالفة في الموهومات
 ص

عن غيرهم الكذب الوافق كإن القطع باذاتها لا ينكح غير القطع بغيره لا لذو دليل التكليف بل لسلطان
الظن والظن تكليفنا في عرض الواقعات حتى يثبت الظن بسلوكها هو التصديق بها وكذا كان
فنعول في هذا المقام إننا إذا علمنا شاع عن العمل بالقياس وحصل الظن من القياس حكم فترى بوضوح
فلمنعنا بالقياس ولا محالة نظر برأيه فينا على التكليف الوافق ولكنا نقطع بعدم رضائه أبداً
عدم كوننا معنيين على تقدير الخلاف وهذا بخلاف ما لو ترك العمل بالقياس من غير رضائه
فإننا نقطع بكوننا عاملين بما هو تكليفنا في مرحلة الظاهر وإنه لا يثبت على غلبة الواقع المظنون في
قوله لا يعلم أن الغناء في مثل المقام لا بالخط الواقع أصلاً وإنما يلزم المكلف تبرئة العمل بالقياس
لما فيه من القطع بالثبوت هذا إذا كان لا يثبت قطعا وأما إذا كان ظناً فنظر بإدراك الواقع بسلوكه
ولكنه ينظر بأن الشائع لا يرضى بهذا العمل وينظر بأن رضائه في عدم الغناء وإن معسدة
ففيه عند عدم الغناء معسدة كرضاء المعلوم أن المناط لدى العقل في باب الاضطرار إنما هو أن يثبت
رضاء في مقام العمل به وإن الثبوت في المصلحة والمعسدة أدلة في داخله بأن تكليفه لا يعمل فهو
الغناء بما هو في حال الاستعداد لا يثبت بفعل إلى كون الحكم الوافق مطلقاً لأن نفي في حقه
مفهوم والمدار عليه لأجل الواقعات من حيث هي ولذا لم يرخس العقل في الغناء إنما يعلم
كونه منها غنة ولو سخر في ذلك بعض الاشكال ثم قد شاع أنها هي الاشكال في نوجوه
النهي عن الامارة في حال الاستعداد وقد فرغنا من هذا الاشكال وجهنا بالثبوت في الاشكال
وختلنا أصل المطلب كما أن النهي في خاصه لا يقطعنا بوجوب الحكم الظاهري لفعله وعدمه
الواقع كما في النسخ بوجوب النسخ بذلك والمدار في باب الطاعة والمصلحة على التكليف
فلا يظن وتبر قولكم وفيه والآن المهم إلى أقول القليل بين ما قد مضى بالجليس بما ذكرنا
اعتبارها بالبعد الشرعي وإن كان الحاكم يحجبها العقل ضد تقدم غير حرة أنه لا يخلو لكونه
المصلحة للظن من حيث هي ذلك فلو قلنا بأن العقل لا يحكم إلا بحجب الظن المانع دون المنه
ثبات في حله بين كونهما من جنس مارة واحدة بل المانع من عقبت في عقاد من إفراجه
أذا لم يقبل ذلك بل العقل لا يحجبها في بعض عقادها كما لا يخفى قولكم معارضاً ما لا يخفى من
اعتسنا الفصح إلى أقول ما ذكره قد من عدم القطع بعدم الاعتسار نشأ من دليل الاستعداد
بأنه في مقابلة الفصال لظن حجبنا أصل من النهي الظن بعدم اعتبار الأولوية بنظر بأن الاضطرار
الضام في حال الاستعداد عدم الاعتسار بالاولوية مترتب لدى الشارع ولكننا نخلل أن يكون
إدعاء أنه من في الجملة لا يوجب في الاولوية فلو علمنا بالاولوية لا يحصل له القطع بأن النهي لا يرضى
بأنه في الاستعداد اعتسارها فطناً بل ينظر بل المانع وجبت أن مفاد دليل الاستعداد وجوب العمل

بهذا نظر بان منه رضا الله دون العمل بانظر بان رضا الشارع في طرده يعتبر في هذا القول
 طرح الثاني فيكون دليل الاستدلال موجبا للقطع بعد ذلك المكلف في عدم اعتناء باحتمال
 يكون علمنا لما هو تكليفي في مرحلة الظاهر عند كون الاحتمال وهو ما كما في الفرض لا القطع
 حصول الامتثال عند العمل بالاحتمال الموهوم فلهذا **قولنا** ثم ان الدليل العقل **التي** اقول
 فمبطل للتفريق علقنا تقدم فكأنه بعد ان ادعى عدم القطع بان دلالة شئ منها ما بالخصوص في شئ
 حكم العقل اذ ان يبين ما هو اعماري فيختص بصادق الشيء يستعمل بحكمها العقل قطعا **صلواته**
 العقل لا يحكم بشئ الا بعد التخصيص موضوعه فلا يعمل بترديه في حكمه فالتردد في حكم المصدق ان
 دليل طرحه عن الموضوع الذي يستعمل العقل بحكمه **قولنا** الا ان يقال ان القطع بحجبه المانع
التي اقول لما يقع بين ما نحن فيه وبين مسألة الاستصحاب اذ ان يصبح التشبيه بدعي
 دخول الظن المانع حين خروج المتنوع فاذا اخطأ الظن المانع فللبطلان المتنوع فلهذا
 بالنسبة الى العام واما اذا اخطأ الظن المتنوع فالظن المانع فلهذا يخرج عن موضوع
 الحكم بسبب دخول المتنوع ومن القاعدة المقررة ان كل فرد يستلزم دونه خروج فرد اخر في نفسه
 ليس به فرد للعام فهذا المعنى بالنسبة الى الظن المتنوع محقق دون المانع من هنا ينطرح الحدس فيها
 ذكره فابنا من ان الظن المانع انما يكون على فرض غيابه دلالة على عدم اعتبار المتنوع حيث ان
 فرض غيابه بنفسه عبارة عن فرض عدم اعتبار المتنوع لا انه دليل عليه **فقولنا** الا ان يقال ان
 هذا ذكر مقتضاه اندفاع المناقضة الثانية وكلت خبر بان ماداه الامتثال لا تضمن بذلك بعد ذلك
 عدم القطع بمقتضى حكم العام للظن المانع لما عرف من ان التردد والتشكيك في موضع حكم العقل غير
 معقول ولذا قال في الاول ان بقاء **التي** اقول **مبطل** هذا القول اولا المعارضه بمثل ما ذكر
 بما لا ينافي على القول بحجب الظن المانع من ان اذا حصل من الاولوية ظن بوجوب شئ وكان مقتضى
 الاصل حرمه ذلك الشيء فلو علمنا بالاولوية لا يحصل لنا القطع بالخروج عن عمده ما هو تكليفي
 بعد فرض حصول الظن من الشهر بعد اعتبارها وان كان الظن الحاصل من الشهر اضعف من
 ظن الوجوب الحاصل من الاولوية وانما فرضنا المثال من قبله واذ ان البين المحذور بين تخميننا
 التحجج عن التحجج اذ لو يكن الامر اننا بين المحذورين بل كان احدهما مؤثرا للاختصاص لكان العمل
 به موجبا للقطع بفرضه سواء كان هو الظن المانع او المتنوع لا من حيث كونه علا بالظن بل
 لموافقة للاختصاص واما بنا انما ذكره ذلك لو تم فانما هو على تقدير انحصار الوجوه في وجبه خروج الظن
 هو الوجه السابع فلا يستلزم الظن بالمعنى الظن بالفساد حتى يتفرع عنه ما ذكره **قولنا** فلهذا
 الامر من المصلحة المظنونة والفساد المظنونة **اقول** ولكن الفرق بينهما ان المصلحة المظنونة نظر في

بمش
 باسمها الى المفسر
 وقد عرفت من ذلك
 في هذا القول ان
 في توجع لفتنا

ع

وعدم

وعلم ترتيب مفسده على المكلف في فواتها واما المفسده المترتبة على سلوك الطريق الذي يقبل منع
عنه فلا يقبل نذار كما فرض المعلوم انه عند الدعوان مرعات الشافعي ونظر العقل لان احتمال ترتيب
المفسده على فوات الواقع موهوم وعلى سلوك الطريق يظنون كما هو ظاهر **فولم** في الاصل من بعد
الظن **اقول** بعد تسليم المقتضيات وذلك لان الفرض بين المصلحة المظنونة والمفسده المظنونة انما
عن المفسده اولى من جهة المصلحة الا ان تكون المصلحة ملازمة فيكون في فواتها مفسده فيجوز الاخذ من
مرعات نظر المفسده بين بقية الحجج يكون الظن المتعلق باحدهما اقوى في رتبها يكون مفسده
احدهما اشد يجب بلزم العقل بالبحر عند الدعوان وان كان احتمال الصغف من الاخر
فهذا كله بعد الاغراض عن ان المحظوظ في حكم العقل بالسبب الى الاحكام الشرعية والاولا والذات
انما هو الطاعة والمعصية لا المصالح والمفاسد التي هي من خواص الافعال وقد عرفت ان
كان مناط حكم العقل لزوم تحصيل ما فيه رضا الشارع فلا محالة يقدم الظن لما فيه حجب العقل
منه برضا الشارع وانه هو تكليف الفعل وان ظن يكون وجبا لغوا المصلحة الواقعة والله اعلم

والاذا شق على صاحب
الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين وارضاه الله تعالى
اعداهم جميعين الى يوم الدين **فولم** الا ترى انه لا معارضة ولا تنافي بين كون حكم شرعي بالدين
التي **اقول** عدم التنافي والمعارض بين باحدهما في حال الجهل ظاهر ومحمود وجوب في
الواقع مسلم الا ان كون وجهه اخذ التنافي موضوع الحكم الظاهري غير مسلم اذ لا يرتفع التنافي
والمعارض بين الدليلين بمجرد اعتبار قبل في موضوع احد المعارضين من دون تعبد موضوع
الآخر يقدم هذا التعبد ضرورة محقق التنافي بين قولك اكرم جميع العلماء ولا تكلم العالم الا في
ما لم يفتقد موضوع وجوب الاكرام بما عدى الفاسق وجب ان المفروض عدم اختصاص الحكم
الواقعي بالعلماء منها فلا محالة لا يتجوز الحرمة الواقعة على تقدير ثبوتها للشرب لكن في الواقع ملغ
الظاهر في حق من جهل حكمه فلا بد في ذم التنافي من الالتزام بعدم التضاد بين الحكمين اذا كان
احدهما منجرا والاخر غير منجرا لا يكون موضوع احدهما مقبدا بالجهل اذ لا انزال لك في رتبة
التنافي بعد تسليم طلاق الموضوع في ذلك الاخر يتم به بيا موضوع احدهما انما يثبت في رتبة
ما عدا مورد وجود التعبد كما يتوهم في المعارضة كما ان ثبوته في كون طلاق تحصيل الأصل بالليل
ونظائره مباحة في الغيبة وانما الاشكال في المقام انما هو في تصور لا باخه لظاهره وحرمة
الواقعية في موضوع واحد فكيف يجعل الجناح طلب ترك الشئ طلبا حتميا مع الرخصة في ارتكابه
في مقام العمل وكيف يجوز للشارع الحكم بان يرخصنا بجان كتاب ما قبل مفسده وكيف يمكن ان يكون

ان كتاب ما ينبغي لنا ان لو كان وقد تولى السبب خطاب وجوبه بل كيف لم يجب علينا الخطاب طفي موارد
 البهمل مع ان في تركه ايجابا القويبتا على غير غرض وبطل الاشكال بالانتماء باحداهما وعلاوة
 الخلو لحدده ان المنزعيان الاحكام الظاهر من قبل الاعذار العقلية والشارع اتما امضاها المصلد
 ولم يوجب الضابط ومراعات الواقع بما في ايجاب الخطاب من مفسدة وهذا الجواب مع خلافه
 لا يقتضي الا في بعض الموارد وكذا في اصل البرائة والتجيز من الموارد التي لم يرد فيها بالخذ الجاهل الشا
 كما لا يقتضي الثاني ان يكون الاحكام الظاهرية في حد ذاتها مشتملة على مصلحة غالبة على مفسدة فوس
 الواقع جانا كما لو كان ضد في العباد والخذ بالجاهل الشا بقصد والرخيص في المستكورات
 على المكلف في حد ذاته راجحا لكن لا في كل مورد ويجب ان يكون الحرام الذي اجبر له ادا بوجوبه فله
 فعاد بلحاظ هذه العارضة قوى من تركه حتى ياريد لف وسبيل الجناط كون نفس ضد في العباد
 على سبيل الخلاف في مصلحة قوى من مفسدة فخالفة الواقع في صورته الخلف في خصوص مورد
 الدين في مفسدة فبالله لمزاحمة مفسدة الذائبة لكن لو لو حظ هذا الغنون من حيث هو في شيء
 كثير وشرفه بل بالماظ موارد الخلف فيجوز البرائة الشا ان لا يكون فيها في حد ذاتها مصلحة ولكن
 في ترك جعلها مرجحا وطريقا للمكلف والزائد احرار الاحكام الواقعة بالخطا او غيره من اقر
 العلبي مفسدة غالب على مفسدة فخالفة الواقع ككونه مرجحا او مرجحا لحوار المكلف عن بعض
 الموضوعات التي لا يمكن احرارها مع حبس العلم بالاحكام الواقعية والخطا طفي موارد الشبهة
 الرافعة ان لا يكون فيها في حد ذاتها مصلحة ولا في ترك جعلها طريقا مفسدة ولكن اصابتها
 لا وانما من خطاها في يجوز لا تيسر ان يكون جزئها اكثر شرها ولكن عند استداد باب العلم
 وتعدا لا لا يسلط ولتمام الكلام فيها بوجبه على هذه الوجوه من النقص والابرار مقام اخر وفي
 بعض الكلام في ذلك في اول مجيبة الظن في ايجاع واعلم ان المناقشة في عبارة المصنف بما ذكره
 سفت بخاطر سائغا ولكن بوجبه عايد ان تعبد به وضع احد المعارضين بحال الشك ليس
 كتعبد بسائر اليهود في عدم الجدوى في رفع المعارض عايد بعبده ووضع الامر بما على مورد
 التعبد فان التعبد بالشك كما يحصل موضوع ما تعبد به لخص من موضوع الاخر لذلك بل بال
 على ان حكمه حكم ظاهر في مناخر عن الحكم المجعل لذلك من حيث هو في الرتبة والشا في تمام
 مجموع هذين الامرين حيث انه لا بد من الحكم الواقعي اما العلم في الموضوع للعمل وبدونه في
 بين الحكمين الاختلاف في الرتبة فقولنا ان الذي الشا كانه اكمال الى المبدئية فله في
 المناقشة وكذا في تعريف المفسدة والاجتهاد اقول الاول ان يغير هكذا المناقشة في
 تعريف المفسدة والاجتهاد لان نفس المناقشة من حيث هي غير كذا في تعريفها بل ما ذكره في

ايضا

نرى فيها ما يناسب هذا البصيرة كما لا يخفى **فول** من بناء على كون حكما ظاهريا الخ **اقول** وكذلك لو لمنا
 ما ذكرنا على عقلا فثبت البصيرة من باب بناء العقل لا العقل فان هذا الظن كما سنوضح للذي
 معبث الاستبصار بحيث **فول** ولكن الاضافات غايبة الراه **اقول** بل الاضافات عدم
 حضور الالباب عن ابناء المذمى لورود الالباب بغيرها على من لم يعرف بليقوتها وصحة ما على البصيرة
 حيث هو على اقلية من بعض ما زعمه الله ومن المعلوم ان كون ما حرمه موقوف معلوم الا باحد من
 النبي لا يحكم في مقام الحاجة واسكان اليهود واتما او دعليهم بان هذا الذي حرمه موقوف
 على انفسكم فما الا يعلم من هذا انكم يجوزون الله والبصيرة عن هذا المعنى بما عجز عن اليهود بحجود
 كون صلى الله عليه واله من يوحى اليه بعد النبي على ان هذا هو طريقه الذي يعرف به الحكم البصيرة
 سلبهم خصمهم غير ضار في الاجتهاد كما لا يخفى وفي هذا ذكر الالباب المتقدمة على هذا الالباب كما انهم بانها
 الاستدلال المطلوب وهي قوله تعالى **كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبطل**
 مبين عما ينزل فليج من الضمان بين وضو المعاشين قل الذكر بجرم ام الانبياء انما اشملت عليه
 الانبياء بقوى يعلم ان كنتم صادقين ومن الالباب بين وضو البصيرة قل الذكر بجرم ام الانبياء
 انما اشملت عليه اظم الانبياء ان كنتم شهداء اذ وصيكم الله بهذا فمن ظلم من اقرى على الله كذا
 لمضلل الناس بغير علم ان الله يهلك القوم الظالمين قل لا اجد الخ فان هذه الالباب كانت كذا
 في نوبتهم بغيرهم على انفسهم ما لم يعلموا حرمه ولا يب ان حال اليهود في زمان النبي كان شوقا
 في هذه الايام من حيث انداس دينهم وانظار كثير من احكامهم فالاعراض على الاستدلال بما سبقت
 المحنة فان غيره وجهه ثم لا يخفى عليك ان قوله تعالى **كلوا مما رزقكم الله** الخ الالباب تمل على الماخول
 ما لم يعلم حرمه وعدم وجوب التوقف والاحتياط فلو دل دليل على وجوب التوقف والاحتياط
 لكان معارضا لهذا الظاهر لا واراد عليه والله العالم **فول** وفي دلائلنا ما قل ظاهر **اقول** فان
 المعصود بها على ما يظهر منها ان غلبة المسلمين على الكفار مع قلة المسلمين وضعفهم لم تكن آية من الله تعالى
 على خلاف ما يقضي له السباب العادية لظهور الحق بوجه المعجزة وبذلك من هلك عن تقديري وبجي
 عن تبينه فحقا جدي عن المقام كيف ولجواز الاستدلال بها للمعام لجاز الاستدلال بغيرها
 لعدم جواز الدتكاب الا عن تبينه وعلم فلنا **فول** كذا يمكن ان يقال ان حرمه شرية النبي مثلا الخ
اقول على هذا الابد من تقديري فكذا لا شر على وجهه بناسب زاده العموم من كل ذلك الشبهة الموقوفة
 والحكمة بان يقال مثلا وضع عن النبي سبيل النبي الذي لا يقبل به للمخاض **فول** كذا الماخول على
 نقول بالمخاض **اقول** يعني بنا على ان يكون الماخول هو الذي انظرنا على لا يعلم ان حاله فانما هي
 كونها مقدرة في الجميع على سنة واحد من هؤلاء هي بنفسها متعلقة بالرفع وغفيرة الى نفس المذكورات

فخصوا الشبهة الموضوعية وحصل من ذلك فصله بقوله والحاصل الخ انه لما افاد حمل في هذه
الاشياء على حقيقته وجب حمل على ارادة الرفع المحقق المراد بها اما ان ينزل عن مقامها منزلة العدا
واسما اخرى بالنظر الى جميع اثارها وهذا اثر بل صفة المحقق وبالحاظ ما يقتضيه من المواخذ
عليها وفي كل منها بالنسبة الى الاثر الظاهر فيه وجب ان المواخذ هي الاثر الظاهر الذي يفتق
الذهن اذ انهم فيما لا يعلمون انهم كانوا فيكون الفرق بين المعتبرين الخبرين في كسبه القدر
منه فقد روي على تسق واحد في الجميع فقال رفع عن امتي المواخذ على هذه التسعة وانه قد روي
كل منها بحسب ما يناسبه فيجعل متعلق الرفع فيما استكرهوا طلبه وفيما اضطروا اليه نفسا ^{خلاف}
وفيما لا يعلمون سببه للمواخذ وهذا وان كان نسب بالنظر الى كل منها في حجب هو ولكن المشاهد
عرف كون الرفع متنسوبا الى مجموع التسعة على تسق واحد فقد غاب ما امكن في حجب من امر يمكن
ان ينشأ منه بوجه اما الاول بان ارادة الموضوع من الرواية بعد سببها الاثافي الاستدلال
لان معنى الرواية على هذا التقدير رفع عن امتي المحرم الذي لا يعلمون اني لا يعلمون كونه حراما
وهذا اعم من ان يكون محلهم بوصفه لغو في مستبأ عن الجهل بذاته ووضعه والحاصل ان الدال
في اندراج الفعل في موضوع الرواية على الجهل بكونه حراما سواء كان منشأ الجهل بالحكم المحرم
واشبهه الامور الخارجه دون سائر لغو بين المتصادف على الفعل فلو علم بكونه حراما لم ينشأ
في موضوع الرواية وان جهل جميع غنايه ولو عكس الامر بعكس ما بنا ان يمكن تقدير المواخذ في الجميع
على النحو الذي يناسب عموم كلمة ما في ما لا يعلمون بان نقول مثلا رفع عن هذه الاشياء سببها
للمواخذ واما ان المواخذ اما ترتب على مخالفة معني رفع عن امتي المواخذ على ما اضطروا اليه
الخ انه رفع المواخذ على مخالفة مخالفة عن اضطراب فخلق الرفع في الجميع هو هذا المكلف فغلب
وفوع مخالفة للشارع فكانه في فيما لا يعلمون رفع عن امتي المواخذ على مخالفة مخالفة عن
عدم العلم وهو صادق على شرب الخمر المجتهد حكيم وعلى شرب الخمر الذي لا يعلم انه خمر ولكن يرد
على هذا العصار ان الذي ينسب الى الذم من الرواية واشباهها ان المواخذ اما تخلق بالفعل
بلحاظ مخالفة مخالفة لخلق الفعل لخلق المواخذ بالفعل لا انها معقولة بنفسها موضوعا للمواخذ
فانما مل هذا كله على تقدير تسليم ان السناد من الرواية رفع خصوص المواخذ وهو محل فاعمل بل
الظاهر ان المراد بها رفع مطلق الاثار لكن المراد بخلق الاثار بغير هذا اطلاق الرفع وورود الرواية
في مقام الامتنان هو الاثار التي لو ارفعها لوضع مكلف من قبلها في كلفه دون الاثار التي لا ترتب
على مضاعف كلفه وخالفه عليه فضلا عما لو كان شوبها اذ فوجبال المكلف كما لو اكره على الاثر
واذاه خطأ كما ونبأنا فان الرواية لا تفسد فسادا ولم يعل الغول برفع جميع الاثار وهذا ولكن لا

يقع

بعد دعوى انصرف مثل قوله رفع عن اتقوا ما لا تعلمون ان الجاهل النافل اما يعتقد الخلاف بين
 اثباتها بجيش تجل في الغشك بالاطلاق وشكل خصوصاً مع ان الغيب ليس بالاختصاص بل بالاحتمال
 فلو لم يكن ذلك ليعقل دفع الاثارة الشرعية بغيره على الخطا الحق اقول هذا انما هو في الاثارة
 الثانية لهذا الضابط من حيث هي على الاطلاق وجوبه على الشافعي اما الاثارة الثانية لها في الشريعة
 الثانية فيمكن دفعها عن هذه الغنة كما هو مفاد ظاهر الرواية والاول ان يقال في اثبات المدعى
 ان المراد برفع السهو مشلا احد معان ثلث الاول ان يكون فصل السهو متعلق في الشرع بان يكون
 وجوده كعدمه فيكون الفعل الصادر سهواً غير له ما لو وقع لعن سهواً لولا ان المولى لعله لخطا
 فتعذر فاصداً بذلك الى الاصل الاعتذار بالخطا في مخالفة الامر في معنى دفع السهو ورفع قول
 الاعتذار في هذا المعنى غير مراد بالرواية بالضرورة صرورة كونه متافياً للاشكال وضد
 المقصود الثاني ان يكون المراد برفع الاثارة الشرعية الثانية لنفس السهو من حيث هو معنى دفع
 اتقوا السهو ان السهو من هذه الشريعة غير له عدم بلحاطاً ما يقضي من الاثارة الشرعية فغناه ان
 الاثارة الثانية للفعل المصون بهذا العنوان في الشرائع السابقة متروكة عن هذه الغنة فيكون على
 هذا التقدير يثبت سجدتي السهو وكفاية القتل الخطا في مالا يخصه من الرواية هذا فيكون
 فصل السهو وما عدا ذلك من رفع كل ما يفرض السابق ولكن بلحاط اثاره الشرعية والثالث ان السهو يرفع
 دفع ما وقع سهواً اي دفع اثاره فغناه ان الفعل الصادر سهواً الاثر يرفع عليه اثاره الثانية له
 من حيث هو وهذا المعنى هو المراد بالرواية كما يشهد به فهم الاصحاب فتدفع الى الرواية بلغة قدرة
 عن الجائز وغيره ولا يمكن الجمع بين اثاره هذا المعنى والمعنى الثاني لعدم الجتمع بينهما فاقبل
 قولهم وانما نفي المواخذه فليست من الاثارة الشرعية اقول المراد بالاثارة التي يطلقها الامور
 الى الله وضعا ورفعا القابلة لان يتعلق بها الرفع والخصوص بالحكام التكليفية والى الله
 المصلحة المتواخذه من الاثارة التي ترجعها الى الشارع ويمكن ان يتعلق بها الرفع وكيف لا وقد
 تقدم انما اظهر الاثارة التي ادعى المسند ظهور الرواية في اثارها بالخصوص لا يقال
 سلباً ان المواخذه من الاثارة القابلة للرفع ولكنها منفرعة على الاستحفاف الذي هو اثر عقلي
 فلا مانع عن تقدير المواخذه في الرواية وجعلها بنفسها متعلقة للرفع وانما المنع من قبل الدلالة
 اللفظية بصلو لا يقع بنفس الفعل اثاره دفعه ما هو اثر للزبد كما في اخر الاثارة والمواخذه
 انما هي على الفعل الموجب للاستحفاً في الاصل الاستحفاً في معنى من اثاره من المروءة من حيث
 موجباً للاستحفاً في الاثر اثاره الذي هو الاستحفاً فليست على قولهم في اثاره في اثاره
 لا يفيح في العقل ان يوجب التكليف بشر في غير ذلك. بهذا موزة الشك من الحق اقول

ما سألنا قال فانه الجمع والترجيح نعم لو كان المراد بما لا يعلمون ما لا يعلمون فكيفهم فيه من مقام العمل
 انكره المصنف من ان الاجابة لا يكون الخ ولكن خلاف ظاهره وانما كان المباد منها اذا دعه مالا
 جبهونه لعل لا يعلمون فكيفهم بالبينة فليسا بل **فول** ودلالة على المطلوب وضع من الكل الخ
اول ويمكن الحدس في دلالة بان مفاده لعل الا ان اصله في الاشياء من ان يرد فيها الترخي لا
 لا الخطر وهذه مستلزمة اخرى اجنبية عما هي فيه اذا المقصود في المقام اثبات التخصيص فيما شك في تحمله
 وورد في معنى ولا يخفى على اهل العلم لا ويمكن في هذا بان المقصود بها المحجب الظاهر اذ الحكم الصلي عند العلم
 بحقيقة شئ في العلم بعدم ورود الترخي فيه عدم وصوله الى المكلف لعدم وروده في الواقع والاكالات
 ثم من علمه بالعلمية وهو بعيد عن سؤل الاخبار نعم لو كانت الرواية صادقة عن النبي في صدق الترخي في كل
 الحكم لكان المخرج عنها على ما في المعنى المزبور حيث يرتب عليها الخ فهو عليه وهذا بخلاف ما لو صدق
 عن الامم علمهم السالم قبل ذلك الترخي وورود الترخي في جميع المحرمات الواضحة ووصوله الى اهل العلم
 الذين لا يخفى عليهم من التواهي الترخي فليسا بل **فول** الا اننا نعلم ان كل واحد من هؤلاء على كل تقدير
 الخ **اقول** يعني ما حملنا ما على الترخي الموضوع عنه والحكمة في توضيح ما يرد على الرواية من الاشكال
 اننا نريد ان يرد بالجملة في قوله عليه السلام فقد بعدد الشاخص الجملة لربما هو غفلم من ذلك الجاهل الغافل فلا
 يناسبه تخصيص العمل بل ان لا يصدق على الاحياء بالجاهل بل بالجهل لان الجاهل بالعدا اقبل بعدد من
 كونه غافلا لا يصدق على الاحياء فان اقبل بها الجاهل المتردد فلا يسبق العمل لانه بعدد على الاجسام
 البقية كالجاهل المتردد في غير العدد وان اقبل بها مطلق الجاهل الاشكال لكانا القتمين فالتردد من كل منهما
 بعدد على الاجسام طوعا غافلا منهما لا يصدق عليه فلم يحكم به موند الجاهل بالجهل لا يصدق عليه العدد العبر المثل
 المشترك بين القتمين ويندفع الاشكال بان المقصود بالجملة هو مطلق الجهل الشامل للتردد والغافل
 فالمراد بالجاهل مطلقا بل العلم غافلا كان ام مترددا ولكن الجاهل بجهل من ترويض المراه بعدد وقت
 ما اذا كانت في العدد لا يكاد يوجد له مصداق في الخارج الا على تقدير غفلة عن اصل شئ بعد العدد وكما
 الذي هو حرمه الترويض والافهم ترويض المصداق من الضروريات التي لا تكاد تخفى غلو من الغفلة
 او من موضوعها اعني شئ بعد العدد في الجملة كمن يفي مترددا في ذلك وهذا بخلاف الجاهل بانها
 العدد مع علمه بجهل ترويض المصداق فان عكس ذلك فان الشخص الغافل يجهل ترويض المصداق لا حاله عند
 اذنه ترويض المصداق بل يفتقر الى تدوينها ويكادها والى كونها بلا ماض ومع المانع فلا يفتقر اذنه
 الى ترويض عادته عن الالفاظ الى كونها في العدد فجهلها بانها في العدد غالبا بما مع التردد دون الغفلة
 نعم قد يجامع غفلة بخلاف الذي هو يحكم الغافل لكن هذا اظهر فرض واحد والرواية من ان على
 الغافل يفتقر الى الجهل بالعدد على المتردد والجهل بالجهل على الغافل ليس بجهل كما في الجملة بل الجهل بالجهل

الماضي إلا التكليف والتقدير مع عدم استغنائه راجع لغيرها وأبعد منه زاده المعنى الثالث
فما دللنا من كمال الخلق والخلق فيما من شأنه القضاء بها عبداً ولكن في غاية البعد عما ثبت
الذي هو من الرواية فكيف من على الزيادة على أحد المحبين الأولين وقد شربنا إلى أن ثابتهما
في الأصلين **فولم** فمنه هذه السلام الكلية التي **اقول** ولعل الكلية زده ذهب إلى التخيير
فيما هو من غيرين لاخباراً والخاصة الواردة فيه للدلالة على التخيير كما ذكر على عمومات أفضة الأصول وأمثال
ما ورد في من الأخبار ويجوز الاحتياط في معرفتي خاصة الكتابة التي الأصل على ما مضى من التخيير
ولا لا بد منها إلا التنبه إلى حال التمكن من تحصيل العلم وهو خارج عن محل الكلام فليت
فولم ومنهم الصدوق في هذه التي **اقول** لا يظهر من هذه العبارة التي قلنا عن الصدوق إلا أنه
بان الأصل في الأشياء قبل ورود الترتيب إلا باخراً وهذه مسألة أخرى إيجابية فها نحن بصدد
كما قلنا من الشارة البينة عند التكم في دلائل الرسالة على المدعى نعم يمكن استقادة المدعى من
عبارة الصدوق بما لا يخفى استشهاده لما ذهب إليه بالمرسلة وأما من يجوز العتوب والقاعدة
بغيرها على ذلك فيهم من مجموع ذلك أن غرض من ورودها في وصوله إلى المكلف كما لا يخفى
على المتأمل **فولم** وأما السبيلان فلهذا التي **اقول** نعلم عبارة الأولى على ظاهر
أنما هو بيان مرادها من حكم العقل في عبادة ثمانية والألف هذه العبارة بنفسها غير محدودة
من بصدده لرجوعها إلى حكم العقل الذي لا يخفى ثباته وروى دليل يسمى حكمه بوجوب العقل
في الشبهات فلا يخفى **فولم** وإن كان لغير من شأن بناء العقلاء على تحجير الأركان كما
سنع في مجالسنا من هذا البناء وإن يجوز العقل لذلك الكتاب ليس يتبنا على ما عده العقل
مجتبى منهم يجوزون الكتاب على تقدير عدم فصح المواخذة بل يجوزون الكتاب بصف طبعهم بغير
على ما لا العلم قبل الاعتناء في هذه القاعدة والأفاده القاعدة التي مسئلة لديهم كانت
في هذه **فولم** وبتهديد حكم العقلاء كافة بقبض مائة المولى عبد الله التي **اقول** الاستشهاد بالقبض
العقلاء في الصور والمقرضين بهم إحصاء من الكلام بما إذا كان لبيان من وظيفته المدعى
المدعى من في الشبهة ناسد لبيان هذه القاعدة يجوز أن يكتب الشبهات الموضوعية التي
ليس بيانها وظيفته الشارح وكذلك في الشبهات الحكمية التي تعلم بان لا بين بينها ما هو وظيفته
لغيره على البعض وأعلى الاختفاء فلهذا هذه المزبورة غير محدودة في مثل هذه القروض بل لا بد
فيها من الشبهة الحكمية أو العقلية والعقلاء وهو في المواخذة على ما لا يطربو المكلف إلى العلم بما لا
عقله وقلة الشريعة فالمراد بالبيان في المقام هو مطلقاً من غير التكليف لا خصوصاً
كما هو العبارة عليه **فولم** وأما ظاهر المراد من الأبطال في المثال غير واثباته في هذا المقام التي

فول هذا التقدير لا يخرج من اجبال وتوضيحه انه يجمع ان يلائم المكلف بفعل الفعل بل يفي به من فعله وفعل
 يرشد الى الزيادة في المكلف بالخرج عن هذه ذلك الفعل الذي لم يعلم لزومه عليه تكليفه
 الخلفه وهو اخذ على تركه امثال الله الوافق الذي لم يعلمه وخرج فاشهدوا له يعلم بطلان فعله
 لا يقبل ان يدعوه طلب الواجب المتعلق به العمل فلا يكون بعنوان يجاديه بقصد انشال ذلك
 فضلا عن ان لا يتم متى حصل كونه مطلوباً بما لا يقع في بابية الاحتمال على المخرج عن هذه الامور
 التحمل فيها بالالفعل برهان المطلوب فيخرج عنه ذلك لا يقصد عليه اسم الاطاعة ولا يستحق
 على تركه الاعشاء بهذا الاحتمال ما لم يكن في العمل او فعل بل على لزومه وعائده والحاصل ان
 المكلف بالخرج عن هذه تكليفه موقوف على ان يعرف ذلك التكليف وبذلك دليل عقل او
 نقل انه متواخلة بحسب عليه الاعشاء بذلك الاحتمال فيكون تكليفه في مقام العمل في هذا الخط
 لا ينبغي ان الاخبار من حيث هو مطلوب فيخرج برزنته الواحدة على مخالفة من حيث هو مطلوب
 عبارة المصنف في هذا المقام بل العوضه بالامر بالاخبار فيخرج التكليف بالوافقيات التي
 وجوبها بهذا الوجه وان لم يمتثلها غايتها من المشتملات ولا يقدح ذلك في جواز الواحدة
 على مخالفتها بعد فهم الدليل على وجوب مراعاة الاحتمال ووجوب الاخبار في كل عمل التكليف
 من باب المقدرة العقلية كما هو المفروض في المخرج اذ كان التكليف فافها كان وظاهراً لا يبدى
 يخرج على المكلف من ان يذهب الى العلم والا فلا يفعل الالتزام باطاعته فله قول لان الثابت
 بها ثبوت اللزوم المجعولة الشرعية على صاحبها قول هذا فيما اذا لم يكن المستعصم بقصد الشر
 والا فثبت عليه جميع لوازمه كما سطر في محله فما ذكره المصنف في المقام متين على عدم كون علمه
 او الوجوب من الامور الشرعية القابلة لغيرها من حيث هي لا يستصفاً نظر الى ان الامور الشرعية
 القابلة للاستصفاً عبارة عن الاحكام الشرعية المجعولة وليست بالعدديات منها ضرورة ان
 كونها من المجعولات الشرعية فلا يعبرها ادلة الاستصفاً الا بالاطاها وما لو كان لها اثر شرعي
 مجعول لغيرها من الموضوعات الخارجية وفيه بعد الغرض عن ان التمسك بالاصول العدديات
 بالنسبة الى الاحكام التكليفية والوضعية في كلمات المصنف في فصله عن غير فوفى هذا الفصل
 كالا يخفى على من تتبع كلامه ان المراد بالامور الشرعية ليس خصوص الاحكام المجعولة بل هي كلها
 علمها اذ يكفي في كونها شرعياً كونها امر وضعاً ووعايد الشارعية وشروطه ان لا يقتضي
 الاخبار والتأنيب عن بعض اليقين بالشك عن مثل ذلك اذ كما يصح للشارع ان يقول من كان
 على يقين من وجوب الشيء فلا يفي فله فرض على يقينه كانه ان يقول من كان على يقين من عدم
 وجوب شيء فله فرض على يقينه فكما ان امر الشارعية بالنسبة الى الوجوب السابق بمنزلة الاعشاء الوجوب

هذا هو الوجه في
 الاخبار من حيث هو
 مطلوب فيخرج برزنته
 الواحدة على مخالفة
 من حيث هو مطلوب

ما فعل فكذلك امره بالبناء على عدم الشافعي من غير امتصاصه للعلم فلا يقاس هذا بالأمور التي
 التي لا يعمها أدلة الاستصحاب إلا بما ظاهرا لها المحبولة كما لا يخفى على المناظر **فولم** بالناظرين
 التمكن في الأحكام الشرعية الدينية هي الخبر **فولم** ليس المراد بالملك في هذه الأخبار
 المضرة والمضرة كبدعها من قبلها إلى التوقيف إذ لا معنى للافتحام في الضرر والعقاب لا يلزم
 سببه على من فعل الذي يترتب عليه المضرة والعقوبة **فولم** الوقوف عند الشبهة خبر من الافتحام
 في الملك معناه أن الوقوف عند ما يتجمل كونه حراما خبر من الافتحام في الحرام وإنما أطلق المملك
 على الحرام لظاهر كونه مضرا بما للمكلف وموجبا لاستحقاق العقاب على تقدير عدم معذور
 في الإتيان فكيف يمكن خلافه لظلاله المملك على أن يكلف فعل الحرام كونه مشملا على المضرة
 المغضبة انتهى عنه واستحفا في العقوبة على أن يكلف بل لا بد فلا يفهم من هذا الاستعمال كونه
 سببا تاما للضرر الخاصة التي هي العقوبة **فولم** يجب بالأخبار أن كان معذور بالخبر
 عن العقاب الواقع **فولم** لقائل أن يقول إن يجب بالأخبار أن يكون معذور عن العقاب ولو
 كونه من قبل المضرة المزبورة ولا هو حكم ظاهري يعني يجب عقاب على مخالفة من حيث هو بل هو
 معذور بالخبر عن الحرام الواقع على تقدير تخلفه فيكون امره بالأخبار طاعة في الشبهة البدئية
 بهذا الفرض وعدم التمكن من معرفتها كالأمر العقل به فيما قبل الفرض في طرفي الشبهة المحسوسة
 في كونه موجبا للخبر التكليف بالواقعات المجعولة وعدم كون مكلف معذورا في مخالفتها **فولم**
 وقد يجاب عن أخبار التوقف بوجود غيرها أنه عن النظر **فولم** هذا أن هو لو حصل كل واحد
 جزأ عن جميع تلك الأخبار والأدلة عليها أصلا بغيرها بغير جملتها كما لا يخفى على المناظر **فولم**
 وأما قوله الدلالة في أخبار البرائة فلم يعلم **فولم** ضعي أقوالنا من حيث الدلالة كما ترى خصوصا
 من مثل المصنف الذي انكر دالة تلك الأخبار على وجوب التوقف ضرورة أن حمل الأمر الوارد في
 تلك الأخبار على الاستصحاب فضلا عن الإرشاد الذي أورد على المضرة أنه هو الظاهر من أخبارها
 في مقام التصرف من أن يكاب النابيل في كل شيء مطلق وغيره من الأدلة والأخبار التي يتبين أنها
 أنها كاد تكون خبرية في المذيع فلها **فولم** لأن الحكم في تعارض النصين الأخبار **فولم**
 مراده بهذا الكلام الجواب عن مثل الخصم بحسب مقامه والاعتناء في خاتمة كتابه الحكم في تعارض
 النصين لدى المصنف هو **فولم** ومنها أن أخبار البرائة **فولم** الأولى في الجواب أن يقال
 يخص خبر التوقف بأدلة البرائة في المشبهة الخبرية بسائر طحاها أدلة لا يدل بعدم وجوب التوقف
 في الشبهة الخبرية ووجوبها بعد **فولم** وما يخفى فإن كان ظاهرا الاختصاص **فولم** حاصل
 مراده أن أخبار التوقف وإن كانت أعم من هذه الظاهرة من الأخبار إلا أن أدلة التوقف لا يفسر فيها فإنها

الاجماع وعدم القول بالفصل شريبان يقيان كل شيء مطلق ومورد ما هو صورة فقد انصرف ما هو
 تعارض المصنفين فلا لو ورد التفرع فيها فبها الخبر والتوقف من دون معارض فاما وجب التوقف في
 صورة تعارض المصنفين ووجب صورة فقد انصرف بعدم القول بالفصل ولكنك خبر بان هذا
 التوقف من الاستدلال مخالف ما يقتضيه الجمع بين الدليلين فان مقتضى القواعد تخصيص العام بالخ
 والخاص ما تعارض فيه النصان به لعدم القول بالفصل لا العكس كما ينبغي عليه الاستدلال في
 سائر طرق النظر لاجل اصل التعميم نظير ما اقول اكرم العلماء ثم قال لا تترك زيدا العالم وعلم من
 الخارج مشاركة غير العالم ومع زيد في الحكم فانه يجب تخصيص العام بكليتها اما بالنسبة الى زيد
 لو ورد النص في خصوصه واما عمر فهو ملحق بالدليل الخارجي فتم لو كان التخصيص بالجميع منعذلا
 كما لو انفصل الاجماع على اشرا الجميع من على زيدا واعلمهم بحيث منعذلتهم عن بحث العالم
 اصلا والنصان جميعا بمنزلة المتباينين فلا بد من الرجوع الى المخرجين الخارجية ولعل هذا امرا لا يمكن
 ان يكون الامر بالنسبة الى ما منع عدم شمول كل شيء مطلق صورة معارضه لفضل الورد لعل الحق
 بما يدل على الاباحه فليس المراد من التفرع صدق لفظ لا يمكن التخصيص بانه بل المقصود من غير حكم
 الواصفه فورد التفرع منه كانه عن معرفة حكمه كما لا يخفى وربما يحمل ان يكون مراده باخبار التوقف في كل
 المورد الذي ورد فيه تفرع معارض بما دل على الاباحه خصوص ما ورد في تعارض المصنفين فانه ليس
 باغم من اخبار البرائة بل مبانيها فاما على تلك الروايات في وردها ووجب التوقف فيها لان نصها ايضا
 بالاجماع ولكن منع هذا الاحتمال فضاها المانع من التوقف في العباد والافترض ان بلاد ما ورد
 في المعارضين مما دل على التوقف في خصوص مورد به الاخبار الدالة على التفرع فاضا بما دل على
 التوقف على صورته التمكن من الرجوع الى الامام عليه السلام كما هو مورد ان قوله فان ما ورد فيه
 معارض مما دل على الاباحه في هذا التقدير ولو اذ افترق بين ان يكون دليل البرائة شاملا
 الصوره لم يكن فان الخبر الدال على التوقف يقتضي الاجماع وعدم القول بالفصل يكون بالنظر الى ما دل
 على الاباحه من العام المطلق وان لم يكن تخصيصا بما عدل في الفروض والافكا المتباينين الذين يجب فيها
 الرجوع الى المخرجين سواء كانت النسبة بينهما المتباينة الكلية والجوئيه فله قول لم يجمع ان جميع موارد
 الشبهة التي اقول حاصله انه لا يمكن تخصيص اخبار التوقف بما عدل في الشبهة الخبرية لكونها نصا في
 الشبهات الخبرية الاجل ووردها فيها ولو في الجملة كما لا يخفى على من انظرها هذا مع ان المشار اليه في
 ما توقف في الشبهة وعدم الافحام في الملوك ليس الا لانه المنع عن كتاب يحمل الحق في نظامها
 بالشبهات الخبرية فله قول لم يجمع مقتضى قوله وما نهيك عن فنهوا ونحوه اقول لم يجمع
 صوره التمكن من الاستعلام قول لم يجمع مقتضى قوله وما نهيك عن فنهوا ونحوه اقول لم يجمع

الى الاستدلال بالادلة الشرعية ثم مثل المقام مع كون ضمنها من الاستدلالات العقلية دفع ما قد يرد
من عدم استقلال العقل بهذا الاجتناب بما عدهما علم ومنه يفضل ولا ينبغي هذا العلم من التوهم
في الادلة الشرعية حيث ان معادها وجوب الاجتناب عن جميع المحرمات الواضحة واما ان علم هذا
الخطاب تفصيلي بحيث يخرج عن عهده بالانتماء عن جميع ما نهى الله عنه في الواضح فاحد الاستدلالات
فولم اقول الا ان منع تعلقه بكيف غير القاداة اقول من جميع ما ذكره على الظاهر في ما نقله من حيث
الفضول فله من هذه الالفاظ بما لا يظن الظن بكون الواضح عدا ان صاحب الفضل قال ان جميع
العقل من الواضح بان تكليفنا ما العمل هو العمل بمؤدبات الطرف والمضرة جعله خسر من هذا اجتناب
قال فهو مكلف ما الواضح بحيث لا يبره هذه الطرف لا الواضح من حيث هو ولا يجوز هذه الطرف من حيث
الحي وكيف كان فهذا الجواب ليس من قبيل جعل الظاهر كالمظهر وبهذا ما سبق في الجواب ما ذكره
فانها ولو جعلنا ان الظن التفصيلي وان لم يكن موجبا للاختلال العلم الاجمالي الا انه واضح لانه فاذا علم الجاهل
بعده محرمات مثلاً في الشرع بين المشبهات ثم حدثت الاقضية على حرة عدا استنباطه لا ينقص عن عدل
علم الجاهل لا يسلو ذلك العلم الاجمالي ثم نظير ما لو علم الجاهل ان وقوع قطرة بول في احدنا من ثم شهدت
البينة بكون احدنا المعين بولاً وكان واجبا الاجتناب من اقل الفرق بعد شهادة البينة بذلك
يرفع اثر العلم الاجمالي ويتوصل الى الطهارة في الاخرى من غير المعاد في غير ذلك ولو كان قد أدى كسبه في
بالفعل من دون ان يكشف عن كونه نجسا حال العلم الاجمالي حتى يستكشف بها علم كونه العلم الاجمالي
مؤثرا في تخرج الخطاب من حدوده لا يحد ذلك في انما اثر العلم الاجمالي وانما الحكم بما لو كان
من قبل بسبب البينة لا مطلقا سدا الخلق في بيان مؤدبات الاما والشرعية من متعلق
من صدق البينة فبذلك كشف بها كونه متعلقا بها واجبا الاجتناب من اقل الفرق كون في غير ذلك
لو اطلع عليها بفضل قبل حدثت على الاجمالي كما لا يخفى على المتأمل وسببا في احرازه في جميع المقام
فولم اكنه منضم الى الدلالة المتقدمة التي اقول ان اريد من الالفاظ التي بين يديها الدلالة المتقدمة في
بهم بعد ذلك المكلف وفيه عفاة فهو وان يبدل منها الرحمة في الفعل التي هي من الاحكام المحكية
مشبهة بحكم منسوخا وفيها محكوما بحكم شرعي فاكتر الادلة المتقدمة كحكم العمل وبعضه من ان
الاجماع وتصل الجواهر والالفاظ فاحسن اثباتها كما لا يخفى على المتأمل فقولنا حيث لا يستكون
فيها الالفاظ صواب بل ان السابفة اقول استفادته كونه اختيارا لذاته من باب اطلاق مبنية
على ما نسب لهم من القول بتجدي استصحاب الحال السابقة الذي هو مستكمل من من باب اطلاق
القول ولكن في بعض هذه النسبة نظر بغير وجهه ثمانية في خلافة قولنا ما اقل قول
لعدساره الى عدم المسافاة بين المنع عن شيء في مقام العمل والاختصاص في فعله الواضح فان

من الجازم ان يكون هذا الشارع عن ان كتاب الشبهة من ناحية ان هذا العايد للشك عن الحروف الواضحة
 يظهر انهم العقل بالبحث عن طرفي الشبهة المحصورة نحو زاع عن الواقع فيه معناه الحول الشبهة وسبق الله
 ان هذا الشك من جهة الاطراف من حيث هو ولا يشك في باطلها في الواقع وقد تقدم في صدره بالبحث
 ما يتدفع به وهو ان الشك في الحكم الظاهري للمواضع وما نحن فيه من حيث هو من حيث ان تلك المسئلة في
 الواقع ما ذكر من عدم معقولية اجتماع المتعاضد في العقل والاذن والرجوع في الواقع لقطع فاه عكس
 وكذا انه عائد بالشبهة الى سائر الاحكام كما هو واضح **قولهم** بل عرف في حيث تجد العلم المتألف في حيث
 التفرقة **اقول** قد تقدم في ذلك البحث بعض الكلام فهاذا ذكرنا الفصل **قولهم** ان الاصل في الظاهر
 هو **قولهم** الظاهر ان شراذه الظاهرة حال الجوه لا بعد الذبح فلا يتوجه عليه ان كان ذلك الجوه
 العلم بغيره للشك في علمهم اصله لاجل التورية والافاضا له عدم الشك في الحقيقة المتعينة للحكم بانفسها
 والظواهر كلها فلا وجه للتفكيك فله **قولهم** والخلاف في المسئلة لافضل يتلوه في الواقع الثاني
اقول لا ينافي بل يوزن ان كون الاصل في الاشياء غير منسجم يكون الجدل في علمها مفرقا لافضل
 بالاصل في هذا المقام هو الحالة الاصلية الثانية للشئ الحق لو تحل الحق ونفسه لكان عليها وقد اختلفوا في
 انها هي الاصل في الظاهر من قال بان الاصل في الاشياء قبل ودون الشرع المحل يكون الجدل في
 الاصل عندها فلا فلو كان تعديدهم المحل على الجميع اتفاقا لوجب ان يكون الفاعل يكون المحل في الاصل
 فخلطوا المسئلة الاولى ولوح في الجملة انهم الان يريدون ما يفرض في تلك المسئلة ما كان موافقا لبرائته
 القديمة عن التكليف ولكن اصل البرائة القديمة عن التكليف ليدل لفاعل ان الاصل في الاشياء المحل هو
 اصل في الحقيقة حاله المحل عليها فلما **قولهم** في الشبهة في طريق الحكم **قولهم** في الشبهة الموضوعية
 يكون منشا الشك فيها استنباطا لا من الخارج **قولهم** وهو فاسد **قولهم** وجه فساد هذا الجواب
 متعلق بالحكم اعني في انشاء بوجوب الجمل بالحكم الشرعي الكل المتعلق بما اجل فيه اللغز كالصوت المطرب الذي
 ليس له مرجع اذا شك في كونه غلام فان هذا الغم هو على الصوت المطرب هو في ذاته موضوع كل يجب
 عند الجمل بحكم الرجوع الى الله مع الامكان وهذا هو المعيار في كون الشبهة حكيمه ظاهرة العرف
 كان شك فيه زائفا من الجمل بمقتضى انشاء امكان الشبهة الرجوع الى العرف واللغة وهذا لا يوجب
 صبر هذه الشبهة موضوع غيري شبهة في طريق الحكم بل هي شبهة في نفس الحكم الشرعي المذموم بانه
 وظن الشارع ولكن لا انما طريقا ان حلهما الرجوع الى الشارع والشك من حكم هذا الموضوع
 على الصوت المطرب في الرجوع الى العرف واللغة والتخصيص هو انشاء الدخول في الشك في
 حكم هذا الموضوع من الجمل بذلك الماهية **قولهم** مثل ما في دعوى اللساني من مرفوعه لعل
 الحق **قولهم** لا يخفى عليك ان دوافع الخواص على تقدير صحتها الاستدلال بها مفادها ان الاصل في

فما وجد خبرين على تقدير التكاثر هو الخبرين ولكن موافقة أحد الخبرين للأخبار طرأ على الخجاف وهذا خطأ
لما إذا دونه المسند ويظهر أثر الخبرين فما لو كان الخبران مخالفاً للخبرين للأخبار طرأ على الخجاف وهذا خطأ
جوازاً وتكاتب بعض طرأ الشبهة المصونة بحيث لو عمل بكل منهما لم يضر طرأ العلم الإجمالي وكما
موافقة الخبرين للأخبار طرأ خبرين على خبرين وبأخبار غيرهما والأخبار يمكنه فليست أمراً قولاً
الآن لا يشك المذكور منها **القول** فهذا إذا ثبت في الاستدلال بها الأصلية الحل إذا لم يقصود
الانتماء بهذه الروايات بيان جازي صالة الحل على التخليل صليح بل غير متبين أن التوضوعات التي يندلج
بها المكلف جميعها من المشتبهات التي لا يعلمها فيها ومع ذلك لا ينبغي الاعتناء بالثبوت في حقها ما لم يعلم
كونها على ما يطرق على ما يقوم مقامه من تبيينها فلهذا الأصلية كونه ما ورد في الفاعل المبدئ
أصلية الصفة تدبر في موضوع هذه الفاعلة الكلية التي بينها الإمام وهي عدم الاعتناء بالثبوت في حقها
ما لم يثبت وعندنا الفاعل عن هذين الأصلين تكون هذه الموارد محتملة على خبرها ما هو مثل التبيين
هو الأصول الموضوعية الثابتة باعتبارها بالادلة الشرعية فلا حظ وندبر **قول** لم يسم وجوباً شرعياً
القول في بيان العقل أنما يقع كتابه مضمون الضرر من حيث هو ولا اشتغال في أن يرضى فيه أن تكاثر
لبعض أصنافها التاربع والبدركها العقل وحكم العقل بوجوب الضرر عند معلوق على أن لا يكون
فيه مصلحة يندرك بها الضرر فليست الحكم بجواز ذلك كما يشترعاً تفكيك بين حكم الشرع والعقل كما قد بينا
منها هو العبادية وضع استقلال العقل في المضار والمدينية منشأه عدم كون الضرر فيها محضاً ولا
فالعقل يستعمل في عدم الضرر والموصوم بقا إذا كان محضاً فضلاً عن المظنون وجب أن يكون الضرر
في المضار الدينية محضاً لا يستعمل العقل بوجوب الضرر عما فيه منفعة من بعض الجهات فضلاً عن الخلق
أو الشك فيه ولذا يحتاج في إثبات خبره ما إلى الأدلة الخبئية **قول** والثاني مدفوع إلى القول
سفر فيه وتبطل الاستصحاب الشكالي في كفايته صالة عدم التذكير في الحكم بالبرية والتجاسة وإن
بأن موضوعها غير المتدني وإن الخبئية والطهارة شوقان على باب وجوبه مخالفة للأصل دون
الحرم والتجاسة فانتظر **قول** ما فيها العلم **القول** حكمه مستند ما ينحاز إذا ما لله بفائده علم ذكر
لفظاً فوهمها في النص المرفوعة بخط المصنفية فهو محجب الظاهر من مخرجات الشاخص وكيف لا ومن المعلوم
من مذهب المصنف جواز الأخبار على العبادات والاعتناء في حظر عبادته بحصولها بذل المحل
الحصل على تقدير مصادفة الأخبار المتوافقة **قول** اللهم لأن يقال بعد انقضاء الحق **القول**
بوجبه على منقضى ثبوتاته فربما لا يخفى ط والأول لو اقتضى المتعارفة بالعبادات حيث أنه يثبت
هذه الدلالة لئلا يجزى أن المصنوعين بها للضرر فليست بما قد علمنا كيف اتفق وأما المصنوع
إيجاده لها على الخبرية وهذا بخلاف وأما الأخبار طرأ فانه لم يثبت ذلك فيها بل ثبت خلافه

منها بما فيه العقل والنقل ليس إلا بما وجد متعلقها اعني الاجناس طوعا ولذا قلنا ان الاوامر متعلقة بها كما
 الاطاعة ليست الا بالاشارة فلا يقاس هذه الاوامر بالاوامر الواقعة في اربابها الاطاعة من حيث هي نعم
 لو يخص متعلق الامر بالاجناس طوعا مثل المقام الذي ايقنا في الاجناس طوعا لا يقصد للغيره المتوقف على
 الامر به كما هو المفروض لا بما لا يلزم بهذا التوجيه كافي الاوامر الواقعة ولكنك جبهت عدم اختصاصها
 من الاوامر بذلك صدق ما في الاجناس طوعا هذا التعديل فربما عطفنا صوابا وامرنا المغير فورد الغرض
 اللهم الا ان يقال ان هذا الكلام مبنى على حمل وامر الاجناس طوعا غير ما ذكره المستدل على الطلب
 الشرعي دون الاشارة العقلية ومعدلا يحصر عن الالتزام بما ذكره لو جهل ان المقام في من الاوامر
 الشرعية انما هو اذانه اجماعا وذوات متعلقاتها المعنوية فبنا بين موضوعها والنظر انفسها من حيث
 ملا حظتها ففهمنا على هذا التعديل انما هو انما اولى بها اذ الله صدق عليه صوابا لما هو عليه من حيث هو
 الخصوصية غير المتوقفة على متعلقها الاوامر سواء كانت مبنية فيها كالعبادات ام لا ولذا الامر باعادة التوجيه
 الشافية لانهم منه عرفوا الا اذانه جميعها مثل العبادات وغيرها من غير الشافعية لان العبادات تنبع عن
 بلا امر وهذا الامر متعلق بالاعادة فمتبع شمولها للعبادات فذلكما اشترانا اليه من ان السيادة في الامر
 الشرعية انما هو اذانه متعلقاتها من غير اخذ صدق الغير مبنيا فيها وان كان في الواقع من شرط اختصاصها
 فلا ينبغي ان الحال فيما ينصهم عن من الظاهر في تعيين ان يتعلق باعادة الصلوة او باعادة غسل الثوب او
 شرعية الاولى وخصها متوقفة على هذا الامر بخلاف الثانية والثالثة من معنى الاجناس طوعا انفسها من حيث
 كانت عام وجوبها انما هو اذانه من غير هذه الكليات المتقدمة الى الايمان بما يجمل الوجوب لافعال وجوبه وشر
 ما يجمل المحذور كذا وهذا امر خارج عن فعل او شرهما من غير فرق بين العبادات والمعاملات ولكن لا يخفى في
 ان الخروج عن هذه الكليات المحل الذي هو عبادته اخرى عن الاجناس طوعا لعلنا ذات بعد فرض اشراطها
 الغيرية على سبيل الختم والاعمال الاذنية العقلية والتقليدية للذات على وجه انما نفع عن طلبة العبادات لان
 صدقها وبعد فرض كون وامر الاجناس طوعا لا يتحققا يحصل بذلك فلهذا عليه فاما مانع من ان نفعها
 الاوامر في العبادات بعد ذلك على ايجابها لطلبه عند اذانه الاشارة لا قبل ان يتعلق بها الطلب فلهذا
 والذات في تبيينها للتحقق وينجم من اذانه الاشارة ان صدقها ان الغير المتبصر في حصة العبادات ليست الا
 ان يكون العمل لله ثم لا يبر الأفاضل وهذا المعنى كما بناه من العالم بالطلب كذا انما في من يجملها
 العمل كون شيء مطلوباً لله فاجب بذاته هذا الفاعل لا يكون عمله حاصلا عند الاذانه بل في ذلك
 صدق في الطاعة عليه عرفنا ما لم يكن متبعاً عن امر محقق تام الا انه لا مانع من عدم توقف صدق العبادات
 على صدق الاطاعة بهذا المعنى العربي ولما صوب الخطاب بالاستصحاب نعم في مثل هذه الموارد فاما
 ثبت لديهم من رجحان الاجناس طوعا لوقوعها في الدين ومجوبية تلك الشايع من حيث هو ولو لم يتحقق به

فقال في الفرع من الفقه المحملة بشهادة العقل والعقل كما تقدمت الاشارة اليه عند التوضيح لنقل اجزاء
الاختصاصات فقولهم ويريد ما قبله ما تقدم في اواخر الاختصاصات **اقول** قد عرفت فيما تقدم ان ما ذكره
في التوضيح عن هذا الاشكال ينبغي على حمل اواخر الاختصاصات على الاستصحاب الشرعي كما اشار اليه في قبل عبارة
المقدمة فكذلك الكلام في المقام فانه لو قلنا بذلك لكان هذا الاختصاص المستفصل على استصحابنا وروايتنا
خبر ضعيف يمكن التوضيح عن هذا الاشكال بما ذكرناه واما لو قلنا انها على الاثر اذ كان هو مفصل في الخبر
بوجود الاثر الاول وان هذه الاختصاصات لا تدل على الاستصحاب الشرعي فهو غير محتمل في صحيحه وفي الشرع
ولا ينبغي على هذا التقدير التوجه بالاعتدال كما لا ينبغي **قولهم** ومن المقام ان الفعل مستقل باستصحاب هذا العالم
المذبح والثواب **اقول** كونه كذلك لا ينافي استصحابه شرعا بل فكذلك كما ان المستفاد من العقيدة فان استصحاب
المذبح والثواب من لوازم حسن العمل بل محبوته شرعا فلا يكون الا واجبا او مستحبا كما يقتضيه هذا المبدأ
والا فبما سئل في مسألة الطاعة حيث يدل على فعل جنبها ولا يستتبع طلبا شرعا فان المانع عن الا
الاختصاصات في مسألة الطاعة عدم ما يلبس الحرج للاستصحاب حيث لا يعمل ان تكون الطاعة موقوفة
بما شرع مولوي والالذار والسلسل لكن الفعل مع ذلك يدل على محبوته الذي الشارع وان نعتب
الامر بالامر شرعا موقوفا وهذا بخلاف ما نحن فيه فانه لا بد ان يتعلق به الطلب الشرعي وبصفة الوجوب
او الاستصحاب فلا مانع من كونه متمم لاغا على الملازمة فليعلم **قولهم** بل يحمل قولنا ان يصح من المستفاد
وان قلنا يصبر ومنه مستحبا شرعا **اقول** بل هذا هو القوي فان هذه المسألة لا تدل على الاستصحاب
الاثران بجزء من الوضوء اذ على كونه من معنى الواجب كونه عليه اثارا خاصة بل هذا مقلد في ترتيب
الآثار الخاصة بالثابتين لثبوتها وبها الخاصة كجواز الافداء بالقرض للمعاذ وفيه الحرج بالاعتدال
للمؤمنين على ان كل غسل عجز عن الوضوء على ما ثبت به بخاصة باقية المسألة حيث ان هذه الأدلة
تدل على استحباب هذا الفعل لا بطحا كونها فضلا بالغا في الثواب فهو من الآثار الثابتة على الفعل
المستحب بغير ان العالم بترتيب عليه دون الآثار الثابتة لثبوتها وبها الخاصة وان كان لا يظهر خلافه في كيفية
في ترتيب الآثار الخاصة ووقع تلك الافعال بغيرها الخاصة بصفة وكيفية بغيرها ووقعها طاعة لله من
غير فوهي ان يكون الغرض بالحاصل بها الوضوء امثال الامور الخاصة بتعلقها او كونها بغيرها وبها الخاصة بغيرها
في موضوع عام متعلق بالطلب كما هو المفروض في المقام ثم او افترضنا ان اثارا خاصة بها اشكال الافعال
على تقدير بشرية وجهها من حيث هي ثم ثبت لها تلك الاثار عند ثبوت شرعية بغيرها اذ لا بد ان المسألة محتملة كما هو
واضح **قولهم** اما لو شك في الوجوب التخييري والاباحة التي **اقول** المراد ما لو دار الامر بين وجوب شيء واجبا
بعد العلم باصل الوجوب في الجملة لا ما اذا العلم باصل الوجوب راسا كما لو شك في ان كفاية فضاء منته
من ضمان التخييري من الصوم والاطعام مثلا هل هو واجب تخييري او مستحب تخييري فان التخييري هو تخييري

مقدمة البرهان كالاخص فيقول له ان كان الشك في وجوبه من كل شك الى اقول بطلان كان الوجوب المحقق
 المشكوك فيه من قبل البعثة العقلية في مقابل ما لو تعلق الشك في وجوبه بالقيصر الشرعي بان كان المشكوك
 مضواة المحصور به متاعا للطلب المطلب بخير وكيف كان فاجزاء اصله عدم سقوط ذلك لعدم
 المتيقن الوجوب بطل هذا المشكوك متيقن على عدم جريان اصل البرهان عن الكيفية الزائدة الحادثة على
 الاصل المذكور عند دوران الفرضين العيين والبعثية فيبطل ثلثة امة لا يخلو عن كلام ثم لا يخفى
 عليك ثاوان فلما ايجز بان اصل البرهان في هذا الكيفية الزائدة وعدم ثبوت التكليف في مثل الفرض الا بالنية الى
 القدر لا شك المحقق في الفرض الاول والآخر على كافى لنا فيكون لا يثبت بذلك كون القدر المشكوك هو
 الواجب الواضح حتى يثبت التكليف بالفرض المشكوك عند ثبوت المتيقن بل يرجع الى البرهان عن اصل
 التكليف كما هو لسان فيما يقتضيه الاصل العلم عند دوران الشك في كونه واجبا مضنيا او غيرا على ما
 نقرر في محله فالظن قد يبر فقول له الان جلية صلاتنا لله وسلاما عليك بالخذ باخذ الحجتين الى
 اقول للشيخ جبر عليه السلام ولا ادر على كون الحديث الاول مقولا بالمعنى بجواز ذلك يكون مقولا بلفظ كون
 المراد منه علة حقيقة وحيث ان الاقدام كان عالما بذلك عمل مع الحديثين عالما بالمتراضين وانما انك
 بينهما اولاهما الزائدة على العلم على الخاص جريا على اقتضاها لاعتداد الظاهر عند الجهد بازاده العلم
 حقيقة فقول له ولكن المشهور بين الاصحاب رضوان الله عليهم الى اقول مورد حكم الاحتياط مقولا
 الله عليهم بحسب الظاهر اذا علم اجاباته فانتهت فوات منه فوات كما اذا علم اجابا لابطال ان كثير من صلواته في
 في طول عمره مثلا من غير ان يعرف هذا فانها فان الامتناع في مثل هذا الفرض فلا يقدر عليه من ذلك
 فيما عداه الى البرهان في غايته الاشكال بل الاظهر في مثل الفرض ما عليه المشهور من وجوب الاحتياط وانما
 في المشكوك الى البرهان في الواجب على الاجمال الى علم تفصيل وشك بدوى كالونا ان بعد علم الاجمال قد
 فوات علة صلواته مفصلة وشك فيما زاد عليها فاما في مثل الفرض الذي لا يبرئه الناطل الا من زيد
 تحفظا لافلا اخذ بالقد المتيقن مما عدا الاجمال ليس تحملا للعلم الاجمال الى الاخرى ان لو سئل من كان
 هذه حاله عن هذا ما يقنع بقوله بحسب بلا ادرى ولا يعين لمعلومه الاجمال طرفا ولا يجبا القدر
 المشكوك جدا اما اذكره بالاجمال وكيف كان ففي مثل هذه الموارد وجوب الاحتياط قوي ومن هذا
 البطلان الواضح من شخصها فاشيا في مذهبك ثم ضاع ذفره ونحسبنا به بحسب لم يكن يعلم
 الاجمال الى حد يعرفه شغال فتمت به مفصلا والحاصل ان الاخذ بالقد المتيقن لا يبرر بل العلم الاجمال
 حتى يرتفع اثره وانما يبرر ان العلم الاجمال بالانحلال الى علم تفصيل وشك بتلك كافي للمثال الشا
 لا فيما هو مفروض كاي الامام والى هذا يقول ما ذكره بعض المحققين في بدل كلامه الذي في الفرضين
 الاشارة الى انه يقول في الحاصل الى اخوه واما ما ذكره فاننا بيننا في صدق كلامه فهو وظاهره في الاخر

و از آنوقت که در این کتاب

ممنوع من استعماله

فما اذا علم انه قد اختلف في الاصل بين ما يشبه المرة الواجب عليها ما يندو بهما والاعتناء في المثال الا انه على
 الوجوب الذي سنده ولما كانت الخاتمة القطعية لها صلة في مثل الفرض الا كما كانت القطعية للثابت
 من التجليل الاستمراري فاما اذا ابرهن المحققين وسنبر الى انه لا محذور فيه كما اننا نوضحه في بعض
 كلماتنا الا انه قولهم وبضعف ما قبله بانه يصلح وجهها **اقول** اما عدم صلاحية بعض الوجوب
 فلان كون فضاء الحرمة في مقصودها اتم انما ينفع بقدر اصل الحرمة وهي في المقام مشكوك فيها
 الا ان الوجوب قوة الاحتمال ولا ضعف احتمال الوجوب الذي هو بطلان الجواز في عام الاحتمال وكون
 الواجب قد لا يقصو الى المقصود غير واجب بعد كون المكلف معذور في ذلك على تقدير الوجوب
 التام لئلا يخلو من ضعف من احتمال الحرمة فكيف عند اخذ باحتمال الوجوب يعلم بانه على تقدير
 مصداق الاحتمال الواقع انما بالمقتضى ومعذرة في ذلك واما صلاحية بعض الوجوب
 الوجوب فانه بعد ان كان احتمال الحرمة مكانا الاحتمال الوجوب وكونه اتم في الاضواء
 على تقدير مصداق الاحتمال الواقع لا يوجب الاحتمال لهذا الاحتمال ولزوم الاصل باحتمال الوجوب
 لغير وجه في حد ذاته وعلى تقدير المصادق فيه بما لا يحصل الغرض في تقديره فلا يخلو عن وجه
قولنا الا ان يقام احتمال ان يرد من الشارع **الحق** **اقول** هذا الاحتمال لا يجب فانه لا يخلو عن وجه
 في موضوع مسألة الشك في التعيين والتخيير لا في الفرض موضوعا لثالث المسئلة ما اذا ثبت اصل
 التكليف وتوابعه كونه تعديبا او تخييرا وفي المقام لم يثبت تكليف ظاهري شرعي بالخذ باحد
 الاحتمالين عينا او تخييرا كما هو المفروض بل هو احتمال يتوقف للاصل والتكليف الثاني في المقام
 الا الواقع المراد بين المحذورين وقضيه مراديه بين الفعل والترك وعدمه بين الاعداء التي هي
 المكلف من حيث القوة والاهمية جواز اختيار كل منهما بحكم العقل ومجرد احتمال الزام الله بالخذ باحد
 الاحتمالين عينا كما انه لا يصلح ان يكون تليلا للتعين كذا لا يصلح ان يكون مانعا عن استقلال
 العقل بجواز اختيار الاخر بعد مكافئته احتمال الاحتمال كونه هو تكليفه الواقعي الذي علمه الاحتمال
 لاحتمال كونه هو هذا الذي احتمل بقدر الشارع بالخذ به فان مؤخره المكلف على عدم التزامه بهذا
 بعد عدم ثبوت التعدي به بوجه وقد تقدم في نتيجة دليل الاستدلال في رد من منع حكومية العقل
 مطلوا النظر لوجهه واذ ان ابرهن التعيين والتخيير ما ينصح به حال المقام فراجع **قولنا** ومنه انما
 من اقل الامر على الاستمرار **اقول** يعين لنا على الاستمرار على الاختاره او الامتناع عن فعل او ترك
 له على هذا التقدير التخيير الاستمراري بخلاف ما لو عزم من اول الامر على ان يكتب كلمة ما فانه يترك
 حصول الخاتمة عن قصد وسعوره وهو في يد العقل والعقلاء **قولنا** فاما **اقول** ان
 اشارته الى ان ما ذكره من انما يتجه لواخذ الموضوع من العقل وما خلاها من التخيير

أحسنها على وجهه أو الوجه الثاني ما يتبادر من عاين ذلك فلا حاجة إلى قولهم وقد مثل مسلم
 بأشياء الخلق أقول ولما نظر هذا البعض لما هو معد أطراف الشبهة كما لو علم بأن معد
 المذهب في غير ذلك الخلق لا يثبت واستبينها فإن العلم الإجمالي على هذا التقدير يحتاج عن إجراء الأصل
 فيكون كل واحد منهما أمنا أكملنا نحن فيه وإن كان الحكم بالتحديد بين المذهبين على خصوص هذا المثال
 مستكافا فثبت الاستدلال البراهنة وأما ما ذكره المصنف من إجراء الأصل فثبت فيه أيضا والوجه على
 طريق وجهه واستبينت عليه وجهه وإن راسى فلا مجال وجهه له وأصل كونها وجهه احتمالا
 غير متعين بعلم إجمالي مؤدرا شيئا من أن الأصل فيها عدم الوجه كما ذكره المصنف فيخرج عن كون
 مثلا لما نحن فيه لا يخفى عليك أن ما فرضه المصنف هو المناسب مثلا لما نحن فيه لأن لكل علم
 هو فيها نسبة الاختلاف بالنسبة إلى متعلقه من حيث هو وهذه الملاحظة ولو حفظنا واحد من
 الأطراف فهو مجرد الأصل أما العلم الإجمالي الخاص في المقام من حيث هو ما يمنع عن إجراء الأصل
 اجتنابا عن تصدده فلا حظ وتذكر قولهم إلا أن أجزاء أدلة البراهنة أقول من حيث أدلة البراهنة
 استنبطت حال العقول وهو جاز في المقام ولكن المصنف ناقض في الاستدلال بهذا الدليل لأننا
 ستعرفه في بحث الاستنباط اندفاعه قولهم لنا على ذلك وجود المقتضى للمعرفة وعدم لما في غيرها
 الخ أقول هذه المسئلة من المراتب التي التبدل فيها على كبر من الفصول في شكل علمها لا ذاتها
 أطراف الشبهة كلا وبعضها في غير الموارد التي ورد فيها نص بخصوص خبر راجع إلى ما يرى من بعض
 الشؤون العقلية التي يجب أن كتاب لنا ويل فيها بعد تسليم ظهورها في المدعى بما لا ينافي غيرها من
 البراهين العقلية والتقليدية والمقد بالحق المصنف جعل الله مشيئة في بواطنها واستدعوا بها دفع
 موضوع علمها من الوثائق بحيث لم يدع لمن يتبر في كلامه وتعلقه كما هو متصور حال المذهب في
 لكن لا يبنوا على مقدمات عباد قد لا يحصل إلا إذا كان به غفلة عن بعض ما يدبر
 عدم إعطاء النظر حقه فيها حتى أن شرحه بديان آخر مما يحصل إلا أن المطلوب من ما يدبر
 مختلفه وتقر به استغناؤه ولعلمه ولا أن محل الكلام في هذه المسئلة إنما هو فيما إذا علم بديون
 وصف الحق لذلك شيء على الإطلاق من غير تعقيد بالعلم بذلك الشيء كما هو شأن في جعل التكليف
 الشريعة على ما ينبغي ظهور حكمها ضافا إلى القطع بذلك في كثير من المقامات بواسطة المصنف
 والحاصل المنصوص وغيرهما وسائر الفرائض الأخلاقية والتجارب الملوثة القطع بعدم كون العلم بالبرهان
 يتخذ أمثالا في موضوعه وجب أن محل الكلام في مثل الفرض فنقضية في التكليف العرفية لا أدرك
 من المراتب التي يجب عليهم قول إذا كلفنا ما لم يثبت شيء فلا كانا وتروكا وجب عليه غفلا بعد علمه
 بالتكليف الخ ومع ذلك علمه ما فعلوا به من غير المولى وبذلك فلا انتهاء عن فعله بأن قال مثال

فما لم يرد عليه من وجوب الاستحقاق في المذنب والعقوبة ومنه في ذلك وعلى الثاني انما يقبل بغير تركه بشر
ادخال كل الشخص في هذه العقوبة المحلولة ولكن بما في هذا التناهي لوجوبه من المولى في نفسه في ادخال كل من
يجهل كونه ذنباً ما لم يعرفه بخصه لا يكون منافي للعقل بل يكون وارداً عليه واما على التقدير
الذي لا يستلزم استقلال العقل فيجب الحاق العقوبة بالذنب والجمالية وكونها كالحاق العقوبة بالخصيصة
فلا يجوز ان يتصل من المولى الرخصة في ترك كل من لم يشهد بالذنب الا اذا رغب اليه في حكمه الواقعي في صورته
الاشتباه ومنه ان لو كان موضوعه معلوماً بالانفصال لا يتجزأ كونه اذ ما في الخصيصة التي استقلال
بغيرها بل لان ذنبه يشترط بكل من لا ينافي الذين يعلم بان احدى هاتين السكيتين مثلاً انما فضل المنع عن شر
السكيتين المرتدتين بها على سبيل الختم والوزن فلا يعقل ان يتعاقب طلب حقيقة شيء وترك شر السكيتين
المرتدتين لان ما بين مع الرضا بشر بكل منهما الا على تقدير اختلافهما فخطئ من يدعي ان ما بينهما في التمتع المتعاقب
بشر السكيتين متفرق في حد ذاته وان كان معدوداً في الحاقه كما في المشكوك والاشكوك في البدنية في يجوز ان يكون
تكميله في مقام العاقل لما هو حكمه في الواقع كما عرفت عند التكميل في توجيه رغب الطريق وفيما علقناه
على ارباب البحث واما على تقدير علم معتدونه في الحاقه كما فهموه من وجوبه في غير مقام العمل الخ
عن عهده ما هو تكليفه في الواقع فيمنع ان يتعاقب بغيره حكمه في نفسه وبنائه كما نبه على ذلك كله المصنف
بقوله الحكم الظاهري لا يقدح في شيء مما ذكرناه على سبيل الرد بدلالة العقل انما استقلاله بغيره
او موقوف فيه فانما هو من باب المماثلة مع الخصم والا فلا يرد بدلالة ذلك صلا بل من ضرورة ان العقل انما
منها ممولاه عن شيء ولم يعلل العلم بالخصيصة بذلك الشيء في الموضوع بل زاد تركه عليه وجب عليه تركه
علم انه من افراجه ولو على سبيل الاجمال وهكذا الكلام في التكاليف الشرعية عرفاً يعرف في ظهورها لفظاً
فكان ان الشارح من قول المولى عليه السلام لا شر في السكيتين اذ اياه انتهى الحقيقة في الجملة الذي قصد به الباعث
الكفر عن الحقيقة انتهى منها مطهرين الا انهما فكل الشيا من غير الشر في السكيتين ونحوه ليس كذلك
ففي علم المكلف بان الشارح عنهما على الرخصة في مال الغير من غير رضاه ووجوبه عند منعه من ذلك
علم اجمالاً بان احديهما له والاخرى امانة عنده ولا يرضى صاحبه بان يتصرف فيها لا يجوز له تصرفه
العقل صرف كليهما لادفعه ولا يندبهما ولا يملك ان يرحصه في ذلك بقدرته عن التصرف في مال
الغير طلقاً الا ان يقيدها بغيره بما اذا كان مال الغير مملوكاً له بالانفصال وهو خلاف الفرض نعم
يعقل ان ينصب الشارح طرهما ظناً او بما يعينه من غيره ونحوها في التحقيق اذا افضت المصلحة
لذلك على حسب ما عرفت في مسئلة رخص الطريق كما انه يعمل ان يضعه بالموافقة لاجتماعه انما كان
في تحصيل المصلحة بالموافقة بالاجتناب والمعرفة بالخصيصة معصية منافية لما يتعلق به غرض الله من التمسك
والتمسك وبغير ذلك مما يقتضيه اللطف والاشارة في ترك المكلف احداً من المولى للودعي في المثال

الحال الا انما بين المعلوم كون احدهما محتمل الاحتمال كونه هو ذلك المحتمل المعلوم بالاحتمال وبتلك عدة
 برهان ان لا يكون ذلك المحتمل يكون المتروك اما هو ذلك المعلوم فيخرج بتركه عن هذه التكليف في
 الواقع واما لا يقع بدلا عنه في مقام عمله في كونه متروكا عنه عن ذلك التكليف بعد ان علم ان الشك
 الكافي في الخروج عنه بالموافقة الاختصاصية وليس من هذين الطرفين الى امر يسلك طريقا واحدا ولا
 بعدد المتخصصين في الواقع والاكتفاء بالموافقة الاختصاصية منها في الحق فذلك الشيء في الواقع ويطولونه
 بل يؤكد هذا والام يكن بوجوب الموافقة الاختصاصية الخاصة بترك احد الايمان والظن الخاصة بالاشياء
 الطريق فبذلك الطريق المتخصص في المحتمل والزام بتركه بفعل طرف المسببة الاحتمال كونه هو ذلك المحتمل
 منها في الحق فذلك الشيء في الواقع من حيث هو بل هو من ثا كونه كذلك وعدم انحصار حرمه بصف
 العلم المتخصص في ثا بان في المقام انه محتمل ان يكون في رضا الشارع بالموافقة الاختصاصية او سلك
 الطريق الظني صليها في ذلك بها مفسدة موت ما تعلق به عن غيره من التكليف عند مخالفة الاحتمال الواقع
 وضمان الطريق حيا نا والمفروض حصولها فلا بد من اذعان سبيل طريق طريق السلام في الامور فبذلك الطريق
 في مقام عمله عند خطأ الطريق ولا في رضا بالموافقة الاختصاصية المستلزم بالاحتمال عند الخطأ
 منها في مقامه فبذلك الواجب في سلكه ذلك في ذلك الحكم ولا في ثا في حكم العقل بوجوب الاطاعة في
 وان استقل العقل بعد احوال حرة شي ووجوبه بوجوب الاطاعة والخروج عن هذه التكليف المحترمة
 غير فرق بين كونه محتملا بعلم بفضيل او اجمالا حيث ان عبا والمعلم في موضوع حكم العقل بوجوب الاطاعة
 من باب الطريق المتخصص في ذلك العقل ان الله اولاد منه فعل شي وتركه اذا دونه حيث استقل بالزمن
 يحصل مراده مع القدرة عليه ولكن حكمه بهذا الطريق الاجل ان حصول مراده من حيث هو موضوعه
 ينظر العقل بل ان الخروج عن هذه التكليف المعلوم مع القدرة عليه لا يحصل الا بهذا في ذاتها
 التي جعل المتخصص مراده طريقا طيبا او رضى بالموافقة الاختصاصية لا يحكم العقل الا بوجوب الخروج عن
 هذه ذلك التكليف على الوجه الذي علم برضا الشارع به وان لم يحصل مع الاقطع بحصول الواقع
 فيكون الدليل الدال على رضا الشارع بالموافقة الظنية والاختصاصية حاكما على ما لا يدخل العقل من لزوم
 يحصل القطع بالموافقة في مقام الاطاعة لا منافاة كما هو واضح واما لو تضمنت ان كتاب جميع الطريق
 الشبهة فلا مانع فيقتضي ان في بينه وبين ما دل على حرمه ذلك الشيء المرتد بينهما او بينه وبين حكم
 العقل بوجوب الاطاعة فانه كما لا يعقل المرتد في ان كتاب ما علم حرمه بالقبول بل لا يتصل
 المرتد في ان كتاب ما علم حرمه بالاحتمال والاذن في ان كتاب جميع الطريق في ان كتاب ما علم حرمه
 المرتد وهم غير معقول واما العقل هو المرتد في ان كتاب ما علم حرمه بالاحتمال والاذن في ان كتاب ما علم حرمه
 والبناء على انه هو غير ذلك المحتمل والاعتبار في ذلك بالنسبة الى المجموع المعاد استتماله على امر

ان قلت قد عرفت عند التكاليف في مكان قبل الاصول الظاهرية ونصب الظن بان يجوز عفا ان يكون في
 الرخصة في كتاب جمل الجزاء في الشبهات للبدنية وموضوعه كانتام حكمه ومصلحه بهذا انهما مقصدان للتحقق
 الواقع جانا على وجه العلم بالخصوب يحصل للقرينات المذكورة في علمنا فمن الجائز ان يكون الجزاء في طرف الشبهة
 المحصورة بان يكون في الرخصة في كتاب كل واحد من الاطراف بملاحظة كونه من حيث هو مع علو
 التعمير ومصلحه بهذا انهما مقصدان ذلك الحرام المشبه على تقدير ان كتابه يترك هذا التماثل فيعمل فيها اذ لم يكن
 الواقع معجزا في حواله الكلف بالنسبة الى المورد الذي يحصل خلفه عند العمل بالحكم الظاهري الذي مضاه
 ذلك المورد من حيث هو بمجهول الحكم اي مع جهل الكلف بالخالفه كما سبب الى المقصود وانما مع علمه فلا
 يعمل الاستدلال فيوارد حكمين متضادين على موضوع واحد في مرتبة واحدة كما تقدمت الاشارة اليه
 بيان ذلك نذكر ان الشارح المحرم وعلم المكلف بوجوده في حال اننا نثبت للدين لها موردان بلان
 فان كان عروض صف الشبهة له ثبوت في حدوث مصلحه في شئ من هذا انهما مقصدان الدائبة لتسرع
 بقائه على فعل الخير وهو خلاف الفرض وان لم يؤثر في ذلك فلا يعمل الرخصة في كتاب ذلك الحرام
 المشبه كما في مقوده العلم بالتفصيل لوجوده الى الشافعي والاذن في المعصية فيمنع صدورهما من الله ومن
 المعلوم ان الاذن في كتاب كل من الاطراف ان في كتاب الحكم المعلوم بالاجمال فلا يجوز وانما ذلك
 جهل المكلف بدنيته في الواقع فاذ يرد هذا الحدوذا لا اثر للحول الواقعية التي لم يعلم بها المكلف في الاطراف
 والعصية فانها غير مؤثرة في انصاف ما صدر من المكلف من حيث صدره منه بالقبض ويكونه مقصدا
 فلا يستحال في ان يلحقه حكم اخر في مقام تكليفه لظاهري الجحاط سائر الجملات المعصية له كالتأويل في
 الكمال الغصوبة ليدعى الجمل بعصيتها فاذا فرضنا ان يكون الشئ مجهول الحكم من الوجوه المعصية للرخصة
 فلا يصلح حمله الواقع عند عدم ثبوتها وصلاحيها للشايش في انصافه من حيث صدره من المكلف
 مانعة من ان يلحقه الحكم من هذه الجهة كما في المثال وهذا بخلاف ما لو علم بمحضه فيمنع ان يلحقه الحكم من سائر
 الجهات الا على تقدير ان يكون سائر الجهات من نوعه في الواقع فليق **قولنا** ما قولك في كل شئ حلال
 حتى علم انه حرام بعينه **الحج** **اقول** توضيح الفرق بين الروايتين ان العتبة في الرواية الاولى مفرقة كون الشئ
 حراما اعني ثبوت وصفه كونه الشئ وفي الرواية الثانية معرفة ذات الحرام فاذا عرفت حرمه فانه زيد
 المرددين باننا نثبت في ان ناهي بعينه حرام والكتك لم يثبت لم يخصص ففانما لنا كيدنا الرواية الاولى
 الاضمار في اعتبار العلم ودفعت لهما رتبة التجوز في الشبهة والمحول وفي الرواية الثانية المباعدة في تجسسه
 منة لغيره في ذات الحرام صدر **قولنا** هذا الحكم الظاهري لا يبدح مخالفته **الحج** **اقول** قد علم
 شرعا انما لم يرد **قولنا** مع جهل الامر بدلالة الواقع **الحج** **اقول** يعني في الانشاء بالواقعة
 الخاصة بربنا الاخر في مقام الامثال والخروج عن هذه التكاليف المعلوم بالاجمال كما تقدمت في

سبق قولهم حاصل حتى تلك الصفة التي اقول فيجب ان يصح ما هو في هذا المقام في هذا
 البعد بل الوجه من هذا عرف بما سبق عند الاستدلال بها بخلاف كتاب الله المجتهد وقد بينا
 في ذلك المقام محالنا في الآية واشتراطها ان تظهر ما ذكره المصنف من ان المراد بها كل شيء حتى
 فيه من حلال وفيه حرام كالعين واللم وغير ذلك فهو ان حلال حتى يعلم ان هو حلال في ذلك
 الحرام وهي جنية حتى يبين في قوله وسلم ظهورها في رادته الشبهة المحصورة فلا بد من صرفها اليها
 اذ لم يكن يعطى لهم امور وادبها الكفاية وغيره من الحامل بعد ان عرفنا استقلال العقل في
 صلو النقص وان كتاب العلم المعلوم له دين الاطراف التي هي من لوازم الوضوء في ان كتاب كل
 ولو سلمنا امكان ذلك عقلا فلا شبهة في انه من الامور المستبعدة عن الانسان فلا يمكن ان
 يمثل هذه الظواهر بل لا بد في ان مثل هذه الاحكام التي تبعد بها العقول ما يرد نص في
 صريح غيري بل لنا قبل وان تكلم على ذلك من مثل هذه الظواهر يصير فيها غشاها في ذلك
 من الاستبعاد الذي لا يلائم كما سبقوا في حلالته فيهم من مثل هذه الاجزاء وعلى كل من المتيقن
 اللبس يعلم بان احدهما زوجة والاخرى جنية وان كانت الجنية بقية مستورة بالزوجية
 يكون مقتضى الاصل في كل منهما من حيث هو الجواز كما لا يخفى فقولهم وسلم ما اذ لم يبين
 ما التكليف المعتبر التي اقول فيجب الجنب الاستمرار في فعله لانه اذا كان الاصل في الجنب
 وكان التكليف متعلقا بفعل من دين او من كون الانسان بكل من تلك الاعمال لا بد من
 به موافقة كما لا بد من ذلك التكليف مرد واما اذا كان التكليف متعلقا بفعل على الظاهر
 فلا يفعل الجنب الاستمرار في فعله لانه اذا علم بحرمه احدا الا انه وجب عليه الاحتياط
 الا انه على الاطلاق فان وجبا عليه الموافقة القطعية فله تركه كلا الا انه من مظهر وان كفتنا
 ما لموافقة الاحتياط فله تركه احدهما مطا فلا يحصل الموافقة الا كما لا بد من تلك التوقلات
 المطلوب بالتمسك عن شرب ذلك الا انه ترك شربه لانهما فلا يفعل ان يكون تركه جازا لا عن
 شربه في الوضوء الذي لا يشره فله فقولهم ومنه يظهر ان لازم القائل بالجواز التي اقول سلم
 التمسك بهذا لا يمكن في دفع النقص عند فان مقتضى ذلك انهم لا التزام به وان تخالفا عنه من حيث
 الله لم لان يستدلوا بالجواز الى حاله في بعض الاقل العبدية ويدعوا انصافها غير مثل القدر
 بواسطة الاستبعادات المعروفة في هذه الاذهان فله فقولهم خصوصا على ما مثل من الحق
 بين الجنبية والزوجية اقول في الخصومة ان مقتضى الاصل في كل منهما من حيث هو الجواز
 علم علانية الزوجية ولكن الله في مثل وان لا يجري هذا الاصل بعد العلم بصحة هذه احكامها
 الزوجية مع ان المعترض ان يفرض كون الجنبية بقية مستورة بالزوجية وهذا الفرض لا ينافي

التفكيكات بينهما في هذا المقام وهذا بخلاف العالم الاول اي ما اذا كانت الخاتمة خطاب معلوما بالتفصيل
فانه يمكن ان يكون التفكيك فيه بالتفكيك ما يشاء فيكون الفعل لا يتصل في باب الاطراف الا بغير الخاتمة لفظية
الاختم اليه ويدعو ذلك بعض الاخبار والمقتضى طلب بعض القريب من التفكيك في شي من هاتين الخاتمتين في المقام
لاننا اذا علم بان هذا الماء نجس وذلك الثوب والاذا هو النجس الذي هو سكب من مثل مقصوب يعلم ان
بتوجيه احد الخطابين اليه بالتبني لانه هو مورد ابتداء ما خطاب لا يقصبا وخطا كذا في عمل النجس
في ان ينشأ على ان يعلم الجمال بتوجيه احد الخطابين الى قديمين خطا في غضب ولا يستعمل النجس
لنجس التكليف به وعدم قطع الواحدة على مخالفة فلا يفعل الرخص في كتاب شي من الطرفين لان خطا
كون ذلك الخطاب هو خطا في غضب لا يقصبا لا ترك ذلك للثوب والاذا الذي يتجمل غضبه في
الضرب في يعلم تفصيلا بخلافه ذلك الخطاب على تقدير تحققه وان كان ذلك الخطاب هو خطاب
لا يستعمل النجس فلا يحصل مخالفة لا باستعمال ذلك الماء المحتمل النجاسة فلا يفعل في مثل الفرض
في ان يكتب بعض الاطراف والاكتفاء بالواقعة الاختم اليه في معنى الواقعة الاختم اليه في الفرض لان الزيد
انما هو في فعل الحكم المعلوم بالاجمال وما لا يحصل به مخالفة على كل من التقديرين فهو معلوم بالتفصيل
وهذا بخلاف ما لو كان الخطاب معلوما بالتفصيل وقد قد من علمه بين امرين بان علمه مثلا ان احد
الاناثين خرس فندرك لكل من الاناثين يتجمل خرسه عن عهده ذلك الخطاب نعم في صورة العالم الجمال
بالخطا بل يرتد اليه قد يفعل التفكيك كما اذا علم اجمالا بوجود غير مقصوب في الاناثين من غير
يكون احمال التجربة في مما بطرفا المحصور والغضبه في طرف اخر بل اقبل في كل منهما كون جزاء مقصوبا
وعلم اجمالا بوجود احد العنوانين في ما ينال الاطراف فندرك لكل من الاطراف في هذا الفرض يتجمل خرس
عن عهده ذلك التكليف لانه في ذلك عرض الصف في تقديم جواز التفكيك بحسب الظاهر في ما هو في
اذا كان كل من الاختمين في مما بطرفا بالخصوص فليسا مل فلو لم يروا احكامهم بوجوب ذلك في
الظنون الخ اقول في بيانهم من غير كل انهم من ظنون الضرر وكما هو في حله في موضوع الضرر
فعل في هذا الحكم ما هو المقصود من اجله وما بناء على كونه طرفا محضا في الحكم بانسحاب الغائب على خطا
على تقدير عدم المصادفة بتقوى القول برب الغائب على مخالفة الاحكام الظاهرية من حيث هو كما هو احد
الافعال في المسئلة بل قلنا في ثمرها ولكنه ليس في حله في الصف في كذا في شي من الطرفين فكان
في المقام نوجب حكمهم بالاستحسان وبيان مقاسبتهم من عدم استحقاق الغائب على مخالفة
الطريق عند عدم الاصابة بالمرحبا التجري على القول بليسا مل فلو لم يروا لو كان ان كتاب الاول
المعين بمكانه لا الخ اقول في شعرب ان كون المنهج من اجل ابتداء المكلف بالفعل ليس من شرط
التكليف به هو كما في هذه الفصول من مقد مات حظه ولكن حوز بعض الاطراف عن مورد ابتداء حوز

والله اعلم بالصواب
مفتي مصر

ما في من طالع
استدلال الحكم
سيفيد الحكم
في توجيه
الافعال في خطا
نقد

لخرج من بيان الأصول فيجب الأصل الجاهل في الطرف الآخر حيث هو سلبا على المعارض قوله
والأقوى الجواز أقول قد نرى في عمل قوة ما فواء من أن لا يقيدوا والتخصيص لا إذا كانا جريته منفصلة
تقتصر فيها على الأصل المبني في جرح في موارد الشك إلى أصالة الاطلاق والعموم مطلقا أن كانا
والتخصيص لبيان أجماع وعقل ونحوه كما في ما نحن فيه وإن كان لفظنا فكذا ذلك أيضا إذا كان اللفظ
مفردا بين الأقل والأكثر ولكن بالنسبة إلى الموارد لو نشأ الشك فيها من أجل المفهوم كما لو أخذ غول الأبناء
منها ما أخذ من دليل يتيقن وتردد مفهومه بين ما لم يكن اجتنابا على المكلف بالمتروك أو كان بالفعل موزع
حاجبه في جرح في موارد الشك الحكم المطلق وأما إذا كان الشك ناشئا من شبهة الأمور الخارجة
بان تردد التوب الخا من ثلثين كون ثوبه الذي بالفعل مورد حاجته وبين ثوب شخص آخر اجتنابا فلا
يلزم الرجوع إلى الأصول العينية الجارية في المقام ولا ينبغي عليك أن توقع عبادة المصنف به لغير ما يتصل
المقام من قبل التقييد بالمثل كما يتوعد ذلك بغيره بل باله ما هم الغيبة التي تقتضي ضبط مفهومها
فعل هذا بغير التقييد بين الشبهات المفهومية والمصادفة ولكن ما نحن فيه ليس كذلك إذ الحكم يخرج
لغير المثل عن تحت أدلة التكليف العقل والعرف الذين لا بد وحكمهما مذكوران مفهوم مجمل
يتعلق حكمهما بفعل مصادف من حيث هي كما بينت في عمله فكون المخرج الرجوع إلى أصالة الاطلاق
في جميع موارد الشك من غير فرق بين الشبهات المفهومية والمصادفة هذا كله على تقدير بطلان قول
بأنه لا على الأجانب عن المخيمات حكم العقول والعرف فيقيد به هذه الأبناء وهو محل نظر بل منع كما
نقدت الإشارة إليه أيضا إذ ليس المقصود بتعريف شيء على المكلف إلا منه عن تركه بحسب الأصول
أن يتركه لم يجز ذلك معني قول الشارع حرم علينا الميتة والخمر ولم يخبرنا أنه لم علينا الأجناب
عن هذه الأمور فليس التكليف أن يلدن فيه به الخمر مثلا بحسب لوعلم أنه لو وجد من موارد الشك
بمنظر إلى شبهة تركه ونحوه وجب عليه أن لا يجعله كذلك لأن حرمه عليه وشروطه بكونه في
أبلا أنه كى يلزم جواز جعله من موارد الأبناء في الفرض لم يرد ضرورة أنه لو كان الأبناء شرطا في
التحريم اتسع أن يكون التحريم سببا لحرمة نفس الأبناء وأما تراها من سبحانه فيجب التكليف بالفتنة
عنه إلى غير المبدأ فهو ليس إلا كمنع توقيفه هذا التكليف إلى من لا داعي إلى شبهة يقتضي جميعه وكيفية
توجيه الأمر بفعل شيء مثل الاتفاق على الولد، وذلك إلى من يفعله بمقتضى طبعه ولكن هذا
الاستحسان العرفي في الواجب بالنهاية على ترك الفعل الذي هو خارج عن موارد الشك ولا
داعي إلى تركه وأريد بالأمر الاتفاق على الولد بعث على الفعل حيث لا يصلح أن يكون الطلب
بالأعمال المثل والعلة فإن له في الأول يحصل من المكلف بمقتضى طبعه وكذلك الاتفاق في الشك
بصدده بمقتضى طبعه سواء كان هناك طلب شيء أم لا فالطلب شيء له مستهجن أن كان العرف منه

في أصل الجرح

فيه كذا
استهجان

المسألة الأولى في أصل الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 فالأصل في الجرح ما يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 عدم جواز الصلوة في الموضع الذي يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 هذه المسألة الأولى في أصل الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 لا ريب في أن الأصل في الجرح ما يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 الاستصحاب الأول في أصل الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 المستفاد من هذا أن الأصل في الجرح ما يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 وكذلك لا يجرى في أصل الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 وجوب منعه من أن يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 أو شغل من يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 مورد الاعتناء ولما سأل في ذلك في بعض الأطراف فالحال كذا في أصل الجرح
 يكون ما يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 أن يقال إن الأصل في الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 في جرحه شبهة مشكوك في كونها جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 مشكوك في الحكم بشمول الأصل في الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 في مورد الاعتناء بحيث يضمن بقوله عليه السلام في الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 عليه السلام هو معنى جرح الأضول وهذا المعنى غير محقق في المقام بالنسبة إلى ما أشكركم في موارد الاعتناء
 وبما لا يجرى ذلك لا يصلح ما عدا ذلك في الأصل في الجرح ما إذا كان المصنوع يربط بين طرفي الجرح ويصله جرحاً فالحال كذا في أصل الجرح
 من جهة على أن جرح المقتدر الخ أقول استفادته الضابط المذكور من الصحيح هو وقوعه على شخص
 محله ما ذكر وهو ممنوع بل لا يخلو السؤال الثاني في الصحيحين لم يهاجم إلا إصابة نفس الأداة وجب أن وصول
 من ذلك القطع إلى الأداة لا ينفك غالباً على إصابة الأداة في حكمه واجاب له إمام عليه السلام
 بنحو اليأس لم يظهري من الدم في الماء وهذا الجواب بحسب الظاهر جازي في العادة من عدم حصول العلم
 بإصابة الماء في مثل الفرض الباطن هو الدم فيه لأن ما عدا ذلك من الأجزاء كإصابة الأداة ونحو ذلك
 الدم وتوحيح الماء لا يورث غالباً إلا الظن بالإصابة لا القطع وبهذا ظهر لك ضعف الاستشهاد بهذه
 الصحيحين في الشك كانهما اشترتا البنية من أن إصابة الأداة أمانه فبذلك إصابة الماء ظهر بغير اندفاع
 ما قد يقال من عدم المناسبة بين إصابة الأداة والسؤال عن حكم الماء خصوصاً من مثل علي بن جعفر

بذلك ما يتم
الاجتناب
عن ملائمة
الوجوب
الاجتناب
عن الملازمة
الاجتناب
عن الملازمة

على ان الملائمة اصلية خصوصاً في الماء فطرية على ما ذهب الشافعي والاعلم منه ومن الماء فبصرفه بل لا على جواز
تكاثره بل شبهة المحصورة اذا كانت طرفها من قبل الماء وظاهر الاشارة في خروج بعضها عن مورد الاشارة
للفعل وجب بين في محله ضعف ما ذهب اليه الشافعي يعني الثالث فليست اصل **قوله** في باب
ان الاجتناب عن النجس هو التباعد عنه على وجه لا يتصل به ولا ما باليد في طعمه او مشربه وجب وجوب
فعل في هذا الواسع النجس اما بين ولا في غيره احدهما وجب الاجتناب عن ثوبه ايضا على تقدير ان يكون
النجس لك الا انه الذي لا فاء الثوب لا يحصل الاجتناب عنه ما لم يجذب عن الاضحية ففي علم اجاب الاجتناب
احدا الا ان بين فقد نجس في محله التكليف بالاجتناب عن ذلك النجس ولا يحصل الاجتناب عنه على تقدير كونه
هنا الا انه الذي لا فاء الثوب لا بالاجتناب عنه وعلى الثوب جميعا ولا يحد حتى اصله عدم ملائمة الفاء
للنجس لانه في محله يجب من باب الاجتناب عن جميع الاطراف مع كل ما في شئ منها والافضل
القطع بالاجتناب عن ذلك النجس لوم واصالة علم ملائمة هذا الثوب للنجس غير محتملة فانه لا يثبت
بدل ذلك الا انه الذي لا فاء هذا الثوب ليس بجذب وجب ذلك القطع بحصول الاجتناب عن ذلك
النجس لوم فاحتمال كون هذا الاثناء هو ذلك النجس لوم بالاجمال موجب وجوب ترتيب اثر النجس
على هذا الاثناء من باب الاجتناب قلنا ثبت في ذلك في ضمن مثال فنقول اذا امر المولى عبد فضيلا
شخصا فكرامة وجب على العبد بفضله العرف والعادة اكرام ذلك الشخص مع كل من يتبعه من مواليه
خادمه فاكرام التابع هل هو من شئون اكرام المولى بحيث لو لم يحصل اكرام المولى بل بعد في العرف لا شئ
به واهانه له فليكن في حد ذاته حكم بجباله وانما الواجب اكرام المولى الذي لا يحصل الا باكرامه مع كل
من يتبعه وانما تبع المولى يجب اكرامه فيغيبه المولى بسبب وجوب اكرامه من حيث هو بالبيع فثبت في المقام
حكمنا احدهما بالاصالة وهو وجوب اكرام المولى وثانها بالبيع وهو وجوب اكرام التابع فعمل الاول
لأنه قد دللنا على ان الشخص واجب اكرامه بين شخصين لا يدخل احدهما الاو مع خادم والاخر بالخدمة
اكرام الجميع من باب الاجتناب طاذ على تقدير كونه فذلك الشغل الذي معه خادم لا يتحقق اكرامه بل
اكرام خادمه الى الشاغل لا يتحقق اكرام الخادم لان الاصل براءة الذمة عنه وعدم كونه خادما للشخص الذي
علم اجابا لوجوب اكرامه فذلك الكلام فيما نحن فيه فان قلنا بان الاجتناب عن النجس لا يحصل الا بالاجتناب
عنه وعن ملائمة يجب الاجتناب عن الجميع وان يتبنا على ان الاجتناب عن الملازمة حكم شرعي اخرجنا به
جرحي بالقبول اليه الاصل كما ضعفه المصنف فليست اصل **قوله** كما استبعد نجاسة البلب الشبيهة
قوله هذا نظير المقام لا يشمل **قوله** الواضطر الى ان يكتب بعض الخيالات فان كان بعضا متعبا
قوله توضيح الفرق ما الواضطر الى واحد معين قبل العلم الاجمالي وبين ما الواضطر اليه بعد هو
الاضطر الى الحرام لا في محضه وافا انه من حرام الا وقد اخلد للشر اضطر اليه فوضطر الى واحد

يحمل ان يكون ذلك الحبر هو الحرام الواقع في فعله لم يقع حرمه الاجل الاضطراب كما انه يحمل ان يكون الحرام
المعلوم ذلك الاخر فيكون حراما فاصلا فانضاف الحرام المعلوم لاجل الاضطرار حرمه فعلا غير معلوم فيخرج
الطرف الاخر الذي يحمل ان يكون حراما فاصلا الى اصل العرائر وان شئت قلنا ان الواحد المعين الذي
اضطر اليه حمل ذلك في حقه ما سواه كان نجسا او حراما ونحو ذلك لم يكن والطرف الاخر في شكوك الحائز
فيخرج فيه الى اصل السلام على العارضة وهذا بخلاف ما الاضطراب واحد غير متين حيث ان الاضطراب
لم يتعلق بنوع الحرام ولو دل على سبيل الاحتمال كما في المفروض السابق بل يتعلق بما هو اعم من الحرام بحيث لو علم
بالحرام فحصل الوجوب عليه الاجتناب عنه وانما في الطرف الاخر وهذا الجليل على ان ذلك الحرام المسمى
بالاجمال منصف بالفضل بصفة الحبر بحسب العينة مع الامكان فان المعيار في تحقيق كون العلم الاجمال
منفردا للتكليف وعادة هو كون كل واحد من طرفي الشبهة على وجه علم المكلف نفسيا لا يكون في ذلك
الحرام المعلوم بالاجمال التفرق في حقه التكليف بالاجتناب عنه ومقتضى كون حراما بالفعل وجوب التجنب عنه
بشرط جميع علمه وحيث تعدد ذلك الجميع حكم العقل بميلته في ترك البعض الذي اضطر اليه في حال
الاحتمال كالحاصل بفعل هذا البعض وظر وبيان اخر في وجوب الخطاب بالاجتناب عن ذلك الحرام
بين الاطراف في المفروض الاول غير مراد في الثاني محرم وهو مقتضى وجوب الاجتناب وما يصلح للمعيار
عن غيره لغير الاضطراب وهو لا يصلح للمعيار عن نفس المحرم ولا عن غيره واسا وانما يجمع عن الواحد على
ان كتاب المحرم على تقدير تحققه بفعل ما اضطر اليه لا غير في حال صا دمه الحرام في سائر المحتملات التي لا يضطر
اليضا سبب تام لوجوب التجنب عنها عقلا كما انه كذلك فيما اذا حصل الاضطراب بعد حصول العلم الاجمال
وان تعلق بعض معين فان الاضطراب الحاصل فيما بعد ليس الا كما انه بعض طرفي الشبهة والافراد خرج
عن مورد الانبلاء المكلف ومن الواضح ان هذا لا يجزى في جواز ان كتاب بين الاطراف التي وجبت
عنها الاحتمال صا دمه الحرام الذي يوجب التكليف بالاجتناب عنه فواضحة العلم في حقه ما ذكرناه من
اضطر الى واحد معين قبل العلم الاجمال ومعدرجع في حكم بين الاطراف الى قاعدة البراءة وان اضطر
بعيد العلم واضطر الى واحد غير معين سواء كان قبل العلم بعد على سائر الاطراف بما يقتضيه في حال
الشغل **قول** في جمع الدلائل ضد في المندرجات **اقول** ما ذكرناه فان بين المندرجات والادلة
في غاية الاشكال اذا اشاع عقلا ولا عرف بل ولا استبجانا بل في وجوب الخطاب الى المكلف ترك الفعل
في زمان متاخر عن زمان الطلب بان قال صلى الله عليه وسلم لا يصح بيع الخمر وشره بوطر وشره
بالو لا قبل من الشهر قبل او شره في ذلك اليوم كما هو الشأن في جميع النكاحات الملوثة ولو توقف
الخروج عن عهدها شيء منها على تقدير كمالها كالمثل في الجملة لا بعد ذلك المكلف في مخالفتها بترك ذلك المكلف
التي يعلم بانها لو تركها يقع في مخالفة ذلك التكليف فلا يرد ذلك للتكليف وجوبها كان ويجوز

ينبغي من مختلفين بالزمان ويجعل عليه الخطا طملا فامل ولا اشكال عكس الاشكال المعروف بالنسبة الى
 جميع التكليفات التي هي المقتضية من غير عمنها في وقتها بل حضورها وقتها وقد فرغنا من هذا
 الاشكال في محله فظهر هذه الموارد على ما كان بعض طرفا لشبهه خارجا عن مورد الابدان فبما سمي
 الراس والخطا في البلاء غير متغير على انه ليس لوجوب الخطا عند النسبة الى المكلف الذي من شأن
 الابدان به اشغال فبما سمي عرفا بل يقع على انهم عند لو ان يد يد لك بعد على المثل كما تقدم
 فبما سمي وهذا بخلاف ما نحن فيه فانه بعد عليه بان لا يترك كل من الطرفين في زمانه بل انهم على ان
 منهما بل هو هو حتى يرد الى الاشكال ويترك الفعل في زمانه بحيث لو توقف على مقتضى مقتضى
 وجب عليه بحسبها ولكن في مسألة الخطا لا يجيء الاخطا طملا لاجل الطرف المتصور لها اشغال في شخص
 بعضها مثل الرجوع الى التبر وغيره مما ذكر في محله فخرج بيسا عن موضوع مثلنا حكما لا حقيقة
 مسألة التاجر فيجب عليه الامساك عن التعامل اذا ابقى لاعلم حكمها اذا اتمل ابتداء عينا مذكورة
 ان لم يكن له علم اجالي صلا لان الجاهل بالاحكام الشرعية اذا تمكن من الفحص والعلم غير معد ولا نفاقا
 فيجب عليه اما الاخطا طملا والعلم دعى للتعاقب الجليل وليس الجليل بالنسبة اليه عندنا حكما او شرعا كما سيجي
 فينبغي عند تعرض المصنف له بيان حكم العامل بالبرائة قبل الفحص هذا المثال خارج عما نحن فيه نعم
 لو عرف احكامه وعلم اجالا انه يملك عينا مذكورة في يده او في غيره من خطاه على وجه لا يلحقه المحذور لا يعبدان
 يكون مثالا لما نحن فيه فامل فقولهم فكن الظاهر هنا وجوب الاخطا طملا وكذا في المثال الثاني من المثالين
 المتقدمين اقول ولعل نظري في ايجاب الاخطا طملا المثال الثاني انما اشترنا التبر من مورد للاخطا طملا
 وان لم يكن مفرقا بعلم اجالي وفي المثال الثالث الى ان المكلف يفي الحقيقة هو الوفاء بالنداء والكلف
 وهو تكليف وجوب تولد كان متعلقه فعل شي او تركه فمقتضى انشائها في مورد محصوره يندرج في
 موضوع المسئلة الباعث على الواسع الواجب غير الحرام وستعرف ان الحكم منه وجوب الاخطا طملا وخرج
 بعض الاطراف عن مورد الابدان صلا لما لا اثر له في تلك المسئلة واما شبهه علم بغير التكليف بالوجوب
 المشروط بالوقت التكاليف الموقلة لا بعد تحقق شرطها وحضورها وقتها فلا يعقل وجوب الاخطا طملا
 في مثل الفرض حيث انه يخرج بغير التكليف بالواجبات في شبهه سائر غير مخصوصه بالمقام ضرورة
 عدم الفرق من هذه الجهة بين المقدومات العلمية والمقدومات الوجودية التي لا يتمكن من فعلها الا بغير
 بغير تلك التكليف كالمسير الى الحج والعسل الصوم الغد وغير ذلك مما لا يحصى وقد اوضحناها في محله
 فقولهم لعدم جريان استصحابها طملا اقول في شبهه واضعها علم بانها اما بالفعل خاضع وانها
 خاضعة بل هذه الايام فلا يبقى بعد محال للاستصحاب العلم بها حيث انها علمت جالا بانقضاءها في
 هذا الشهر وحدوث بعضها الا يقال فلي هذا فيجب الرجوع الى استصحاب المحض لاننا نقول هذا ان

استطاع بعد هذا التأسيس هذا الاصل في مسئلة من يتجردها وطهارة وشك في ثبوتها وما قد
 شيعه في وجه الاستبصار فانه لا يفي هو الوجه الى بيان الاصول الجارية في المقام
 فهي بعد ان تخلصت عن سبيل الاجمال بعد عرضها في وجهها في هذا التمهيد كونها بها فكما بان في
 ظاهره شديد في موضوع تلك المسئلة كما ينبغي حالها انشاء الله في ذلك المبحث قولنا لان
 فساد القول بالبرهان في الحكم التكليفي الذي اقول يعني انكم التكليف المتغير في مقام العمل كفايا
 في المعصية الذاتية لان نفي التكليف بالاجتناب عنه وعلم كونه معدولا في مقام العمل والافراد
 هذه ما ان الحكم التكليفي الواجب كفايا لمصلوه الواقعة في اجزاء الحيوان الذي لا يحيا ككلمة فلا مانع
 عن الالتزام في مواضع الشك بتجلبه كلفه العمل في العمل وبطلان العمل الواقعة في مقام العمل والمصلحة
 الفساد فكل ذلك الكلام في المقام متدبر وقول الله ان قال ان العلم الاجبالي الذي هو
 مسرحة لهذا القول في امثال المربود فيهما اذا علم اجنالا باثباته في اليوم او الشهر على ما سطر ويؤيد فان
 قد علم فبطلان عموم او فوا بالعقود وذلك اجل الله البيع مخصص بقوله في حرم الربو فلا يجوز البيع
 بعموم شيء من الشئ من المعاملات التي يشك في كونها ويؤيد شواكها فان علم اجنالا باثباته
 بما انه ويؤيد ان لا تمانع في علمه من علم جواز التمسك بالعمومات في الشبهات المصدرة من
 كلام جال فيها اذا علم اجنالا بفساد بعض المعاملات التي ليس بعض طرفه مودعا في كماله في
 بان عموم او فوا بالعقود واخل الله البيع مخصصا بالتمسك الى بيع الخمر والموخمة ثم يسل ما اذا
 عاده او بالتمسك الى بيع السمور والفتك ويخوفا ثم يعرف حقيقة ولا يفتقر الى بيان حقيقة فساد
 ونحو عباد المصنف في شعره وادعوا هو مثل هذا الفرض فكانت غرضه في خصوصية المثال في
 ان ادبيان الحكم فيما كان الشبهة فيه حكما له وضوئية خارجة كافي مثال الربو فامل في
 لكن الظاهر الفرق بين الاصول اللفظية والعلمية اقول الفرق بينهما في بادي الرأي هو ان العلم
 في باب الافاظ يظهر اللفظ من حيث هو في كون مدلوله ولسان التكلم وكون المدلول هو
 لا بل لا المكلف في تمام حكمة مما لا مدخلية له في ذلك في علم اجنالا بوجود مخصص او بغيره
 ان كتاب يجوز بالتمسك الى شيء من الظواهر ضد الجمال ونحوه على الاعتبار من غير فرق بين كون
 اطراف ما علمه بالاجمال مودعا لا ببيان المكلف وعلمه هذا ولكن التحقيق ان العلم الاعمال الذي
 يكون بعض طرفه خارجا عن مودعا لا ببيان المكلف ما يقع على ما يقع في الشك في اطرافه
 التي هي هو محال لا ببيان من الرجوع الى الاصول المفردة تلك لفظة كاشم على ذلك ولكن في
 ما هو نشاط الاثبات في جاري الاصول اللفظية والعلمية فان العرف في ذلك يكون ما جرى فيه
 الاصل مودعا في المكلف من حيث الحاجة الى معرفة ما اراده المكلف من الكلام بحسب ما اشر اليه

ليس من تخالفه فحينئذ علم بالاجمال والمخالف على القول بعدم جواز ان كتاب شئ من الاطراف ايضا الفرق
بين ما كان الاصل في كل واحد من الشبهتين في نفسه هو الحل والحرم فيكم في الاول بوجوب تركهما من باب
الاختصاص وفي الثاني لاجل استصحاب الحرمة لما حكم بطلان هذه الاشغال وبطلان الحرمة في تركها من باب
الزيادة على المحرم الواجب نجاسة ما لم يكن فلو كان الاثام ان معلومى النجاسة ما جازى لانه لا يستصحب بهما
عليكم بغيرها بل لا في احدهما وهذا بخلاف ما لو حكمنا بوجوب الاختصاص بهما من باب الاختصاص
كما عرفت فبما سبق وكذا عرفت في محبة العلم الاجمالي لان المبتدئ في سد وسدoyer اليه فبما سبق
وقام الكلام فيه في حيث لا يستصحب **قولهم** ولا يلزم هنا مخالفة فطبعة في العمل الحق افعى لم هذا بمنزلة
البرهان العمل بالاصل منها ولكن يرد عليه ان لما منع عن جريان الاصل فيهما هو العلم بمخالفة الموانع لا
مخالفة الحكم المعلوم بالاجمال فان عدم الاثر في نجاسة كلالا لاثبات المعلوم صبره في احدهما ظاهر
ليس نقضا لليقين بالشك كقوله اذ لا يستصحب بل هو نقض لليقين باليقين وكيف لا ولا يمكن
تبعها وانما في ذلك بين ان يكون معلوما بالاجمال شرعي ولا يكون فلهذا معناه ذلك الاذلة في
الاثرام بغيرها نجاسة كلهما اذ لا شك في عدم كونهما كذلك ولا بدقاء نجاسة احدهما معها الاثر
والاثر مرجح ولا يحتج بان احدهما المجمل ليس بغيره ثالث غير هذين الفردين الذين لا يمكن ان يشتمل شيئا
اذلة الاستصحاب وشبهان يرد بوضع ذلك في محله ان شاء الله فان كان العلم الاجمالي مانع عن الجراء
الاصول مطه سواء استلزم ذلك مخالفة علمية لمعلومية بالاجمال ام لا فليس من جواز ان كتاب ما عدا هذا
الحرام ان يلزم بالانفصال المزبور نعم حيث زعم هؤلاء المجوزون ان العلم الاجمالي مانع عن اجراء الاصل
في الجميع لا فيما عدا مطلقا والحرام لغيره لا جميع معلوم الحرمة فلا يجوز في هذا الاصل وما عدا مفسدان المحرم
مشكوك الحرمة فبعد اذ لا حل كل ما لم يعلم حرمة فلهذا ان يلزم بغيره من مفسدات اخرى من ما لو كان الاصل في
الاطراف من حيث هو الحل والحرم بان يقتصر في الحواز في العلم الثاني على العهد والميثاق على العلم الذي
فلو كان عده عشرة اذ في العلم اجمالا لا نجاسة احدها واحتمل نجاسة ما عدا هذا بقية فان كان الاصل فيها
الطهارات جاز ان كتاب ما عدا واحدة منها وان كان الاصل فيها النجاسة انعكس ولعلمهم ملته منون بهذا
التفصيل بل هذا الذي التجليل لغيره بغيره في المسئلة بل هو في صورة العلم بنجاساتها فما لا يوجب نجاسة
ما لو علم بنجاسة ثلثة من هذه الاواني العشرة يحكم الاستصحابا فما عدا مطلقا والحرام ليس الا واحدا فبما قبل
ثم ان المصنف قد لم يقرر القول بالاجواز مطلقا من انه هل يلزم الفرق ام لا فكانه لعدم ثبوت ذلك في
هذا القول وكيف كان فلي هذا القول بغيره التفصيل المزبور بل لا يحجب عن بناء على ان مستند دعوى
الاختصاص والذلة على جلية كل شئ لم يعلم حرمة وعدم صلاحية العلم الاجمالي لصرفها عن طرقات الشبهة
الاختصاصا من غير انما اذ لم يكن المشكوك حادثة معلومة والا فترجم في حكمه الى غير اقله الاستصحاب

حكومتها عليها لم لو اعترف من قال بهذه القول بان العلم الاجمالي ما عمن بان الاصل هو ان مقتضى
 القاعدة في الشبهة المحصورة هو الاخطا ولكن استند في اثباته الى بعض الاخبار الخاصة المتقدمة
 وظهور قوله كل شيء فيه حلال وحرام هو تعريف الحرام منه بغير قيد عام يمكن التمسك به العموم **قوله**
 ولا دليل على حرمتها اذا لم يتعلل بالعلل الخ **اقول** وهذه لا يجب ذكر الفرق المنزورة اذ لا يخفى عدم
 الحرمة في اثبات وجوبها عليها **قوله** الا ان استدل ببعض المجوزين للادراك **قوله** **اقول**
 فذلك الاستدلال لا ينافي الا التزام بالفرق المنزورة اذا المقصود بالاصل هو القاعدة المقررة التي
 يرجع اليها في الاشكال الاجمالي فيقال نعم الواقع والاصل في الاصول وان كان حجة التصرف وعلى
 وصول اليه ثباتا على شرعي ولكن في هذه البديها يجد المكلف تحت يده او وصل اليه من غير طريق
 حاكم على هذا النوع فيقال بل يجوز ان لا يتكافأ بما عكس مقدار الحرام على تقدير التزامه بالفضل
 ايضا لان يقول في مورد الرواية ايضا مع قطع النظر عن الرواية يجوز ان يتكافأ ما عكس مقدار الذي
 علم بحرمة اجنا لا يقول بل اقل فاعده البدي هي مقتضى صلبه فلا خطا وتبين **قوله** واخبار وجوب **الاجمالي**
 مختصة بغير الشبهة الابتدائية اجنا **اقول** نعم الشبهة الابتدائية الموضوعية الحكيم فان
 كونها مختصة بالشبهة الابتدائية على الخلاف كما هو واضح **قوله** في على عن مالك الشبهة الغير المحصورة
 ايضا اختصر مطلقا الخ **اقول** ليل المقصود بهذه العبارة ادعاء ان اخبار وجوب الاجتناب مختصة
 بواسطة الاجماع بغير الشبهة الابتدائية حالها حال الخاص المطلق في وجوب تخصيص عمومات اجنا الحل
 بها فان تخصيص حد المتفاد من بدل من فصل من اجماع ونحوه ثمها الخطا النسب بينهما خلاف ما
 يقتضيه في هذه الجمع كما يستفقد في محله بل عرضه ما يثبت في ذلك كلامه بقوله والخاص على وجه
 ان اخبار حل الشبهة واخبار وجوب الاجتناب بظاهرهما متعارضة على سبيل المباشرة ولكن ثبت
 بالاجماع ان الشبهة الابتدائية غير مرادة باخبار وجوب الاجتناب كما ان ثبت بالادلة المتقدمة
 ان الشبهة المحصورة غير مرادة باخبار الحل فكما يمكن الجمع بينهما ما يحل اخبار الحل على عكس الشبهة
 المحصورة كذلك يمكن الجمع بينهما ما يحلها على عكس الشبهة المقررة بالعلم الاجمالي محصورة كانت
 ام غير محصورة وحمل اخبار وجوب الاجتناب على مطلق الشبهة المقررة بالعلم فانها على عمومها
 للشبهة الغير المحصورة ايضا اختصر من مطلق الشبهة فلا يصلح اخبار الحل ما تعارض مع الاخبار والمنع
 للشبهة الغير المحصورة حيث ينبغي لاخبار الحل مع ذلك مورد يمنع حملها عليه اللهم الا ان يدل
 استلزامه بحملها على الافراد النادرة وهذا ما سنعرف **قوله** الا ان يقال ان اكثر الشبهة
 ترجع بالافعال الى الشبهة المحصورة الخ **اقول** يتوجب على هذا القول ما اشار اليه فيما سبق من
 ان اغلب مقاصد فيها في اكثر الموارد خارج عن مورد الاستدلال فلا يكون مثل هذا العلم ما نفع عن

في جسد البشري

شعور الاجساد ما هو مورد الانبلاء لان العلم الاجمالي انما يمنع اذا كان له اثر في تخرجات العقل
في مقام العمل كاعرفه فيما سبق ولعلنا زاد من الامر بالبديهة الاشارة الى ذلك والله العالم
الا ان يدعى ان المراد بجسد البشري مكان الجسد في مكان واحد الخ اقول لا والله هذا الجسد
يوجد عن سوي الرواية في انما يتغير مثل هذا الجسد في مكان الشك في حرمه ما يوجد في غيره من
الاماكن فاشياء من جسد البشري في ذلك المكان بان اقبل كون ما يوفى بنى التوفيق ويطلق
بشرائه المكلف هو من ذلك الجسد في مثل هذا الفرض يقال في مقام الاستكثار والاستنباط
ان كل مكان واحد يتجمل في البشري جميع ما في الارض وما في الارض في المعنى الثاني يقال في مقام الجواب
بعض الناس في مكان واحد يتجمل فيه البشري فكل الناس في جميع الاماكن فيقولون هكذا فاعلمت
ان من ذلك المكان فلا ناكله هذا مع انه لو كان المراد بالرواية هذا المعنى لكان على الامام ان يتفصل
عن انه هل يتجمل كونه من ذلك المكان في الانضمام الى الرواية كما يصح في كون الجسد عند ذكره في
عدا وان الالتزام بالانضمام عن بعضها من المستكرات عند العقلاء وخروج بعض الناس البشري في
مورد الرواية عن مورد الانبلاء لا ينافي ظهورها في المطلوب كما لا ينافي على المناظر في قوله
انما قوله ما اظن كلهم يمتنعون الخ اقول قد يتبين من هذه العبارة ان عرضه بهذا النسب جعل
الظن على المرادة ما يقابل الشك والوهم كتنافس بذلك والاستدلال المزبور في هذا الجسد
النافي بينه وبين قوله فيما بعد الا ان يقال ان سوي المسلمين غير معتبر مع العلم الاجمالي خلاف العلم
بعد فرض حل الظن على المعنى المزبور في الظاهر لم يقصد بهذا التعبير ما ينافي ما اذا عاها واقر انه
هو اظاهر منه من العلم بعلم لا يتغير جملة الذين فكأنه قد تروى لم ينافي في ظهوره في هذه الفقرة في
هذا المعنى بل نافي في زاده ما نحن فيه منها يجعل قوله ان كل مكان واحد يتجمل فيه البشري حرمه
في الارض على زاده جسد الاماكن فكأنه عليه السلام بعد ان ذكر هذه القضية اذانه بان حكم
المشكوك البديهي بقوله فما علمت منه منه فلا ناكله وما لم تعلم في شروكل ويحتمل ذلك ببيان
ضدنا زاد بقوله والله في لا عرض السوي الخ انه لا يترك لنا شغلا على ولا يظن بجسد ما في بدايته
بل يعلم اجالا بان جماعته منهم لا يمتنعون ومع ذلك يثبت ما في بداهتهم وان كان مقتضى الفصل على
الطبعة كافي للعلم والجسد بناء على حرمه ما يطرح حرمه اذا كان من البشري في الاعلى من المسلمين وسويهم
في وجوبه على هذا ما ذكره بقوله الا ان يقال ان سوي المسلمين غير معتبر مع العلم الاجمالي وجوبه
على سويهم فيكون لا يكون البشري غير محصورة ولكن سويهم على ان الظاهر في حرمه بعض الظاهر في
مورد الانبلاء فهذا هو السوي لا لا كتاب ظاهرا لا يكون البشري غير محصورة وسليما زاد من الظاهر الى
الاشارة الى ذلك والله العالم قوله في مثل اقول لعلنا اشارة الى ان عدم الاعتناء بالانضمام

الموهوم انما هو في المضاد للدهم والحق يجوز عتلا نوحين لتفر على ثلها على تقدير المصادفة لا يضر
 الفصل الثاني بالنسبة الى العقاب فان التردد من عتلا لازم عتلا وان كان ختلا الذي تحاط به العبد فلازم
 ان يكون عتلا الاحتيا ان شاء الله بالعدم كما هو مناط الرخصة في حكم العتلا ولكن المستدل ان يجوز
 ان عتلا انما هو حصول مخالفة ذلك للتكليف المعلوم بالاجمال بهذا الفصل وهو ليس عتلا كما قد
 استصفا في العقاب حتى يلزم احتمال العقاب كيمتنى معناه عتلا حكم العتلا في وجوب دفع العقاب
 بل هي عتلا لذلك على تقدير تيقن ذلك للتكليف وعدم كون المكلف معذورا في مخالفة وهو موقوف
 على ان يكون احتمال حصول مخالفة بهذا الفصل احتمالا معنويا بلدى العقاب والافضل الاجمال في غير
 حرام في العام لا يصلح ان يكون بناءا على حكم هذا الفصل الذي يحتمل مصادفة ذلك الحرام لضمما الاجمال
 غير معتد به في تلك المصادفة فيكون عتلا با لا بيان مماثل فقول كره هذا غايه ما يمكن ان يستدل
 به على حكم الشبهة الغير محصورة اقول هذا على تقدير تيقن الشبهة الغير محصورة بما كثر في
 الشبهة بحيث يبرر عتلا او يكون احتمال مصادفة كل واحد من اطراف الشبهة للحرام المعلوم بالاجمال
 هو هو مناط الغايه او غير ذلك فاما شعبة فتكون في هذه الشبهة غير محصورة على جميع تلك التقادير
 متعين على المسامحة وانما القليل على جواز تركها على جميع تلك التقادير لا يتجاوز على شكل الحق
 ان يقال في حجبها الشبهة الغير محصورة هو ما لم يكن اطرافها محدوده مضبوطة غير بل لا
 والمقتضيان والمحصورة ما كانت كذلك فلو علم مثلا بحر شاة من قطع غنم محدوده متعين محجب لو
 سئل عن الحرام بمقتضى مرقه فابن احاد تلك القطع فيقول هذا وهذا او ذلك الى اخرها كانت الشبهة
 محصورة سواء قلنا طرفا الشبهة ام كثر ولكن الغالب مع كثر قطراتها كون بعضها خارجا
 مودودا لانه لا يجزى لا ختلا فيها لذلك لا كونها غير محصورة وهذا بخلاف ما لو علم بان ما
 يرواه هذا الراعي بعضها موطونه ولكن لم يكن له خاطرة بجميع ما يرواه مما هو من اطراف الشبهة
 فليس له حتى حجب الحرام مرزوبين احاد متعين بل لو سئل عن حال كل الاجاب بان هذا اما حرام
 او الحرام غيره مما يرواه هذا الراعي على سبيل الاجمال من غير ان يكون له خاطرة باطراف الشبهة فيجب
 لا يجب عليه الاجتناب عن كل ما يحيط به من اطراف حيث انه يحتمل ان يكون الحرام فردا اخر غير
 احاط به اذا الاصل فيها احاط به في مثل الفرض يسلح عن المعارض فانه لا ينافي مصادفة عدم حرم
 غيره اذا لا اثر لهذا الاصل ما لم يجوز ان ذلك الذي يمكن ان يكون طرفا للشبهة مما يتجمل ويحتمل
 به هذه المسند لجواز تركها الشبهة الغير محصورة بناء على هذا التقدير الذي هو في الحقيقة ابقاء
 للقطاع على حقيقته انما هي سائلة الاصل فيها احاطة من الاطراف عن المعارض ولا ينافي ذلك في
 ذلك من تلك الاطراف وكثرتها فلو دخل في مرقه مثلا وعلم اجمالا بان واحدا من بيع الطعام في هذا

الغيرية في الاطراف مثل هذه الشبهة عادة لا تجوز في الشرع فان احاط بجميع من يدعي الطعام
 كانت الشبهة محصورة وان احاط بغيره منهم ولم يعلم باحصائهم من كانت الشبهة غير محصورة وفي
 العبارة المتقدمة عرضا جليا لما في صدر البحث اشارة الى ما اخبرناه من التفسير والخطو قد
 فقولنا في المسئلة في غير ما يظن اقول هذا اذا كان الظن تاما اذ اجماره بدليل قطري والاول
 هو العمل بالظن كما يقتضيه المصنف وفي المقصد الثاني من مقاصد الكتاب مثل هذا الظن انما حصل
 بجمع الدلائل على ادليل على اعتباره فلنا ان قولنا في الاقوى في المسئلة التي اقول في صريح
 على الوجه الخامس قولنا في الضيق عدم جواز ان كتاب الكل اقول يعني مطلقا سواء كان من ذلك
 الامر غاي ما ظن ان كتاب لكل ام لم يكن اذ لا يجوز ان يخصصه في ان كتاب الجميع كما اشار الى وجهه
 المقام ونقدم شرحا في الشبهة المحصورة فقولنا هذا اذا قصد الجميع من قول الامر نفسها التي
 اقول يعني ان الكلام الواقع في المقام من قولنا يجوز ان كتاب الجميع مع المقصد كما هو ظاهر طلاق
 كلامهم بام يجوز ان كتاب الجميع بلا قصد ام لا يجوز مطلقا هو مقتضى التجهيل كما هو ظاهر اذ لا يقصد
 باو كتابه الجميع النقص الى ان كتاب الحرام فان هذا انما لا ينبغي التامل في عدم جواز بل يقتضيها لا
 نفسها من حيث هي فهذا هو محل الكلام قصور او كتاب الجميع بل لا يقصد به منها بل لو قصد بها
 النقص الى فصل الحرام فهذا انما لا ينبغي التامل في علم جواز وقصوره منها بل لا يقصد بها لانفسها
 من حيث هي وهذا ايقه بمقتضى الوجه الخامس لا يجوز ولكن لا يخصص طلاقا كما انهم وكذا لا يجوز ان لا
 على الجواز على تقدير عمومها لانها جواز وقصوره منها وهي ما لو ان كتاب الجميع بلا قصد يعني بمراد
 العصور يجوز ان كتاب الجميع بمقتضى الوجه الخامس ولكن على حسب ما يقتضيه التجهيل الذي ذكره المصنف
 او كتاب الجميع في هذه الصورة ايقه فلنا قولنا اولا فلان جيل الالف من غير المحصور في
 اقول هذه مناشئة في التجهيل الالف من غير المحصور اذ لو جيل الالف المقتضى في
 او بلوغه الى جيل الالف في المصنف في كل واحد من الاطراف كانت خاتمة المصنف
 لم يكن يسلم عن هذه المناقشة كالا يخفى فقولنا في غايه ما ذكرناه او يمكن ان يذكر في ضابط
 المحصور وغيره التي اقول قد عرفنا مكان ضبط ما فيه فذكر بما يحصل النقص فيكون
 متماثل فقولنا في ذلك فيكون الشبهة محصورة التي اقول بناء على ما اخبرناه من التفسير
 حاله حال ما لو شك في كون بعض الاطراف وورثه لا يشك في عدمه وقد قلنا بعض الكلام في
 فقولنا اذا كان الحرام لم يرد بين الامور اذ لا يشك في ذلك التي اقول على ما اخبرناه من التفسير
 الغير المحصور هذا البحث ما قطعنا عن صلب الشبهة من عدم فاطنة بكثرة التمثيلات وقسمتها بل
 بالعلم باحصاء الحرام المعلوم بالاجمال فيما احاط به من الاطراف في حدود ما لا يشك وعلمه واما على

المشهور في ذلك عندنا في حيزه الشبهة في حيزه ان يشبه الحرام فيما بين شيئا محله بحيث هو
 الخيال الحر فيه كل فرد من شبيهه انما هو نفسه باحتمال كون الحرام هو ما عداه من الاثر اذا اكتمل ولهذا
 انما علم عدم وجوب الاختصاص بان احتمال الحر مثلا كان في كل فرد هو هو ما يجب ان لا يفتقر اليه
 العقل الا لتقبل العقل بوجوب الاختصاص في تقدمه في الدليل الثاني وهو معلوم ان اكثر الاشياء
 الوهن الا اذا كان ثبوت الافراد مبينة لهذا الحرام في وصفه الحر من ان يبين ان شبيهه الحر ان
 محتملات اخرى فيما كان كثيره حوائضا لا يوجب وهن احتمال الحر في حيزه ما عداه في شبيهه ما شاء
 في حيزه ما شاء تكون نسبة الحر في ما عداها لتبينه ما عداه في حيزه ما شاء في حيزه ما شاء في حيزه ما شاء
 الشبهة الغير محصورة فذلك لان الاثبات لا يتلوا في الموجد لوهذا احتمال فيه ايضا البرهان
 الاعمى لان حيزه كل فرد منه لا يتلوا في حيزه غير الى ان يبلغ الى مقدار ما علمه بالاجمال فيتحقق الثبوت في
 حيزه بين حيزه هذا المجموع وحيزه ما عداه فيقال مثلا ذلك الحرام المعلوم بالاجمال ما هذا وهذا
 وهذا الحان بكل المادة ثم يقال وهذا وهذا وهذا الى المادة ثم وهذا وهذا وهذا وهكذا
 ان يحصل خيبة فقام ولا يغني بالاحتمالات المحتملة ما عداه من الممكن فيجوز الاثر على حيزه
 تحقيق المشابهة بينهما في فرضه كثير جدا الاثر لكثرة هذه الفروض المحتملة في وهن احتمال حيزه
 كل فرد منه لا يفتقر الى ثبوت الاثبات لا يتلوا في الموجد لوهذا احتمال فيه ايضا البرهان
 محتملات والعطف بكما والذات على الانفصال بوجه الوهن في احتمال كون كل اية بالخصوص محتملا
 على المادة المحتملة المعنوية بالاجمال وما عداها مجموع حلالا وهذا غير جيد في جواز الاثر في كتاب انما
 المحتمل هو وهن احتمال الحر في كل فرد من افراده لا يتلوا في الموجد لوهذا احتمال فيه ايضا البرهان
 هو ذلك المجموع المحتمل كما لا يخفى وقد ظهر عما ذكرنا فوجب كلام المصنف في من ان محتملات هذا
 الحرام المشابهة ثلاثة كاشبه الواحد في الثلاثة واما ما عداك هذه الثلاثة من الاحتمالات فهي
 احتمالات لا تتلوا في الاثبات على الجمل فانه لو انقسم الى ازيد من الاثبات فاسم مثل ما لو انقسم
 اسما مثلا البرهان كل قسم مبني لا يوجب لو كان هذا القسم حراما لكان ما عداه حلالا لا لاشياء
 ما عداها بغيره على الجمل فلا يوجب كبر الاقسام اعلى محتملات الغير المشابهة وهذا احتمال الحر في كل
 قسم لعدم معارضته باحتمالها فيما عداه من محتملات الكثير والى هذا الغنى شأنه في اخر كلامه
 على ما في بعض النسخ فلا معارضه لخال الحيزه ببعض محتملات الكثير الزائدة على الثلاثة الاثبات
 اعلى الجمل قطعا الا اذا دخل احتمال الحر في كل من تلك المحتملات لاختلافها في حيزه لا يخرجها في حيزه
 فلا يخطئ ما مل فلو لم يكن الاقل في معلوم الحيزه والمثلث في حيزه الاكثر فلو لم يكن في بعض النسخ

الصحة لان الاكثر معلوم الحرمة وانك في حق الاقل وهذا هو الاكثب بالمقام مثله ما لو افترق
 بحرية فرائد الفزان على الحاضر وتوعد الحرام المعلوم بالاجمال بين ما زاد على سبعين مثله وسبع
 فان توبت سبع ايات مشكوكه واسا وعلى تقدير صحة البرائة الاولى في مثله ما اذا تردد خبره
 الحاضر بين كونها ما دام الحاضر وما دام مستحجة ولو قيد النقاء وقبل انفسها وكذا لو تردد
 حرمة فرائد الفزان بين اى السجدة بالخصوص وجميع سورها فان شك في حرمة الوطئ بقيد النقاء
 وفرائد ما عداها فانك لتجد مشك في اصل التكليف في جميع هذه البرائة لكن استصحاب الحرمة
 في المثال الاول حاكم على اصل البرائة لولم يفتقر لبديل الموضوع وتحتقده في حمله انما
 ان العبارة الثانية نسبت بالمقام حيث ان القسم الثاني يجعل التكليف عديداً ولكن من قبل
 الغير الاذنبات في الواضح ان زاده الاقل والاكثر اللذان يات في مثل المثال الثاني المثال
 الاول وفي قولهم وبهم من المحقق الخوئساري التي اقول استخرج من المحقق الخوئساري
 وكذا من المحقق البغوي عياناً بما لا يتبدل النصيحة بانه لو علم بوجوده بين في الواقع وتقدم
 في نظرنا بين امرين وامور من غير اشتراطها بالعلم به وجب الاضطرار فيهم على الظاهر انما هو
 في الضمير فيهما بظنهم من المحقق البغوي ان الحكم الواقع به ليس باحكام فتابه بالعبادة انما
 يكون لعلم الاجمال بها موجباً لنقضها فهو نزاع اخر كما للزاع مع من قال بان الاحكام الواقعية
 لا يجب اطاعتها الا اذا وصل اليها بطريق التمع وقد بينت مسأله عند المتكلم والمقتصد
 الاول فليشمل قولهم واصل الى من علم به تفصيلاً اقول النسيب بهذا العبارة لانه
 ما قد يتوهم من ان القول بوجوب الاضطرار بوجوب القول بحوزة التكليف بالجهل به
 البعد رفع هذا التوهم وبيان ان ما نحن فيه ليس من قبيل التكليف بالجهل حيث ان التكليف بالجهل
 لم تكن فيها الاجمال عند صدورها وانما عرضها الاشياء لاجل الامور الخارجية فلهذا
 بالجهل اجتناباً عما نحن فيه كما سبب البعد المصنف عنه عن قريب فقولهم في موضع الرجوع ما هي الى
 تقدم التي اقول وجهه واضح فلو لا وجوبه الى بعد حصول المأمور به حال الجهل لاجل
 اشتراطه بشرط منع الحصول مع الجهل لجاز ان يكلف الجاهل بالجاهل في حال حوله انما كما يجوز
 تكليفه بازاله جهله لكون كل منهما تكليفاً بامر قد ورثه لا يخفى فقولهم ان فلان من مخير
 الشارح على احد الجهلين التي اقول لم يصح المصنف ومثل هذا الكلام بانه يجوز ان يخبر
 الشارح في ترك بعض الجهلات كي يوجه عليه هذا الكلام ولكن علم ذلك مما بينه وجاهل
 المحصوره فكانت قد استغنى عن الخبر في الامام مما بينه هناك في عرض عليه فلو ان فلان
 التي فقولهم عليه الشارح ان التكليف به شرعاً غير مفقود التي اقول لم يزل وقد انما يكون

ثم استبكته فمره فغصلا بابل فطوى وفتح ذل لا يعلم ان يغيبه حكم بطريق الاستدلال بالدور
الصريح وما اعتدلت الاشارة اليه من ابناء كلام المحققين على ان الاحكام النفسانية لا يثبت
بالاحكام فعلية بالنسبة اليها يجب على الاخصاطلدى اعلم بها اجلا لا فهو بعد انقض عن فسادة في
ذلك غير محذور في منع اشكال الدور لان اعلم بذلك الاحكام من حيث هو غير محذور في منع اشكال الدور لان
انما السبب بالاحكام فعلية في خضنا والافهم يكون يتفاوت الحال بين ان اعلم بها فغصلا او اجلا لا فيمنعها
على التكليف وتوفى على ان لم يكونا في فقه احكاما فعلية فلو توفى فغصلا على العلم بكونها كذلك
لان نعم يمكن المنع من اشكال الدور بالالتزام بان الاحكام الشرعية في حد ذاتها مباحة واما الاشكال
الذين علم الله تعالى بانهم لم ينصوا عليها الا في نظرهم الى منصرفها فغصلا في الجملة لا يجب لها الاشكال
والاجبة على كمالها فغصلا بفسادها وجوبها من اجل ان الله تعالى في حد ذاتها واجبة على
هذه الاشكال في الواقع واعز حكمها ام فغصلا في ذلك فكون مقرر في حكمه من قبل الاجابة في
المنع على القول بالكشف والكن لا يخفى ما فيه من مخالفة للاذلة الدالة على مشاركة جميع المتكلمين
في التكليف الشرعي وعدم اختصاصها ببعض دون بعض ولعمري الكلام فيها يتوخى على كلام
المحققين المربوع من المنع والابرام فغصلا في تمام آخره انما ما استدركه الحق في قوله بل كلامه
بقوله ولكن من اين هذا الفرض وان يمكن اثباته فغصلا ان جميع الاحكام الشرعية بالانتماء الى فقهائها
خصوصا التوسلات منها من هذا القبيل فيجب للاخصاطل في الجميع لان ثبت باجماع ائمة هذه
ان الشيء الغائي الذي يتعلق به الامر المطلق لم يتعلق به في الشارع باجماعه كيف اتفق وانما اتفقوا
عنه باجماعه مع اعلم ان فقهائنا يسلو بوجهه ولو في صورة الدور والسنن ذلك الفرض في دفع الوجوه
واقعا عند الفقهائنا لا مشروطا بالتكليف بالقدرة فلا يجب على هذا التفسير الاخصاطل لا فيفضل
لا التكليف في الواقع باللبس المانع من الشرط ولكن من اين هذا الفرض وان يمكن اثباته فغصلا في
ان منقوض فغصلا في النعنين التي اقول حاصل الازدواج ضد النعنين على القول باعتبارها في
محقق الاطاعة انما هو في حال التمكن لا مطلقا كما مر الكلام في بيان ذلك من اول فصلها في فقهنا
النعنين في طاعة الواجبات الواقعة المرددة بين المشبه ان بفرض الردد سواء قلنا بوجوب
اطاعتها حال الاستثناء بدخول كون العالم الاجمالي كالتفصيل في جزئ التكليف والازدواج واجب الاخصاطل
ام قلنا بعدم وجوب طاعتها حال الردد وجواز الرجوع الى البرائة ومجيب الحق هو عدم كون
العالم الاجمالي منجزا للواقع منقوض فغصلا في النعنين من لوازم الردد كما ان وجوب الاخصاطل وجوب
الرجوع الى البرائة على القول به من ان ثاورد الردد الواجب منقوض فغصلا في النعنين ووجوب الاخصاطل
او الرجوع الى البرائة كلاما ما من ثاورد الردد ولا يربط بينهما حتى يكون احدهما سلبا على الآخر

فقولكم ولا يلزم من ضرورة الوجوب المفادى تضاده اقول الايمان بوجوب المفادى لا ينافي في نفسه حصول ذي المفادى فلهذا قل قولكم ولا شك ان لنا في اقول هذا انما هو بعد فرض حرية الحافظة القطعية كما هو المفروض والا فلا دليل على ان الفعل المفادى لغير طائفة من تركه كما لا يخفى كالكل انما هو بعد ان علم انه لا يجوز ترك جميع المحلات فانه يجب الايمان بها في الجملة فيقولون لا يشهد في ان الايمان بالجميع اولى ولا يحوط على الاضطرار على البعض فيجب رعايته بجانب الاضطرار بعد الامكان وان لم يحصل بغير طائفة من جميع الوجوه لان المسور لا يسقط بالعسور وليس كذلك على البعض وجوبا المفروض وجبه وهو المقرب كيقوم تقديره على الاضطرار فيحصل الجميع هو واضح فقولكم وذكرنا وردد الاشكال في هذه الجهة على كون التيمم من العبادات التي اقول قد استقصينا الكلام في بيان الاشكال وحله في هذه الوضوء من كتابنا المعنى بمصباح العقيدة بالله نعم الايمان من زائدة الاطلاع عليه فلهذا قل قولكم وانما وجوب تحصيل اليقين بانفعائه فلا بد من عليه الاستصحاب اقول هذا مسلم ولكن لما قل ان يقول انه بعد اخر شغل الذي لا يستصحب الاجابة الحكم العقل بوجوب القطع بتفريع الذمة الذي مرجعه الى الامر بالاجتناب طاعة بكن في وجوب الايمان بما اخذ اشتغال الذمة نعم العقل بوجوب تفريع الذمة عما علم شيئا بالحق حقيقة او حكما الذي مرجعه الى وجوب الامانة فالحق في الجواب ان استصحابا شغل الذمة بالوجوب كما استصحبنا عدم الايمان به ونعلم وجوبه غير محذوف ايماننا ان الحمل الباقى هو ذلك الشيء الذي شغل الذمة في الاعلى لقولنا بالاضول المتيقن وهو خلاف التحقق كما يتفرع في محله اقول قولكم لا يمتنع لو فرض محلات الواجب غير محصوره اقول لا بد من ان المحلات غير محصورة كونها كثيرة يجب كونها جميعا وجوبه بعد الاجتناب او لغيره كما يظهر ذلك مما ذكره ضابطا لعرفه الشبهة الغير المحصورة في الشبهة المحصورة ولو فرض غير المحصور بما جعلناه ضابطا لعرفها من عدم الاحتاط باطرافها فالحال عند تعدد الاحتاط بالاطراف حال ما لو تعدد بعض محلات الواجب عينا حيث ان المحلات التي تعدد عليها الاحتاط بها لا يقد على الاحتاط بفعلها او سعة حكمه واما لو تملك من الاحتاط بها فان كانت الاحتاط بفعل الجميع بعد الاحتاط به وجب والا فهو من الشبهة الغير المحصورة بالمتى الاول الذي يفرض المصنف وبيان حكمه فقدر قولكم فلا بد من ان المشروط طائفة اقول هذا انما هو في مثل الصلوة ونحوها من التكليف الشرعي الذي جرى فيها فاعلم المسور وعلم ان التكليف بها لا يسقط بحال ولا يمتنع فاعلم الاول بسقوط التكليف بالبشرط عند سقوط التكليف بالشروط كما ان هذا هو لان في كل شرط يقتضي شرطه على الإطلاق كما يلزم للصانع واطراف الماء للوضوء والتمسك بالمكان نرد الواجب ناشئا من ضرورة عدمه

من الشرطيين أمور غير محصورة إلى سبب في كلام المزبور بل كان حاله حال ما إذا كان نفس الوجوب
 مردا كما لا يخفى ثم إن كلام المصنف رحمه الله تعالى لا يتناول من أجله خبثا فصولا بل إن ذلك لا يقطع
 التكليف بالشر وطرا ساء وأما أنه هل يقطع التكليف بالشرط كما يجوز مخالفة القطعية بالاصل
 المحمودة يعلم أنها ليست بصلية في المثال المزبور وأما في ثوب يعلم بصلية أنه من غير ما كوله الله عند اشتباه
 ما يحل الصلوة منه بما لا يحل به أو قد غير محصوره ما يجب رعائده الشرطية ما يمكن لموجر مخالفة القطعية
 الأخيرة ما يترتب عليها فكأنه استغنى عن بيانها بالخصوص ببيان حكمها إذا تردد بفصل الواجب ولو صح
 اتحاد ما هو مناط الحكم في المقامين فترويه أنه يجب تحصيل شرط الواجب به كشرطه مع الإمكان
 فلو كان تردد الواجب في مورد غير محصوره موجبا لفسوط التكليف به وأما جازيت مخالفة الله
 والواجب رعائده ما في الجملة وأما ما يمكن من غير فرق في ذلك كله بين ما لو كان واجبا لصلوة
 له الباطن كما هو واضح **فقولهم** وهذا الحكم مطرقة في كل مورد وجد المانع من الانبأ ببعض معين
 من الحالات **أقول** الفرق بين ما لو وجد المانع من بعض معين أو معين حيث حكم في الأول بالعبارة
 شرط التكليف والواقع وجوب رعائده ما يمكن دون الثاني بظاهره بقاءه فإن وقع بين ما لو
 اضطرت ببعض معين أو غير معين من طرف السببه المحصورة فراجع **فقولهم** فصل الواجب كما هو المشهور
 اشكال **أقول** قدما فصل في الفرض بين ما لو كان طرف المانع قبل نزع الخطاب وبعد كما
 في السببه المحصورة والأفوحى ما ذهب إليه المشهور لأن معدوم السببه في تركه أمثال الواجب عليه
 تعديه مصاد منه للبعض المنوع عنه عقلي أو لغلي لا يحكم إلا بكون العجز الواجب عنه مقبولا في مخالفة
 التكليف لا إحصائه وهذا وإن كان مرجعه إلى شرطية العذر في التكليف واختصاصه بقاءه بالاعتبار
 إلا أن المختص لا كان عقليا يخرج ذوات المصائب عن محله طلائق الأدلة لا بعينها وإنما الخاضعة
 فلو ساء التكليف بعد دخول الوقت في أنه ممكن من فعل الصلوة وأنه لا إجراء والشرائط يجب عليه
 أن لا يفعل الصلوة ويحصيل معدوماتها هو ينكشف الحال بمجصول الاشتغال وظهور العجز
 وليس له ترك الصلوة وبعض شرطية البقي يحتمل عدم تمكنه من تحصيلها مع عدم العلم بشي
 ما أول شرطها بواسطة السببه العذر التي هو شرط في ذلك إلا أنها لو هم من غير عذر المستلزمة أو
 استبعدا الشرية أو بخلاف ذلك بل لما اشترى الله من أن عجزه عن الاشتغال في الواقع هو العذر بنظر
 العقل ورفع اليد عن الخطاب المتوجه إليه من كان عاجزا في الواقع معذوره في مخالفة التكليف وإن
 لم يكن كذلك فإن من الواضح أنه لا يجوز رفع اليد عن الخطاب المتوجه إليه كلف عجزه احتمال كونه
 معذورا في مخالفته بل يجب عقلا السعي الخروج عن عذبه ما يمكن ينكشف العجز عنه لا احتمال العذر
 الموجبه لجواز الواحدة على مخالفة مقتضا عن الخطاب المحتمل وإن ثبت فذلك أن من كان عاجزا

في الواقع عزاء الواجب به الفعل بعدد في مخالفة فهو خارج عن فئة المكلف بهذا الفعل وإن
 شبهه بغيره دليله وعمومه في الاطلاق والعموم مختص بالنسبة اليه لكن لا على وجه يكون المختص
 عام حتى يقال عند الشك في كون الشخص ذوا او عاجزا ان دخوله في عنوان العام ليس باولى من ان يكون
 مختص بالنظر الى ظاهر الدليل فان العقل لا يحكم بخروج من غير ان الاشكال بالظاهر انداجه مختص
 العاجز بل بالظاهر كونه بذاته غير ذوا بل لان توجهه عليه التكليف بواسطة عجزه فانما خرج عن تحت ادلة
 التكليف إنما هو مصداق العاجز لا مفهومه فكل فرد من مصاديق العاجز يخرج تحت وجه منقول
 شاك في عجزه شخص شاك في مختص الحكم بالنسبة اليه فحينئذ يمتنع بامتناع العموم ان
 الاطلاق الى ان يعلم بالتحصيل عجزه والحاصل ان عند بعض الاطراف لا يوجب نظر
 العقل الى معتد به في مخالفة الواجب على تقدير مصادفها عند ولا عند قد ينشأ
 ترك امتثال على تقدير حصوله بما ينشأ فاعله ولا يقابل الواجب الذي في عند بعض بان
 بالاحكام التي اضطر الى ان يكتب بعض محملات حيث التزمنا في تلك المسئلة بان الاضطرار اذا
 تعلو ببعض معين قبل ان يعلم اجبا لا بحجة شيء مرتد بين ما اضطر اليه وغير جائز ان يكون ذلك
 العقلية للفرق بين المقامين فان احراز الموضوع في المحرمات الشرعية شرط في نفي التكليف
 عنها فلا يجب على المكلف الاجتناب عن المحرمات في مرحلة الظاهر الا بعد ان يعلم بحتمها فلو كان
 عن المحرم في مرحلة الظاهر من آثار هذا العلم لا العلم بان المحرمية في الشريعة فلا بد ان يكون هذا
 العلم صالحا للناظر بان يكون على تقدير كونه اجبا بالكل واحد من طرفي الشبهة على وجه يعلم
 بكونه هو ذلك المحرم المتخفف في حقه الا ان الاجتناب عنه بان يعلم بكون ذلك الشيء بالقيام في حقه
 حراما اجتنب لوعده بالتحصيل لوجب عليه التحجب عنه فلو اضطر الى واحد معين قبل ان يعلم بان
 يحرم بعضها الا يؤثر على الاجمال في احراز تكليف منجز لدلالة المعلوم بالاجمال بين هذا الشيء المعلوم
 اباحه بالفعل بقبولها بواسطة الاضطرار سواء كان محرما في الواقع ام لم يكن وبين الطرفين
 الذي يشك في حتمه وهذا بخلاف ما نحن فيه فان نفي التكليف بالصلوة الى الصلاة او منع
 او في ثوب ظاهر ليس من آثار العلم بحتم الصلاة اجالا او بقبولها او بكون احد المانعين مما يملكها
 او احد الثوبين ظاهر بل من احكام باصل التكليف اي بوجوب صلوة معتقدة بهذه الصلوة في المعتبر
 فانه متى علم المكلف بذلك انه عطفه بالخروج عن حمله مع الامكان وعدم معتد به في
 مخالفة الاعلى قد يرجع عنه في الواقع فتختص موضوع الواجب وما يتعلق به من الاجزاء
 والشرائط كلها من هذا ثم ان الوجودية التي يجب التحصن عنها وتخصيها بها إنما يمكن ولو بالاحتمال
 ولا بعدد المكلف بعد احراز اصل التكليف في مخالفة شيء من ذلك لا على تقديره عند

ولا يكفي ذلك مجرد احتمال البرائة وكان مقتضى الفرض بعض محلات الواجب عيناً أو نجساً أو احتمالاً مجرداً
 المحلات أو غير أصل الواجب كيف ولو جاز الرجوع إلى أصل البرائة في نفى وجوب سائر المحلات عند
 الفرض بعضاً ومطلقاً جاز الرجوع إليه عند احتمال أيضاً واحتمال تعدد أصل الواجب من غير محض
 اد لا يجب الفرض الشبهة الموضوعية وهو واضح الفساد نعم حال الواجبات المشروطة بالنسبة
 إلى شرائطها الوجوبية حال المحترقات في أن يتجر التكليف بها من ثار العلم بتحقيق شرائطها إلا إذا
 التكليف فلا بد منها أيضاً من أن يكون العلم المتعلق بمحصول الشرط صالحاً للناظر كما في المحترقات
 ومن هذا القبيل ما لو قال الشارع مثلاً يجب كرام كل عالم من أهل البلد ويجب الصلوة على كل
 من مسلم أو يهود ذلك فإن هذا النوع من التكليف كلها واجبات مشروطة بتحقيق موضوعاتها
 فلم يعلم التكليف بوجود عالم البلد لا يستجيز فيه التكليف ولا يجب الفرض عنه فام يعلم بوجوده
 اجبالاً ويرجع في موارد الشك إلى أصل البرائة ومع العلم الاجمالي بوجود عالم مردودين اشكال
 محصوره إلى ما عدا الاحتمالين طبعاً أن يكون العلم الاجمالي صالحاً للناظر لا طبعاً وهذا بخلاف
 ما لو غلب طلب المطلق بالكرام عالم مثلاً فإنه يجب الفرض عن مصدر العلم والخروج عن عمدة التكليف
 بالموافقة القطعية مع الامكان والأما هو الأقرب إليه فالأقرب حتى أنه لو لم يوجد عالم وتبين
 لعلم أحد بحث اندرج في موضوع العالم من غير شقة وأما التكليف وجب عليه ذلك من
 ناسب المقتضى وهذا بخلاف الفرض الأول الذي جعل فيه العالم بنفسه موضوعاً للوجوب لا كرام
 لا كرامة من حيث هو متعلقاً للطلب كي يكون يحصل العالم من مقتضات الوجودية للواجب المطلق
 كلف الفرض الثاني فليسا قل ثم قال لو قلنا يجوز الرجوع إلى البرائة عند تعدد بعض المحلات أو
 عيناً فالظاهر عدم الفرق بين حصوله قبل تجزئ التكليف وبعده كما هو ظاهر لمن ولا يقاس
 بالنسبة المحصورة التي ترفس فيها بالتفصيل بين ما لو اضطر إلى بعض شرائطها قبل تجزئ التكليف
 أو بعده إذ فرق بين المقامين فانه متى تجزئ التكليف بالحرم المعلوم بالاجمال كالحرم في دين
 الأنايين فعند وجب الاجتناب عن ذلك الحرام الخاص طمأناً إلا أن يضطر إليه من غير الاجتناب عن كل
 واحد من المحظورات واضطراره إلى بعضها يجعله معذوراً في ارتكاب ذلك الحرام على تقدير
 مصادر فلو قلنا التبرك لنقدم به تبعه في حله وأما الواجب فمخصص وقدره وكان التكليف
 لشرايط التكليف فقد تجزئ فيه خاصة وجب عليه الخروج عن عمدته فإذا امتد بعد ذلك بعض
 محلاته فإن كان ذلك قبل نفي مداداً أو الواجب فهو ليس إلا كما تعتد في الشك لبعض من
 الوقت كما لا يخفى وحده وإن اعتد بعباده وكان الواجب مضافاً فعدت وقدره وخرج عن
 الحقت وإن كان موسعاً لصلوة الظاهر مثلاً يكون حاله بالنسبة إلى انقضاء الوقت حال المطلق بال

الامر انه في كون كل واحد منها في ذاته مأمورا به بامر غير محقق شئ من الامر الشرعي المتعلق بالامر
 شأن في كون شئ منها مأمورا به للوجوب بمقتضى في نفسه والاصل في كون التكليف الوجوب مطلقا
 شئ على سبيل الاستمرار كما كان عالم في ذاته وورد العالم بين انشاؤه قد اسكان بعضها
 بالجرم في التفصيل بين ما لو كان بعضا مقبلا او غير مقبلا قبل ان ينزل التكليف او بعد ان ينزل التكليف
 الصريح فلا يخطو قاتل واعلم ان اغلب ما سطرناه في المقام مفعول عما حزنناه في بحث العبد من كتابنا
 المستحق فصباح النفس فلعلم ان ما قلنا في ذلك البحث اننا اذا علمنا ان العقل يحصل للشيء
 ان كان بالمطوب فلا حظ ولا ذنب وقولنا انما العقل فلا يستقل له بفتح مؤاخذ من كلف به
اقول توضيح المقام بحيث يرفع به غشاوة الاوهام وينضج به فلتحيز المصنف في هوان الكفر
 في مقام من احد ما هو الذي عقد به هذا الباب انه عند ذلك الواجب بين الاقل والاكبر
 هل انذار الجرم المشكوك مع اثباته بما علاه من الاجزاء بعد ما صبا في حكم العقل والعقل
 عقابا كما في المباني من ان لا فائدهما انما بعد البناء على ان العقل يحصل العقاب عند كونه
 عاصيا في حكم العقاب بالنظر الى ذلك التكليف من حيث هو هل العقل يحكم بوجوب الانشا طي الا
 الشرعية الا حراز مصلحتها الواقعية الملمزة للموجبه لا امر شرعي كما انما الكلام في المقام الاول
 لا شبهة في انه لا غرض من العبد على اذاعة المولى وبذلك جهل في ضمير موضوع امره ولم يطلع العقل
 الجرم والحمل اذا انجز له امره يحصل اليه بيانها او لم يتعرض للمولى لبيانها ولو لم يتعرض
 والى العبد بجميع الاجزاء التي علم بوجوبها للعبد فخصه وبجسه عن وجوب ما يحتمل وجوبه وعدم اطلاعه
 على ما يندل على وجوبه للمولى ان لا يواحد ويجانبه بقوله لم عصيتني وما القيتني فما امرتك
 اذ اعني في الاثبات بل ردي لان عند العبد معلوم مقبول عند العقاب فيفتح من المولى مؤاخذة
 خصوصاً مع غلظ فربا في ما نصبت له عليه دلالة قاتما الكلام في المقام الثاني فمختص العقل
 يلزم بايجاد فعل بالماط مصلحة لا بعد العلم بان فيه مصلحة ملزمة شوا علمها بفضلا واحكاما
 وهو فيما نحن فيه مستعد اذا اظهر العقل الى حواها لان غايته ما يتعل به العقل وبفضله فواعل
 العبد انه هو ان امره لا يكون الا عن مصلحته في المأمور به فانه الى المكلف ولو لم يخط الامر
 على الخلاف في المسئلة الا انه لم يعلم ثوب تلك المصلحة على حصول ذات المأمور به كيف انتوا ووقتها
 على حصوله بكنية خاصة كان كان المكلف جاز ما حبل العقل فان بكنية الطلب وخصوصاً بان
 ولا ينافي ذلك ما فوتهاه عن علم اعتبار معرفة الوجوب في الاذاعة لان ما فوتهاه انما هو بالنظر الى
 التي لا بد منها من كنية الاذاعة بحكم العقل والعقل ولا استحال ان يكون ما فوتهاه عليه بل
 كنية خاصة من الاذاعة لم تطلع عليها والحق في غنا بيان الشايع كما انه لا امتناع عقلا ولا ماداه

ان يكون المركب اجزاء اخرى خفي عليها صورها او الاذعان غير متبينة العقدة دلها او معارضها بما هو
 اوضح منها في نظرنا او اقتضاء الاطلاقات والعمومات في وجوبها والحاصل ان العلم الاجمالي الذي
 لا يخاطبه المكلف باطلا ولا يمكنه الاثبات بجميع الاطراف لا يصلح ان يكون منجز للتكليف كما عرفت
 من ادلة العقل حكمه في وجوب إيجاد الواجبات الشرعية بالمخاطبة لصحتها الواقعية ما لم يعلم ذلك
 المصالح فقبلا وانما يحكم بوجوب إيجادها اطاعة للشرائع وفراغ عن عصية الموحين لا سيما
 العقاب كما لا يخفى هذا مع ان العلم الاجمالي بان الفرض من هذا التكليف حصول مصلحة غائبة الى العلم
 المأمور مغايرة لنفس ذلك الفعل من حيث هو لا يصلح ان يكون مؤثرا في إيجاب الايجاب بالنية الى
 ما تعلل به الفرض اذا علم بخلافه عن المأمور به اجبا او كون المكلف قادرا على تحصيله وانما ان
 المأمور به على وجه ثبت عليه تلك الغاية المقصودة وانما اذا اتمل كونه من قبيل الخاضعات للشرعية
 على هذا الفعل من حيث هو كما هو الغالب في الاصل العرفي الذي لا يصلح الاغراض المتعلقة بها بنفسه فلا
 ان لا يصلح بمغايرة العمل الاخباري الصالح لان يتقارب به التكليف مما له دخل في حصول ذلك
 الفرض هذا الفعل الذي وقع في خبر الطلب كثبت بذلك تكليف مثلا اذا كلف المولى عبدا بالروح
 الى السوق وعلم العبد بان نفس الروح من حيث هو لا يمتنع عليه الفرض وانما مقصوده بمقتضى الخبر
 اخباري لما لا يكون من افعاله الاخبارية كثر اعم بخبره او غايته من نسبة على فعله الاخباري كقول
 مؤيد ويد عليه عند مروره من عند مكانه بارز في جميعه على العبد عندئذ ذلك الفرض من
 المولى او مودعه وانه الايجاب يحصل بمجرد حصول ما يتعلق به عرض المولى لا العلم الاطاعة عملا
 وعرفا اسم الاثبات بالمأمور به على وجه تعلل به عن افعاله فانه قد يتبادر في صدر الكتاب ان الاطاعة
 التي يستعمل العقل بوجوبها ليس الا إيجاد المأمور به بداعي الاغراض وانما على المولى ان يأمر العبد الا
 بما ينطبق غرضه ولكن بعد ان علم العبد بالمخالفة وان ما يتعلق به الفرض من هذا الفعل كثر
 المثل في المثال المزبور او شيء الاثر ثبت عليه الا على عقل التقادير كوفوع رتبة زيد عليه في المثال
 مع تحصيل الجرم بحصول ذلك الفرض لكون علمه في طريقه قاطعا قلبا لتعذر التكليف به وان لم يكن هذا خطأ
 حتى تضاد انما اذا كان خطأ فاصغر عن الزيادة في ذلك من ادفع العلم بالتحلف والمباينة وانما اذا
 اتمل كونه من قبيل المخوضات لم يثبت على نفس المأمور به كذا في المثال الذي هو من فوائد الروح الى السوق في
 المثال المزبور فلو ان افعاله الاجمالي كان عروفا مع ما تفرص به كلها من هذا القبيل لان غايته ما اقصده
 كون تلك النية المتعينة ناسئة على الصالح لتعذر الزيادة في تحصيله نظر العقل على تقدير الاطلاع على ما
 فمن الجائز ان لم يغلب عليه السعير كون تلك المصالح من قبيل الخاصيات المتعينة على نفس هذه الافعال التي
 فيها العمل المتعينة بالنية التكليفية التي لا تنفس هذه الافعال ضد فتردها من الاقل والاكثر يتبعها

في أصل البرائة

هذا ما في نسخة
الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

الكلام المنوي به ان مقتضى الاصل حج بالنسبة الى اكثر اهل البرائة او اقله الشغل كما لا يخفى على الناس
فولم يتم بل بالمرئى بمركب الحج **اقول** قد اختلفوا في ما بينها علمنا انما من الكلام في هذا
المقام انما هو بيان ما يقتضيه الاصل في مقام الحج من حيث التكليف لم يرد من الاقل والاكثر من
البرائة والاحباط وانما ان الصلوة التي يترك في حريته السجدة طائفة اهل هي من حيث ان هذه
المسئلة وانما مقتضى الوجوب على من يجب بحسب هذه المسئلة انما هو ان يترك ذلك اذ بعد تسليم
المقتضى من مقتضى الكلام في ذلك الواجب فنقول ان علم عنوانه يقتضيه لا يفيد وجب الايمان بذلك
المعلوم وان ترد بين مؤدبانية وجب الايمان بحملانه وان ترد بين الاقل والاكثر انما رجع
موضوع هذه المسئلة فلا حظ وناقل **فولم** وانما ان نقل الفصل من حيث هو ليطغى الحج **اقول**
فدنبين شهره ومقتضى الرجوع وانما في امرنا حتى يرتفع عن هناك ما تراه في عبارة الكتاب من البرائة
والاضطراب **فولم** كما تقدم في البابين من حيث يعرف **اقول** طائفة ما تقدم ان يحمل المفصلة الى
صليح ما تفاعل بما لا مسورية ولا عن توجه الامر ولا عن حصول الامتثال لا سئل ان الاول لا يحل
التكليف بالجهل راسا والثاني جواز مخالفة القطعة وقبح عقاب الجاهل المفصرة والثالث تعدد
والتوالي ما بها باطله والملائمة ظاهره وحاصل الجواب اننا نحمل التكليف لم يرد بين الاقل والاكثر
الشواشي انما كونه كونه الجهل المفصلة ما تفاعل توجه المخاطبة ويخبر ولا يستلزم ذلك جواز مخالفة
القطعة صرود ان الجهل عند بالنسبة الى الجهول وهو وجوب الاكثر وانما الاقل فوجوبه معلوم
بالفصل فلا يجوز مخالفة وانما عدم معدومية الجاهل المفصرة مقتضاة على الاقل في ترك
امتنال الاكثر على تقدير وجوبه في الواقع فليس لاجل تنجز التكليف في بؤسطة هذا العلم الاجمالي بل
لوجبه الذي لا يعذر لاجله الجاهل المفصرة لامل بالبرائة مثل الفص في مثل التكليف فلا حظ وناقل
فولم ولا يباين من تقيح المواخذ على ترك الاقل من حيث هو من دون بيان الحج **اقول** قد يقال
ان الاقل على تقدير وجوب الاكثر بالاصل يصير مشكوك الوجوب ضروره ان الشارع لم يرد
حجودا عن الحزن المشكوك على تقدير جبرئيل في الواقع والما كان للتكليف مذهب الاقل والاكثر
هو خلاف الفرض في الاقل بعد جريان الاصل في الاكثر يصير مشكوك الاصل فيتحقق لم يباينه حج
الاصل الجاهل فيه وفي الاكثر حيث يلزم من حاله فيهما طرح العلم الاجمالي في أحد هاتين دون الاخر
نرجع بالبرائة فيجب الاحتياط كما في المسئلة بين العلم بان الاقل في الواقع انما واجب لذاته او مقدمه
لا اكرا ما يصلح ما نفا عن جريان الاصل في تقدير تنجز التكليف في كل تقدير وانما على تقدير
ان تنجز التكليف في الاصل احد التقديرين فلا وما نحن فيه من هذا القبيل اذ لا يعمل تنجز التكليف
بالمقتضى عند تنجز التكليف بل بينهما وهذا انما يتم ذلك فانما تنجز على القول باشتراط وجوب

في أصل البرزخية

١٠٢

المقدّمه باوانه ذنبه انما هو سدا كاتر في علمه والافل لا يقتضي كونها اكثر اجزاء في الواقع بل يقتضي
 في الواقع من باب المقدّمه واجزاء اصل البرزخية في اكثر اجزائها من حيث انفسها وجوبها في الواقع كبرزخية
 وجوب مقدّمه في الافل معلوم انه بالفعل مطلوب ومراد الله انما انما هو مقدّمه الاكثر ولا يقتضي
 الاصل مع العلم بالمقتضى في نفسه للواقع وانما ما نؤمن من انما في العلم بوجوب المقدّمه في النفس كالتجربة
 في التجارب التكليفية بعدد في وجوب اكثر بالاصل وقد نفع باننا لا نقبل التجارب التكليفية في العلم
 هو عبارة عن العلم القابل بوجوب ما يخرج عن علمه الا اذا كان في الواقع والقدرة على نشأة
 من غير في غير ذلك الشيء المطلوب بالذات والقدرة فلو دل مثلا على ان من جماع ومحوه على ان
 الواقع المحال للجدد الا انه في ذلك هو من حيث هو ومقتضى الاعتكاف لا يجوز ترك الروايات
 مستندنا باحتمال كونه مقدّمه للاعتكاف لكن مقتضى المقدّمه وانما نقل الاعتكاف فهو شيء مشكوك
 في وجوبه بالاصل لعدم تعدد الاعتكاف وصحنا الروايات بواسطة مشكوك الوجوب يمكن بعده
 بالاصل وهذا بخلاف صورة التمكن فاننا مع العلم بوجوب شيء عليه بالفعل وقدرة على الفعل
 فلا يبعد في مخالفة ولكن القدر المتيقن الذي يخرج في هذا التكليف هو نفس الروايات دون الاعتكاف
 نعم لو قلنا بان المخرج عن علمه ذلك التكليف المعلوم بالاجمال على تقدير كونه غير موقوف على
 الايمان بذلك لغير تحصيل الجزم بمجوبه على وجه يتعلق به غرض اخر تدعو في ان الاطراف علمنا
 وجوب الاحتياط بفعل الاعتكاف في الفرض ولكن التدعو في شدة حيلنا كما عرفنا انما انما ان
 الافل في حد ذاته ليس مورد البرزخية سواء قلنا بصحة برزخية مشكوك الوجوب بعدد في وجوب اكثر
 بالاصل لم نقل لان تركه في حد ذاته مخالفة لقطعة للتكليف المعلوم بالاجمال فلا يقبل ان
 دليل البرزخية وهذا بخلاف اكثر فان الرخصة في تركه ليست لاختصاصه في الحقيقة الا انها ليست بالتكليف
 ولا محذور في ذلك كما عرفنا في هذه المسألة فلا مانع من ان يترك دليل البرزخية وانما يثبتناه
 في ذلك المبحث ينفع لك وجه ما اشار اليه المصنف انه من ترك الافل سبب استحقاق العقاب
 على مخالفة الواجب الذي علمه بالاجمال هو ان كان هو الافل والاكثر الذي نفي وجوبه بالاصل
 ولمنصدة ان الاطراف الحكم المعلوم بالاجمال انما يكون في الاول ترك المخالفة القطعية والثانية تحصيل
 الموافقة القطعية اما الاول فهي ثمة لا بد منها ولا يقبل الله ان يرضى بدع عنها بان يتبع مخالفة
 القطعية لموجبه الى المناقض والنزج في المعصية التي استعمل العقل بقبولها وتبليتها الى المعصية
 العقاب على مخالفة ذلك المعلوم بالاجمال الذي علم مخالفة ولذا لا يقبل ان يترك الاول
 جميع اطراف الشبهة مع كون كل واحد من حيث هو مشكوك الحكم واما الثانية فهي مخالفة العقل ان
 فانه لا يبعد ان يثبت في مقام الامثال بالموافقة الا انها ليست بصلح معصية لذلك ولذا لا

ما منع عن حمله الأصول والأصناف في بعضها في بعض الأطراف عندئذ لم يمتنع عنها غير ما منعها في بعضها في بعضها
 كما يمنع من ترجيح الخصم في أعمال الأصل في الأكثر شيئا كان الحاكم بها العقل والشرع إلى الاكتفاء
 في الخروج عن هذه ذلك لتكليف المعلوم بالاجمال بالموافقة الأصلية كما لا يخفى على المناظر هذا كله
 مضى إلى أن معانته الأصل الجاهل في الأصل الجاهل في الأكثر في حد ذاته لا يمتنع إذا لم يمتنع
 أن الشك في وجهه وتجره مسبب عن جريان الأصل في الأكثر فكيف يقال إن يكون حكمه مانعا عن جرح
 ما يتوقف عليه موضوعه وعن نفسه وإن شئت قلت بديان وضع بعد الانقضاء عن جميع ما ذكرناه
 لا يقال إن يكون الأصل مانعا إذا لم يمتنع حتى يتحقق المعانته بغيره وبين الأكثر لوقفه على كون الأكثر
 مورد لظن التوقف موضوعه على وجهه وتجره مسبب عن جرح الأصل في الأكثر في حد ذاته لا يمتنع إذا لم يمتنع
 بتوفيقه في نفسه ما على زيادة الأقل لا يمكن التفكيك فالأكثر في حد ذاته لا يمتنع في نفسه لا الوجوب يمكن
 ترجيح وجهه إلى ما يقتضيه الشك وأما الأقل فلا يمكن منه ذلك لا ومع الأكثر وهما معا محال فيكون
 مشمول تلك الأقل محال فالأصل إن يكون مشموله مانعا على الشمول للأكثر حتى يتحقق المعانته في
 كالمعلوم إذا لا يكون محال لا نأمن الذي أخذنا المعنى غير الخافق يمكن القول بوجوب الاحتياط
 في المثال ونظائره إنما كان المعلوم بالاجمال عنوانا محميا معاير للعنوان المعلوم بالتفصيل بان
 يقال إن تضاد العنوانين المحميين بوجوب تأكيد الطلب وبعدد العقاب وهذا هو لما طرأ في العلم
 أنه لا يوجب الاحتياط فإن العلم بوجود المحميين من العلم بغير خطاب به مظاهرة الأمر لا يعلم إن
 يتغيره إنشاء لنا كذا محميين فيما علم من غير تفصيل وأنه تكليف حادث وهذا لا يقع في معنى وجوب الاحتياط
 وإن شئت قلت إن العلم بالاجمال الذي يكون أحد طرفيه مشتق الزام تفصيل على قيمته أحدهما ما
 إذا كان مشتق من طرفه وجوبا لا محال العلم بالاجمال إلى علم تفصيلي وشك بدوي كما لو علم
 الجاهل البار أنه قطع صفات من المذموم إلى ثوبه فوجد منها عذم مواضع وشك في وجود ما زاد عذمه
 ما ليس كذلك بل كان مشتق العلم بالاجمال عنوانا من غير العنوان الذي علم يتقافى الحكم به تفصيله
 فيمكن أن يقال إن الخطاب بالاجتناب عن ملا في البول مثالا عام شامل للبول المعلوم بالاجمال
 بغير أن أحدهما المكلف بوجوه في موارد ابتلاءه فقد خسر التكليف بالاجتناب عنه بترك تحصيله
 وعجزه احتمال معاذنه المحميين في علم وجوب الاجتناب عنها بدل لغيره في دمج الزام العقل بالجرم
 عن هذه ذلك لتكليف المعلوم بالاجمال بوجوب ترك كل من المحتمل حصول الضرر المحتمل ولكن
 لوم ما ذكره من أن محال فيما نحن فيه بان يقال إن احتمال معاذنه ذلك الحكم المعلوم بالاجمال
 للأقل الذي علم تعالى الزام بترك تفصيله لا يقبل في نفو ما يقتضيه من العلم بالاجمال اللهم إلا أن
 يتبدل معنى وجوب الاجتناب عما عدا الشك بالافتقار إلى التفصيل الغير القاطع عن شموله عندئذ منها

المراد من اللفظ أو فهم ما يدل عليه لفظ الصلوة أو ما جرى مجرى ذلك بآثاره في الشارع مثلا أو
ما اردته بلفظ الصلوة أو ما وضع باذاته هذه الكلمة أو ما وجب على الحاضر أو غير ذلك من العباد
المختلفة التي يمكن أن يعبر بها عن ذلك الفعل المعهود المستعمل بالصلوة لم يكن يخرج عن كونه تكليفا بآثار
إذا المكلف به هو الفعل الذي قصد بهذه العبارة وهو نفس الشيء الذي تعلقت الأذنه بهما أو صبح لفظ
الصلوة باذاتها أي الفعل المعبر عنه بهذه العناوين لأن نفس هذه العناوين بنفسها إلا أنه قد يكون
وفوق شيء من هذه العناوين في خسر الطلب ما نفعنا عن إجراء الأصل في نفي الخسر المشكوك كما لو قيل
مثلا أو جده انتهى بصلوة وتردد الصلوة بين الأقل والأكثر لغير المكلف الاقتصار على الأقل فإنه
الأبد في مقام الإشكال من حراز كون المأني به معنونا بالعنوان الذي علم تفضيلا وهو صبح الطلب
ونظر ذلك ما لو قال وجده الصلوة الصحيحة الشاملة للأجزاء والشرائط أو الصلوة المطلوبة لذاتها
أو نحو ذلك من العناوين لا يمكن حرازها بالاصيل أو ما لو قال وجده ما وجب عليك بهذا
أو ما فرضه على الحاضر فنقول الأقل هو القدر المتيقن بهذا التكليف وما علاه مشكوك به لا
وكذا لو قال حصل مرادى من لفظ الصلوة أو مدلول هذه الكلمة بناء على أن المراد والمدلول العلم
من المطابقة والضميمة حيث أن الأقل مقطوع كونه مرادا أما استعلا لا أو تبعا والأكثر مشكوك
فيه وأما أن أريد بها خصوص المستقل فما له حال ما لو أمرا بإيجاد الواجب المنعني وجوب الآ
فإنه قولهم المطلق الموجود أفق النظر متعلق بالمعبد فلو لم ينظر إلى كون صالته علم بالمتقيد
عنده بالحق أقول توضيح أنه إن بنينا على أن اعتبار الأصول التجارية في بنا حاشا لا لفظا
للتخصيص الظاهر من قبل صالته المتعبد وصالته العموم والاطلاق إنما هو من باب لفظ النوع
الحاصل من الغلبة بتقدم صالته مع الخاص الموقوف لها مكنون تلك الأصول من جهة الخاص
لها وأما أن قلنا مرجعها إلى صالته عدم القرينة ونحوها من الأصول المعول عليها الذي العقل
بالمعنى الذي تقدم التنبيه عليه في أوائل حجية المظنة عند البحث عن حجية الظواهر كما هو مقتضى
التحقيق يكون حال الأصول العلية في عدم صلاحيتها لنا بيد الدليل الموقوف لها لعدم
اتخاذها في الرتبة كما أشار إليه المصنف رحمه في غير موضع من الكتاب فيكون المطلوب ترجحا لا مرجحا
هذا ولكن ينبغي في بحث الترجيح إلى أن هذا الكلام باطل لأنه لا يخلو عن تأمل وعلل قبيحة
لتبطل عدم صلاحية موافقة الإطلاق والعموم للمرجحة إنما هو فيما لو أريد أن يخرج بالموافقة
من حيث الإبريز إلى الواقع ولعلك ستعرف في محله أن هذا من المرجحات المنصوصة التي يجب
التقيد بها سواء قلنا بكونه من مرجحات صدور الجمل أو اقواله وجهه صدقه أو ضمنونه لم نقل

ما ورد في المعارضين من عرضها على الكتاب والسنة والاحكام بما يوافقها وطرح المخالفات
ان كراما بالواقعة والمخالفة في هذا الباب انما هو كواقعة والمخالفة لظاهرها من الاطلاق في
العموم ونحوه اذا جاز الخلفا في جميع الكتاب السنة لا يكاد يوجد في الاخبار المتعارضة مع انه في
حد ذاته مطروح عن معياره فهو خارج عن موضوع الاخبار الواردة في باب علاج النكاح
فلنا مل فقولنا لان مورد لها بيان حجة أحد المتعارضين الخ اقول ان اريد بالحجة كونه
طريقا للثبات متعلقه فهو غير معقول بعد معارضته بما يكافئها من الطرقية ويجوز له اخذه في
العمل بمؤداه وان اريد بها كونه مستندا شرعيا للجواز للزام مضمونه مع الرد في مطابقة الواقع
فهو حق ولكن حجة بهذا المعنى لا تنهض للحكمة على صالة الاطلاق فقباسه على اقل حجة الفضا
قباس مع الفالح حيث ان الاخبار بعد فرض حجةها تكون منبهة مقبنة للمراد من المطلق فلا يبقى معه
بحال الصالة الاطلاق واما الجمل المعارض فببطله فهو غير صالح للثبات متعلقه فضلا عن صيرورة
منبهة لاستكشاف المراد من المطلق فالحق ان صالة الاطلاق واردة على اخبار النسخ بعد
فرض انصرافها الى مواضع الجرح التي لا يمكن استغاده حكمها من دليل شرعي ثواب جعلنا هذه
لنا على مسئلة اصولية او قلنا بان مضمونها حكم على صرف فلنا مل فقولنا ومثلها امر
ما بالظهور لاجل الضاد الخ اقول ان جعلنا الظهور انما للذات الفعل الراجع للحديث فالحق
حال لفظ الوضوء والفعل والنيمة في كونه محلا وان جعلنا مراد المفهوم الفعل الراجع
فيكون قول الشارع تظهر غيرة ما لو قال فعل الفعل الراجع للحديث وقد اشرنا انفا الى ان
هذا النحو من التغيير كالتغيير بلفظ حصل مرادى من لفظ الوضوء لا يخرج عن حد كونه تكليفا
بالجمل بعد فرض اجمال الفعل المقصود بها وان كان قد ندرج فيها بوجوب الاحتياط على امل منه
فيما اذا كان بيان المقصود من وظيفة المربيين منه علة اجزاء واحتمل خبرية شئ اخر له عا لم
يتبينه خصوصا مع غراف الامر بتغييره في البيان كما بنا نحن فيه بل الاضافات لا اشرنا
هذه الالفاظ المحملة لدى التحليل بل هي باسرها من قبيل التكليف بالاجل الذي يصلح
لهذا النسخ التكليف الا بالافل نعم لو قلنا بان الظهور نظامه معنوية وهي فعل بوليدي
من فعال لطهارات لثالث قابل لان يتعلق به الطلب بواسطة معتد ما له المقدرة و
ندا اعتبره الشارع شرطا للمصلو له اندرج حجة التكليف بالمبين الذي يجب القطع بحصوله
في مقام الامثال بالاحتياط ولا يجلبه حج اجمال مقتداه وهذا بخلاف ما لو كان
التكليف متعلقا بنفس المقدمات كما لو قلنا بان الظهور اسمها وانتهى من لوازمها التي لا يخلو

تعلق الأمر بها من غير أن يكون بينهما عنوانا للمأمورية مماثل قولهم وتما ذكرنا فيظهر الكلام
فيما لو ذار الأمر بين اثنين والتجيز الحق **اقول** فلو كان الأمر بين القيين والتجيز قد يكون
العلم بان هذا المعين بخصوصه متعلق بطلب شرعي ولكنه يشك في ان طلب المتعلق به
لا يتخير في كماله اجمالا لانه يجب طلبه يوم الجمعة صلوة الجمعة ما عينا او تخير بينهما والظاهر
وقد يكون من شأنه الشك في ان الوجوب للعلوم بالاعمال فعل هو متعلق بهذا الخاص ويطبقه
عليه وعلى غيره كما يكون مختار بينه وبين غيره مما اشارت في تلك الطبيعة بحكم العقل وقد يترجم
ان ترجح الشك في هذا القسم الى الشك في شرطية خصوصية فيدرج في مسئلة الشك في الشرطية
ويذهب ان المعبر في تلك المسئلة ان يعلم اجمالا لا مطلقا وبهذه الطبيعة من حيث هي وشك في كونها
مطلقة ام مقيدة وهو يتبادر الشك في ان هذا الفرد من حيث هو هل متعلق بالطلب والالتزام
عليه وعلى غيره كما هو المفروض في النظام فقوله لانه معارض بحيلنا في الواحد التجيز **اقول** لا يتخير
الادلة البرائة في الواحد التجيز لان الواحد التجيز في ذاتها ثابته لمعارف الفرد بالعلوم وجوب احدها في
الجملة فاذا علم مثله لانه يجب اكرام زيد ما مقبلا او مختارا بينه وبين غيره فقول كون زيد بالخصوص
واجب الاكرام شيء لم يدل عليه دليل فالاصل برائة الذمة عنه ولا باعتبارها الاصل برائة الذمة عن
وجوب احدها مختارا لان وجوب احدها وهو اكرام زيد معلوم في الجملة وكونه مختارا ليس يتكليف
بنفسه اذ البرائة بل توسعة ويختار نظير ما لو ذار الواجب بين كونه مضيفا او موعضا فانه ينبغي
الوجوب المصوب بالاصل ولا باعتبارها الاصل برائة الذمة عن وجوب موعضا كما هو واضح وان شئت
فلما انه ان زيد يختار ان ذلة البرائة في احدها المختل ثبات الرخصة في ترك كل واحد منهما مع ترك
الاخر فهو مما لا يجوز لكونه مخالفا لقطعة الحكم المعلوم بالاعمال وان زيد يترجم وجوب احدها
التخير من حيث كونه مختارا بان يقال في المثال الاصل برائة الذمة عن وجوب اكرام زيد وغيره على
التجيز فهو غير صحيح لان وجوب اكرام احدها على سبيل التجيز بعد ثبوت اصل الوجوب في الجملة
توسعة وليس بهل وليس بكافة بنفية ذلة البرائة وان زيد يترجم ثبات الرخصة في ترك احدها
على سبيل التجيز فهو عبارة اخرى عن صالة برائة الذمة عن خصوص المعين والحاصل ان صالة
برائة الذمة عن الواحد المختار بعد ثبوت اصل الوجوب في الجملة مما لا يكاد يرجع الى محصل تميز لوان
بادلة البرائة صالة علم تعلق الوجوب بالقدار المشترك الحقيقي كافي للتجيز العقلي والاشارة
كافي للتجيز الشرعي كان للمعارضة المزبورة وجبه ولكن لو اردت بنفي الاثار الخاصة لثابته لوجه
القدار المشترك لا يجوز تركه المعلوم سببته لا مستحقا للعقاب لا يقال وجوب الواحد المعين

معلوم

معلوم في الجملة فلا يجري بالنسبة اليه اصله عدم الوجوب خصوصا اذا كان المختص على تقدير شي
 شربا حيث علم تفصيله لا يكون بالخصوص متعلقا بالطلب شرعي من دون كون غيبيا او محتملا فالمرجع
 للمعدم وجوب ما عكس هذا المعين وعدم ترتيب الامر الوضعي وهو سقوط الطالب المتعلق بهذا
 المعين بفعل ما عداه لاننا نقول انما بالنسبة الى المختص العقل فلا يقع لهذا الكلام من صلة الا ان
 انه ليس الا وجوب واحد شاك في تعلفه بالقرى او بالطبيعة فالاصل عدم تعلفه بالطبيعة معناه
 بالاصل عدم تعلفه بالقرى لا محالة ولكن قد اشترنا انما الى الحد هذه الغائز غير متناهية في الورد
 بالاصل عدم وجوب الطبيعة وضع انما في الخاصة من سقوط هذا الفرق بفعل ما عداه ونحوه
 انما لو اريد به بقا استحقاق العقاب بركما فلا يجري لان كون تركها موجبا للاستحقاق العقابي في
 الجملة معلوم وانما بالنسبة الى المختص شرعي فاصله عدم وجوب ما عكس هذا المعين وان لم يكن
 ولكن ما عكس في ثبات كون المعين هو الواجب بعبثه والعلم الاجمالي بوجوبه في الجملة لا يقتضيه
 بعبثه عليه فان كونه ملتزا بفعله بالخصوص ليس من انما يقتضي الوجوب معلوم شيئا بالاجمالي
 بل من انما هو وجوب المتعلق به بفعل ما عداه ولا يبان صدق صالته عدم وجوبه بخير ما اذا لا اثر لهذا
 الاصل فلنأمل في قولنا فيما رخص في الواحد المختص **قولنا** قد عرفت ما في هذه المعارضة
 ان الادلة لا تنص عن غير القبيين كما انما لا تنص عن غير القبيين عند دوران الامر بين كون
 الواجب موسعا ام مضيقا كما تقدمت الشارة اليه فلنأمل في قولنا ثم ان مرجع السلك في
 لما قيل ان السلك في شرطية غيره **قولنا** من نظر بل منع فالنقص بعبثه التحقيق ان المرجع عند السلك
 في وجود المانع وما نفيته الوجود شيئا كانا الشبهة حكمت او موضوعه هو ايضا ان عدم المانع
 شيئا واجبا الكفايا في السلك في الشرطية لم قلنا صفة البرائة لان المانع ما كان وجوده متوقفا
 على بلان لا علة له بخلاف الضرر فله صفة عدم المانع شرطا مناصحة كيف وقد جعلوه فيها الشرط
 ثم هو شرط عقلي بمعنى ان العقل يفرع عن ما نفيته الوجود شرطا لعدم فيه من غير ان العقل يفرع
 من الاعتقاد العقلي لا على سبيل الحقيقة فصفة الصلوة وسقوط الامر المتعلق بها فضلا عن انما لا يتأثر
 باجزاءها كما علة الشرطية المعتبرة في قولنا انما عند انتفله ما يؤثر في فساد ما في الغيبة صفة الصلوة
 هي وان لا يوجد المانع عنها حين فعلها في عدم وجود المانع عنها حال فعلها هو الشرط وهو مؤلف
 الاصيل الا انها الوجود لها بلا مانع كي يقال ان هذا مما ليس له حالة سابقة حتى يستحق
 عدم وجود ما يمنع من فعل الصلوة او عدم جعل هذا الشيء مانعا عن فعلها غير محال لعدم الاعتقاد
 بما اصوله لكنه فلو شك مثلا في ان عدم عاذاه الرجل المرأة شرط في صحة صلوة لا يمكن في شرطية
 ما حصل لعدم اذ لم يترك عدم اشتراط الصلوة بها حالة سابقة حتى يستحق من صحتها الى اصله ليس

وجوب غيبا هو
 شكوك بعبثه
 عدم وجوب البرائة
 على اصله عدم
 برك

او الاستيغال على الحال في المقدم وهذا بخلاف ما لو شك في ما نسبنا مقول لا يصلح عدم وجودها
 من قبل الصلوة ولا حاجة لنا الى ايراد عدم ما نسبته هذا الشيء فضلا عن ايراد اقصاف الصلوة
 بوجودها بل ما نفع كقولنا ان اصل ما ثبت لنا اننا انما نثبت الصلوة من ثار عدم وجودها ما نفع
 الا من ثار عدم ما نسبته هذا الوجود فلا حظ في ذلك **فقولنا** فالحكم في ثار نسبنا اليه الا انما يثبت
اقول فلو كانت سيرة ثار لا يخلو عن اشكال في قولنا وبني على مسئلة البرهان الاخطا **اقول**
 انما سار على تلك المسئلة بمقتضى الالتزام بعد الاخطال بنقصه وذا ندره ما على القول بالبرهان و
 الاخطال بهما على القول بالخطا طابق على عدم اعتبار الشك العقل في غير ان الاصل في كل خطا
 عن وجه واما على القول باعتبار الشك العقل في اجرائها فلا يعقل الالتزام بشي مما في حق الناس
 واجرائها بعد الالتفات الى وجوب الاعادة او جوبها غير صحيح لان وجوب الاعادة وعدم وجوبها
 من الاثار العقلية كمنزلة على بقاء الامر الواضي وعدته فلما مل **فقولنا** ان اريد بعدم خبره
 ما ثبت خبره في الجملة في حق الناس **اقول** اما ظهور الاخبار التي تعدت الاشارة اليها في حق
 متلك وموافقة لما في ثار لنا مؤثر فيما لا يخفى فيه بل لا يثبت في باء تلك الاخبار عن عملها على
 بيان كون لما في ثار فضلا عن اخبارها بل لا على اعتبارها انما يثبت واما ما ذكره من عدم قابلية
 الاعاقل لوجوب الخطا بل بالنبذة الى العفول عند مجابا واسفاطها هو حق الا انه لا يصلح ما نفع
 عن صحة عبادته وعدم خبره الذي يصلوثة اذا يخص طريق وجوب الخطاب اليه بقوله انما الاعاقل
 لا تقرأ السورة او اقر ما عكس السورة بل لا طريق عاقل في تكليفه بما عكس السورة فاذا فرضنا ان
 ليس خبره في حق الناس في الواقع فله في الزام الناس بفعل ما عكس السورة طرق منها ان يكلف جميع
 المكلفين وخصوصا ما ياتي السورة بعد اجراء لم يتغير منها المذكور السورة ثم يخص المكلف بالذكر
 ويقول انها المكلفات قرأ سورة في صلوته وبقول شاذ من المكلفات السورة في صلوته وجعل عليه
 قرائتها ومنها ان باطرح جميع مجاميع الاجزاء ولا ينافي في ذلك عدم وجوب جميع الاجزاء في حق الناس
 لان الفرض من الامر ليس الا بفعل المكلف على اجاد المطلوب وهذا الامر كقضية في البعث على اجاد ما
 هو المطلوب منه بمقتضى الفقرة غايه الامر انه يجب على الامر اعلاية بعد الالتفات بمقتضى عمله وكون
 ما في ثار بمقتضى الامثال تمام ما هو مطلوب منه في حال نسبانه حتى لا يقع في كلفه تذكيره
 ومنها ان يامر بما عكس السورة بعنوان يعلم انه ما لا يتم للنسبان كان يقول شاذ انما المسا قبل
 كذا اذا علم ان السفر لا يتم بالنسبان السورة والحاصل انه لا استحالة في اجادها ووجوب السورة من
 ذكرها فضلا عن هذا لو كان دليل وجوب السورة لبيان يجب لم يمكن الاستدلال باطلاة حال الناس
 لا يثبت الاجر في ثار في حال الذكر وانما بالنبذة الى حال النسبان فيرجع الى ما يقضيه لقواعد العمل

فقولنا ان جوبه السوره لبنت من الحكم المحبولة التي اقول هذا السار على ما هو المتفق من عدم
 كون الاحكام اوضاعه محبولة مسلم ولكن الوجوب الجبر الثابت للاجزاء امر محمول فهو المنفرد حال التماس
 وسقوط الامر بالكل من الموازم القهريه المشتملة على انبائنا بينا الاجزاء اذ لا يعمل بقاء الامر بالكل حين
 حصول امثاله في من ساهل الاجزاء عند عدم وجوب هذا الجبر وان شئت قلنا الامر بالكل محمول على
 الجبر ذاته فما جعل الجبر المنفرد سطر امره بالامثال واليحيى المنفرد يقع التكليف عشره مبنيان من سقوط قطعه
 الا فانه يأسرها اما من سقوط الكل وان علة ثاقبه فلا يقبل بقاءه حتى يتفرع عليه وجوب الاعمال
 بعد التماس هذا مع ان المستصحب حكم تبرع يكون الامر عقليا غير متناهي فلها مثل **فقولنا** ومن
 المعاصر من يفرق بينهما **الحي** اقول ما يمكن ان يكون فارقا بين العلمين دعوى ان الاستصحاب
 الفاعل بعد التمسك به المحبولة للثالث في مقام العمل فلا بد من دليله الا وجوب ترتيب الاثار المشتملة
 على نفس المستصحب من حيث هو كما ستعرف في محله واما حديث الرفع فهو من الادلة الاجتهادية الحاكمه
 على المومات المشتملة للتكاليف نظر رفع القلم عن الصلوة اذا كان مفاده رفع خبره السوره في الواقع
 لو يمينها او كره على تركها دل بالانزاع على ان الواجب على المكلف في حال السهوان وظاهره هو
 ما عدا ما كانا لو ورد دليل خاص يخص به قوله من السوره في صلواته فلا خط وتدين **قولنا**
 اما الزيادة على الوجه الاول **أقول** هذا اذا جعل الفضل الخاص بكيفية الموت من جهة الوجود
 بان يقصد امثال الامر المتعلق بهذا الفعل الخاص وعلى هذا التقدير لا فرق بين هذا الوجه والوجه
 الثاني ضرورة انه لو تم امثال الامر بالصلوة التي خرج ما جعل كوضع العاصف وعلى الواحد والكثير
 نفس صلوة اذ لبس الصلوة المشروعة خرجت ما يملك الصفة وما هو كذا امثال الامر الواجب القائل
 بطبيعة الصلوة وانما ان ما هي الصلوة بهذه الكيفية نظير ما لو كان امثال الامر الصوم الواجب
 وكفان على غير المكلفين زاعما ان الصوم عبادة عن الجحيت عن عبادة اشياء منها ثم الزيادة من مثله
 الاصل علم البطلان لان هذا من علة في اعتقاده في تحقيق المسبب المانع ما يفصل امثال الامر الواجب
 والتعبية بعد فرض ثبوت المانع في جميع الاجزاء بشرائطها المعتبرة فيها والمحصل علم الفرق بين الصلوة
 والا فلا فساد في شيء منها ولكن هذا محجب ما يفصل الاصل فلا ينافي الزيادة بالبطلان في باب الصلوة
 امثالها باطلا وماذا على ان سر واد في صلواته فعليه الاعادة لو سلم ثبوت مثل هذه الموازاة لا يخفى
 ومعنى بطلانها عدم الاعتماد لهما في حصول الكل **الحي** اقول هذا اعتراف بان بعضه معنى اخر
 ما ذكر وهو كون الاجزاء الشائعة مقدمات حصول الكل وانما علم وجوب اشياء منها وبما
 البطلان بهذا المعنى وحاصل هذا المعنى ان الشيء قد يوصف بالصفة والعناد بلحاظ الامر المقصود

هذا سبيل الجواب
 الزيادة من وجه
 الامر من جهة
 نفس العبادة
 في كمال الصلوة

منه فلو ان يركع من الصلوة فما دامت باقية على صلاتها فبها لان غير من الصلوة توصف بالتحريم وان
خرجت عن الغاية بغيره تنقضي بالبراءة والمباذير من استصحاب الصلوة عما هو اذ ان هذا المعنى ولا
محدد فيه فان وجوب استنباط الصلوة واعادة الاجزاء السابقة من ابطالها بهذا المعنى فان
صحتها ينفرج عنها عدم وجوب الاستنباط وسقوط التكليف الغير المتعلق بها المبعث من ال
بالكل ولكن يرد عليه ان البراءة لا يترتب ان يرد بذلك صحة هذه الاجزاء وعدم وجوب اعادةها من
حسب هو بعد طر المانع الكسالى في غير محل لان البراءة انما تحقق بفعل الكل وان البعض وان يرد انما
عدم ما نصه الظاهر وصحة بقية الاجزاء فمما لم يعدم الموقوف على اصول مثبتة ويمكن التمسك
عن ذلك بان من اثار صحة هذه الاجزاء وبقاؤها علما كانت عليه من كونها مستقلة للتكليف الغير
المتعلق بها وجوب الصلوة والاثبات بسائر الاجزاء وان شئت فقل في وجوبها بطالب الصلوة
بقية غيرها من غير مثل هذه الحوادث وهو ان الاجزاء الاجزاء لا اقلية في مثل الصلوة وغيرها من
العبادات انما يتغير بعد الفراغ عن الجزء السابق فوجوبها قبل الاثبات بالجزء السابق يقتضي بقاء
بكل جزء يتجزأ الامر بما بعد فحقك في طر المانع في الانتهاء لشك في ارتفاع الطلب النجوى عن
اللاحق وبسبب الطلب وبصير وجوب الجزء اللاحق واستصحابه مع ما بعده من اجزاء متباعدة
هذه بول شيبان وجوب الصلوة والامام الذي سباني التكليف في وبعد اثبات سائر الاجزاء
وحصول مثالي وامرهما الحرة بالاشتغال برفع الطلب عن الكل فهورا وثبت ان سقوط
الاجزاء لكل من الموازم العقلية المستصحب فلا يترتب عليه مدفع بان الاكل لكل ليس الا الامر
بالاجزاء فمما عيان عن معنى واحد واختلافها انما هو بالاجمال والقضيل في سقوط
احدهما عن سق الاجزاء مع ما تقدمت الاشارة اليه فقام من المستصحب حكم شرعي فكون الاثر عقليا
غير متاثر فامل قولهم ان حكم الشارع على بعض الاشياء بكونه طعا للصلوة الخ اقول وان
يجوز ان يستصحب الصلوة عند الشك في وجود الفاطح لشك في وجود النافض الامر حيث قلنا في
الانصاف بغيره بل من حيث لا يبرهن في ازالة اثر الاجزاء السابقة كالوشك في نافية حدث الاصفى في
الفصل فانه لا يطر في هذا النوع من استصحاب الصلوة من الماشات التي يطر في ثبات المولد
لان الشك لم يتعلق بالفرض الا بجزء من الاجزاء السابقة على الصلوة التي كانت عليها وهي ما يبرها
في رفع الحدث الاكبر على تقدير ضم سائر الاجزاء فيستصحب هذا الحكم الشرعي المتعلق بمجم بلونه بعد
العلق عليه ومن هذا القبيل ما لو شك في خروج البول في شلة الوضوء او خرج منه الذي وشك
في نافية كالاخفى قولهم في اضعف من استصحاب وجوب تمام العمل الخ اقول قد عرفت

امكان استصحاب الوجوب القهري المتعلق بينا في الاجزاء فان يثبت من استصحاب الوجوب الاتمام
 وجوب الاجزاء الباقية التي ينزع منها غير الاتمام لا يثبت عليه الاغراض المذكورة وان ارد
 استصحاب وجوب نفس هذا العنوان فالاغراض في محله **قولهم** والحاصل ان القهري اذا كان
 بين الاتمام والاستيفاء **اقول** اولون ما ذكره قد ممنوع من القهري بعد البناء على عدم
 تمامية شيء مما ذكر استصحاب وجوب الجاني والاتمام او حيز القطع ونحوه وهو وجوب الاتمام ثم لا
 ان كان استصحابه بغير الكون في الصلوة الذي شرع به القطع بان يقال الله كان سابقا في الصلوة
 وشك في ما خرج منها بواسطة ذلك في ما منتهى فثبت كونه في الصلوة وتبرع عليه من خارج
 المتناهي لكونه من آثار فعلية لا بد من بيان الاجزاء حتى يعلم بحر وجوب الصلوة ولكن لا يجب ذلك
 في حيز المأمور به ويكون الباقي في الغالب المتعلق بغير المتناهي من وجوب الكل فانه مما يجب عليه في
 اشياء لا لله المقدم العقل المتناهي من جهة الفرق وهذا لا يوجب القطع بغيره الذي هو الوجه في
 القول ان الاصل المثبت كالايجز وقد صرح بجوابه ان الاستصحاب ليس هو مستدشا بخلافه انما الله
 اياه فاصانه في البعث **قولهم** وبه ما عارض المعلوم من وجوب **اقول** المراد نص في مورد
 الاختراع في حكم الاختصاص فلا يعارضها عمومات اخبار الزيادة كالايجز **قولهم** ثم لو دلل
 على مدح الاخلال بشيء هو اكان خاص من الخصص **قولهم** فهذا فيما اذا كان ذلك الذي هو
 في ما تمسك الحجة من ذلك الخصص على عدم الاخلال بشيء منه هو وانما اذا كان شاملا للخصص
 كالجبر الذي هو عام من الخصص من هذه الجهة فكما يمكن تخصيص الخصص بما اعلى النص من اكد ذلك
 يمكن عكسه بحمل هذا الدليل على كونه جماعيا بين وبين الخصص فلا يوجب مدح احد الطرفين
 على الاخر من مرجح خارجي وسببا في ذلك من بدو وضع انشاء الله **قولهم** ان الخصص بالبناء
اقول لم يتضح لي فانه القيد بتخصيص الخصص بالبناء ان دخل فبغير عدم الخصص بل في
 المعلوم اوسع من خصصه هو ان الشريطة متوقفة لبيان الموضوع لا الاشارة فليكن ما
 مثل قوله انما انما انما انما في الكونية استعمل الصلوة **اقول** هذا اثرنا انما انما انما
 بين الخصص وبين مثل هذا الجبر المعلوم من وجوبه كما يدل عليه ضارة الى الموضوع كما ان الخصص
 كل منهما بالآخر فهذا الجبر يدل على ان الزيادة الهوتية سواء كانت بزيادة او كونه او
 سجد من او غير ذلك من الاجزاء مطلقا موقفة للاعادة فهو من هذه الجهة ثم من الخصص المتناهي
 للاعادة بما يوجب الحجة كما ان الخصص اعلم من حيث هو طرا لا ينصرف في زمان في الزيادة
 الهوتية في الزيادة لانه يوجب الكون والخصص من الاجزاء فلا بد في مرجح احدهما على الاخر بالنسبة الى

مضافاً إليها من ترجح وهو مع الصبيح لا يحكمها على ما في العتومات التي هي في غير ما في نقد
 الإشارة إليها في المتن لأن حكمها منصوصاً بالعمومات المبنية باعتبار شئ من الصلوة من حيث
 لا يقيد العمدة والتمويل لا يحكمها على مثل هذا الحكم الذي ورد في خصوصية هو بل لأن
 بهذا الخبر يستلزم طرحاً لا يمكن دعوى الإجماع على أن كل ما كان في بلد من بلادهم هو موجه للاعادة
 سبوا أيضاً كذلك فالإجماع المصنف مؤيداً بالنسبة إلى الخبر والصلوة وهو كالتصريح بحوله لما في الخبر
 مضافاً إلى ما في هذه بعض الأخبار التي تظهر على اختصاص القاعدة بزيادة وكذا وكذا
 هذا الجمع بل يمكن أن يذهب إلى أنه قد فصل الصبيح في مواضعها من غير فصل بين الخبر كما أنما فصل
 شاملاً غير مثل الخبر الذي ورد بين مسلمة سفيان المتقدم للذكر على عدم الاعادة مطلقاً
 الزيادة الهوتية ولا في بعضها بل قولهم ثم إذا ورد الأمر بالصلوة مثلاً وطلنا بكوننا
 لسماء لا نعني أن في موضع المقام إذا أخذنا بإجماع إجماع من الأدلة المبينة واللفظية والصلوة
 الصبيحة التي تقع مثلاً لا لا لتعلقها بها في حال التمكن والاعتبار باعتبارها عن ترك مثل على البكيت
 والفرقة والزكوع والعبادة والتمسك وغير ذلك من الخبر ومشرطاً بشرط معلوم من أطوار
 الاستقبال والاستقرار وغيرهما إذا قلنا أن مطلقاً بطبيعة الصلوة بأن قال الشارع مثلاً
 لو كنت من جملة أول الزوال صلح ما بين المصنوع وهذا الخطاب في حال القدوة والاعتبار وهو ذلك
 المعهود المشتمل على تلك الأجزاء والفرط المعروفة في ذلك الصلوة من تلك الأجزاء والشرائط
 لم تكن في ذلك الشيء من موقوفات شبيهة بما هو في عرف بحيث يقدر في ذلك الذي يعرفه من غير
 الكيفية قد يشك في بقاء ذلك التكليف حيث يمكن أن يكون اعتبار ذلك الشيء في مطلقاً منها شرطاً
 أو شرطاً مخصوصاً بحال التمكن فلا بد من دفع الشك من أن يرجع إلى الأصل الجاهل في المقام وهو
 الأصل الأول أو العوم الجاهل في الدليل الكذا على اعتبار ذلك الخبر أو الشرط لو كان له دليل
 إطلاقي وعموم كافٍ في قوله لا صلوة إلا بتمامه الكتاب ويظهر مثلاً وان لم يكن له دليل إطلاقي بأكلي
 لبيان أو جلاء من هذه الجهة فإن نسباً على أن الصلوة اسم لا يعجب الرجوع إلى إطلاق الأمر بالصلوة
 والامتناع في تقديره بذلك الشيء على القدر المتبع الذي يمكن استغناء من دليله وهو حال
 التمكن في استغناءه وجوب ذلك الشيء واعتباره في غيره المركب الذي يعلق به الطلب على صلاته
 يجب أن يكون بدليل خارج مقيداً لا خلافه ولا يفتقر إلى إطلاق الأمر بالصلوة كفاً به متماهاً
 متحققاً بدون ذلك الشيء ولو في حال التمكن ولكن دفع البداهة بقصد الإطلاق بالنسبة إلى حال
 التمكن بذلك الدليل الخارج الذي لم يدل إلا على اعتبار في صوره التمكن وإن كانا بائناً

الجمع

اسم

اسم للصحة يجب الرجوع إلى الأصول العامة لفرضه للشك في الشرطية والكثرة من البرائة والأخطار
ولا يجوز في التمسك بالطلاق قوله وتسل جبان لشك في شرطية ذلك الشيء وخبرية في حال العقد
موجب للشك في تحققه وتوضوح المطلق فهو بالنسبة إلى مثل الفرض محال لا مطلق كما هو واضح
كما لو قلنا يكون الالفاظ اسما للتحقيق الخ **أقول** فإن قوله صل على هذا التقدير غير لما
لأنه لا يتبع جميع أجزائها الصلوة وشراطينها جميع الأجزاء والشرائط يجب إخبارها في تمهيد ما مؤثر في كل
سبيل الأجزاء نفس هذا الأمر بل لا بد من حاجته فلا دلالة الخارجين للشيء لأجزاء الصلوة وشراطينها
في تمهيد التقدير للجل وإنما على القول بالانتماء فهي معها أدلة الوجوب فافهم **قوله** فحين
كون من عقوبة البناء **الخ** **أقول** قلل الذي دعاه إلى هذا التكلف هو أن في معيار الحكم
بالبناء لا يفتقر ما مل **قوله** وفيه ولا أن عدم السقوط محمول على نفس المبدأ **الخ** **أقول**
الفرق بين ما لو كان عدم السقوط محمولا على نفس المبدأ وعلى حكمه مع أن الأول قبل الأول لا يلزم
هوانه لو كان محمولا على حكمه فمضى عدم سقوطه بناء على حكمه السابق في نظرنا لما شاع بان حكمه السابق
الذي هو عبارة عن الوجوب الغير مرفوع بقية والوجوب الكفائي لم يكن ثابتا قبل ولا يسقط فمضى
يكون ما نحن فيه مشمول للزمانية فلا بد من حملها على رفع توهم السقوط في الأحكام المستفدة التي
بمعناها دليل واحد وهذا بخلاف ما لو كان محمولا على نفسه فإن معنى عدم سقوطه ثبات الفعل
في السابق واجب لأن وجوبه هو الوجوب السابق فلا يفتقر إلى المناقشة المزبورة فافهم **قوله**
يعني أن الفعل المبذور إذا لم يسقط عند عدم تحقق شيء **الخ** **أقول** فإذا كان قد يقبل الزمانية في
غاية البعد عما ينشأ من غيرها كما يشهد به استدلال العلوم والنسوان والأطباء الذين
يعرفون منها في مطالبهم واستعمالها في عاوداتهم بل المتبادر منها الزعم بإجاء ما مؤثر في بعض
من أفعالهم عند تعدد إيجاده على الوجه لا يتم الذي يتعلق به الغير في حال القدرة والآ
فمضى المبذور لا يسقط بالمعسور أن للمهنة التي يجب إيجادها لا يسقط المبذور منها بسقوط عيونه
فالمتأخر في جريان هذا اللفظ أنه كونها في بنية حال الضرورة مبسورة بالمعقد بنظر العرف سواء
كان هذا الشيء واجبا عند التمكن منه كلف في فائدة بعض الأجزاء أم لا كما في فائدة الشرط الأخرى
لأنه لا يفتقر إلى بشرطه بوصف باوصاف خاصة كالحلاوة والبرودة وأخونه وغيرها ثم لا
المبذور لا يسقط بالمعسور يعلم العبدان أن يكون كلفه بإيجاده فالدلائل عند مقتضى ما مع أن
اللفظ قد لم يكن واجبا حال القدرة ثم يعتبر في جريانها عدم كون المبذور بنظر العرف مهنة متبادرة
لما مؤثر في فائدة اللفظ في فائدة بعض الأجزاء والشرائط المعقولة للمهنة بنظر العرف كاشط

المجبور ما تعلق بالموطن او ما ورد في التماس ان الملاذ في فاعله المجهول كون مجزئاً اذا
 لا اذا اجزاء بخلاف قوله عليه السلام ما لا بد لك كذا لغيرك كذا في الاصل في اجزاء الملاذ
 والمثل قولهم مع انه لو ان بد منها الحرة الخ اقول نعم لو سلم ظهور الجملة المجزئة في الحرة لم يكن
 مخالفاً لظاهرها في المقام فقولهم كذلك يقتضي على الواجبات الخ اقول المباح من قولهم
 عليه السلام ما لا بد لك كذا لا اذا مر به تعلقه بالجزء العبادات وشملها مسوقاً لبيان الحكم او
 والارشاد الى ان نعتاً لبعض الجزاء ما تعلق به تكليف شيء ليس بربا القوط ذلك لتكليف بل بحسب
 الايمان بشار الراجح في مقام يخرج عن عمدة ذلك التكليف وجوباً شرطياً الا شرعاً فكما لا يثبت
 من قولهم اقر السورة في الصلوة او استقبل القبلة منها الا اذا زاده الوجوب المبرر في الاشياء
 الباقية هو عبارة اخرى عن بيان التجزئة والشرطية للصلوة سواء كانت واجبة من جهة فكل ذلك
 يتبادر من قوله اذا اعتذرت السورة في الصلوة لا ترك ما فعلها الا اذا زاده نفس شرطية السورة
 للصلوة في حال الاعتذار فقولهم ثم ان الزاوية الاولى والثالثة وان كانتا ظاهريتين في الزاوية
 اقول نعم في ظهور الزاوية الثالثة فيما يتم استغنائها بقبل الابدان بدعي ان السادس
 الزاوية الاولى ايضا اذا زاده مطلقاً على تعلقه بطلبه ولو حمل جهه التذب فليما مل فقولهم
 مع كنهان الزاوية الثانية في ذلك اقول تدعيان ان الفرق بين الزاوية الثانية والثالثة موجب
 ظهورهما في الواجبات لا الفرق بين قوله لا يترك وبين لا يقطع في ظهوره في الاشياء الا شرعاً فيجب
 موده بالواجبات وفيما لا يخفى فان القسط وعدم القوط لغير هذا الحكم كفي تعليل
 بل قوله لا يقطع بغير الزاوية انما كان في باب الاستصحاب كونه الزاوية بالاعتقاد بقا الحكم
 الاول سواء كان تدبيراً ام وجوباً كما هو واضح فلا فرق لدى التحقيق بين ذلك الاستصحاب وقوله
 المبحور في كون كل منهما الزاوية بالاعتقاد ببقا ما كان الا ان الاستصحاب حيث خالف في موضوع
 الشك يبعد كما ظاهر بخلاف الفاعل فانهما في موضوع الاوامر الواجبة وبخلاف من شرطه
 متعدده مرتبة كما هو واضح فقولهم ولكن الاضافه بها في بعض الشروط اقول هذا في بعض
 اعراض بعضها ما ذكرناه في ضيق الزاوية والافتقار فاد الشرح واجه عن لا يجدي في حذف
 الزاوية لو فسرت بما ذكره المصنف من ان ما وجب عند التمكن من شيء آخر لا يقطع عند
 فان صدق هذا المعنى موقوف على المعارضة لا الاتحاد اذ على تقدير الاتحاد يصدق عليه
 انه هو ذلك الشيء الذي كان واجباً لدى التمكن لانه شئ كان واجباً عند التمكن من شيء آخر
 كما لا يخفى فقولهم لو دار الامر بين ترك الشرط وترك الشئ الخ اقول في ذلك الامر من ترك

الحجر والشرط لصحة ومنها ما لو دار الأمر بين تركه في جزء من الركعة أو تركه في
 ترك السجدة والصلوة وترك الظاهر في الركعة ومنها ما لو دار الأمر بين تركه في جزء من الركعة أو تركه في
 شرط في جميع أجزاء الركعة كما لو دار الأمر بين ترك السجدة والظاهر أو الاستقبال والنية أو
 غيرها من شرائط العبادة في الصلوة والنجاة المحل في زيادة غاشرة على القول باعتبار
 هذا القبيل ومنها ما لو دار الأمر بين تركه في شرط المعينة في نفسه هذا الحجر كما لو دار الأمر بين
 ترك السجدة رأسا أو إيجادا لها بدون شرطها المعينة في صحتها ولا يخفى عليك أن الأول
 البني أدعاهما ترجحا للقبول ترك الشرط على ترك الجزء إنما هي الصلوة الأخيرة لا غير الحكم
 العقل بالاولوية من غير حراز المصلحة في فساد الشرط وعدم ترتيب مقتضى فاعلم على ما نرى على
 ترك الحجر مع أنه لا طريق للعقل إلى ذلك والادلة الشرعية لا تساعد على إثباته فلو قيل هو
 الأخير لولم يعلم من الشارع أهمية أحدهما كالظاهر في الصلوة والنية مقدم وأما السجدة
 الأخيرة فمما جنبته عن موضوع هذه المسئلة لأن الدوران إنما هو بين ترك الحجر رأسا أو إيجادا
 بلا شرط فهو من جزئيات المسئلة الشافعية التي عرفت حكمها **قول** تركه وكذا ترك الحمد عند الشك
 منه بعد الدخول في السجدة **قول** هذا المثال لا يخرج عن مناشئة الدوران بالحمد بقصد الإحاطة
 لا بمقتضى الزيادة لمبطله فالحمد كما لو كبر في سجدة ثم كان زبادة ولو بعنوان الإحاطة
 مبطله مع تردد المكلف في أنه هل يجب عليه نداء أو أنه زبادة مبطله يجب عليه نداء على
 اعتبار الحجر في النية مع الإمكان دفع الباع عن هذه الصلوة والاثبات بصلوة أخرى كما
 عن هذه المسئلة وثوقهم حوته قطع صلوة تدفع بان هذا فيما إذا تمكن من إتمامها فتركها
 المعينة فيها لا مطمع منه بحتم عند اثباته بذلك وتركه له ودخوله في ما بعده انقطاع
 الصلوة فلا يخرج دفع اليد عنها واستئذنها بما جاز ما بوجهها كما تقدم توضيحه في كلام
 المصنف فيما هو نظير المقام فالأولى القبيل فيما لو دار الأمر في الصلوة على الميت الخالف بين
 الكبير أو أربع مشيوطه بعد الزيادة فلما قل **قول** لا أقوى البصير هنا **فوت**
 لا وجه لمقابلة القول بالبصير بعد البناء على أن البناء لا يوجب كالتصديق في التكليف كما هو المصنف
 سبعا لثبوت المصنف لأن جواز الخالف لثبوت العطفة إذ لم تكن عليه معنى جواز الخالف لثبوت العطفة
 إلا أن الأمر على تقدير استئذنها إنما هو في دوران الأمر بين الحمد وبين الذكر لا يمكن الإحاطة
 فيها كما إذا دار الأمر بين فعل شيء وتركه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل بل من قبيل ما لو
 دار الأمر بين تركه شيء بعد الظاهر أو فعله فبانه قد يجنبه مشقة الاحتياط من القول فيهما

فقد علم المكلف بما لا يوجب الجزاء من قوله يا هذا الذي من المذنبين من فعل شيء أو تركه فيجب عليه الجزاء
 كون لما فيه واجدا لشرط العلم بما لا يجبال بحسبنا للقطع بفراغ ذمته عن الواجب المعلوم
 ولا فرق بين ذلك وبين التيقن والتوصل لأن الحواشي لشرط في الجميع نعم لو لم يمكن من الاستدلال
 أمّا القول باعتبار الجزاء في التيقن وعدمه مشروط بقوله لا يجب أن يوضح الوقت ويعبر من الاعتدال في الحكم
 المستدل في مسألة وذلك لأن الأمرين المحذورين قال الحكم منه التيقن لو لم فعل بطلان الحكم لا في التيقن
 والأفلاحي أصالة البرائة التي على الشرط الذي دعى أشكال تعددت الدلائل البينة في محله ثم قالوا
 سئلنا أن لا يخرج في المسألة البينة وجب التزامه في موضع دون ذلك الأمرين العسر والائتمام وأنه
 لا يخفى الجدل من خبرنا هذه المسألة فإن الركعتين الأخيرتين الواضحتين بين المشهد الأول
 والتكليف ما جاز من قوله على تقدير كون تكليفه الائتمام وإذا زاد مبطلة أعده شرطه في
 تقدير كونه العسر ولا ينافي هذا الالتزام بأن العسر والائتمام من قبل التباين لا الألف واللام
 بكونه جبان وجود الركعتين الأخيرتين من مقومات مهية الائتمام وعدمهما العسر في باقي الركعتين
 فمما يثبتان بالذات وأن شئت قلنا أن العسر عبارة عن الركعتين الأولىين بشرط عدمهما
 والائتمام عبارة عنهما بشرط انضمام الأخيرتين إليهما فليسا ممل قولهم ومما في ذلك الخاف
 فها ذكر مضافا لوجوب ثبوت أحدهما وترك الآخر غير تام لأنهم لم يجمع بينهما إذا كان حال التكليف
 أهم من الآخر كما لو اشبهت المرأة الواجب عليها بالحلف ومضى بعد شهرها لاجتماع مع غيرها لا يجوز
 الوجه قطعاً إلا أصالة عدم الزوجية في كل منهما لأن العلم الإجمالي مانع عن الجزاء الأصليين مع
 لأن فرض الاجتهاد موقوف على الزوجية والاشبهته في مثل هذه الصورة الصافي عدم جواز
 واحدة منهما كما ستعرف وجهه في الحقيقة لغيره لا أثر لهذا العلم الإجمالي في تخير التكليف بالواقع
 لأطروا المكلف إلى المثال فالتكليف به تكليف بما لا يطاق وإكمال مصادفة الواقع في صورة
 أن كتاب أحدها وترك الآخر ليس من شأن الالتزام العقل بل هو عمل عائد بعد مكافئة هذا الاحتمال
 الخيال مما لفت الواقع في كلا الأمرين كما لا يخفى على من تأمل في نظائر المقام من لفريات فلا فرق
 هو التخيرة في كل منهما بل في كل منهما لو كانا نداءً فيجب لأن كل واحد من الفعلين بما لا يخفى
 من كل منهما ينظر العقل بوضوح مستعمل لأن المكلف حال اشتغاله بأحد الفعلين يتجمل في كل
 من أنات اشتغال حصة فلهذا رفع اليد عن الفعل الآخر باحتمال التيقن بالنسبة إلى ما لا يبرأ هذا
 الفعل فضلاً عن العقل الآخر المتركة فانه موضوع مستعمل في الأمر بين الوجوب والحق وجب
 كل تقدير تركه فوالأخلاقين وعدم كون أحدهما أهم كانه لو ترك جميعه نظيره في هذا إلا أحد الأخلاق

او يتبين له ههنا بما لم اعاده بغير علم لا احد غيره ولا يلتفت الى حصول الخالفه القطعيه على تقدير ما قلناه
 لما اردنا ذكره قبل هذا المحرم من الفعل او الترك وما ذكرنا ههنا لوجه فيما اخبرناه في دوران الامر بين
 والمحرم من الخبير الاستمراري بل الفرق فيما نحن فيه ايضا بول الى دوران الامر بين الوجوب والمحرم في كل من
 المحتملين كما انه يمكن ازجاء الامر في الدوران الامر بين الوجوب والمحرم اذا كان الفعل قد يتجلى او يكسب اليه
 هذه المسئله مثلا لو علم احب الا اما بوجوب الجوارح المستجده من الصبح الى الغروب وحرمة فعل كل من تركها
 الفعل بدو امره بين المحمدين من قلنا ان نقول ان الجوارح قبل الظهور وعدم الجوارح بعد الظهور فلهما
 واجب ولا يخرج من قطعا وان شئنا ما مع ان المخافه في تلك المسئله بعباشتها المصنف ده الخبير الاستمراري
 فلهذا فاعترض فيه والخاص ان المسئله من فاد واحد ان قلنا في تلك المسئله بالخبير الاستمراري
 مع العلم علمه من اول الفرق فلهذا فاعترض فيه العلم علمه من اول الفرق فلهذا فاعترض فيه العلم علمه من اول الفرق
 قلنا هناك بانه لا يجوز له عدم العلم والاختاره او لا من حيث استدلنا من القطع بالخالفه الحكم الواجب
 ايضا بحجبه لانه بوجوب فعل احدها وترك الآخر فاعترض حصول القطع بالخالفه فلا يخطو ونذكر قولنا
 لو شك في اعتبارها الخ اقول الشك في اليعمال في موضوع الاطاعه لثبوتها العقل
 غير معقول والرجوع الى الشرع والعرف في تضييق موضوع حكم العقل لا يقع فيه وقد استبعدنا الكلام
 في ذلك في اله منه في هذا الموضوع وقد استبعدنا في سطر منه في سطر القطع وتبينها بعض الكلام فلهذا في تبين
 استصحاب حكم العقل من قولنا بل يمكن ان يجعل هذا ان النفاذ الخ اقول لوجه هذا الدليل
 ونخص عن المناشآت المذكوره في علمها لذلك على اعتبار معرفه الوجوه في حقوقها علمه واول الشرع من ان
 التقيد بالعرف ورضائه لا شك في حصول الاطاعه عرف عند الاثنان بالماورئيه بنبيه الوحيه لما
 علمه في الواقع فيكون الاجاغان المعضدان بالشهره كما شاعرا ان الشارع يصر في كونه العلم
 وجعل المعرفة النفس بغيره شرطا في تحقيقها ولو توفرت في الاستدلال لهما فلا اقل من كونها موجبا
 للشك لمنزله الاجبا طال ولكن هذا في حوالها على الجاهل عن الاجبا والالتفات الذي ليس في
 العمل بالبراهين في فعال الاحكام الشرعيه كما هو محل الكلام واما الجتهد فعمل بالبراهين ولا ينافيه ذلك
 المصنف نعم ان المرجع الى الشك في حصول الاطاعه بدونه صاله الاجبا طالا البراهين ان هذا
 فيما لو شك في اعتباره في كونه الخروج عن هذه التكاليف عرفا او فعلا لا ينافي الا احتمال اعتباره من
 باب التقيد كما قلنا في جميع ذلك في صدد الكتاب في شرح كلام المصنف عند معرفه حكم المسئله
 لكن ربما يستدعي من قوله كما ذكرنا ان عرضه كونه شك موجبا للزوم الاجبا ط ولو بالاعتناء في
 الجتهد وهو بحسب الظاهر في العلم بغيره كما لا يخفى على من راجع سائر كتابه فقولنا بعد في الشرع
 الخ الجواب لاعتبار ما لم يولي اقول هذا لو كان فهو ما اذا لم يتناولوه عرض خلافه ولا افرقا يكون

البرهان العكسي كما لو كان المحرر خرج عن هذه التكاليف شكره بالعلم سهل من حيث حصول المعرفة التفصيلية كما لو
 اخرج ما ليس له على شخص مريد دين زيد وعمر فيهما حاضران عنده فتكلف لأجل حصول الجزم بالدين
 المحصور عند المال والسؤال عن من اخبره بالسالم عليه فربما بعد مثل هذا في اعراض ما ينبغي ان
 منتهى ما للمولى كما لا يخفى **قوله** في الاول ما ذكرناه في الوجه الرابع **الحق** **اقول** لا يخفى عليك
 ان الاشكال على سبيل الوجوه انما ينفع بعد التخصيص غير هذا الاشكال لان مقتضى هذه الشهادة وجوب
 التوقف والاجتناب طاهر ومن المعلوم ان الوجوه السابقة تمام ذلك على وجوب التخصيص في العلم بالبرهان
 واذا منع الاخذ بالبراهين بمقتضى العلم الاجمالي كما هو حاصل الاشكال لا يجب التخصيص بما قاله في محله من
 الاشكال انه بعد اليقين على غير كثير من الاخبار والمدة في ذلك الكتاب المعتبر لا ينبغي العلم الاجمالي بوجوه
 وعمرات كثيرة في الواقع المشبهة اثرها بالتبطل في الواقع لا يمكن استنفاده حكمها من تلك الاخبار ولا
 لدعوى ان اطراف العلم الاجمالي مخصوصة بتلك الوثوق نفع كيقال ان هذه الدعوى مجازة في العلم بخبر
 كثير من تلك الاخبار ودلالة لها على ايجابات وعمرات كثيرة من اجل ان تلك البقاع لا تقبل العلم
 بالاجمالي فيها وبحالها في ذلك العلم الاجمالي اثرها بالتبطل ما لا يمكن استنفاده حكمها من تلك الاخبار
 كما تقدم فوضيحت ذلك في بحث محبة لظن ففائدة التخصيص مفر من وجع الواقعة التي شك في حكمها على
 التي تدل على ذلك على وجوبها او حرمتها هذا مع ان دعوى اختصاص اطراف العلم الاجمالي بالوثوق
 التامة الموصولة الى مدركها غير بعيدة فان العلم الاجمالي الحاصل لكل احد وجوده تكاليف كثيرة
 من جهة الاخذ بمشاهدة العلم صدق واجتناب كثير من الشبهة والذين عليهم السلام ذالوا عليها وكون
 الاجتناب الصادق منهم مما دل على ثبوت حكمه في ائمه اوصال اليهم في الكتب المعتبرة غير معلوم وان شئت
 ان العلم الاجمالي نشأ من العلم بمشاهدة كذا مع من سبقنا في التكليف وهكذا الى ان بلغ مع من علموا
 عليهم السلام وتوصل اليهم تلك البقاع ثانيا ولم يكن لهم علم اجمالي بثبوت تكاليف ذلك على علموا
 به تفصيلا فحصل بعد العلم بمشاهدة كذا مع من في التكليف لا يجوز لنا الاخذ بالبراهين الا بعد التخصيص عن
 تكليفهم والعقد المتفق من تكليفهم ليس الا التكليف بما خبرنا به ودونه العلماء في اصولهم المعتبرة فلا
 يجوز العمل بالبراهين قبل اجتناب الاصول واما بعد المراجعة فلا مانع عند نعم لنا علم اجمالي اخر
 بغضاء العقل والنقل من ان لا يعلم خالقنا من علمين بل كلهم يتكلمون بحجج عليهم مشاهير
 الا ان وجوب التخصيص في الاخذ بالبراهين في هذا العلم انما يعلم بالاجمال لهذا العلم ليس باكثر من
 التي يعرفها العوام فلا امل في ان لا يكون قد سلفنا الكلام في شئ من هذه الدلائل **وسنت**
 وكما نشأنا هذا الى ما اسلفنا من اننا نشأنا في العلم **وما** على الاستدلال بهذا الدليل بالوجوب
 الاجتناب في الشهادة التي هي حكيمية والموضوعية وعما ما سلفنا عليه في هذا المقام هو

في كبراه فان حكم العقل بحرية الافدام على ما يعلم ضرورة انما هو ببل اخذه نقل الخبر من حيث هو فاعلم
 لما خوفي موضوع حكمه بوجوب الاجتناب عما يعلم ضرورة طبعه محض البرية على نجا الفقه عند اختلاف
 عن الواقع وكونه حراما كذا الا التبرع الذي تقدم الكلام في حرمته في صدر الكتاب حكمه بوجوب
 الاجتناب عما لا ياب من ضرورة ايضا على تقدير تسليمه كما هو نحو بالنسبة للمضار الاخر وبالحق
 بفعل ان يتداركها شئ على تقدير ثبوتها ليس الا من باب الاجتناب طولا ونقيا عن نفس ذلك الضرر المحتمل
 وعند عدم العلم ^{بعدمه} لا يقتضيه لصح فعله الا من حيث التبرع الذي لا دليل على حرمته ولكن
 عرف في صدر الكتاب ثابا وان لم نقل بحرية التبرع ثم عا ولكن نقينا المبدء عن كون ينظر العقل في
 العقل بحكم المعصية في كونه موجبا الاستحقاق والعقاب ومؤثرا في فتح متعلقه فراجع قول
 ويمكن توبيخ كلامه باذنه انتحقاق عقاب ذي المقدمة من ترك المقدمة التي اقول لا يمكن الا
 القول بمقتضى المشهور واستحقاق العقاب على نجا الفعل الواقع بعد حصوله او الالتزام بان
 العقاب انما هو على ترك المقدمة من حيث هي واما القول بان العقاب على نجا الفعل الواقع ولكن
 الاستحقاق حصل من ترك المقدمة كما هو حاصل التوجيه فنبه انه يستلزم تقديم المعلوم
 على علمه والانتفاء في ثبوتها هذه العقلاء فاطنة بحسن الموازنة في المثال فبعد ان الموازنة
 التي يشهد العقلاء بحسنها قبل حصول العقل هي الموازنة على نفس هذا الفعل من حيث هو بالاطلاق
 من اسباب العقل ام لا كما انهم قد يشهدون بحسنه على الجادة سببا استحقاق ^{هذا العقل} قوله
 واما الموازنة على نفس الفعل بمعنى ترتب ما يستحقه العقل بحسنه الرمي فلا بل العقلاء مطبقون
 على ان العناصر وموازنة الذم ونحوها قبل الجحظا مفتح ثم لو سلم الاستحقاق قبل حصول
 الجناية فاللازم الالتزام بكون فعل المقدمة سببا للاستحقاق لا غير وان كان الحكم في
 سببها للاستحقاق يرتب ذمها عليهما والحاصل انه لا يمكن التزام ثبوت ذلك والله العالم
 قوله ولو لا توجه التوجه من الحكم لقدم تكن وجه البطلان التي اقول المناط في بطلان نه باده كون
 به موجبا الاستحقاق للعقاب لان انتحقاق العقاب يتوقف على فتح الفعل الصاد من المكلف
 تحت صدوره منه وكونه مفعولا فلا يحسن الامر حتى يكون عبادة واما لو لم يكن من حيث صدق
 من القائل مضيقا بالفتح كان لم يكن بعنوان كونه عصبيا فضلا باختبارها بالمكلف فلا يمنع ما في ذم
 من فساد العصب عن توجيه الامر بالصلوة البه لان وجود الجهد العصبيا لم يؤثر في فتح الفعل
 صادوره من المكلف كذا في الفرض حيث ان الفعل بهذا العنوان ليس بالالتعلق بالتكليف به لا في
 حسن الفعل من حيث متعلق العنوان وبن الرأحة بل المشملة على المصلحة العصبية للطلب فلهذا بدو
 الصبر من ربح العقاب وعلمه ففهم صلوه جاهد العصبية وناسبها دون جاهل الحكم

سواء أوجب
 عليه العقل

وأناسدا إذا فرضنا صير بفتح عفاة فانه حج كما قبل الموضوع وكذا انفتح صلوه من توسط ارضا
 معصوبه حال خروجها اذا كان خروجها عن عدم بقصد التوبة والظلم من الغضب لا غير فلو خرج عنها
 انضمام وطرفه لا بقصد الظلم حتى يعنون بهذا العنوان الرجوع وصلى حال الخروج لانفتح صلوه لان
 خروجه كدخوله وجوبه وحرمه بحسن الغياب عليه فلا يجوز الرجوع وانقطاع التمسك بصلوة
 الغيب بان لا يصح الرجوع بالفعل بعد كونه موقوفاً كما هو ظاهر وان اردت من يد توضيح وتبين
 لما ذكره فليدرك انما سطرناه في مكان المصلي فقولنا لا نستقر ببناء العقل في مثال المطر
 المتقدم على عدم الفرق في المنة على نزلها لئلا يفسد المسطورة فيه بين المطلقة والمشرطاً فلو
 هذا مما لا شبهة فيه ولكن الشأن في توجيهه بعد الاعتراف بان الواجبات للشرط لا يتغير التكاليف
 بها الا بعد حصول شرطها وقد بينا ما عندنا في حل هذا الاشكال في اول كتاب الطهارة ونسبنا
 المتعين بمصباح القصد عند التكلم في وجوب الغسل في الليل للصوم عند ما اوردنا عليه من اذلة
 فقولنا ان ما لم يحصل ثمة معين او معين كالطهارة والنجاسة الخ اقول لا بعد ان يكون ثمة
 بالتفصيل الزبور كما يظهر من مثله هو الفرق بين ما اذا كان متعلقاً بقوت الحكم او بالوضع
 خارج من دون ان يكون اشطاط المكلفين مدخلية في محتواه كصيرورة التجديف في طهارة
 والمال في العصب نجساً وما اذا لم يكن كذلك بان كان اشطاطهم مدخلية في تحقق موضوع الحكم او
 كاشفاً لالذنب بشئ وحلثت علاقة المروضية ونحوها فان تحقق الحكم الوضعي الثابت بالادلة
 في مثل الفرض موقوف على كون الشخص الذي يفهم به محتملاً او مفكلاً فالوجه عليه الاعراض بعد
 اخضاعها كالم الوجبة ونحوها ايضا مخصوص للوجبة واشخاصه منه لان تحطظ على ما وجبنا
 به كانه هو الفرق بين ما لو كان الاشخاصه من مدخلية في الموضوع وبين عجزه ولكن بوجه عليه ان
 هذا الفرق يتم الا يرجع الى حصول كمال الخفي وجهه على المناهل فقولنا فلا اشكال في الفساد وان
 انكشف الغيب بعد ذلك الخ اقول الختم بالفساد في الصورة المفترضة في غايه الاشكال فان
 العبرة بالمعبر في قصه العبادة عقلاً ونقلاً البتة لا حصول العمل في الخارج لله تعالى السائر الاغراض
 وهذا المعنى متحقق في الفرض وكون العبد جازماً بان الماني به بالخصوص مع قرب تمام الادليل على
 عبادة فكما انه نطق لعباده الماني بها الاضمار على تقدير مصادفة الاضمار للمواقع كذا انفتح على
 تقدير الخرم بوجوده والبرهانان بفعل الحملات في مصادفة حصول الامثال على تقدير كونه هو
 للمأمور به بل لا ينبغي انما في الغرض واستحقاق الثواب الا والتمسك به اذا انى المكلف ببعض
 حملات المأمور به ترجاه كونه هو المستحب نعم ربما يتامل في الغرض بالتمسك الى الواجبات بما لا
 كون لا يثبتان ببعض الحملات بانها على الامضاء عليه مشوا بالخير فهذا المداخلة لا بعد مطعماً

وان

وان لم يخل هذا ايضا عن نظر حيلان التجري عما يحصل به البطلان الاول بان هذا البطلان لا يتناول
 وقد اشجنا الكلام فيما يتعلق بالمقام في شبه الموضوعات القديمة وقدم شرط من الكلام فيه فيما علقناه
 على اول الكتاب في بحث الاشكال الاجمالي فراجع **قولهم** من باب حجة التجري **اقول** يعنى صورة
 ثابته الى اثبات حكم مخالف للواقع **قولهم** والافوى هو الاول **اقول** قد نامل فيما فواه سبب
 مشايخنا دام ايام افاضانه بما حاصله من العقاب على ما لم يكن المكلف غير قول الى الاشكال في عطف الاول
 حجة فبفتح فلا يثبت على ترك الاشكال فيما لا يطبق الى الاشكال منصوصا من الشارع بعد فرض عدم
 تمكنه من تحصيل العلم الا ما يثبت على ارتكاب ما كان حلالا في الواقع ولم يتخط عن حجة التجري
 فلو قلنا بربنا لعقاب علب فهو والا فلا شئ علب فحاصل غمنا انه لا يعاقب الجاهل النار
 للعصر لوم فعل بحجة التجري الاول الواقعات التي يكون لها طريق ظاهري بحيث لو تفحص عن الظاهر
 يستلزم ذلك الا لشرا ما يقال ان التكليف الواقعي لا يعود الى الطريق بل الى الذم عليه الا ان لم يعلم
 بغير الواقعات في حق الجاهل الذي لم ينصب له طريقا وهذا انما لا يحد وفيه ولكن يتوجه
 ان العلم الاجمالي بان علب تركا ليل واقعة كالتفصيل طريق عقلي الى الواقعات موجبة لغيرها لما
 نقرر في السبب المحصور من ان الجهل التفصيلي ليس ما تعاض بوجه التكليف بل يكون في بغيرها وحسن
 الموازنة على مخالفتها حكم العقل بلزوم الاحباط طرعا للصير والمحمل في مقتضى العقاب وهو حصول
 مخالفة الاحكام الواقعية بوجودها والممانع مفقود وفيها الطريق العبر على خلافه لا يصلح لما يقيد
 الا في حق من ثبت ثبوت في حق من لم ينفق له ولا يعلم بوجوده ووقع في محذور مخالفة الواقع فحاشا
 حكم العقل بوجوب الاحباط طرعا فوا المصنف رة هو الحق الذي لا ستر به ريب والله اعلم **قولهم**
 وهو الذي يقضي به العذر في الموضوعين **اقول** ان البرهان ما دل على معدوديه الا ان صلواته
 ما ضربه ولا يجب عليه اعادةها وهذا لا يقتضي ان يكون الجهل في خصوص هذا المورد خصوصيه
 مقتضيه لوقوع الموازنة عليه دون سائر الموارد بل لا تغفل الفرق في استحقاق موازنة الجاهل
 على مخالفة التكليف الشرعي بين موارد ما فلنا مل **قولهم** في بيع الاشكال **اقول** خصوصا
 لو علم بالحكم بعد الفراغ من صلواته وممكنه من اعادةها في الوقت فان اجزاء الشارع بما صدر منه
 بدلا عما هو واجب عليه مع تمكنه من الخروج عن هذه الواجب قبل فوات وقتها في موازنة على
 مخالفة الواجب كما لا يخفى **قولهم** لكن هذا كله خلاف ظاهر الشهور **اقول** مضانا الى ان ثبوت
 منها لا يبعد وقد لا شك اننا نرى من الشك في بين صحة صلواته واستحقاقه للموازنة في مثل الفرض المتقدم
 انما هو ما يحصل له العلم بتكليفه الواقعي قبل خروج الوقت هذا كله مع ضعف جميع هذه الوجوه
 بل فينا دما اما الاول وهو انه لا يكون المقصود اوجبا على سائر العالم فواضع اذا مقتضى

فصل البراءة

أيضا بطلان ما في محضه من كماله في الدلالة الظاهرة وما الثاني وهو كون العمل بالحق في هذه المسئلة
 كالجهد بالوضع عند انقضاء الزمان وبغير كون العمل بالحق كالجهد بالوضع عند انقضاء الزمان
 حصل في هذا العمل كبقائه الواقع في حاله من العمل بالحق كالجهد بالوضع وان رُدَّ به كونه معد في
 الاجزاء بما صدر عنه بعد الانقضاء وجب عليه في الواقع في الحكم الوضعي دون التكليفي فهو عين الانكسار
 وانما فيه بعد من غير ان ينقضه وانما الثالث وهو انهم يعدم كون الغافل مكلفا بالواقع وكونه في
 حال ذلك العلم فليس له بعد من العمل بالحق في حال الانكسار في مثل العمل المتقدم انما هو ما
 يمكن للشرع ان يقرر انما هو جواز العمل بالحق في حال العلم فيما لو ان العمل بالحق في حال العلم في
 الخارج عن هذه الواجب والمقرر في عرفه كبقائه قبل فوات الوقت ولكن لم يندخل في حيز ان
 الشارع اصطنع ما صدر عنه في حق من استحقاق العقاب وحسن الموازنة على ترك العلم به في حال
 حصول العلم بوجوب العمل على المسافر قبل خروجه وقت الصلوة وقوله صلى الله عليه وسلم انما في اول الوقت
 فلم يدره شوبلا على احوال الشارع لفعله فكيف يصح عقاب هذا الشخص دون القول الذي لم يضر في
 اول الوقت ففصل في قصر افعان ترك الاول للمفترض انما هو في الشارع لفعله ولا لكان يخرج عن
 علمه ما وجب عليه في الواقع قبل فوات وقته وبما ذكرنا فظهر ان ما يوجب على الوجه الاجتهاد وهو
 انقطاع الخطاب عند انقضاء العمل مع كونه في حال العمل مكلفا بالواقع ومما يوجب على الفاعل بوجوب
 نفي العمل بالواقع في الصورة المفترضة لثبوت ما مضى من الشارع لفعله المسلم من الرخصة في الحافطة
 فكيف يصح مع مواخذته عليها فقولهم والمواد التي قام بها غير الواجب مقام الواجب التي اقول في
 مؤدبات الطرق الظاهرة كجواب صلوة الظاهر في الخبر ليدل بوجوبها على تقدير كون الواجب او
 صلوة المجتهد فلما فيها بالاجزاء ومن ثلثه ايضا الصلوات التي باقية ما هي بعض اجزائها او
 الغير المقصود على احوال وجعل المصنف في عند التكليف بوجوب الاجل عند الشك واجبا
 الجزوي والشرط بحال العمل او عموما لئلا يثبت ان قواجم وليس مسئلة الانهزام المسقط لوجوب
 القرار في ذلك السفر ليلحاح المسقط لوجوب الصوم مثلا لما نحن فيه من الاول فلان الانهزام افضل
 فردد على الواجب وليس بما حاسم سقط الواجب وكيف لا والاول يقصد بفعله امثال الواجب
 الثاني فلان السفر موجب لسبيل الموضوع وواقع لا يصل لوجوب لانه سقط للواجب
 الامثال ثم لا يخفى عليك ان ثبوت العمل باليد في الموارد التي اشترى بها بغيره ان كونه بدلا عن
 الواقع غير مقبول لجهله بهذا العنوان واعتقاده عند تعلو الفرض بغيره من العناوين لكونه
 اجزا ليدل بوجوبه لا يقضي سقوط الامر الواقع في غاية الظاهر بقضي على الفعل بالشرع و
 ما يقو به من مصلحة التكليف ومقتضاه سقوط الامر الواقع بان ان هذا الفعل كما هو المذكور

سورة

الأدلة لوجوب الفحص في الشبهة المحكية بأن العقل لا يبعد الجاهل المتمكن من الاستعلام إذا لم يفصل
 فربما بين الشبهة المحكية والموضوعية في ذلك بل الظاهر أن الشبهة المحكية من هذه الجهة المحكية
 حيث أن بيانها وظهورها في الشارع لا يجرى عند من ينظر العقل ما لم يحصل اليقين والامتنان بيان ما
 هو وظاهره فيشكل في فحص العقل بجواز الرجوع إلى البرائة من قول الأمر قبل الفحص في الشبهة بل
 الظاهر أن الأمر بالفحص لو لم يول بعينه باعطاء كل من أهل داره احتجانه دونهما وأما ما مر من بيان
 الضمان على عدم الفحص لو لم يول باعطاء كل من غيرنا واطعام كل هاتين فإضافته لكل عالم ونحوه لكثرة الأمثلة
 فمن شأنه أن يغير دائره العلم فينبغي عقليته ونحوه على أن المراد ما بيان المنصرف وان عرضه لم يجد
 هذه الأمثلة بالنسبة إلى كل من باطلع عليه لا مطلقا فيكون وجوبها مشروطا بالاطلاع ونحوه
 وأما لو حذر أن عرضه يتعلق باستيعاب جميع الأفراد فلا شبهة في وجوب الفحص في مثل هذه المواقف
 التي فرضت العادة بانه لو لا الفحص منع الخروج عن هذه التكليف ولا يثبتان جميع ما تعلقت به الأدلة
 لهذا ولكن نحن أن ما عده في العقاب بالبيان معناه هذا الشامل للشبهات المحكية والموضوعية
 كما غرض في محله على عقليته ساربه في جميع مواقع الشك غير في بله للخصيص فدعوى أن العقل لا
 لا يبعد الجاهل المتمكن من الاستعلام لا يبعد الجاهل بل لا بد من دعوى الأخبار على أن العقل لا يبعد
 الجاهل المتمكن من الاحتياط فما هو الاحتياط ههنا ك هو الجواب ههنا ومقتضاه من الواضحات التي
 يشهد به ضرورة العقل ويعرف به كل أحد أن مواخاة الجاهل على ما مره لأن ما عليه بأن لم
 يكن له طريق شرعي وعقلي يرشده إلى لزومه وبغيره ولا يلزمه التكليف بما لا يطاق فمقتضى مواخاة
 الجاهل المشارك للفحص على مخالفة الواضحات وتركه للفحص أو كانت في الشبهة الموضوعية أم المحكية
 أو فوفية على أن يقوم عنده دليل شرعي وعقلي يرشده إلى لزوم الفحص والخروج عن هذه التكليف
 الواضحة على تقدير برئونه كما في الشبهة المحكية التي فهم وجوب الفحص فيها بالنظر في الإجماع والموضوعية
 المقررة بالعلم بالإجماع للموجب للمواخاة على حكم المعلوم بالإجماع لا لتلزم الزام العقل بالفحص أو
 الاحتياط في أطراف الشبهة دفعا للعقاب المحتمل وأما إذا لم يكن كذلك فإن لم يعلم بثبوت تكليف
 الواضحة لا إجمالا ولا نقضه لا ولم يكن ههنا ك دليل يقيد من قبل الشارع بذلك على وجوب الفحص
 والاحتياط كما في الشبهة الموضوعية فليس للعقل استقلال بلزوم الفحص عن حاله كما أنه لا
 استقلال له بلزوم الاحتياط منه عند عدم التمكن من معرفة حكمه حيث أن حكمه بلزوم الفحص
 بلزوم الاحتياط ليس له من باب دفع الضرر المحتمل وقد عرفت في الشبهة المحكية أن ما عده الفحص
 فإداه على هذه القاعدة ولا يرد الفحص بوجوب الفحص في أصول الدين إذ يكفي في جواز المواخاة
 على مخالفة الواجب لالزام العقل بالفحص إجمارا للشارع بمواخاة الكفاي وخلودهم في التأمل

عن

عزل استقلال العقل بوجوب شكر النعم وعدم طغيان الواحدة على تركه فان اخبار الشارع ما بالمعقوب عليه
 تركه مقررته كما في تمام الحجة وقطع هذا العبدان بعد استقلال عقده بوجوب دفع العقاب المحتمل
 نظير ما لو اخبر شخص عبده الذي لا يدعي عبوديته بان غائبك على عدم اغترافك بالعبودية
 وحال قدر ما امرتك به حتى احمل صدق ذلك الشخص وانته على تقدير كونه سيده بغايبه عليه
 مخالفة لا ينبغي له عند في مخالفة بعد استقلال العقل بوجوب دفع العقاب المحتمل وعلمه باحكام
 ذلك الشخص الذي يدعي انه سيده ولا ينبغي على السيد ان يقيم عقابه بعد ان يتبين له احكامه ولم
 بازاله له عليه وانته على تقدير تركه بواحدة كما هو واضح **فول** اما الكلام في مقدار الشخص
اقول مقدار الشخص متفاوت بالتسوية الى الادلة الدالة على وجوبه فان اعتدنا فيه على العلم
 الاجمالي بدون التكليف فيما يلدنا من الادلة فحده الشخص ان يحصل الجزم بعدم دليل مثبت للتكليف
 في طرف الشبهة بحيث يندرج المورد في الشكوك لا يثبت له في حيز البراهين فان اعتمادنا على
 الاجماع ونحوه من الادلة المجردة ضابطة مقدارها بوجوب الشخص ان يظن بعدم الدليل وان استندنا
 المحكم العقل بوجوب الشخص وعدم مقدورته ان يحل المكلف المتمكن من الاستعلام فحده الى ان يظهر
 له العجز ويكون فيها فاد عليه مشقة من عبوديات نفى الحرج الواوذه على حكم العقل بوجوب الشخص
 وان عولنا على الاخبار وقلنا بدلائلها على الوجوب مطلقا فحده لزوم الحرج كونه اذلة نفى الحرج
 على المطلقات المسببة للتكاليف وان يلبسنا على جميع الادلة وجب الاخذ بمقتضيات الجميع كما ان
فول اما عدم وجوب الزائد للزوم الحرج **اقول** لا يخفى عليك ان دليل نفى الحرج مما جرد
 لو لم يكن العلم الاجمالي ما نعا على جرد الاصول في مجازاتها قبل الفصول الا انما لم يخرج المورد عن
 اطراف الشبهة لا يجرى دليل نفى الحرج لاثبات عدم الوجوب دليل مقتضى دليل نفى الحرج وهو وجوب
 الاصول في مجازاتها عند افتراءها بالعلم الاجمالي كما صرح به المصنف وحقه عند التكلم في نتيجة
 دليل الاستدلال **فول** الا ان يكون الحكم الظاهري الثابت بالاصل **اقول** لو قلنا ان السبب
 هو من كان واجدا للمقدار من المال واف تاليج ولم يكن عليه دين في محلة الظاهر في مقام تكليفه
 فلا شبهة في انه يحقق موضوعه واقعا بوجدان المال وعدم ثبوت دين عليه بمقتضى ظاهره فيمكنه
 فلو خرج احتسب حجة الاسلام تسوا انكشف بعد ذلك ثبوت دين عليه لم لو قلنا بان علم الدين
 الواقع شرط في الاستطاعة لم يكن احرازه باصل البراهين الذي هو بطلان الادلة صاحب الادلة
 ذلك باحالة البراهين الى صاحبها فزاع منه عن الاصل حال بخلافه فيثبت به موضوع الوجوب
 في محلة الظاهر ولكنه لو انكشف ثبوت دين عليه في الواقع لشف ذلك من عدم كون الحج واجبا في
 الواقع وعدم كون ما صد عنه حجة باخر حجة الاسلام كما هو الشأن في جميع الموضوعات الثابتة

والله اعلم بالصواب ولوم بلفظنا وتعلم بحديثنا في ثبوت التكاليف عند صدقها للمصير والام
 الامر الذي يقتضي قبوله في الضرر ويؤمن غم سائر الادلة كما هو ظاهر في كونه في تقديرها على
 الادلة سببا في الاختيار والامر به المستدل فيها بالضرر لرفع اليد عما يقتضيه عمومها من بعض الادلة
 كسنة التماس على احوالهم وغير ذلك كون الضرر حاكما على سائر الادلة ما يقتضي لاصطلاحها في كونه
 بمبدأ لولم يلفظ مقصدا لها لا يخرج عن كل تبرع لان مفاد الضرر على الوجه الذي ذكرناه لا يمكن جعلها
 ضررا لان احكامها المحبولة مقصورة على غير موارد الضرر والفرق بين العيبين ظاهر والمقتضى الاول
 بعارضه اطلاق البراءة الموضوع الشامل لمورد الضرر فلا بد في تحصيله من مرتبة خارجية وهذا
 بخلاف العيب الثاني فانه بمبدأ لولم يلفظ في مرتبة علوية لا اطلاق فتدبر **قوله** فانه حاكم على اول
 انه لاصطلاح الابطه والحق **اقول** فيجعل الاستصحابا حاكما على الادلة الواضحة مسامحة ولو
 كان مفادا لا تنقل اليقين بالشك ان المراد من ابطاله واعماله من الظاهرة الواضحة و
 الظاهرة السفينة لزم كون الظاهرة المستغنية شرطا واعضا للضالوة وهو في سدرتها فالاستصحاب
 لا يكون حاكما الا على الاحكام الظاهرة الثابتة بالقواعد العقلية والظلمة للشك من حيث هو شك
 من البراءة والاضباط والخبر منقضي لا تنقل اليقين بالشك ان الشك لا يلفظ الى شك بان ترتب عليه
 آثاره بل يقتضي على يقين الشايق فيحصل نفس كمال الشك وهذه العبارة لزم مفادها قبل موضوع الحكم
 الواضحة وانما مفادها العام حكم الشك بعد اليقين فاستصحاب الظاهرة حاكم على قاعدة العمل
 الحاكم بغيره يحصل الجزم بحصول الشرط الواضحة لا على ما ذكرنا على انها شرط في الضالوة فلا خطورة
قوله ثم انه يظهر مما ذكرنا من حكمية الزواجر **اقول** المنادى من الضرر المنفي في الشرع هو الضرر
 الذي هو المحاصل بغيرها لمرور عهدها وبنية فوجوه الصب والاعتقال بالماله وروى
 الشاء اذا كان موجبا لحد ومرض وزيادته او بطلان من ظهر مصاديقه في الضرر في موضوع
 اللهم الا ان يطل عليه دليل خاسر كما قد يدعى ذلك في هذا الجواب فيكون ذلك الدليل محصيا
 للقاعدة الموجبة لافلا ب موضوعها والام يقبل ورود محصية عليها بل كان جميع الادلة باطلا
 وعموما وادله عليها والخاص ان القواعد الاخرية المترتبة على مثال التكاليف لست مانعة عن
 انهم الضرر وكذا صدق الضرر ليس سببا لكون مضللا فموجب الفائدة اخرية والذاتية في محبة التبرع
 الموضوع في موارد الضرر والخرج الذي يوجب محلة شرعا وان التبرع في تلك الموارد وخصه لا غير نظر الى
 ان فاعله نفي الضرر والخرج لا يقتضي الارض ويوجب لاشترائه اما في الموارد التي لا يجوز شرعا محلة كمن
 الشهد بوجهه فالبطالان من فاعله عدم جواز اجتماع الامر والامر لا فاعله نفي الضرر ولذا انخص بوضوح
 العلم كما هو الاصل في تلك القواعد وان اردت توصي بذلك فليكن خبر الجدة ما خصناه في محبة التبرع

محمداً وأما ما يدعى بعض الناس لا شك إلا أن تكون هذه المقام وقد ظهر بما ذكرنا أنه إن أراد الخلف بقوله أن الحكم
الحكم الضرر المحجول بالأدلة العامة لا يصلح أن تكون ندركاً للضرر لأن موارد الضرر حيث لا يفتأ عنها
التكاليف فلا مصلحة فيها أن يضح أن يندرك بها الضرر فبقية ما عرفت من أن دليل نفي الضرر لا يدل
الأعلى رفع الحكم الضرر كإحدى الأركان فجعل الضرر وهذا لا ينافي بثبوت ما يقتضيه المصلحة المقصودة
للمتكليف وإن أراد أن المصلحة المقصودة للحكم الثابت بالعمومات ليست صالحة لأن يندرك
بها الضرر بحيث يمتنع عن صدقها شيئاً والتجربة في موضوع دليل نفي الضرر الحاكم على الأمور ما هو
خارج لا يعدل عنه **فصل في** لأن الذي يوهن فيها هي كثرة التخصيصات فيها التي أفق لا يند
أولاً من التخصيصات ما يوجب الضرر عن حق يتخصص في موارد التخصيص عن غيرها من حيث كلف به حقيقة
العرفي قول لا شبهة في أن شيئاً يمتنع مثله ودفع الثمن إلى البائع وكذا أعطاه كل جاني إلى من
لا يعدل في العرف ضرراً فكل حكم شرعي ينطبق على شيء من هذه الأمور لا يعدل حكمها بغيرها إنك
بوجوب الخروج عن عمد من الناس ليس حكمها بغيرها سواء كان الحق بالثبات الدبر ولا كوجوب
الافتقار على زوجة ولولادة وخلافه ومما شبه في أن الاستخفاف في مثل هذه الموارد ثابت
عرفاً ولو لم يكن حكم شرعي إلا أن أهل العرف يرون ترك الافتقار على الزوجة والأولاد وغيرهم
من يتعلو به ظلماً في حقهم فحكم الله لهم لا امتناعاً حكمهم كالحكم بعقوبة المتلفات لا دليل على ذلك
جساً في مال العشر العرفي بقوله كالشرع من باب اشتغال الذي بما هو الأقرب إلى المصلحة
في الأقرب من المثل أو العرفية نعم مثل وجوب الحجر والزكوة بعد حكمها بغيرها الذي العرفي بإحدى المصالح
ألا أن دلالتها وأردت على دليل نفي الضرر في شأنه على ثبوت الاستخفاف لا يابها ما بعد بيان
أنها استخفافاً يكون راداً بها كإسباب الدابة في حكم العرف فيخرج عن كونها حكمها بغيرها وبما ذكرنا ظاهره أن لو لم
الله بوجوب خطبة النكاح والبدن من الأوصاف على وجه يتعارف حصوله عند أهل العرف ولا يعدل في
المال في تحصيله لو نفعه عليه سرفاً وندراً لا يعدل في هذا الحكم من الله حكمها بغيرها إلا أنها موضوعاً
عند العقلاء ولا يعدلون من يتركها في أعيان المصروفين فيهم سرفاً بآثارها ما لا يرونه فحكمهم بغيرها
لو نفعه ولو صرف المال إلا أنه بعدان بين الشارع فذاً شيء لم يكن بدلاً فذاً ربه عقوبتهم يخرج هذا
العرفية مسئلة الخمر عن كونها ضرراً بمقتضى هذا الدليل وأردت على دليل نفي الضرر فلا ينبغي
له أن يعدل بعدان علم فذاً ربه بين الشارع فيكون في كسائر الأعيان التي يقدم العقلاء على أن
ولا يعدلون صرف المال في تحصيله خساره ونصره ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفداء الحقيقية
من حيثها كما في الفداء العينية أم غير حسي كما في الحدنية فمثل اجرة التماهي للفلس وشراء الماء من مثله
للموضوع لا يعدل عنه **فصل في** بعدان علمنا ما أثر أسباب الحدوث في النفقة بما لا يرتفع أثره إلا ما متعال

الطهور يتم لو توقف تحصيل الماء في مورد خاص على خضائه خارج غايته فمقتضى تحصيله عليه عرف وعادة
كما لو توقف على ضائع ثوب منه أو ستره مال ولو ستر بعد مثله ضرر في العرف وأقدام العقلاء على
مثله جباة التحصيل فاصيدهم مع علمهم بترتب غلظتهم لا يخرجهم عن كونهم ضررا أذن بما يقدم
العالم على ضرر لأجل مقصدهم بظهوره من الخزع عن هذا الضرر ونظير الأمر بالبرائة الحديث والحيث كل
تكاليف ثبت في الشريعة لأجل غايته ملحوظة عند العقلاء في أمور معاشهم بحيث يبدل في تحصيلها
كما هو ظاهر إذا احط خبر بما فصلناه وناملت في الموارد التي يتوهم منها أنها عموم الضرر
لثان أكثر مما في الورد والحكومة وأنه قلما يفي مورد يكون من باب التحصيل في العموم
الأحكام الضرورية كغيرها مما مضاه شرعا ولكن منشأها عموم الضرر كما في مورد تعاضل الضررين في
تفضل الصور والله العالم **فولم** حكوا بشرعنا المعتبرون التي **اقول** يتحققون فيه لا ينقد عن
الضرر الشخصي لأن بدل المال بأقل من مثله هو في حد ذاته ضرر دائما إلا أن العالم ربما يقدم
عليه كما في المسئلة المفروضة للتوزع عن ضرر أعظم فيكون تركا به من باب أقل الضررين كما لا يخفى
فولم كما إذا لم يترتب على ترك الشفعة ضرر على التبع التي **اقول** ولكن في كون مستد خبائر
الشفعة في مثل الفرض بل مطلقا دليل على الضرر فامل بل منع والله العالم **فولم** إلا أن ينظم
منها انتفاء الحكم وإسائها التي **اقول** ولكنه في غير محله كما أن ادعاءه في دليل على الرجوع أيضا كذلك
فإن ظاهر دليليهما البراءة للضرر والرجوع للتحصيل كما لا يخفى والله العالم **فولم** فنامت
اقول لعل إشارة الرضا فليق بل ربما يستظهر من كلمات الأصحاب من أن حدوث الخبائر إنما
هو بعد ظهور سبيل العلم به لا من حين العقد ومنه نامل **فولم** وأما الفاعضها والرجوع
إلى الأصل **اقول** يعني تعاضل الضررين والرجوع إلى الفاعضه وبجمل أن يكون الأمر تعاضل
الفاعضتين والمراد بالأصل بأحضر ضرره الناشئ من عموم سلطنته التي تعبد فانه في الرجوع
فجند على هذا التقدير من من الرجوع إلى الفاعضه لا يخرج عن مسامحة وشرع المقام أنا ما أن نقول
بحكومة لا يخرج على نفع الضرر فيكون هو المرجع من أول الأمر بعد تسليم أن منع المالك عن التصرف في ملكه
مطهر من غير الكفاية لأن هذا انحصار له لا وإنما أن نقول بحكومة الضرر على الرجوع في الرجوع إلى
فاعضه نفي الرجوع بعد تعاضل الضررين فإن مقتضى الفاعضه هو الرجوع إلى الأصول والفاعضه المحكومة
بعد ابتداء الحكم بالمعاض واما أن نقول بأن الفاعضتين لا حكومة لأحد منهما على الأخرى بل
مشعرا رضانا فالمرجع ما عليه من الأصول والعقوبات الجارية في ذلك المورد مما لو كان
شي من الفاعضتين سببا عن المعاض لكان ما نفا عن جبرانه كفاعضه السلطنة وأصل البرائة و
الأباحة وغير ذلك كما لا يخفى **فولم** ويعبارة أخرى نفا حكم العبدتين ويبدلها بالغبية هو

في الاستصحاب

أقول الاستصحاب كالقول في الشيء في مثل هذه الموارد والالزام في الموضوعات المتساوية
 مقصر عن قبول اللفظ ولكن الاستصحاب في مثل هذه الموارد إنما هو في الزام صاحب الدار
 بفتح تمام ما ورد من التخصيص على صاحب الدار إنما هو في الزام صاحب الدار
 كانت الصلة مشتركة فصلا عما لو كانت مخصوص
 صاحب الدار بل وكذا لو كانت أصلاً
 الدار ولكن لا يبريد ما يبريد
 صاحب الدار باخرها
 وتخصيصها
 القروض ونظائرهما
 يحتاج الى ربط الاستصحاب
 والله هو العليم الخبير
 الأفكار

في الاستصحاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ولعن الله على أعدائهم
 اليوم الدين قولنا والادب بالانقياد الحكم بالبقاء أقول يعني الاستصحاب في قوله تعالى
 يعني ترتيب ثمار البقاء في مقام العمل نعم لو كان التعريف مخصوصاً بالاستصحاب على قول من يقول
 باعتبار من باب الظن لكان تغير الحكم بالادب ذلك الظن استصحاباً هو طاهر ثم لا يخفى عليك ان
 علم الحكم بالبقاء كونه السابق لا يتلوه القول باعتبار من باب التعبد والقول يكون مجتهد من باب
 حكم العقل بالبقاء انما يتلوهما في مرتبة واحدة حتى يجمع ثمارهما على عمل واحد كما هو
 واضح قولنا فقال الاستصحاب هو التمسك بنبوء ما ثبت اليه أقول ما نقله قد عن
 الواضحة بظاهرها ينطبق على تعريف المسحور لان مقتضوه بحسب الظاهر التمسك في زمان لشك
 البقاء شيء بوجوده في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة اخرى عن نقاه ما كان مستنداً
 وجوده السابق وأما ما ذكر في ذيل كلامه بقوله فقال الى اخره فهو بحسب الظاهر بيان كيفية
 التمسك بالاستصحاب الا من تنزه التعريف نعم بين هذا التعريف وبين التعريف المنسوب الى
 وهو إثبات حكم في زمان لوجوده في زمان سابق عليه فري في بادء الزمان وهو ان مقتضى
 الجود على ظاهره تعريف المسحور ان يكون قسماً لهذا الثوب وانما كان مستند كونه كذا

قال في الاستصحاب

في السابق

لا يضرك ذلك في ثبوت الصلاة وصلّى ذاهلاً ولا خصاً بها بما لما حدث الشك بعد الصلاة
والله اعلم **قولهم** ثم هذا الشك الذي يوجب إعادة الحج أقول لو قلنا باعتبار الشك في الفعل
في جريان الاستصحاب كما هو المفروض لا يثبت على انتساج الحدث إلا بطلان صلواته التي يثبتها بعد
الشك وأما وجوب إعادة ما مضى فلم يثبت من حكمه الشرعي بل من لوازمه العقلية حيث إن من لوازم ثبوت
الحدث بطلان المالك بغيره وبقاء الأمر بالصلاة فلا يمكن إثباته إلا بالأصل المتيقن ثم يجب لفرض لو لا
حكمة في هذه الشك بعد الفراغ إعادة الصلوة بقاء هذه الشك واستصحابه **قولهم** وإنما
استدلوا بهم على ثبات الاستصحاب بالاستغناء الكافي عن المؤثر **أقول** لو كان مستند من بعد
خصائص الشارع بالوجوه نقل سند الاستصحاب بالاستغناء الكافي في بقاءه عن المؤثر لوجب
عليه ما أورده المصنف من العارضة والتوجيه إلا أن ظاهر عبارة المحكي عنه في صدد القول بأن
سند البرهان لا يثبت إلا بل بناءً على استصحابه على كفاية العقلية المحكية فلا يفتقر
أن معنى بناءها على تلك المسئلة أن حجة الاستصحاب من فروع تلك المسئلة فلو قيل أن البناء
لا يحتاج في بقاءه إلى المؤثر بل بعد أن حدثت بنفسه ما لم يرفع رافع الاستصحاب بحججه وإثباته
بأنه في بقاءه لا يفتقر كدونه يحتاج إلى عقله فيقبض عليه الوجود وإن وجه حاجته إلى العقلية مكانة الحجج
لا يختلف عنه فالاستصحاب البرهان في هذا البناء يدل على خروج العدمي من محل الشارع بوجهين
الأول عدم الخلاف في عدم احتياج العدم في بقاءه إلى المؤثر وأنه لو دخل ونفسه يتجوز لأن علته على
علته الوجود التي هي من قبيل الرافع واستناد العقلية له من حيث أن عدم الرافع من سبب البقاء
فليس في الكدشيات تأثيراً في المنصّب الوجودي على تقدير عدم احتياجه في البقاء إلى المؤثر
يصح حاله حال العدمي كما لا يخفى وثباتها تساهلهم على الحجة على تقدير الاستغناء مع أن العقل
لكفاية العقلية المحكية لا يقول بكونها علة فائمه للبقاء واللام يقبل الشك فيه بل يقول بأن الشيء بعد
أن حدث ولو حل ونفسه يبقى ما لم يرفع رافع فالترامهم بالتحجج على هذا التقدير كما شف عن عدم
اعتنائهم بالحوال وجود المانع فيبطل منه أن صالته عدم المانع عندهم من المسلمات بحيث لا يفتقروا
إلى الخيال خلافها وقد شئنا إلى أن الشك في بقاء المنصّب من هذا القبيل فليس محذوراً
هذا الاستدلال غير قابل للمناقشة فلا بد أن ما من منع الإتيان أو الالتزام بحجج العدميات من محل
الشرع فلا حظ وتدبر **قولهم** وهو حكم العقل المتوصل إلى حكم شرعي **أقول** المراد بالحكم العقل
كما يظهر من عبارة المصنف في حق كفاية الإتيان إلى العقل حسن الفعل ومقتضى هذا التقدير
يتضح لك معنى قولهم أن الواجبات الشرعية الطاف في العقلية بعد تفسيرهم اللطف بما يقرب
إلى الطاعة ويبعد عن المعصية لأن الواجبات العقلية قلما تمثل لولم يكن على طبقها أمر شرعي

يوجب

بُوجِبَ الطَّاعَةُ وَتَحْتَ الْعَقْلَ اسْتَحْوَافُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فَالْإِشْرَافُ الشَّرْعِي هُوَ لِيَا عَمَلٌ عَلَى الْفَوْرِ بِلَا أَطْلَافٍ
وَالْعُقُوبَاتُ إِذَا عُرِفَ مَعْنَى اللَّطْفِ ظَهَرَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ أَنَّ اللَّطْفَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ لِذَلِكَ الْمَرَّةِ
أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْشِدَ الْعِبَادَ إِلَى نَصَائِحِهِمْ وَمُقَاسَدِهِمْ بِأَمْرٍ أَوْ بِوَعْدٍ بِالْعَقْلِ وَعَنْهَا الْعَقْلُ الْقَوِيُّ
بِالْمُقَاسَدَاتِ الْعَالِيَةِ وَمَا تَوَقَّعَ بَعْضُهُمْ مَعْنَى الْوَاجِبِ الْعَقْلِي وَأَوْرَدَ عَلَى الْعُلَمَاءِ مَا بَيَّنَّا فَضَحَ مَعْنَاهُمْ
حَيْثُ يَكُونُ تَحْيِيَةُ الْعَقْلِ وَيَقُولُونَ أَنَّ الْعُقَابَ بِاللَّطْفِ يَتَّبِعُ نَشَأَ وَمِنْ الْعَقْلِ عَنْ فِهِمُ الْمَرَادِ فَتَدَبَّرُ
أَمَّا كَوْنُهُمَا يُوَصِّلُ إِلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فَوَجِبَ رَاضِعٌ بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ بِالْبَشْعِ وَلَا يَنْهَى
الْحَسَنَ بِلَا يَأْمُرُ بِالْحَسَنِ وَبِزَيْدٍ عَنِ الْقَبِيحِ عَلَى مَا هُوَ مِنْهُ هَسِبَ الْعَدْلُ وَبِقَضِيَّةِ اللَّطْفِ كَمَا سَمِعُوا
فِي حَقِّهِ **قَوْلُهُ** نَظَرُ إِلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ الْعَقْلِيَّةَ كُلَّهَا مُتَبَيِّنَةٌ مَفْصَلَةٌ إِلَى أَقْوَالٍ أَوْرَدَ عَلَيْهِ بِأَنَّ
الْإِضْطِافَ تَرَدَّدَ تَبَدُّلُ الْعَقْلِ بِقَبِيحٍ عَنَوَانٍ وَحَسَنَةٍ أَيْضًا الْأَمْعُ عَجَزٌ عَنِ التَّيْمِينِ بَيْنَ مَا لِلْمَدَّةِ الْخَلْقِيَّةِ
ثُمَّ هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ فِي الْحُكْمِ هَبًا وَمَا لِلدَّلِيلِ ذَلِكَ وَهَذَا يَنْظُرُ مِنْ مَرَجِعَةِ الْوُجُودِ أَنَّ
هَذَا الْوَسْطَ الْوَسْطَانِ لَكَ فِي بَعْدِ تَبَدُّلِ بَعْضِ الْخُصُوصِيَّاتِ بِجُورِ اسْتِصْلَاحِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي تَبَدَّلُ
الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ بِبَدَلِ الْبِنَاءِ عَلَى السَّاحَةِ الْعَرَفَةِ فِي خِرَافَةِ الْوُضُوعِ فَيَبْدُلُ بَعْضُ الْخُصُوصِيَّاتِ مَا نَعْنَى
الْإِسْتِغْنَاءُ بِنَاءً عَلَى غَيْبِ الرُّجُوعِ فِي لُحْظِ الْوُضُوعِ إِلَى الْعَقْلِ لَا إِلَى الْعَرَفِ كَمَا أَنَّ مَا نَعْنَى غَيْبَ الْحُكْمِ
الْعَقْلِيِّ وَمَا لَكَ أَنْ تَنْتَهِيَ بِخُصَاةٍ وَفِيهِ مَرَجِعَةُ الْوُجُودِ شَاهِدَةٌ بِخِلَافِهِ فَضْلًا عَنْ مَقَامِ الْبَرَاءَةِ
عَلَى ذَلِكَ وَكَيْفَ الْأَمْعُ أَنَّ الْعُقُوبَاتِ لَا يَدُلُّ مَا تَكُونُ بِنَفْسِهَا ضَرْبًا وَمِنْهُ تَبَيَّنَ لَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ
فِيمَا بَعْدَ وَمَعْنَى الْعَجَزِ عَنِ التَّيْمِينِ لِكُنْهَا بِالْبِنَاءِ الَّذِي يَتَّبِعُ وَطَلَّافَاتُ الْأَكْبَرِ لِأَضْرَافِهَا
بِعَقْلِ ذَلِكَ الْعَقْلُ الْمُنْتَبِهَةِ وَحَدِيدَ بِالْمُقَدَّمَاتِ وَدَعْوَى كَوْنِ الْحُكْمِ فِي شَرْعِيَّةِهَا لَا بِتَحْيَا لِحُجْجِ
وَسَطِيَّةِهَا لِفَسَادِ بَعْدِ الْعَرَفِ مَا بَانَ لَهَا لَكِنْفَتُهَا لَهَا لِحُسْنِهَا أَوَّلَ الْقَبِيحَةِ بِأَنَّهَا لَا تَدْرُسُ
أَنْ يَقْبَلَ بِهَا لِحُجْجَاتُ الْحُكْمِ أَنْ فَلَنَ تَنْصَرِفَ عَنِ الْعَقْلِ فَضِيَّةٌ بِحُسْنِ الطَّاعَةِ وَقَبِيحُ الْعَقْبِ وَفِي أَنَّ تَهْنِئَةَ الطَّاعَةِ
وَكَذَا الْمَعْبُودِ وَشَبَّهِهُ لَوْ قَوَّعَ الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْأَطَاعَةَ هَلْ هِيَ تَحْصُلُ غَيْرُ الْوُجُودِ مَثَلًا وَأَشْأَلُ أَمْرَهُ وَكَذَا
الْإِسْكَالُ فِي وَجِبِهَا وَالْإِشْرَافُ الْعَقْلُ بِهَا هَلْ هُوَ أَجَلُ كَوْنِهَا شُكْرُ الْمُنْعَمِ وَالْأَجَلُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْعُقَابِ إِلَى
غَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا يَحْصُلُ فِي ذَلِكَ هَذِهِ الْأُمُورَ أَحْكَامًا عَقْلِيَّةً مِنْهَا وَفِي الْأَجَلِ الْمُرَادُ شَبَّاهُ دُشَأْ عَدْلًا
وَأَعْلَى أَطْلَافِ الْمُسْتَقْلَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَمِنْ الْعُلُومِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ أَحْكَامًا عَقْلِيَّةً لِأَنَّهَا لَا تَدْرُسُ حُسْنَهَا
وَمِنْهَا وَأَنَّ ذَلِكَ الْقَبِيحُ عَمَّا لِلْعَقْلِ وَفَرْضَ نَفْسِكَ حَمَلٌ يَبْلُغُهُ كَوْنُ وَجِبِ الطَّاعَةِ مِنَ
الْمُسْتَقْلَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَأَرَدْتَ مَعْرِفَتَهَا نَفْسَكَ فَلَا يَدُلُّ مِنْ أَنَّ نَفْسَكَ الْمُنْتَبِهَةَ إِلَى بَرَاءَتِهَا بِحُكْمِ
لَهَا أَوَّلًا تَمَّ مَخْصُصٌ بِأَنَّ لَكِنْفَتُهَا الْوُثُورَةُ فِي حُسْنِهَا أَوْ قَبِيحِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَقْلُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حُسْنًا أَوْ
أَوْ قَبِيحًا مِنْهَا يَدْرُسُ كَمَا لِلْعَقْلِ وَفِي ذَلِكَ يَدْرُسُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا شَبَّاهُهَا لَا بِأَيِّامٍ لَيْسَ بِهَا نَفْسُ

عن الحكم في الاطاعة عند المصلحة والا الى ان يحصل غرض المولى بعد الاطلاع على هل هو الامام الا
ثم يثبت الى جهاته من ان فيه اذ الحجة وهو موجب بغير شكه وان في تركه استحقاق المذنب في حال
المضرة الغير ذلك فان ذلك في شيء ما جازمه ملزمة بالعقل يحكم بوجوبه من تلك الجهة والا فلا شواشي هذا
المعنى بالاطاعة ان لا يسل المذنب في حكم العقل على المتبند ضرورة ان العقل لفظ وصوت حتى يرجع
في تخصيص معناه الى غيره بل لا بد من ان يؤخذ موضوع حكمه بمهتبه وحقيقته من نفس العقل الاخر والى
الاخرى نقل العقل في الحكم بقبح مخالفة العبد لسيد وحسن امثاله عند تصور نفس مخالفة والى
من حيثها على سبيل الاجمال من دون ان يتوقف في ذلك على تصور جهاته فانفسها فلا شك في
شيء عن ذلك لكن مثله ان يكون حسن طاعة العبد لسيد وفيه مقتضيه بعد اخذ الاضافة وهذا في
ذاتين حيث ان منافع العبد التي من افعالها امثال الامر ملك لولاه وانما يحكم العقل بغير مخالفة العبد
استحقاق المولى للمنفعة العبد فيكون حكمه بقبح مخالفة نظير حكمه بقبح مخالفة الاجير لاسانجرو من
العلوم ان نفس مخالفة الاجير لاسانجرو من حيث هي ظلم وعدوان فلا يحتاج العقل في مثل الفرض في
حكمه الى تصور شيء اخر واما ما يتصوره وهو التفرط في حق الغير من دون علمه ومعلوم ان قبح
منع الحق عن مستحقه ذاتي الذي العقل الاخرى ان العقل كما يتفعل بوجوب طاعة السيد كذا
فيما يتفعل بوجوب طاعة غيره كسلطان الجور والمكره ونحوهما فهل يعقل ان يحكم العقل
بالوجوب في مثل هذه الفروض من دون ان يتفعل به وبغير حاشا عن ذلك ان قلت يمكن
ان العقل لا يحكم على شيء بعد احوال جهاته مفضلا الا انه لا مانع من ان يكون الشيء جهات مستعد
كل واحده منها سبب محسن الفعل في الجملة ولا يكون كل منها بافراده سببا مستقلا لان الزام العقل
بفعله الا ان مجموعها من حيث المجموع سبب الاذوال العقل انما له على الجهة الملتزمة بكل واحد
من تلك الجهات بافراده او باضافتها الى بعض الجهات الاخرى بل لان يكون سببا للحكم بالوجوب
واقعا وان لم يكن للعقل طريق الى احواله بعد تبديل بعض الجهات لعدم استقلالها بالحكم كما هو
المفروض فعلى هذا لو تبديل بعض جهات الفعل بزل الحكم العقلي جرم الاستطالة بقاء حال
الشك في المناط لاستلزام اجتماع اليقين والشك في شيء واحد شخص في زمان واحد هو
باطل ولكنه للوجوب ذلك القطع بزوال الحكم الشرعي المستكشف عن هذا الفعل الاحمال بقاء
لان الحكم الشرعي انما يتبع المناط الواقعي لانه هو المعلوم عند العقل كونه مناطيا فيصير الحكم
الشرعي في زمان الشك ذالم يكن الوصف الزائد مما يوجب تغير الموضوع عرفا قلت ما هو
استنباه فشاء من الفلز عن تخصيص الموضوع ذلك لثقل العقل بحكمه ولينكشف منه الحكم
الشرعي وعن المسامحة في تعيين مورد المناط محال الفلز التي ملزم بها في اجراء الاستصحاب

دفعها

ومنهما ان الموضوع في الاحكام العقلية وكذلك الشرعيات المستكشفة بها ليدل العقل المعنون بالفعل
 ان لا يستقل العقل بحكم الذات الفعل من حيث هي كما انشا والبطلان في هذا انما هو ان الصدق
 ليس موضوعا للمعنى بعنوان كونه صدقا وانما هو موضوع للحكم بعنوان كونه مضرا فكذا السائل
 على الجبهات المتعددة فالشيء المشتمل على هذه الجبهات من حيث كونه كذلك هو الموضوع للحكم العقلية
 وينتقل الى حكم الشارع بحكم هذا الفعل المعنون بهذا العنوان الذي لا يستقل العقل بحكمه وان
 احكاما بقاء مناط الحكم في الفعل الذي ليس عنوانا بهذا العنوان لا ينفج في اجراء الاستصحاب بل
 استصحابا حقيقيا وانما هو ان الحكم من موضوع الى موضوع اخر وانما الرجوع الى العرف في
 الموضوع في المستصحب الغاء بعض القبول التي تجعل مدخلها فيه بحكم انما هو فيها اذا لم يعلم
 الموضوع مفضلا وانما اذا علم ذلك مفضلا فانما اعتداد بما يحل العرف بحكم على
 المقر عن هذا العنوان بل العرف ايضا لا يباحون بعد اطلاعهم على ان الوصف لا يزل مما اخذ
 عنوانا للموضوع فاما ان قلت قلنا ان عنوان الموضوع في الاحكام العقلية ما هو مناط
 الحكم لاننا ان نقول في المثال السابق لا يبل ان بعض الشك في حكمه ان هذا الصدق
 مضر وكل مضر يبيع فهذا الصدق يبيع وكل يبيع حرام فيلحق ان هذا الصدق حرام ومن المعلوم ان
 الموضوع في التبعيض هو ذات الصدق بعنوان كونه صدقا لا بعنوان اخر قلت هذه مثلا لضرر
 لا يتحقق وجهه على المتأمل وكيف لا ولا يجري هذا العنوان في جميع المصاديق المندرجة تحت انفاهم
 الكلية التي لها احكام شرعية مفقولة مثلا هذا الجسم كذب وكل كذب يجر هذا الجسم يجر ثم ينص
 الباطن بعد انقلا به لما لان الموضوع باق على هذا الفرض وهو بدعي الفساد ضروره ان
 واسطة في البتوث فلا يجوز الغائه **فقولهم** بان قلت على القول بكون الاحكام الشرعية التي
اقول حاصل البراءة ان لا يشك في ما ذكرنا من اجراء الاستصحاب في مطلق الاحكام الشرعية
 على مذهب المعتزلة من كونها ثابتة للمصالح والمفاسد وانما الطائفة في الواجبات العقلية لا تفتقر
 على هذا السجل موضوع الواجب العقل والواجب الشرعي في جميع الواجبات كما يشهد به فاعده النفا
 فما هو حسن وانما موضوع اللوجوب شرعا كما هو موضوع حكم العقل بلزوم ان تكاثر وما هو
 وانما موضوع للموت شرعا كما انه موضوع للزام العقل بالبحر زعم ولا يتجسس هذا بالاستقلال
 العقلية بل هو عام في مطلق الاحكام الشرعية على حسب ما يقتضيه فاعده النفا في الموضوع
 لحكم العقل والشرع هو الحسن والقبح الواضهان فكما ان الشك في بقاء الحسن والقبح راجع
 الى الشك في الموضوع كذلك الشك في بقاء الحكم الشرعي راجع الى الشك في بقاء موضوعه
 وحاصل دفع الاشكال ان ما ذكرنا من انما هو الحكمين وكذا موضوعهما وانما

فلا كنه مانع عن التفكيك بين الحكمين في اجراء الاستصحاب في أحد هاتين الاخر اذا كان ينبغي
 الاستصحاب على الظن انه لا عقل حصول الظن ببقاء الخمد دون الفصح بعد اثبات الملازمة بينهما و
 انما لو كان بناء الاستصحاب على التبعيد فلا اذا لم يدرج على ما يتفاد من دليل الاستصحاب
 من العلوم انه لا يدل الا على التبعيد بالحالة السابقة في الشرعيات واما ما ذكر من ان الشك في
 بقاء الحكم الشرعي من جهة الشك في بقاء عنوان الموضوع الواقعي الذي هو مناط الحكم العقل
 فهو مسلم لان قوام الاستصحاب ليس على احراز الموضوع في الموضوع بهذا المعنى والا لا يعقل
 في الحكم بل النشاط احراز ما هو الموضوع في ظاهر الاذلة وبحكم العرف ومن العلوم امكان تغاير الموضوع
 في الكلام الشرعي نظرا الى خواهر الاذلة مع ما هو النشاط الواقعي والشرعي ذلك ان الشارع ان يتر
 عن الموضوع الواقعي بعبارة اخرى ملازمة لها هو موضوع في حكم العقل واخص منها انما يتناول
 الابتيان الحكم في بعض المصاديق وعنوان يتم الامكان ان يؤدي عرضة بذلك والحاصل انه لا
 ان يتر عن الموضوع في مقام التفسير العنوان الذي هو موضوع في الحكم العقل ومناط الحكم واقعا
 وهذا بخلاف الحكم العقل حيث ان لا يطرق العقل الى تضييق الموضوع الى هذا العنوان الذي ذلك
 حكمه وليس لسان حتى باخذ بعض العبارات الملازمة موضوعا لحكم شيئا اذا حكم الشارع بحكم
 لكونه مسكرا فقد جعل عنوان التحريم موضوعا لحكمه مع كونه اعم من وجه من المناط الذي هو عنوان
 للموضوع الواقعي فلو شئت في بقاء حرمتها للشك في بقاء وصف الاسكار فيصيح بقا لان هذا
 الحركان محلا في السابق والان شك في بقاء حرمتها فببصب ولكن التغاير بين المناط وعنوان
 الموضوع في العبارات غير محمول فلا يضيغ الاستصحاب فيها والاف في الشرعيات المستكف بها اما
 في العبارات فواضح واما في الشرعيات فلا تلابت ككشف الحكم الشرعي من الحكم العقلي الى الموضوع
 ادرك العقل حكمه كما لا يخفى **فوق** لم يتم لو علم مناط هذا الحكم وعنوانه المعلق عليه في حكم العقل
اقول حاصل مراده علم ما يشهد به الناظر في مجموع كلامه خصوصا تعريفه الذي سبب ذكره
 فيما بعد انه لو علم ان مناط هذا الحكم الشرعي وعنوانه يعني موضوعه هو الشئ الذي علم عليه
 الحكم في حكم العقل يعني لو علم اتحاد الموضوع والمناط في حكم الشرع والعقل كما في الشرعيات
 من حكم العقل لم يجرى الاستصحاب ولكنك خبرنا في العبارة من هذه والاجمال فان ظاهرا
 منع جريان الاستصحاب فيما لو علم مناط حكم العقل وموضوعه بقبلا مطلقا وهو غير مضمود
 بحسب الظاهر والا لا بد ان اجزاء العبارة بعضها مانع بعض وكيف كان فالتحقق ما عرفت فيما تقدم
 من ان جريان الاستصحاب بقاء موضوع الحكم الشرعي عرفا وهذا انما يتحقق فيما اذا كان النشاط
 وعنوان الموضوع متاثره بالنظر الى خواهر الاذلة وحكم العرف سواء علم بالمناط بقبلا كما لو

قال الشارع حرم الخمر وعلم أن علمه لا يمكن أن يثبت في بقاء حرمه لأجل الشك في بقاء مناهيها
 أول تعام يتم لو علق الحكم على ما هو الموضوع في الحكم العقل لم يجز فيه الاستصحاب كما لا يخفى
 قولهم وإنما إذا لم يكن العدم مسندا إلى القضية العقلية الخ **أقول** توصيح المقام أن لكل
 واحد من الأعداء عللا متعللة به بعدد أجزاء علته الوجودية وشروطها التي منها عدم الموانع لانه
 فقد كل شرط أو جزء مما اعتبر في علة الوجود علة نامة لاستقاء ذلك الشيء فهذه العلل قد غوامر على
 مورد وقد لا يوجد منها البعض فما هذا البعض كان من قبل الاعتذار العقلية الموجبة لجمع التكليف
 وكان السبب بتخصيصه كعدم وجوب الصلوة على الغافل الواجد لمشاوطة التكليف ما عدا
 عدم الالتفات وعدم وجوب إزالة الجأشه عن المسجد على من يقضي عليه وفي الحاضر التي
 هي ثم مقصدان نفع القضية العقلية من غير بيان الاستصحاب فيها كما عرفت وإنما إذا لم يتحيز
 سببه في الفيض العقل كالتكاليف المتغيرة في حال الصغر فلا مانع من جريان الاستصحاب فيها إلا
 استصحاب العدم الخاص الذي كلف العقل حاكما به بل مطلق العدم الذي استقل العقل به في بعض
 الأحوال فلا ينظر في البهتة بل يثبت بل الموضوع والفرق بين العدم الخاص ليس عن عدم تميزه الثاني
 الموضوع غير التميز بين مطلق العدم المسبب عن فقد المقتضى الثابت له في حال عدم تميزه من حيث
 هو لا من حيث كونه غير متميز إنما هو مجرد الاختيار الناشئ من إضافة إلى سبب خاص لا لتمام في الأعداء
 من حيث هو استصحاب البرائة الأصلية والعدم الذي بعده استصحاب حال يصبح شاذة
 إلى القضية العقلية في بعض الأحوال فلا يصح فيه تميزه استصحاب حال العقل وهذا بخلاف ما
 كان المستصحب جودها كما لو استقل العقل مثلا بوجوب رد الأمانات إلى أهلها على المسودع غير
 المضرب ردّها وثبت بدليل آخر من غير تميز العقل وجوب الرد عليه من غير أحد عنوان غير المضرب
 منبدا في الموضوع كالأية مقصدان نفع القضية العقلية وصبر هذه الرد مشكوك الوجوب بواسطة
 الضرر واما من اجزاء استصحاب الحكم الشرعي المستفاد من الكتاب ولكنه لعل استصحابا بالحال الذي
 كان العقل حاكما به في حال عدم الضرر لأن الحال الذي ذكره العقل هو الوجوب الخاص
 العارض لموضوع غير المضرب وهو غير الوجوب المحمول على ذات الشخص المستفاد من الآية الشرع
 وأما كل منهما عن الآخر فتقول اعتباري فهما مباينان بالذات فلا يصح جعله من استصحاب
 حال العقل كإزالة البرائة والعدم الذي فلينا مثل قولهم اذ مع وجوده لا يعقل ظن
 البقاء **أقول** ومع الشك المتساوي الطرفين أيضا لا يعقل ظن البقاء إلا أن الشك
 لا يجزى برجح أحد الطرفين على الآخر فذا العقل في الحالة السابقة يحتمل له الظن الشخصي البقاء
 على كون الاستصحاب من الأمانات وهذا بخلاف ما لو ظن بخبره فانه لا يستلزم ذلك إلا

بناء

ان يدعو عدم معقولية على هذا الوجه لا يفي عن تامل **فول** ويمكن ان يجعل كلام القصد
اقول فعمل هذا الاحتمال اقرب في كلامهم من ازالة الظن المقتضي الاستصحابا على هذا
عندهم من حيث كونه مقبدا للظن نوعا ولكن افي دونه للظن بالنوع انما هي في الموارد التي لا يترتب
مازاة الخلاف كما ينبغي ان يكون في الغالبية بانها امانة حيث لا امانة على خلافها وليس ذلك بعيد
ولعل مرجع الوجدان في موارد الغلبة انما يتأخذ على ثبات هذه الدعوى **فول**
كالشك في بقاء اللبيل والنهار الخ **اقول** الشك في بقاء اللبيل والنهار قد يكون من حيث
الشك في طول اليوم واللبل او قصره وقد يكون من حيث حصول تباين على ثبات
الفرض في الاول وطوعه في الثاني ولا شبهة ان الشك في الفرض الاول في مقدار استبعاد
المستصحب واما في الثاني فالشك في انقضائه والظاهر ان المراد بالشك في المقضي بقصر
جده في مقابل الشك في الواقع ما يعم كلا القسمين الا ان ظاهر بعض من ذهب اليه في فصل
بين القسمين جريان الاستصحاب فيما لو شك في حصول الغلبة المعلقة كما في الفرض بعد
استصحاب اللبيل والنهار من قبل الشك في المقضي مطلقا واسناد القول بقوله محجة
فيه مطلقا الى المضامين لا يفي عن نظر **فول** والا فري هو القول ان الجمع بين
وتما يدل على محجة الاستصحاب بما عدا الشك في المقضي مطلقا استبعاد قصره بقوله
في امورهم على عدم ترتيب اثر الوجود على الوجوده اثر الابدان احوال وجوده ولا يعنون
باحتمال وجوده اصلا الا من باب حسن الاحتياط في بعض الموارد كما سنوضحه عند
فرض المصحة فلهذا لا سند لال المشككين ولغير مرجع ما ذكرنا الى الدعوى اعتبارا الاستصحاب
الاعتدال من باب اليقين في بوجبه عليها ما ينبغي من الاعتراضات من المدعى ان العقول
على ما نرى لا يربطون اثر الوجود على شئ الا بعد احوال موضوعه ولا يعنون في
رفع البدع انما هي عبارة عن احتمال ما يقتضي خلافا من غيرهم يعملون جميعهم على ما بان
من العمل وعدم الاعتناء بالاحتمال بعدم البوث لديهم فدون الغنائم الى انه ما ينبغي
الخلاف فهو مطلقون البقاء بل تكاليفهم في ترك الاعتناء بالاحتمال الموجب لرفع البعث
العمل السابق ليس الا على عدم ثبوته هذا مع ان العلم بالاحتمال العرفي بما لا يجرى
محض مع ذلك بما ملون معه معاملة الموضوع فكان حكمهم حرجا على الموضوع
المعلوم ولا جل هذا العلم العرفي في ان لا يقتضي العقلاء باحتمال وجود البعث
في رفع البعث عن ظواهر القول والفعل ولا الوكيل باحتمال موث الموكل ولا السبيل
باحتمال موث المصير ولا المشتبه باحتمال موث الوهاب قيل فبطل عين الموهوبه ولا

لا يقتضيه

العبء

العبد لما مورثني باحتمال موت موليه وانقاله الى غيره وفتح عنده وكذا لا ينفك
 لتكاليف التي تجل صدورها من موليه متقدرا في ترك امشائها بعد العلم من دون
 التفاته او لا وبالذات التي توجب العقاب من دون بيان واعتمادا على الظن ببقاء الحال التي
 من قول التكليف بل بتركها بصرف طبعها ولا اعتمادا على عدم بثوثه وسيجي ذلك من بعد توضيح ان الله
 هو المستدرك من استدلال المثبتين مطبعا والعقلاء انما اذا عرف ذلك فتقول اذا اخل
 ابتداء بثبوت حكم شرعي وكذا اذا اخل العبد صدور حكم من موليه وبثوث شيء ترتب عليه
 شرعي وقولوي لا يجيب لا التفات اليه بحكم العرف وهذا هو الذي نتم به بالبرائة الاصلية
 عرفنا ان وجه عدم الالتفات ولا وبالذات لثبوتها هذه الوجوه انما هو عدم البثوث وان
 كان العقل انهم متفلا يوجب العقاب من دون برهان لان بناء العقلاء يشهد بان عدم
 البثوث في حد ذاته علم لعدم الالتفات كانا هذه في بينا امورهم العادية هذا هو الحال
 في الاستصحابات لعدمه وانما الاستصحابات لوجوده فاما كان الشك فيه مسبا عن
 الشك في وجوده فانه لا ضرورة شوا كان الشك ناشئا عن اصل الوجود وصفه الموجود
 فلا ينفك اليه بل يصفو على ما يفضيه بقية السابق لا لا تكال على وجوده السابق بل لعدم
 الاعناء باحتمال وجوده بل بل السائل المجرى على ما يفضيه بقية السابق واما ما كان
 الشك فيه لعدم اخرازم يفضيه فلا ينفك الى احتمال وجوده حال الشك لان وجوده في
 الزمان لا يشك انهم ثمة لا بد من حوا في مقام ترتيب ثبوته عليه فاما لم يجوز بربنا ثار عدمه
 وليس وجوده السابق طريقا لخواز وجوده في زمان الشك وتجا بؤننا ادعياه من بناء
 العقلاء امور لا يفتحي على المناظر منها ما تقدم سابقا من بعض بعضهم بانباء الخلاف في
 الاستصحاب على ان القلة المبقية هي الحديثة ام لا فانك ان نامت فيه بجله ناشد صدق
 على ما ادعياه وقد تقدمت الاشارة اليه فيما تقدم ومنها ما ينظم من بعضهم من عدم الخلاف
 فيما عدا الشك في المقصود ومنها ما ينظم من بعض الخرم من عدم الخلاف في الاستصحابات العقلية
 ومنها الاجماع على تحبب اصالة عدم الفيزية وغيرها في مباحث الالفاظ واما بعض الالفاظ
 الوجودية مثل استصحاب الوضع الاول وغيره فحجة الى اصالة عدم العقل وغيرها كالا
 يفتحي على المناظر ولما لم كون اصل عدمه في مباحث الالفاظ حجة بالخصوص من نوعها
 ناشد من حال العقلاء ان تكالهم في عدم الاعناء بوجود الفيزية ليس على عكس عقيدة
 واصلة اليهم من سلافهم ولذا يجعلون الفعل وكذا اشارة الفيزية وغيرها ثمة ظاهرة على
 ظاهرها لا يقعون باحتمال الفيزية الخلاف ما لم يثبت هذا المعنى من المستبعد جدا التزام العقلاء

بقاؤه بعد ثبوت وجوده بل المنشأ منها البقاء بعد عدم الغناء بالاعتناء بالثبوت
 انما والوجود على المحتمل وتماثل بطلان ما يدل عليه ما يتم دلالة الاختصاص المستفصدة لا بد
 من ثبوتها على بيان حكم تعبد ثبوتها ظاهر التعبد بالوارد فيها لان محتمل على قضية غير معقولة من التعبد
 الشرقي فان خصوصاً في مثل هذه الاختصاص الكثيرة التي ياتي سباقاً كثيراً على التعبد بل كيف
 يمكن دعوان الامام عليه السلام اذ من هذه الاختصاص المستفصدة لمعمل بها عند الاضطرار
 معني لم يثبت ولا يتكفول القول من صدق الشرع الى زمان صاحب المصنوع وهو
 ان هذه الاختصاص الكثيرة باسرها متوفرة لبيان وجوب ترتيب الاما والشرعية المجعولة
 اولاً وبالذات لا بواسطة امر عقلي او عادي كيف ولو حملنا ما على التعبد المحض لما اخرجنا
 دعوى ظهور قوله عليه السلام البقين لا ينقصه الشك في اراذه مجلس من لفظ البقين و
 الشك حتى يدل على حجة الاستصحاب لان سبوت كذا البقين والشك في الاختصاص المعللة
 من فرائض العهد فلا يبقى معه ظهور في اراذه الجسري اما الظهور الذي يحل من نفس من عدا
 مدخله خصوصاً للوجود في الحكم فليس منشأه الا ما هو المعروف في هذه من المناسبة بين الحكم
 وموضوعه واما الواضع عن ذلك ونزل الحكم على التعبد فليجوز له الاحال ما لو علمت بان
 بالمرحوم بعد ثبوت انه لا ينقطع عن مودعه كما لا يخفى في الاضطرار ولو لم يحصل لنا الوثوق من ثبوت
 الفصل الذي على انه لا يجوز رفع اليد عن الامر الثابت بحجود الخيال ما ينزله فلا بد من ان يحجب هذه
 الاختصاص المستفصدة كما تنقذ عن ثباتهم وامضاء لطريقهم ما اعرف من فائدة ثبوتها على
 التعبد خصوصاً بعد ما اظهره شيوخ القول بحجة الاستصحاب في الجملة بين العامة والخاصة
 وحد ثبوتها بل عدم القول بانكاره مطمح في العلميات وندرة فكيف يمكن في مثل هذا القول
 ترتيباً مثل هذه الاختصاص على التعبد المحض مع ان اعتماداً على القائلين بحجة بل كما هم الامر في
 ند من جماعة من متأخري المشايخ الذين لا على بناء العقل ولا بضربا توهم من توهم منهم ان بناء
 من باب الظن فان الخطأ في تعيين المسبب لا يوهن البناء والتمثال انما هو على البناء لا على ما
 من المسبب وقد بينا ان البناء مناه عام الغناء باحتمال الوجود لا الاعتماد على قيام الوجود
 من حيث هو لا يقال ما ذكرت بناء ما تقدم في تعريف الاستصحاب من بقاء ما كان
 الاجل انه كان حبثان علة البقاء على ما ذكرت عام الغناء بوجود البقاء بل الوجوده السابق
 من حيث هو لا نقول ما عرف فيما سبق ان كون وجوده السابق علة للبقاء انما هو نتيجة
 الاعتناء لان وجوده السابق حقيقة هو علة الحكم بالبقاء فان علة البقاء ما الظن المحتمل
 من العلة والتعبد الشرعي والتعبد العقلاني بعدم الاعتناء باحتمال وجوده لا في

البد

البدعي أثر الشيء الذي لو لم يكن بنفسه كالمختار وإن ابدى عن لغيره ما ادعىنا تحجباً بالاحتجاب
فتمه ما قبل العدم الذي كاد يكون اعتباراً له بوجوه وذاً له على الأسس من البدعيات ثم
لا ينجح علمنا أن بناء العقول على ما مضى وما مضى لم يبق مجال للشك في مصاديقه بل
ينظر في كثير من الموارد منها في هذا المقضي والمانع فلا وثوق ببناء العقول على ترتيب
أثر المقضي بالفتح غير إخراج المقضي بل المظنون لو لم يكن مبطوعاً به عدله ما لم يبعد من غافل
ترتيب ثبوت الموت بمجرد إخراج حدث ما يقبضه كسر الساتم وروى هم المبدع احتمال الظاهر
بوجود المانع وكذا غيره من الأمثلة التي لا تخفى ومنها ما لو استلزم المستصحب موضوعاً
جديداً استلزم حكم جديد من دون أن يكون هذا الموضوع بنفسه من أحكام المستصحب
العرفي بل من لوازم بقائه وعدم تحقق خلافه في الواقع مثلاً لو غاب زيد عن أهله وعياله
ينبغي وكبله على وجه ما دام يحمل جونه ويصرف في ماله ولا يلبث في احتمال موته في أثر
الانقاف والنصرف فلو غرض علمه حدث في الانقاف والنصرف بعينه بغيره بغيره بغيره
وقد انجرف ما لو كان لبقائه لازم عادى وعقل كطول بحسب المعاملة العقلانية التي يعلم
بأنه على تقدير بقائه لا وقعها إلا محالة فإنه لو كان للآدم أن يرفع في وعقل لا يرب عليه إلا بعد
إخراجه باليقين فلو قبل له لم لا يفعل كذا يفعل بقوله لا قطع ببقائه ومثله ما أشترى اليقين
أن بناء العقول على الاستصحاب للبر لا جل أو دونه الظن حتى لا يفعل التفكيك بين آثاره ولو
بل وجه البر لا أن الشك لا يعتد به في حال من حال ثم بدأ إلا أنه يلبث البر ويخفى على عدم
المشكوك ولا فاعلى يكون طريقاً لإخراجه لعدم كونه بغيره آثاره ولو أنه كثر المقضي في
القاعدة ووجود الآدم في الفرض لا أقوى علم الاعتناء بالقاعدة وهذا العلم من الاستصحاب
نعم لو كان المقضي نظراً لهم بهذا الافتضاء بحيث يكون مجرد إخراجه كإخراج العقل المقصود لا يلبث
الذي من حال الشك إلا في احتمال وجود المانع لا عدم وجود المقضي بالفتح وكان الواسطة
التي يرب عليها الحكم الذي يرد بالاستصحاب ثباتاً من الواسطة المحببة بحيث لا يلبث
العرف في مقام ترتيب الأثر لها بل يرون الأثر في العقلية صعباً لظواهر اعتبارها بل لا يبعد
القول بأن ذلك جاز في مورد الاحتجاب الكاشفة عن مضاء طريقه العقول لما استجلى شاء الله
من أن مضافة النقط البقينة في باب الاستصحاب إنما هو باعتبار البقينة العقلية الموقوفة
في زمان الشك لا باعتبار البقينة الشاؤون من حيث هو كما في فاعله البقينة وهذا المغرور
الذي هو مملوك صدق قولنا البقينة لا ينقضي الشك في محبت الاستصحاب موقوف
الفرض لأن المفروض أن الذي من شأنه افتضاء المقضي وخفاء الواسطة لا يلبث ولا يرد

بالذات لا بالاحتمال وجود المانع الى نفسه فان بقيد الشك بل بضموعه فيبطل العقد بتركه ولا
يقصد بالشك بدا ولعل كون هذا المعنى الذي وضاه مغر ومثابه ذهن المصنف وغيره
من قال بحجية الاستصحاب من باب الاحتياط هو الذي دعاهم الى تجميع الأصول المثبتة الاصل الثاني
كانت الوساطة قضية والاشكال في هذا التفصيل بناء على غيبة الاستصحاب من باب
العقد ولعلنا ظلمنا الكلام في المقام لكونه حقيقيا بالانضمام حيث ان المسئلة من اهتمامات الفقهاء
ومعضلات الأصول والله اعلم في قوله والذي يختاره الخ أقول مرجع هذا الاستصحاب
الى ما خففناه فيما تقدم من ان الشك لا يعبد به في حال من حاله فلا بد ان من اراد ان عقد
التكاح يوجب حل الوطى قطعا في احرز هذا المعنى في نظر المقلد بطله وتوقع عقد في الخارج لا يوجب
رفع اليد عن اثره الذي هو عبارة عن حلقة المصلحة الاجتماعية بانه يثبت في زمانه لا بالاحتمال
فيه وقوله فانه في دليل كراهة نظر الى وقوع المقتضى من وقوع ما يثبت في حل الوطى قطعا
المقتضى بالمعنى المصطلح حتى يكون تكالفا على عدم المقتضى والمانع فتدبر قوله لا بد ان
المقتضى هو العقد ولا يثبت انه باق الخ أقول الظاهر ان مراده بالعقد هو العاقبة الخاصة
بين الزوجين المعنوية محل الخطيب العقد لا بقدر الإيجاب والقبول ضرورة اعتداهما بعد
العقد فلا يناسب المقتضى بعدم ثبوت البقاء فهذا مع ان المقصود من هذا الإيراد غلها والموظف
من كلامه ليس لما افشاه في خصوص المثال وضع الاستصحاب والوارد الى من هذا العقد بل
الغرض منه التنبه على منافاته غايته ما يرد في جميع مصاديق الشك في الواقع كطهاره الثوب
ونجاسته وزوال الحدث وحدوث الحادث وغير ذلك من الموارد التي يشك فيها الاجل الشك
في الواقع وحاصل الإيراد كان لكونهم اظهر من عبارة الشافعي حيث قال فليست الحكم على
المقتضى ان ماله الاستصحاب احوال ^{التي} في زمان الشك فالتفت الى ان ذلك لا
يقتضون الاثباتا في معرض شيء يمنع المقتضى عن امضاءه الا اذا كان الشك من غير
حدوث شيء زافع لغير المقتضى لان ثبات الحكم في زمان لا يتجلى بالمقتضى فرع احوال ^{التي}
في زمان الشك وهو غير محرم في غير الصورة الاولى وهي من جزئيات ما عدا المقتضى فاما الخ
واما الصورة الثانية وهي التي اريد من حجية الاستصحاب ثبات الحكم في زمان الشك
فلعل ثبات الحكم في هذا الزمان على المقتضى لا محال ارتفاع المقتضى بما يشك في زاعفة
فليست بذلك الا اثبات الحكم في موضوع مجرد احوال وجود مقتضية وازدشت موضوعي
مثال فنقول ان سائلة بين الزوجين مقتضى حل الوطى ما دام وجودها فاذ كان
في الحل بعض العوارض لا يثبت اليها اعملا بالمقتضى واما اذا شك في ذلك اجهل الشك في

بقاء

يقال العقل بعد صدور اللفاظ التي يشك في وقوع الطلاق بها فلا يجوز الحكم بالبقاء عملاً
 بالمقتضى لعدم إقراره في زمان الشك وحاصل جوابه إن ملاك الاستصحاب على ما فترده
 إنما هو إقرار ما يقتضيه فامرولم يرفعه واقع إقرار ما يقتضيه وإنما يخفى في زمان الشك
 بينهما فريقي بين تمكينا أن إثبات الحكم في زمان الشك والثاني على العقل يقتضي فكذلك الأول بعد
 الحراز كون الواقع مقتضيا للعدم فندبر **قوله** وبعد افعال العقل البين بالوضوء وجعل
 العقل يقتضي البين الحق **أقول** والدليل على افعال البين ظهور العقل في مقتضى البين
 في كون المراد بالبين الواقع وسطا لإثبات الأكبر للأصغر حيث لا البين الخاص كما أشار
 إليه المصنف في بقوله لكن يجب الاستدلال على كون اللام في البين للجنس فنادى بهم من أمته
 الاستدلال على إلهامها بقصد افعال العقل للبين على ما ينبغي ولاشك في أنه يكفي في إلهامها
 وجعل العقل يقتضي البين من حيث هو ظهور العقل البين في عدم مدخله خصوصية المورد في
 العقلية كما في قولك لا تأكل الزمان لأنه خاص بمرور زمان فبطلت افعال العقل البين إنما هو لغا
 خصوصية المورد وبنيته الحكم على كل مورد بشار كذا في العقلية لا افعال في بقاء العقلية فما نحن فيه غير
 ما لو علم جرمه كل الزمان يكون عقلي من موضوعه مثل يجوز في افعال العقل وجعل مناط المحرر
 مطلق البين يقتضيه شيء وإنما ما نراه فيما نحن فيه من السبب في الذهن من العقل البين إلى ان العقل
 هو نفس البين بوجوده في السابق من حيث هو من غير مدخله خصوصية متعلقة في السابق
 أحكامه لمقتضى مقتضى الذهن الموجبة لاستنباط الدلالة للقطعة فلا عجز عما
 لم نوجب القطع بالمناط ثم ربما يكون مثل هذه المناطات موجبة لظهور اللام في البين للجنس
 كما يشير إليه فالسنان في المقام إنما هو في إثبات هذا كي يندرج في الدلالة للقطعة حتى يتم
 الاستدلال بظاهر الزمان لعدم المدعى كما لا يخفى على المناط **قوله** ولكن الاضافه الكلا
 مع ذلك لا يخفى عن ظهور **أقول** يعني مع هذه الأفعال التي تقدمت لإثباتها ووجه
 الظهور في افعال الأول وهو كون جملة فانه على نفس الحق علة فائمه مقام الجزاء اذ على هذا
 التقدير يكون افعال زاده الجنس من البين أقوى من افعال زاده العهد لأنه على الثاني
 العقيد بالعقلية وهو عقيد عن مساو العقل بخلاف الأول فان إثبات الحكم في الزمان إنما
 لأجل وجوده في الزمان الأول المعروف في الذهن كما نوسل في العقل في الجملة ولذا انزل
 يعتبرون الاستصحاب من باب بناء العقلاء وكيف كان فعدم عقيد البين بالوضوء وإن
 الجنس من في الكبرى يظهر في مقام العقل والعقل في الذهن من مدخله الموضوع في ذلك مع أنه
 لا بد من العقل خصوصية فندبر **قوله** وإزاده الجنس من البين لعلة ظهر هنا **أقول**

وجه ظهر فيه ضرورة الفقيه في كون ما عليه هذه الصفة دون سابقها وقد عرفنا ان احتمال ان
 الحظر في مقام التعليل انوي من انه قد يوافق قولنا احدهما ان يكون مورد التعليل الذي اقول
 هذا الوجه وجه الوجهين بالنظر الى ظاهر الظاهر والبراهين ما اوردته عليه من الاشكال فنستص
 دفعه بان الظاهر في الظاهر من شرطه وافي للصلوة في الطهارة المحبوبة في مخالفة ظاهر التعليل
 له لا لوجوب المصروف منه بحكومة ظاهر القول عليه كما لا يخفى عليه فقولنا من يكون الصفة
 حيث تعليلها له لبيان تلك الغاية اقول ما هو وجه المختل من ذلك الصفة على تلك الغاية
 على عمومها وكشفها عن كونها مسلمة عندهم مدفوع بان الجزاء في المقام ليس لجل كون المكلف
 ممثلا للظاهر الظاهر من حيث هو بل لان الشرط الوافي للصلوة في الطهارة المحبوبة في حق غيره
 الناسي كون الصلة يظهر في ظاهره كبقية حال الصلوة وفاقا لا غمها راسا كما بناه عليه
 الاختصاص فما وي علمنا اننا لا نثبت في توبه بحسب جري منه استصحاب الطهارة او فاعدا
 او لا يتحمل نجاسة صلا كان ممثلا للظاهر الوافي للصلوة قطعاً فلا بد للصحة في
 على الجزاء في مورد الشارح كما لا يخفى فقولنا ومن ان ظاهر قوله فليس ينبغي ان اقول
 فله يتوهم ان لا عاذه من حيث هو ليست نقضا ابدا بل هي سببه عن الفضل ان النقص عبارة
 عن رفع اليد عن البقعة السابق وعدم الاعناء بالموجب بحكم العقل بقا عده الاشتغال
 بموجب الاثبات بالعقل ما بناه فتمتد الاعاذه نقضا لا يتج من ما حذر وتبين ان البراءة
 من الفضل لا تنق عن انما هو ترتيب ثل النقص في مقام العمل المجرد عدم الاعناء في حجة الا
 فانتم في الحقيقة انما تعلقوا بالاعاذه لا غير فاما مل انما كونه ظاهرا في ذلك فلان التعليل
 انما هو لعدم الاعاذه وظاهر التعليل كون العقل له بنفسه مندرجا تحت كلبه الكبرى
 منقرا على المخرج منقرا على ما هو مندرج تحت هذه الكلبه كما لا يخفى ولكنك عرفت ان
 السؤال حاكم عليه لكونه في مرتبة على عين المراد منه فقد لا يفي لظهور في ذلك فالاحظ
 تدبر فقولنا ودعوى ان من اثار الطهارة السابقة اقول هذه التي تكون في
 بنفسها لتهد بصحة عاذه الجزاء منضم بها ما ذه الاشكال من اصلها كما انه يندفع بها
 الاعتراض على المختل بان تكاثر الخلف الظاهر في جميع الدعوى كان المدعى لما استظهر من
 العبارة السابقة ان الفضل من عند عباده عن ترك ترتيب اثر المقتض عليه حال الشك
 وان وجوب الاعاذه بعد البقعة بالنجاسة ليس من هذا القبيل لانه نقض البقعة لا بال
 قال وليس من اثار الطهارة السابقة لجزاء الصلوة معها ومعناه سقوط الامر الوافي
 المتعلق بها بفعالها مع حصول التعليل بها وعدم وجوب عادتها الى اخره لا بد في بقا

هذه

هذه الآثار بعد الشك يكون من آثار الصلوة مع الطهارة المستحصاة بصاعدهم وموجب العلم
 ابد حتى بعد البين فوجوب الاعادة بعد البين بالجائز بناء في كون المشكوك بمنزلة
 في الآثار فبقية قوله لا يقتضي البين بالشك وحاصل دفعها ان الاجزاء وسقوط الامر
 عدم وجوب الاعادة لبس من الاحكام الشرعية الثانية للمستصحب حتى ترتب بالاستصحاب
 بل هي من الآثار العقلية المنزلة على افعال الامر الواضي المحرر بالعلم وما ينوب مناه في العلم
 البين كما لم ينكشف خلافها وقد انكشف خلافها حتى في علم الغرض فلا يكون محمولا
 قوله مع انه يوجب الفرق في الحق اقول يعني بالنظر في ظاهر الرواية انما هي من القبول بيننا
 لوعلم بالجائز بعد الصلوة فلا يعيد وفي الاشياء فبعد مع ان لو تم هذه الدعوى فلا يوجب
 بين الصورتين فلو كانتا احادها بعد ان علم بوقوع مجموعها مع الجائز بقضا البين
 ما يشك لكان مستبنا في العلم بها في الاشياء انية كذلك فليكن مثل قوله ومنها
 صفة في الزاوية الحق اقول هذه الصفة رواها زائدة عن احدهما قال قلت له من لم
 يدرك اربع هو في ثنتين وفلا حركت الثنتين قال تركع ركعتين واربع سجرات وهو قائم
 بقائمة الكتاب وبشهادة ولا شيء عليه الحديث وهذه العنقود هي الفقرات الاولى منها التي
 اشار اليها المصنف في ذيل العبارة فبصرف قوله حتى يكون حاصل الجواب هو البناء على
 الاقل فهو مخالف للمذهب الحق اقول لا ريب ان هذا المعنى ظاهر من غير من المحتمل ان لا ان
 مخالفة للمذهب ما نفع من حمل الرواية عليه ولكن يمكن منع مخالفة بدعوى ان البناء على الاقل
 الذي هو مقتضى الاستصحاب وان كان باطلا في مخالفا للمذهب وموافقا للعامة ولكنه يمكن
 بغيره بما يوافق للمذهب بالادلة المفضلة بل بظاهر صدرها لا يبيح هذه الفقرات
 البناء والسبغ في اصل هذه الدعوى ان الله يصر في كيفية البناء لا في اصله فوجب
 البناء على طبق الحالة السابقة بكيفية خاصة من عبادتها اجزاء الاحباط والمعاد
 ما حكمه المصنف في عل السبغ ومن دعي من ان العمل على وقول مذهب خاص هو البناء
 على البين والاحباط اي جمع بين القاعدتين ولعل مبالغة الامام عليه السلام في
 الرواية بتكرير الفقرات وتأكيد ما للاشارة الى ذلك وتحمل قويا ان يكون المراد
 بالرواية معنا اخر غير المعاني التي اشار اليها المصنف في وهو ان يكون المراد بالبين في
 قوله لا يقتضي البين بالشك الركعات الثلاث التي يتنصص بحسوطها فلا يقتضيها بالشك
 اي لا يطلها بان يرفع اليدها ويعيد صلواته بواسطة دخول الشك فيها ولا يدخل
 الشك في البين يعني لا يدخل الركعة التي شك في خفيها في الركعات المتبقية بان

كما هو احد المحتملات
 في توجيهه عليه السلام
 المصنف عليه السلام
 ظاهر الفقرات

ببطلانها من كمال صحتها كما يتبين من أن مقتضى فعلها في الصلوة بل علمه ان يتحقق الشك
بالشك من ان ياتي بركعة اخرى كما يتبين منها البعب من حصول الذريع وكذا ان لا يجبه عليه يجب
ما يقتضيه الاحتياط ما لا يثبت الا في حق من لا يضره على تقدير الزيادة فليس هذا البعب
يكون الزيادة اجنبية عما من فيه فليسا مل فقولهم واما ضعف من هذه الدعوى فقول
ان اذا دللنا على صحة ما افاده بين اذنه فاعاد الاحتياط في الصلوة والبناء على بطلان الشك
في غيرها بدعي وان كانا هما مصداق للبناء على اليقين فبطلان ما استدل به المصنف من
عدم إمكان الجمع بين هذين البعبين في المراد من العمل على اليقين وان زاد دعوى ان المراد من
هو اليقين السابق مطلقا الا ان اليقين المعبر في باب الصلوة هو اليقين بالاشغال فلا
ينفقد بالشك في البرائة بعض استصحاب الاشكال الا انما قام او اراد توجيه البناء على
الاكثر على وجه ان يثبت الاستصحاب كما تقدم من ان يقتضيه فلا يثبت عليه هذا الزيادة كما لا
يجوز قولهم لكن برده عليه علم الدلالة الخ اقول تعين انه لا شبهة في الزاوية على اذنه
مطلق البعبين الجامعين انما علمه ان يكون خاطئا حال الزاوية الا انه فضلا عن ان يزدحم
المتحقق السابق الذي هو ملاك الاستصحاب كما استبصر في الزاوية الا انه وبما اوضحنا لك
في تفسير المراد ظهر وجه كون هذه الزاوية ضعف دلالته من الزاوية الا انه فانه ليس بطريق
الاحتياط الا لكثرة في هذه الزاوية ومن الزاوية الا انه حتى توجه علمه ان ربما يكون بطريق
الحتم واحدا في رواية وهما من طرق الاحتياط المتعددة في غيرها فلو توفرت فيها وضعف
في اخرى فحينئذ دفع ما يثبتهم ان صبروه هذه الزاوية في قوة الزاوية الا انه فتوقف على
اضمار البعبين السابقين كما بل لا زاده الفاعل من منه وسعد يكون كذا الزاوية الا انه في الدلالة
منه وان فرق فلهذا الزاوية مشبهة على ما في تلك الزاوية بعينه مع احتمال انما اللهم الا ان
بدعي ان الزاوية الا انه ظهروا في اتحاد متعلق البعبين والشك من حيث المضرب فيها بل فقط
البعبين قبل الشك فوي من الاتحاد في هذه الزاوية فيكون احتيالا لارادته الفاعل في
ذلك اظهر فيما مل فقولهم وان اتخذوا انهم الخ اقول قد قيل في من ظاهر صدق المعادة في هذا
امكان معانيره زمان الوصفين في الاستصحاب وان لم يكن جوابا منه منوطا بها ولكنه غير مراد
جوابا بل المعبر في الاستصحاب انما زمان الوصفين معنينا بعينه فبطلان كون منوطا بوجوده
السابق حال الشك عكس الفاعل واما بقية السابق على زمان الشك فلا مدخل له في الاستصحاب
كما لا ينبغي قولهم ويؤيد ان لا يقتضي حصول حقيقة الخ اقول ويستع في الاستصحاب
في الاستصحاب انما هو من معناه الحقيقة معنينا ان يجوز للنسب كذا القفص وانما يجوز في

اضافة الى اليقين لان متعلق النقص لا بد ان يكون له محال لتمام وانما قد الى اليقين كما ضافته
الى العهد والعقد متبينة على الاستعانة فلا فرق من هذه الجهة بين الاستصحاب والقاعدة في هذا
فرق من حيث ان متعلق النقص والقاعدة فصل اليقين وفي الاستصحاب نتيجة على المسامحة كما
فيما بعد ان شاء الله **قولهم** فامل **اقول** لعلة اشارته الى ان ذلك لا يقع في نصيب سند الرواية
لان غاية الامر صبره والراوي عيولا فالضعيف المذكور لم يخرجها عن مرتبة الضعاف نعم عن الحد
المجمل في الجار ما يدل على كون الخبر في غاية الوثاقة والاعتناء على طريقه القدماء واحمد عليه السلام
فخرج بذلك عن هذا الضعاف ولا يلزم من الضعيف المذكور ومجمل ان يكون اشارته الى ان الغيبة
قول للنقد ليس بهذا المقدم الظن بخلافه فضلا على الاختلال فرغ البعد عن ضعف العلامة موقوف على
القطع بل انما هو يقيني بضعيف ابن العاصم ياتي ثم القطع بكون ابن العاصم ياتي في الخبر كخاصة للخطأ
ما لا ينبغي ان يكون اليقين والا فمجرد معرفته عدم الفلاح غير مدح في العبد بقوله **قولهم** نبي
على انه متوقفاً بان استمرار الطهارة **اقول** بقدر تسليم كون الرواية متوقفاً لبيان الاستمرار
منه من بعد ذلك لانه فيها على ان هذا الحكم المستمرب عن وجود الطهارة في السابقين
دليل على الاستصحاب غاية الامر ان مقادها ابن الطهارة السابقة الى ان يعلم مقدارها وهذا
انتم من ان يكون البقاء مستندا الى بقاء علته وهو الشك في القدرة كلفه القاعدة فلا يعلم
من حكم الشارع بالانقضاء ان سببه وجوده السابق او كونه مشكوكا الطهارة فلا ينفاد منها
خبر الاستصحاب ولو في خصوص مورد كمالا يخفى **قولهم** الا ان الاستثناء في الماء الخ
اقول الموارد التي فيها التمسك فيها من غير جهة عرض الجاسة كالكر للغير الذي يزيل بغيره
من قبل نفسه او الكرا لجميع من المياة النجسة فان الشك في نجاسته ليس من جهة الشك في ان نجاسته
الكره هو ندوره لا وصفه الضعيف حدثا وبقاء وقت لولا التغير لا يتجلى خشا او ان الكربة مانعة
عن عرض الجاسة لا عن بقاءها **قولهم** لا اولي حملها على زادها الاستصحاب **اقول** لا يخفى
ما ذكره قلنا في هذا المقام بعد ان بين فيما سبق ان القاعدة اعم مورد من الاستصحاب لا يخفى
ناظر بالاولى حمل الرواية على زادة القاعدة حتى تجميع الموارد حتى الموارد النادرة ثم انك
قد عرفت انما انما على تقدير حملها على زادة الاستمرار لا يخفى دلالتها على الاستصحاب عن نظر
ولا فصل عنه انه سببه على ذلك في محله ونما لما حاصله ان مقاد الرواية هو الحكم بانها
الظاهرة الى زمان العلم بالقدره لا الحكم بالاستمرار انما لا على وجودها في السابقين كما هو
مناط الاستصحاب وعلى الصل الاول فهو من حيث ان القاعدة قد بغير **قولهم** بوضوح ان
النقد الخ **اقول** ما ذكرتم وفي هذا المقام لا يخفى عن سماعه بل شيوخ واضطراب فان

لقد اشار الى ان الاستصحاب
في جهة الاحتياطية
التي هي على قاعدة الوثوق
بالاشياء في كل حال
الرجحان انما هو كونها
استصحابا لاطمينان ومن
العلوم ان يخرج من هو
في جهة كونه
في ذوات الوثوق
الرجحان انما هو لو كان
الحكم غير ثابت
لما كان فيهم

لنقص عن البقاء من جهة القلة أو ضد الإبرام فمفعله لا بد أن يكون له البناء وقيل
 حقيقة وأدعوا معنى ضافة النقص إليه رفع تلك التهمة اتصاله بشرط بقاء المادة كما في
 الجمل وإنما مطلق وضع الأمر الثابت ورفع اليد عن الشيء مطلقا فلا الأثرى استحيان فوات
 نقص الحجز أردت وقدر عن مكانه وإنما ضافة إلى العهد واليقين فأنما هو باعينا أن
 لها نظير لم عقل لنقص ذلك الإبرام بعدم الالتزام بأثر العهد وبالرديدي ذلك الاعتصا
 فهذه الملاحظة بضافة النقص إليها إذا عرفت ذلك فنقول في توضيح المقام فلهذا من نقص
 اليقين بالشك وضع اليد عن آثار اليقين الشايق حقيقة في زمان الشك وهذا المعنى أنما
 يتحقق في القاعة وإنما في الاستصحاب فليس أضافة النقص اليقين بالمحاذ وجوده في الشايق
 بل هو باعينا تخلفه في زمان الشك بنحو من السامحة والاعتبا إذا برفع اليد عن اليقين
 الشايق في الاستصحاب أصلا وإنما برفع اليد عن حكمه في زمان الشك وليس هذا نقصا
 اليقين كما أن الضد بالحالة الشايق ليس علة اليقين بل هو أخذ بأحد طرفي الاحتمال فلا بد
 في جميع ضافة النقص إليه بالبناء إلى زمان الشك من اعتبا وجوده قد يرى له بحيث يصدق
 بهذه الملاحظة أن الضد بالحالة الشايق علة اليقين وضع اليد عنه نقص له ومن المعلوم أن تقدير
 اليقين مع قيام مقتضيه هت من عرف بل لوجوده التقدير في وجود حقيقة بطول علمه لفظ اليقين
 كثيرا في العرب لا تروى أنهم يقولون ما علمت بحقيقة وأخذت بقول هذا الشك كاذب ورفع اليد
 عن حقيقة بقوله ولا أرفع اليد عن حقيقة هذا وأما تقدير اليقين في موارد الشك في المقتضى فغير
 جدا بل الأساس عليه استعمال العرب أصلا فغير اليقين في قوله اليقين لا ينقصه الشك
 نعم مثل الفرض بعدد في الغاية وإذا اختلف خبر بما ذكرنا يظهر لك ما في عبارة المصنف في تفسير
 النقص لما روي من المسامحة فإن مطلق وضع الأمر الثابت ورفع اليد عن الشيء مطلقا ليس بتفسير للنقص
 المجازي الأعلى وجه المسامحة مع أن إطلاق رفع اليد عن الشيء على عدم الإتيان بالفعل الذي كان
 منشا علة في الزمان الشايق ما لم يكن انقضاء لشيء من الشيء لا يخرج عن هذا فالولي يقين النقص
 تقديره تترك على المعنى الثالث بعدم بقاء الشيء السابق فليسا مقل قوله ثم لا يثبت لهم الخ
 حج إلى تصرف اليقين في أقول توضيح التوفهم أنه بناء على إزاده المعنى الثاني لا بد من وجود
 النقص على معلق اليقين لأنه هو الشيء الذي من شأنه الاستمرار دون صفة اليقين وإنما على
 المعنى الثالث فمورده نقل اليقين لأنه بنفسه هو الشيء الذي برفع اليد عنه فلا يحتاج لهذا
 المعنى إلى ارتكاب التأويل ونحو القلة الظاهر توضيح دفعه أن ارتكاب التأويل في متعلق النقص
 أي لفظ اليقين إنما لا بد منه على كل تقدير لأن وصف اليقين من حيث هو بنقصه من غير أن

فلا يصلح التمسك به في التمسك بما جلا لظنه كون البقي من الدلالة غير المحظوظ إلا ما بلغ من كون البقي
 بغيره بغيره عدم نفقته بغيره أي الشيء الذي كان على غير منتهى والمراد بعدم نفقته في ذاته أي
 على مقتضاه سواء كان حكما شرعيا أو حقيقيا أو ظاهريا أو ثوريا أو موضوعيا أو خارجيا أو وجوديا
 كما أن المراد بغيره رفع البدع بغيره بغيره وعدم الزيادة بل هو أن بغيره مناسبا له أو بغيره
 البقي من لكن لم يقصد بذلك عدم نفقته بغيره بل حكما بمعنى الالتزام بغيره في مقام العمل
 بغيره أي بغيره فالمراد بعدم نفقته عدم رفع البدع عن أحكامه فحكمه هي التي تتعلق بها
 المنقضية بغيره لأنفسه والمراد بأحكامه هي الأحكام الثابتة له بالحاظ تطبيقه هو ليست الآثار
 المبني من قول التمسك بغيره إلى التمسك بغيره آثار المبني كما في الفرض الأول ولكن الفرق بينهما
 أنما هو في كونهما بغيره فليكن **قولهم** وهذه الأحكام كقصر المبني أيضا لها استمرارية
 التي أقول بغيره في إذا كان المبني من شأن الاستمرار لا مطلقا كما هو واضح وقد بينه في العبادات
 على إمكان بقاء المنقضية على ظاهره على تقدير تعلقه بأحكام البقي أيضا بزيادة الأحكام
 التي من شأنها الاستمرار لا مطلقا رفع البدع عن أحكامه فلا يتحقق في هذه الصورة أي الزيادة
 المعنى الثالث وإن كان قد يستعوض من بل العبادات خلافه وكيف كان فلا يفتقر إلى الحال
 بين أن يقال بأن المراد بالبقي هو الشيء المحذور بالبقي أي المبني أو يقال بأن المراد بالبقي
 البقي في إمكان بقاء المنقضية على ظاهره ويختص بتعلقه بما كان من شأن الاستمرار بغيره
 المنقضية ورفع البدع على ظاهره بغيره على زائدة مطلقا رفع البدع عن الشيء ولو لعدم المنقضية
قولهم هذا غاية ما أمكن من الوجوب **القول** واضح منه بحيث يسلم عن جميع الأغراض
 المتقدمة بغيره من حيث المحقق أنه على ما أخرناه في وجه حجة الاستصحاب من عدم الأغراض
 العقلاء باحتمال الرافع ما لم يجر وجوده حيث أن الظاهر أن قوله قد لا يحتمل ذلك معار
 باحتمال عدمه منقوب لبيان أن المعارض شكوك الحدوث فلا ينافي البقي في رفع البدع عن
 البقيين السابقين لأن البقيين لا ينفض بالشك عند العرف والعقلاء بالبقيين الذي تقدم
 بغيره بما لا يبرهن عليه فراجع ولعمري أن هذا الضمن الاستدلال من مثل المحقق مما يؤيد
 الحق أن لا يخفى **قولهم** لكن الذي يظهر بالتمامل عدم استفادته في نفسه **القول** وحده
 استفادته هذا الوجوب في حد ذاته أنه لا يضيغ رجاء كل ذلك الذي ذكره في التفاهم إلى أن الشك في
 بغيره العام أو بغيره المطلق لا يجر به فانه وإن أمكن حمل المقتضى في كلامه على إرادته دليل الحكم
 لكن قوله فلا أن العاوض خيال تجدد ما يوجب زوال الحكم بأجزائه على إرادته احتمال المحضر
 والمقتضى فانه كالعنه يحج في إرادته احتمال حدوث ما يؤثر في زوال الحكم الأول كما لو شك في أن

الباطن الوطى التي هي من آثار الزوجية خاصة بعد النكاح هل يرتفع بحدوث بعض الألفاظ التي
 في وقوع الطلاق بها أو شك في أن جواز التصرف في المال الذي استقل البتة بارتداء وبيع و
 نحوه هل يرتفع ببيع معاذة أم لا وهذا مما لا مدخل فيه في الشك في شخص عموم أو تعيين
 الطلاق هل هو شك في ارتفاع ما أمضاء عقدا للنكاح أو البيع من الزوجية والملكية المطلقة
 وهذا ظهر وجه عدم انطوائه على قوله المتقدم أيضا وقراده بدل الحكم في عبارة المتقدمة هو
 سبيل الذي أشرف في تحقيقه في الزمان الأول كعقد النكاح والبيع والارث ونحوه لا العمومات
 أو أطلاق الألفاظ التي هي في الحقيقة كالأشياء فتقصد من الرجوع أحرازان سببه فما يقتضيه على الإطلاق
 إلا أن يرتفع دافع كافي للمشكلة المزبورة أو لا يقتضيه إلا في الجملة كعقد الانقطاع والاحراز
 ونحوها فلا خط في قولك ومنها أن الثابت في الزمان الأول يمكن الثبوت في الزمان الثاني
 الخ أقول هذا الاستدلال ينبغي على كفاية القلة الحديثة للبقاء أي عدم احتياج الممكن
 للوثر إلا في حدوده فرب عليه ولا أنه خلاف التحقيق وإنما ما أورده المصنف من منع
 استلزام عدم العلم بالوثر رجحان عدم المسانحة لرجحان البقاء اللهم إلا أن يكون عهده
 من رجحان البقاء ترتيبه في مقام العمل بالنظر إلى ما استقر عليه طريقه العقلاء من عدم
 الاعتناء بالاحتمال وجود المزبول ما لم يتحقق كما تقدم بحقيقة فيما سبق فليأمل قولك في
 منها بناء العقلاء على ذلك في جميع أمورهم الخ أقول قد عرفت أن هذا هو الواقع في
 الاستصحاب وأن خبثا البتة في كونه عليه وامضاء له ولكنك قد عرفت اختصاص هذا
 الدليل بما عدا الشك في المنقضى وأن بناء العقلاء إنما هو على عدم الاعتناء بالاحتمال
 الواقع في رفع البدن كما نوا عليه فلو كانوا يميلون شخصيا الأبرقون البدن عن تعلقه
 بمجرد احتمال موته أو كان شخص وكلا عن تركه أو شخص آخر مما مقامه في مكانه ملزم بالبقاء
 بالوظائف التي كانت عليه كالانفاق على زوجة وأولاده وحفظ أمواله لا ينصرف عنه
 بالاحتمال موت الموكل بل لا يبعد عن ما قل رفع البدن عما كان عليه في شيء من مثل هذه الأمور
 احتمال الموت وصبره في المرأة التي يجب الانفاق عليها مطلقة بل لا يعلمون بالظن أيضا ما لم
 يكون من طريق عقلا في مفسر كخبثا الثقة وغيره وكيف كان فمن تأمل في مثل هذه الموارد
 نظائر ما اكتشفه سبلو له السيد مع مؤلفيهم في مقام الطاعة لا يكاد يترتب في استقرار سببه
 العقلاء على ما ادعياه وأما ما نرى من أنهم لا يبرسون البضائع البتة بمجرد احتمال الموت ولا
 بر وإن تأدبنا حال الشك بالنسبة إلى بعض الأحكام كعقد المثل الذي أشار إليها المصنف
 فوجهه في إخراجها عن الأحكام والخبر عن الضرر المحتمل لا نرى أنه لو أخبرت عدل في هذه

الموارد بحسبته لو لم يحصل لهم إطباق شخصي بحسبته لا يعملون بمقتضى قوله لو احتلوا نلفوا مؤالهم
 نقد بر الموت وكذا التوقل بشر يكمل أعط كل فقير درهما وعلى آذانه واحتل زاده التجوز ولخفاء
 الغيبة وان على نقد بر زاده المجاز لا يؤخذ على الأما زاده لا يعملون في مثل المورد با صالة
 عدم الغيبة وتشر ما استرنا البتة من أن مرافاه الواقع وعدم ترتب الضرر عندهم هو الملاحظ
 لا غير وهذا الأرباب في جهة قول الثقة عندهم واعتبار أصالة عدم الغيبة بلدهم وإنما يظهر
 اثر اعتبار مثل هذه الأمور فيما إذا تعدت في حقهم الاحتياط على نقد بر المحبته كما لو كان
 المكلف ممن يجب عليه طاعة امره ولم يكن مقدور في مخالفة على نقد بر المحبته كما لو كان الموكل
 لعبد اعطاء من كل فقير درهما أو قال شغل بال عمل الفلاني ما دامت في اسفرقة تلبس للعبد
 نزلنا الاعطاء على بعض الفقراء لا خيال عدم إذا تدر من العموا ورفع اليد عن العمل لما مور به وإذا
 في السوء محذور الشك في حبه بل لو تركه معتدرا با خيال موت مؤلبيه وصبره وبنه ملكا لو شرب
 أو انتقل إلى الغربة ببيع أو هبته وبخوفها بعد سفيها فلو لم يكن الاستصحاب بخبر لدعي الغربة كما
 لهذا العبد المنشأ بالبرائة حال الشك كالتكاليف البدوية التي يخلل حدوثها والحاصل
 المحبته وعلمها إنما يعرف في مثل أحكام المولى والعبد البني لا يجوز للعبد أن ينظر عنها على
 نقد بر المحبته لا مثل إرسال المضايح وغيره مما يحسن فيه الاحتياط لدعي العقلاء ما لم يحصل
 العلم ولو لغيره الف فإدراكنا لا يخفى فلو لم تعلم الاضفاف منهم لو شكوا في بقاء حكم شرعي في
أقول وهذا في الأحكام الشرعية المحبته التي يكون منشأ الشك فيها استنباط الأصول كما في
 اوضح ضرورة أن الشك في بقاء حقه ترويج امرأه مسبوقة من جهة الغيبة لا خيال صبره وبنه
 مطلقا للبس كالشك في حرمة الخيال صبره وبنه امر وقصر وكذا الشك في حدوث حرمة الضر
 في مال الخيال خروج عن ملكه ووجوب ما لكره عن ذنبه ليس كالشك في بقاء حرمة الخيال
 دخوله في ملكه وإذا كان كذلك في النصف فيه لا غير ذلك من الموارد ولكن هذا كله فيما لو كان
 في الواقع وفي عرفات وجهه استمرارية العلم العقل على عدم الاعتناء با خيال حدوث الواقع
 في رفع اليد عن ثرو ما كان وأما في الشك في التقضي وإن أمكن أن يقال أن الاضفاف فيه
 انه لو شكوا في بقاء حكم شرعي ولو لاجل المقتضى فليس عندهم كالشك في حدوثه في البناء
 على عدم ولكنه ليس كالشك في الواقع ايضا في البناء على البقاء بل ربما تردون في الحكم لا
 ذههم بوجوده في السابق وشك المناسبه بين خالف الشيء في زمان البقين والشك
 منصرفهم ذلك عن عدم الاعتناء با خيال وجوده في الآن لثالثه فلا يترددون في الحكم فلا
 وتبر قولهم ولعل هذا من علم وجدان الدليل في **أقول** هذا الوجه بما يصلح في

في الاستصحاب

لو قلنا بان البقاء
موافق للأصل ولا
يحتاج إلى دليل وهو
مخلات للعرض ان
المفروض ان البقاء

بين الشك في الحدوث وبين الشك في البقاء ايضا كما لا يحدوث بخلاف الخليل فكما ان ظن عدم الوجود
عند الشك في الحدوث يستلزم الظن بعدم الحدوث فكذلك ظن عدم وجود ما يدل على البقاء
يستلزم الظن بعدم الحدوث فالفرق بينهما انهما على ما قلنا في قوله **فول** مدفوع بان عمل العقل في شئ
التي **اقول** يتوجب عليه ولا النقص بانه عدم البقية حيث ان اعتبارها للبطلان في هذا
الظن بالبراد كيق ولو ظن بالاداه المعنى المجازي من امانه غير معتبره لا ينفك البقاء ويكون انما
الاجل فاده نوعها الظن فلا يراجعها الظن الشخصي بل فيها انه لو كان عمله العمل في دتمها الظن حين
هو لا يمنع تعديهم الظن الشك في على الظن الفعلي ولما جاز لخصا صرحية بامانه دون ان
انفكاك المعقول عن عمله فوجب ان يكون منشاء اعتبارها امر غير الظن من حيث هو وحده
لقد تم غير ذلك من ان العقل لا يغيبون باحتمال الوجود في ترتيب اثر الموجود بل لم يمتنع بل
الاعتناء بأشياء لا بعد احراز موضوعه والله اعلم **فول** واضعف من ذلك ان يدعى
المعتبر من الظن الاستصحاب **التي** **اقول** على القول باعتبار الاستصحاب من ارباب الظن هذه
الدعوى غير بعيدة اذا انشأنا لهذا القول لا يقولون بحجة تطلق الظن في شكل علمهم
الانزام بما ذكر فلا سببان يدعيان العقل انما يقولون على هذا النوع من الظن الجوهري
لخصوصه فيه موجه بذلك وهو لا يترتب وجوده السابق للوجوب لعدم رفع البدعة في
جهان بقاءه واما الظنون المتولدة منه فحاطا حال القياس وسابا لظنون الفعل المعتبر ولا
القول من ان يقال ان التعدي اليقين الذي يمكن اذ عاها استقراره العقل عليه هو
هذا لا يخبر فلما قلنا **فول** ثم ان مدفوع عدم اعتناء الاستصحاب الوجود **التي** **اقول** قد
عرفت ان مدفوع عدم اعتناء الاستصحاب الوجودي انه لو تعلق الشك ولا وبالذات بقاء
شئ في الزمان الثاني لا يقتضي بل يترتب ان اعله لان ثبات الحكم له فرع احراز موضوعه
وهذا انما هو في الشك في الحقيقة واما اذا كان الشك في بقاء الوجودي متبعا عن الشك
وجوده واضع او غائبه فلا ينفك بل يشكوك بل يصح عزمها كان ومزجها الى اصله عدم
الراض لا استصحاب الوجود وقد تقدم بحقيقة بما الامر عليه فراجع **فول** فاي من
بين الشك في تحقق الحدوث والبحث **التي** **اقول** الاضلاف ان هذا النقص غير وارد عليه فان
الحدث برغم ان عدم حرج المذهب في الموضوع في القضية المقتضى وقد نبذنا في قضية
بري ان الموضوع الذي لم يبدل او يخرج منه ممكن موضوع كل حكم جواز الدخول في التلوه
الموضوع الذي بال ايضا موضوع اخر حكم عدم الجواز قد علم كذا في الموضوعين في الدلالة
الشعيرة واما الموضوعي الخارج عنه الممكن فهو ايضا موضوع كل شبه حكم فلو كان هذا الامر

مختلا

مختار مع الاول علم حكمه في ذلك الدليل الذي دل على حكمه في القضية المبينة ولا يثبت مثل هذا الكلام فيما اذا كان منشاها الشك تشابه الامور الخارجيه كما لو شك في بقاء طهارة لاجل الشك في خروج البول ويكون الخارج منه بولا اما الاول فواضح فان تبدل وصفه غير معهود واما الثاني فانه ان علم بانه في السابق لم يكن خارجا منه شي وفي الاخر كان خارجا منه شي هما موضوعان متغايران ولكن خروج مطلق الشيء ليس موجبا لبديل الموضوع فانه قد ثبت بالادلة الشرعية انه ما لم يخرج منه البول يجوز له الدخول في الصلوة واذا نال البول في الشيء الخارج ان كان بولا فهذا اندج المكلف في الموضوع الذي علم ان حكم المنع عن الصلوة والافضل في موضوع الجواز فالمتاخر بين الموضوعين اي موضوع القضية المبينة والشك وكذا غير معهوده كي يتوجه عليه النقص نعم يتوجه عليه كفاية الشك فيه في عدم جريان الاستصحاب ولكن له ان يتقو عن ذلك باستصحاب فصل الموضوع وهو عدم خروج البول منه فيضرع عليه حكمه وهو جواز الدخول في الصلوة وهذا ولكنك خبير بان كثير من موارد الشك في وجود الراجع لغير الشك فيه مسبا عن تبدل وصف وجودي وتعدى كإتال ان موضوع القضية المبينة كذا وقد تبدل الموضوع بتغيير حاله فان كثيرا من الأمور قد ثبت بالضرورة انه من الأمور القاتنة التي لا تترفع الأبراف كالزوجة والمكينة والطهارة والنجاسة وغير ذلك فاذا شك في بقاء الزوجة عند وقوع اللفاظ التي هي الخلاف في وقوع الطلاق بها اوفي بقاء النجاسة لاجل الشك في كون غسلة واحدة حوت للطهارة او نحو ذلك فليس هذا من باب تبدل الموضوع ودعوى ان موضوع القضية المبينة في قولنا هذا الشيء كان نجسا هو الشيء الذي لم يرد عليه الغسل وكذا الموضوع في قولنا لا يدخل الى البيت لم يصد من وجهها لفظ كلمة انت خلت مثلا كما رجحنا له قوله عند الشك في رافعة المذني غير مموعة بعد قضاء الادلة بنبوت هذا الاحكام لموضوعاتها من جهة وانما ثابتة طاهرا لان برهنة رافعة وكيف لا والا يجرى مثل هذا الكلام في الموضوعات الخارجة واذا شك في بقاء حجر في مكانه السابق عند حصول بعض ما يشك في رافعة له نقول ان الموضوع في القضية المبينة هو الحجر المصادف لهذا الشيء لا مطلقا فلما قل قولكم كل منهما من الحكم الخ اقول ان ان جعل الشارع دلولا للشيء سببا اما لوجوب الصلوة فلا يعقل الجواب الصلوة بعد وجوده لان المعلول يمنع انفكاكه عن علته فيكون الجواب سببا للواجب وهو محال فلا يصحح هذا الحكم التكليفي المبني عن في عدا الاحكام وان جعله سببا ناصبا بحيث يتوقف وجود الحكم التكليفي على انشاء من قبله يكون غير الامر والادلة

من شرايطها ان السبب ووجوب الفعل فبما ان المراد بالاداة المستندة عن صدور الفعل وغايتها كان
 في الجواب جعل الدلوك سببا للطلب لغو لا يصدر من الحكم فحسابها معا في عداد الاحكام وان
 منه حجة كثيرة العدد فلا باس وان وادعاه بعدد المعدود منه وما عرفت مضافا الى ما
 هذا ولكن للفتاوى ان يقول انهم يقولون بتعلق الجبل بغيره مما خلقا في وجوبه عليه ما ذكر
 انما قلنا بان الجبل تعلق باحداهما وسببه الاخر فالسبب الذي الدلوك سببا للوجوب بل هو
 الوجوب عند حصول سببه من غير خارج الجبل مستقل وهذا لا يخرج عن كونها شرعا
 محبولا لا غايتها الامر ان احدها محببول والا والذات والاخر فاما وبالعرض فاما امر الجبل
 بجبل واحد احدهما بالاصالة والاخر بالعرض وبيد ان اخر يقول السببية والسببية من اضاف
 كالابوة والبنوة بمنع ان يتعلق الجبل باحداهما دون الاخرى فجعل الدلوك سببا للوجوب
 يستلزم جعل الوجوب مستببا عنه لا بمقتضى عظمته له صفة للسببية كما يقال انما من الله
 الاثر اغية الغير القابلة للجعل بمعنى حصوله بسببه كما ان مقتضى جعله سببا لجعله مؤثرا في حصول
 الوجوب لا منصفه الصفة السببية فان انضاف الشيء بالسببية والسببية انما هو في الفعل
 فليس له ارجا في بل لان يتعلق به الجبل في لعمري في الجواب انما هو ان لا يتصل بجبل الدلوك
 سببا معنى كما نصوصه والله العالم **فولم** لو جرد ان شاهد على ان السببية والما فبما
 التي **اقول** في شهادة الوجود ان على انهما اعتبارا ان منزعان فاعلم بل قد يغلب على الظن
 ان لهما دخلا في جعل مستببهما نعم الوجود ان يشهد بان الجبل الشرعي لم يتعلق بالاعتبار
 اي وجوب الصلوة عند الاول وتركها عند الثاني لما في سببهما من المناسبة المقصودة
 بجعل السببين **فولم** كما السببية والمشرقة والمنوعة **اقول** فلا شرا الى ان جعل
 الكلام انما هو ان السارح فعل جعل الاسباب والشرائط والموانع اسبابا او شرطا وموانع
 اي جعلها مصادا بوطئ المفاهم اي مؤثرات في مقتضاها لان اعطاهما هذه الاوصاف
 التي هي من عوارض وجودها في العقل فبغيرها على السببية والمشرقة والمنوعة ان
 اريد بها نفس هذه المفاهم من حيث هي من غير مفاهم فانها المفهوم السببية التي لا يشهد
 كونه امرا اعتبارا وان اريد بها بلحاظ مصاديقها فتناول الكلام فان كان الدلوك سببا
 حقيقة للوجوب كان مستببه مسببا الذي هو الوجوب ايضا حقيقة ولا فاشراعية فليس
 الخال في اعتبار السببية والمشرقة والمنوعة اوضح كما بعطيه طاهر النظم اللهم لان
 يرايد بها نفس هذه الاوصاف من حيث هي كما هو ظاهر مقتضى عليه حتى ما اشرا اليه من ان
 فباسمهم الفارق فلما قل **فولم** هذا كله مضافا الى انه لا معنى لكون السببية محبولا

فيها

فما يجوز فيه الخ قول فوضعت المقام ان السبب قد يطلق ويراد منه القلة الثانية وقد يطلق ويراد منه ما في مقابل الشرط والمانع وكيف كان فالشيء لا يكون سببا الا ان يكون له تأثير في وجود السبب اما لكونه تمام علته وجوبها المعظم الذي يسند اليه التأثير وحيث نقول اذا لم يكن له المانع لعلنا ان اكبرها زيل فأكبر استبعاد من هذه القضية سببها الشرط الجزئي فلا بد ان يكون ان نفس السبب هل هو وجود الجزاء او وجوبه فنقول الاستدلال ان وجود الجزاء مسبب عن غير المكلف واذا كان عبادة يجب ان يكون مسببا عن ضدها الاطاعة واللام يصح كما ان لا شبهة في انه ليس سببا اما لوجوبه المولوي لتوقفه على طلب المولى المتوقف على اذنه المسببة عن تصور الفعل وغايته بل هو سبب ناقص لان ذلك حبث ان المولى لما احزن مناسبه واقتضاء ذاتا ليس المتعدي ان يمانع بالجزاء عند حصول الشرط في الاستصحاب اذ ركه بعقله من المناسبه وحيث استبعاد الفعل الثاني تجاوزا له الاول فيكون وجود الشرط مؤثرا في جزاء الجزاء بزعيم المولى وكونه كذلك بغير عبارة امر بعلقبها حصول الشرط بسبب الجزاء ذلك الامر فصوره سبب ناقص لا يصل انشاء الحكم وحصوله في الخارج فينتج هذا اذا كان الزامه بالجزاء متبعا كما اذ ركه المولى من حسن الفعل الثاني تجاوزا الاول واما لو لم يكن مسببا عن ذلك بل عن اذنه مسببه عن الجزاء من دون ان يكون له تأثير في حصوله فلا يكون الشرط في الفرض سببا اذ لا يسند اليه وجود الجزاء ولا وجوبه ففهمه سببا حي مباحا لما عرفت من ان السبب ما يكون مؤثرا في حصول السبب على وجهه يسند اليه التأثير اما بنفسه ان كان تاما والا مضافا تمام الشرط اليه والمفروض انه لا تأثير له في الفرض في وجود الجزاء ولا في وجوبه ولا في الا بالذات ولا مع الواسطة فليس الشرطية في مثل الفرض الا لبيان وجوب الجزاء عند حصول الشرط كما هو واضح اذا عرفت ذلك فتقول الشرطية حد ذاته اما سبب لطلوبية الجزاء لكونه مؤثرا في حصوله بنظر المصل المتفحص لطلبه لا مصل الاول هو هذا سبب لا يجعل جاعل وعمل الثاني يمنع ان يصير سببا اذ لا بد ان يكون بين العلة والمعلول ربط وانعني ومناسبه ذاتية والا لجاز ان يكون كل شيء سببا لكل شيء فاذا لم يكن هو في حد ذاته سببا للطلب وجب ان يكون الطلب سببا عن سبب آخر ولا بد ان يجعل المولى وجوده سببا للطلب لان عزم المولى وتبانه على كون ما ليس مؤثرا في طلبه علة سببا له لا يجعله كذلك فليس جعل شيء سببا للطلب الا بجعل التزول اليه سببا للصعود الى السطح وكون طلبه طسوع اذا دونه فلا يكون الطلب كالصعود الى السطح لا يصلح فاما غير المثالين فغايته ما يمكن عقله في مقام الطلب بطلبه بما يريد بجعل طلبه مقبلا

يحصل ذلك الشيء لانه يحصل حصوله مؤثرا في طلبه لان جعل ما ليس عليه علتة يحصل ما هو لعله
 غير علتة منع وانما الممكن فيبطل طلبه واظهاره كما هو ظاهرهم وتجا بكون المحل يدخل في سببه
 الاستصحاب كما في الاعلام فانها اسباب لاختصاص الشيء في الذي هو شرط العلم بالوضع والنفات الدفن
 وكذا في الغلام الخيولها الانسان لنفسه سببا لان تبادر بعض الخيال وكذا الالفاظ الموصوة
 للعاني فان هذه الامور بعد تعلق الجمل بها بغير سببا ما في سببها سببا لها مؤثرة في حصولها
 بعد اجتماع شرائطها بغيره وهذا في الاحكام الشرعية كالاعيان الخارجية غير معقول نعم
 على كون الملكية والحرية ونحوها امور اعتبارية عقلائية غير تابعة للاحكام التكليفية فيكون
 ان قال بمجبولها سببا بها لا بناء اسباب الملكية ونظائرها على اعلل الواضحة الجمل كما لو
 قال للمالك من رخصته لادخل لادري وانتم زيد فهذا له فيصير هذا الاصل سببا للملكية
 المشا والبشرى فعلها بمجبولها كما لا يكون قول الشارع ايضا من اجا ارضا منته فلهي هذا
 البطل ولكن النزاع بين الفاتلين يكون الاحكام الوضعية مجبولة للشرع في هذا المثال فما
 كان للجمل دخل في سببها ينظر العرف كما لا يخفى **فولم** نانا لانفعل من جعل الدلو سببا
 للجواب الخ **اقول** هذه العبارة اشارة الى انه مني لم نفعل في مثل المقام من جعل الدلو
 سببا الا لاشاء وجوب الصلوة عند تحققه لا يصلح لنا الحكم بان الشارع جعله سببا ان لم
 نغضد به السببية المترتبة من الحكم التكليفي الذي نعقلناه ضروره ان الحكم يثبت في موضع
 مع نانا نرى بالوجدان فانه نفعل حدوث معنى في الدلو بواسطة الجمل ناسب سببية
 للجواب كما نراه في بينا المقامات التي يكون الجمل دخل في سببها سببا لها كما في الاوضاع
 الشخصية والنوعية الواضحة في مباحث الالفاظ ونظائرها فانهم **فولم** وعلى الثاني يكون
 اسبابها كقيل لبيان الخ **اقول** قد اشرنا اننا الى انه على هذا التقدير يمكن ان يقال بجعل
 اسباب بعضها كالملكية ونحوها مما كان الجمل دخل في سببها سببا لها الدعي الصلة بجعل
 الطهارة والنجاسة ونحوها مما يكون حالها حال الاعيان الخارجية في عدم مدخلية الجمل في سببها
 لعدم المناسبة فندبر **فولم** من ان الموت قد يرد وقد بين زمان وما بعده فيخرج الاستصحاب
اقول قد يقال بعدم جريان الاستصحاب في المقام كما اخبر به المصنف رحمه بعض كلامه الا انه
 حيث قال وكذا لو لم يجل لانه استمر في الجملة كالمعلوم في الجمل لم يعلم مقدرا استمر
 فان الشك بين الزائد والناسخ يرجع مع فرض كون الزائد المشكوك واجبا مستقلا فلهذا
 وجوب الاصل البرائة ومع فرض كونه جزء يرجع الى سبب الشك في الجزئية وعدمها وانما
 فيها البرائة او وجوب الاحتياط وقد نظر انهم ذلك يحوي مثل هذا الكلام في جميع المواضع

شك في بقاء الوجوب نحو ان يقال ان الزمان ان لو حظ في الفعل المأمور به كما في المثال المذكور
فلا مانع من جريان الاستصحاب فيه بل هو من اظهر موارد وان اخذ مبدأ في الموضوع بان لو حظ
الزمان في ذلك لكان الحكم كالزمان لهم شهر رمضان فمرة والشهرين ثلثين يوما او تسعة عشر
او ثمانية المبعث هذه ايام او عدة ساعات فردت بين جنس وست مثلا قد يتجلى لكل المانع
حيث ان يوم الثلثين على تقدير وجوبه بتكليف تسقط فيجوز البرائة ان لم يقل يجوز
استصحاب الشهر ولا يصح استصحاب الوجوب لان احوال الموضوع شرطية جارية وعلى تقدير
كون صوم الشهر مجموع عبادة واحدة اندرجت المسئلة في مسئلة الشك في الجزئية ولكن ان لم
نقل بمسألة العرف على اطلاق صدق البقاء والارتفاع كاسبابها فادعاه من المصنف في ذلك
فانما له بقاء الوجوب حاكم على صالة البرائة او الضابط فادعاه في تلك المسئلة على تقدير
التقدير بانه متيقن على منع جريان استصحاب الموضوع والحكم الحاكمين على اصل البرائة والادعاء
كأن في تلك المسئلة على ما عرفت في حله فليست امل قولنا في اصول ان نقول ان ثابت وجوب التكرار
الحق اقول قد عرفت اننا لا نخرج عن امل بل اظاهر حكومة الاستصحاب على اصول البرائة
لولا المناقشة فيه بل في الموضوع او كونه من قبل الشك في المقتضى فليست امل قولنا قد عرفت
بعض شرائح الواجب الحق اقول ما ذكره هذا البعض وفوقه ان العبارة فكان وجه الحاجة الى
الاستصحاب في هذا الغرض ان غاية ما نبوه كونه كالتواجب المقتضى من حيث الدلالة على مقتضى
الفعل في الزمان الاول لكن لا على وجه يكون الزمان ما خولف مبدأ في الموضوع كما في الموضوع
كي يقال في ذلك هذا مما لا يقول احد جريان الاستصحاب فيه فليست امل قولنا في شيا من
المد كونه السبب لا يخرج في الشرط والمنافع اقول قد عرفت ان المراد بالنظر الى كيفية سببية
لتخصيصا بتخصيص من الاثر الذي هو عبادة عن سببية ففند ذلك بعرف حال السبب ويجوز
ارتفاعه فلا يتبعه محال للشك في بقاء اثره اى سببية كيطرق في الاستصحاب بل بعرف
بذلك ثبوت الحكم في جميع الزمان الذي بتخصيصه وانقضاءه فبما عده وليس شوية في حق من اجزاء
الزمان الثابت فيه نابعاً للثبوت في جزء الخرب لنسب السبب في محل الحكم في كل جزء منه واحده
وليس كذلك الشرط والمنافع فانا اذا علمنا بان الطهارة شرط للصلاة لدعى الممكن اوفى وقت
خاص لا يبيد ذلك في استكشاف حال الشرط في غير تلك الحال فلا يكون ذلك مانعا عما
الاستصحاب فيه بل قد يوجب جرائه فيه ولذا قال المصنف لم يعرف وجه الحاجة الى السبب
ثم لو كان هذا الكلام متوقفاً على جريان الاستصحاب في نفس الحكم الموضوعي كونه الشيء
يدعوى استكشاف حاله من حيث كونه وقفاً اوفى وقت خاص وقطع من الدليل الدال عليه لا

بالاستصحاب لكان الحاق الشرط والمانع في محله وكذلك عرفنا ملاده استكشاف حال المسبب
 بالنظر الى ما يقتضيه سببه من حيث الذلوم والتوقيت فالحاق الشرط والمانع بهما لا يعلم وجهه
 لا مدخله لهما في ذلك فليست **قولنا** ثم اعلم انه يقع هنا شبهة اخرى في منع جريان الاستصحاب
 الخ **اقول** في افتضاءها المنع عن جريان الاستصحاب في الاحكام التكليفية مطلقا حتى الشك
 في الرفع نظر بل منع كما ستعرف انشاء الله **قولنا** اذا اقلق بفعل الشخص **قولنا** الحزن في ذلك
 لو كان متساويا للحكم الوضوعي لم يخرجها كسبب الكسوف والخسوف لصلواتها وشرطها في
 الفرص لوجوب قضائها فان لا مانع في مثل هذا المواردين استصحاب الحكم الوضوعي وانما
 اذا كان متغايرا فصل التكلف كقوله اذا افطرت كف فتمشي الكلام فيه كما تمت في الاحكام التكليفية
 فليست **قولنا** والجواب عن ذلك ان مبنى الاستصحاب الخ **اقول** الحاجة الى هذه
 الدعوى انما هي على تقدير الالتزام بتجربة الاستصحاب في الشك في المقتضى واما بناء على
 اختصاص حجة بالشك في الرفع كما هو المتكشفا فلا لان الرفع انما يرفع الحكم عن الموضوع الذي
 كان الحكم عمولا عليه لولاه فيجب ان يحدد موضوع القضية المتقدمة والشك كونه عقلا كما سبب اليه
 المصنف ثم عند فرضه المبني الذي يترتب العبود المأخوذة في الموضوع حيث تنبى على انه ان
 رجع منه الى العقل لا يجري الاستصحاب للحكم الشرعي الا في الشك من جهة الرفع ذاتا او صفات
 فيما كان من جهة مدخلية الزمان حيث ان اعتبار الاستصحاب مبنى على افعال هذا العبد وانما
 ما ذكر من ان كل حاكم بلا حكمة موضوع حكمه بجميع قوده الواهنا مدخلية في حكمه حتى علم الامر
 فبانه مسلم ولكن ملا حظته للعبود انما هي على حسب ما يقتضيه العبد فان قضى في
 العبد اعتبارا في الموضوع بان كان له دخل في موضوعه اعتبر كذلك وان كان من قبل
 عدم الرفع الذي لا دخل له في موضوعه الموضوع بل له دخل في تغير التكليف بنحو الاعتناء
 العقل الناشئ من سببه وجود المانع لرفع ذلك الحكم الذي اقتضاه المقتضى عن موضوعه
 على حسب افتضاءه فغيره كذلك فيجعل حكمه محمولا على موضوعه على حسب ما يقتضيه المقتضى
 مشروطا بعدم المانع فيقول سلاحيك عليك الجوارح المجد من الصنيع الى الغروب الى
 بعضك شغل اتم ويجوز الشيء الفلاني بالمقتضى لعله ويكون موضوع حكمه وهو
 المشروط ذات الفعل لا الفعل المقيد بوجوده في حال عدم الرفع والا لا يقع بغيره
 تبدل موضوعه الا بالرفع كما لا يخفى على المتأمل **قولنا** بل من جهة كون التكليف بالقيام
 الخ **اقول** جريان الاستصحاب من هذه الجهة بناء على اختصاصا بامر بالشك في
 الرفع لا يخفى على شكالي وكذلك الكلام عند الشك في بقاء وجوب الصوم لاجل الشك

فحدوث اللبيل والشك في رتبة هلال شوال فان لم يجمع في مثل هذه الموارد الى اصل
 علم حدوث ما يوجب تبدل التكليف ويوجب الصوم في المثالين وان كان من آثار بقا
 اليوم او ان تهر الذين هما من لوازم عدم حدوث البتل او طلوع هلال شوال ولكن نشاء الشك
 في بقاء التكليف عن حدوث ما يوجب تبدله ولو تبدل موضوعه بغير بقاء علم ذلك
 ولا يندرج تحت وساطة الوساطة بعد عدم لغات الذهن المبني وعدم مدخلية وساطتها في حد
 الشك فانتهى من الوساطة الخصبة البخل لا يندرج وساطتها في الاستصحاب كما يجب التنبه
 عليه والاشارة الى ان ما ذكرناه هو المبدأ في خطه الوساطة **فولم** بل عن حقيقة الاستصحاب
اقول وجه ان الاستصحاب عبارة عن بقاء الموجد السابق في زمان الشك والمراد
 باستصحاب حكم العام اثبات الحكم لبعض المصاديق المشكوك في اذنه من العام فليس وجود
 سابق حتى يكون استصحابا حقيقيا ولكن يمكن توجيهه من التكليف كما لا يخفى على المتأمل
فولم بل استظهر هذا من كون مثل حمل الشارع **الحي** **اقول** نشاء الاستظهار بمسألة
 المثال المعلوم كونه مثالا لاستصحاب حال الاجتماع فان كان الشارع يثبت خطا جالا
 متعارفا للشرع في جهة الاستصحاب في بابا الموارد كان عليه التنبه عليه بايرادهم مثال
 فافضاهم على هذا المثال شرعية الشارع والله اعلم **فولم** وخاضل هذا الاستدلال
 يرجع الى كتابه وجود المقصود **الحي** **اقول** تدعى عند نقل الاقوال توجيه كلام الحق
 وان مرجع الى الدليل الذي عندنا عليه في جهة الاستصحاب وان مراده من دليل ذلك
 الحكم هو السبيل المؤثر في ثبوته في الزمان الاول لا الدليل الاصطلاحي ولا المقصود بعبارة
 المعروفة كما يكون مرجع الى ثبوت المقصود والمآل في الجمع **فولم** ولكن يمكن ان
 يقال ان سبق كان محقوقه **الحي** **اقول** هذا هو الحق وتوضيحه ان المناقشة المذكورة
 من غلطية احكام المتأخيرة الكلية ومصاديقها انما اذا بنينا على ان مرجع اصل العموم و
 الاطلاق الى اصل عدم وجود المتأخر فحينئذ يوجب اللفظ محجب وضعه وطاؤه بكونه
 الاصل الجاهل بينهما حال الاصل الجاهل بينهما في عند الشك في الزمان مرجع الجميع الى
 عدم الزمان ولكن هذا الاصل انما يرجع الى الاولين فيها اذا كان الشك في اصل التخصيص و
 التنبه باننا نعلم من غير تخصيص اللفظ من الاطلاق والعموم دون الشك في كون الشيء مقبولا
 للرافع المعلوم ضرورة انه ليس المنطوق به او التخصيص مصاديقه فلو دل دليل على ان
 الحكم كل عام ودل دليل على ان الحكم فسادهم وشك في فوق احدثهم لا يمكن استكشاف
 حاله من هذا الدليلين حيث انه لا يفهم منهما الا انه على علم المقصود بحجبه **الحي** وعلى تقدير

وجوده بغير فلا بد من حراز كل من المقدمات من الخارج فليس فو هذا الشخص ما اعراضا له فهو
 وانما المانع عنه لا نكره فشا وتم المشكوك صدقة عليه وهذا بخلاف ما لو كان العالم من
 هو مقتضاها الوجوب الاكرام والفسوق ما اعراضا عنه ولو قلنا بان ترجع عند الشك في المانع الى العلم
 العلم الذي هو بمنزلة اصاله عدم التعصب في العموم انصروا ان مقتضى الوجوب اكرام كل
 منهم نحو علمه والمانع عنه ليس الا فسوق العلم بالحكم الشرعي الكلي وهو ما يفيد الفسوق عن
 وجوب الاكرام انما يعلم ما اعراضا له العموم لانما اقتضاه الاستصحاب الخاص في موارد لها
 فكذلك ما نحن فيه لو كان لنا دليل في العلم ان عقدا التنازع يدوم اثره ودليل اخر في ان
 الطلاق برفعه لكانا للدليل الثاني مقتضا للاول فلو شك في مصداق خارجي بقاؤه
 اثره لاجل الشك في حصول الطلاق لا يجوز التمسك بذلك العلم الذي علم بوجوب التعصب
 عليه بل يتسك بغير ذلك العقد الخاص الخارج الذي هو احد مصاديق ذلك العلم وهو
 يقتضوا اوجه الوطى في خصوص متعلقه ولا يرفع اثره الا الطلاق الخارج الصادر من الزوج لكان
 علم كونه في البينة واقفا اثر العقد فلا فرق في بين الشك في وجود الزايم واذا ثبت الموجود
 كما هو واضح **قولنا** لما كان علم وجود مقتضى حال الشك في اقول يعني وجوده بالعلم
 الذي ذكره المختص به وهو كون الموجود السابق مقتضا لا يثبت لا كونه بالفعل بوجود
 حال الشك **قولنا** وظاهره تسليم صدق مقتضى اقول فالحتم بمسب الظاهر
 بان موضوع القضية المنقطة هو مطلق الظهارة لا الظهارة المنقطة بكونها قبل المدعى والا
 لم يكن رفع اليد عن اثرها بعد خروج الملك فقتضا لها فان نقض تلك الظهارة انما يحصل برفع
 اليد عن اثر المترتب عليها كالحكم بفساد الضالوة الواضحة معها واعادتها لا يقدم ترتيب
 اثرها بعد تبدل موضوعها كما لا يخفى **قولنا** ويرد علينا في اقول توضيح ان
 البقين والشك لا يعقل ان متعلقا لشي واحد زمان واحد فلا بد من اختلاف اما
 متعلق البقين والشك وفي زمان نفس الوصفين كما في فاعاد البقين والشك على ما
 سند معناه محله وسفره ان متعلق البقين والشك في باب الاستصحاب اختلف فان متعلق
 البقين مثلا عدل الزيد يوم الجمعة وظهره قبل خروج المدعى ومضى زمان يشك في جرمه
 فافرض منه ومتعلق الشك عدل المدعى يوم السبت وظهره بعد خروج المدعى او بعد مضى زمان
 يزول تقيبه بالبقاوت في ان لوخط الزمان فبدل في متعلقها اجتمع الوصفان في زمان واحد فلو
 هذا الموضوع لم يخرج من قول ومك منظره بغيا وبعد خروج البول حدث بقية او عند
 خروج الملك مشكوك الظهارة وعمل الواضح ان الاستصحاب لا نعم موارد هاهنا الملا

وانما

وأما اقتضاها بقدر من جهة متعلق اليقين والشك وعدم اخذ الزمان قبلها فيه فيكون معلوما
من حيث هو ومنه الملاحظ فيمنع ان يتعلق به اليقين والشك في زمان ولجده فاذ لم يتقنا
بطها ثم زيد ما منع ان يشك فيها فهو قبل خروج المتك من كان على عين من طها ثم وبعد خروج
منها شاكها فيها وهذا الشك لم يكن خاصا من قبل جزمنا والذي كان خاصا من قبل كان
شكا فقدرنا متعلقا بخروج المتك والاولى ان يقال في غير ذلك لا يراد بان الشك الذي كان
خاصا من قبل هو الشك في الحكم الشرعي الكلي وهو ان المذمى هل هو ناقض لليقين ام لا
هذا الشك ليس له حالة سابقة معلومة حتى يجري فيه الاستصحاب والشك في بقاها
بعد خروج المتك منه شك في حكم شرعي حتى نشأ ذلك من الجهل بالحكم الكلي وهذا الشك
المتعلق بطها من اليقين يمنع اجتماع مع اليقين بما فاعاد المحقق المزبور نظرا لما في اليقين
عند توجيه هذا المحقق فاش من خلط بين المفاهيم لكتبه ومصادقها فلما لم يوفق
للمعنى انه لو قيل **اقول** اراد هذه العبارة في دليل البراد الاول انتب وتعلل ذلك في القاء
من يقتضيات الشك والى العالم **فولم** والظاهر ان المراد من عدم نقض اليقين **اقول**
مرجعه الى ما حققناه فيما سبق في تفسير الرواية من ان المراد من اليقين الذي اضيق اليقين
هو اليقين التقديري الموجود في زمان الشك المخصوص بالشك في الواقع لا اليقين في
حقنهم الشك في المقضي فلا حظ وتدبر **فولم** الى غايته معني في الواقع **اقول** في
غايته خاصة سواء كان معلوما لدينا باليقين ام لا كما لو علم اجالا لا يقضيه لا ينقض واجماع
ان عقدا للتكاح مثلا يستمر الى ان يتحقق ما جعله الشارع من بلاله وهو امر متغير في الواقع
فلو تردد ذلك المعين عندنا بين خصوصي الطلاق وانع من شيء اخر كما للعنان مثلا
في لا ينقض اليقين بالشك وفي دليل كلامه بصرح بما اشرع ما اراده بهذه العبارة الى ان
فلا تغفل **فولم** وانما اذا لم يثبت ذلك بل ثبت ان ذلك مستمر في الجملة **اقول** على
تقدير ان لا يوجد له رافع ما من الاشياء التي يعلم ويجعل كونه رافعا كما لو قلنا في مسألة
الاستصحاب ان غايته ما ثبت بالنص والاجماع ان العوط يورث في حرة الدخول في الصلوة
ان هذا اثر مستمر على تقدير ان لا يستعمل الماء والاحجار راسا وانما انتم تسمون الى ان
يتحقق له رافع معين في الواقع فلا والحاصل ان مراده بغير الجملة ما ذكرناه كما بوضوح عندنا
الا انه لان اصل الاستمرار غير محرز في الجملة كما قد هو هذه العبارة في بادى الراى والاستحقاق
الشك في بيبه وبين فرض كونه شكنا في الميزل كما لا يخفى ولكن قد يكل ذلك بانه كيقين
ان يعلم باستمرار الشيء كحرة الدخول في الصلوة ما لم يوجد له رافع ما ولم يكن له رافع

في الواقع فحاشية ما يتصور في مثل هذه الموارد ان يكون غايته حروجه بين المعين والتجريد فداغرت
 بالاستصحاب في القصر ويدفعه للتدبير في عبارة الائمة حيث تدبرهم من عبارة الائمة بل وكذلك
 بعض عبارة المتقدم في محبت اصل البرائة ان الحق الحقون الحق لا يرى التكاليف
 منزهة في حق من يمكن من معرفتها بالتفصيل الا في الموارد التي ذلك التلبيس على عدم اشتراطها بال
 كي يعلم بذلك منوها على المكلف في حال الجهل بها بفضيلتها في هذا القصر بعم وجوب الاحتياط
 وعدم جواز تفريط اليقين بالشك من غير فرق بين ما لو كان المكلف مجردا بين الافل والاكثر
 او المتباينين وكذا يرى عدم جواز تفريط اليقين بالشك وجوب الاحتياط فيما اذا ثبت حكم
 معي بعبارة او رافع معين في الواقع كالطهارة الحديثة التي علم عدم ارتفاعها الا بامور معينة
 محدودة في الواقع وكما يشك التي علم ان لها رافعا معينا في الواقع فلو شك في ان تلك الاعمالي
 والعائظ هل هو مصادق لما جعل رافعا للطهارة وان مطلق الفصل رافع للنجاسة او لا
 الفصل الملتزم به بفضيلتها بحكم بقاء ذلك الحكم حتى يعلم يحصل ما جعل رافعا له
 واذا لم يثبت بدليل خارجي عدم اشتراط الحكم الواقي بالعلم بفضيلته فينبغي في حق من
 لم يعلم بفضيلته باصل البرائة الا في الموارد التي ثبت بنص والاجماع انه لا يجوز مخالفة القطع
 كما في مسئلة الظهور والجمع والقصر والاثم في مواضع الشك في الحكم الواقي وفي الجرح بين
 الذين علم بالاحتياط العارضة وغيرهما ان طرهما معا لا يجوز في مسئلة الاستصحاب التي
 زعم ان غايته ما يثبت فيها حوته ترك الجميع لا وجوب شيء معين في الواقع او ثبوت النجاسة الى ان
 يتحقق لها مظهر شرعي ففي مثل هذه الموارد يقتصر على القدر المتيقن من التكليف الناشئ
 بذلك للتلبس التحريمي وبراءة تكليفها ظاهرا منقرا على المكلف دون الواجب الذي لا يمكن عدم اشتراط
 بالعلم واذا امتنع النظر في اوضاعنا من مراده لعلمنا بفضيلته المحققين مع الشك في كون
 الشيء مبرا ليس مناهيا للتحقق من عيب الاستصحاب في الشك في الرافع على الاطلاق فان
 الذي ذكره جريان الاستصحاب فيه انما انكره بقوله على اصل البرائة الحاكمة على الشغل
 واستصحاب التكليف بعد فرض رجوع الشك فيه الى الشك في اصل التكليف كما في مسئلة
 دوران الامر بين الافل والاكثر فليسا مثل قولهم فان ذلك هب الي قول القزويني
 ان محط النظر في الاول انما هو دعوى الاجماع على بقاء النجاسة وعدم ارتفاعها الا بامور
 شرعية فما دام لم يثبت وجود الرافع بحكم بقاءها للاستصحاب بالمعنى الذي عرف بحسب
 واما الايراد الثاني فيبناه دعوى الاجماع على وجوب شيء معين في الواقع على المنعوط مع قطع
 النظر عن بقاء النجاسة وعدمه فمقتضاه محصيل الجرح بغير افع الذمة لصاحبه الاستصحاب لا

الاستصحاب فاما قولهم وعلى هذا فنقول الجواب عن القسم الاول انما هو ان
 كما يشهد ما ذكره جوابا عن الاعراض الا ان جميع صور الشك في الرفع والعاية بل وتعتبر
 صور الشك في المقتضى بقا كما لا يخفى على المتأمل الا ان مقتضى ما استظهر من الرواية وحسب
 وجهها للمقتضى بين القسمين اختصاصا بحجة بما عدى الشك في المقتضى مع امكان ان يقال
 ان جميع صور الشك في المقتضى لا بد وان يرجع الى بدل حال ووصف وجودي وعدمي
 يحمل مدخاينة في الحكم فيدريج جميعها في القسم الثاني وكيف كان فاستظهر منه فقه في هذه
 الحاشية اخبارا ما يوافق الخش وهو محجة الاستصحاب بما عدا الشك في المقتضى خلا
 لما يظهر منه في عبارة المحكية عن شرح الدرر من المقتضى في مسائل الشك في الرفع و
 كذلك عرفنا نفا ان مقتضى نظر الدقيق عدم الخالفه بينهما فلما تم قولهم لا يخفى
 الفرق الذي ذكرنا من ان الخ لا يخفى انما ذكره عقيب كلمة من الاصل ان يكون
 بيانا للفرق بين القسمين فالطرف اما متعلق بالا يخفى فاصل المعنى لا يخفى من ملاحظة الا
 المذكورة ان فرق الذي ذكرناه غير بعيد واما ان العبارة مشتملة على السقط كما هو الظاهر
 لا من عبارة المصنف وحده ان عبارة شرح الواقي ايضا مشتملة ابل اما من فقه الشريعة
 من النسخة التي نقل عنها السبيل الشارح او من فقه السيد فقه وكيف كان فالمتأخرون انما
 كانت في الاصل هكذا ثم لا يخفى ان الفرق الذي ذكرنا بملاحظة ما ذكرنا الى اخره والله
 اعلم **قوله** وان كان بها الخ **اقول** التعليل المتعلق بالجلوس لمجدد بالغاية المذكورة اما
 ان يراود من حرمة العمل بجميع الوقت للمضروب كنهنا بحجب عن الجلوس بالسجد الى ان يغسل الوتر
 منها حرمة المجموع من حيث المجموع فلو حلت بعض الوقت لم يعص ويراد منه حرمة اجزاء مطلقا
 الجلوس مع مجموع الوقت لا الطبقه مطلقا فلو وجدها في احدى من اجزاء الوقت عصي و
 ارتفع النفي بالتسليم الى ما بعد من الاجزاء الباقية بحفظ العصب وهذا الخبر هو الذي
 يصلح ان يكون مثالا لو حله التكليف ومخرجه الاستغفار واما القسم الاول وان حرم فيه
 الاستغفار ايضا الا انه يحمل الى تكاليف متعدده حيث ان كل جزء من اجزاء الوقت موضوع
 منقول للحرمة وله في نفسه طاعة وعصا واما القسم الاخر وان كان اجزاء الوقت منه
 ايضا موضوعات عايدة لحرمة الاستغفار في طرف التحليل ولذا نتمسك بنفي وجوب الاجتناب
 بالتسليم الى المشكوك بالاصل الا ان الحكم المتعلق بالطبقه حكم وحداني بسيط ثابت
 للمهية باعتبار محققها في كل زمانه ثابت مالم يتحقق الطبقه في الخارج ومقتضاه حرمة
 كل فرد يفرض محققها في ضمنه من اجزاء الوقت مما علمه فردية هذا واما الخبر المشكوك فيه

فالاصل باختره فلا خطا قائل قولك فيرجع الى مقتضى ضالته عدم استحصال العقاب
 عدم تحقق المعصية الخ **اقول** يرجع في حكم الجلووس الى زمان الشك في حصول الغاية الى
 البرائة فلو علمنا مثلاً بأنه مجرد الجلووس مستمر من الصبح الى الغروب في السون وشكنا في
 الغروب هل هو استئثار الفرض او ذهبا الحجة فالقد لا يتغير الذي يتغير المكلف بالاعتبار
 عنه هو الجلووس مستمر من اول الصبح الى زمان استئثار الفرض الذي يشك معه في تحقق
 الغروب بحكم الاصل ولكن لا يخفى عليك ان التغير باجالة الاباحه والبرائة والى من التغير
 باصالة عدم استحصال العقاب وعدم تحقق المعصية فان ثبات جواز الفعل بمثل هذه
 الاصول العدمية الملازمة له لا يخلو عن منافسة مع ان الشك فيها مسبب عن الشك في
 جواز الفعل وعدمه فيرجع الى الاصل الفاضل جوازه اى صالحة لا باختره والبرائة الحاكمتين
 على الاصلين المردوين وكذا على ما عده وجوب دفع الضرر المحتمل الحاكم به العقل لدى
 الشك في استحصال العقاب فليسا قائل قولك في الاصل منه وان مقتضى عدم حدوث حكم
 ما بعد الغاية الخ **اقول** هذا الاصل نظائره هو الاستصحاب الذي لو سلم جريانه لكان
 حاكماً على ما عده الاحتياط بالنسبة الى التكليف المخبر بها بعد الغاية فانه من الاستصحاب
 في اعتباره مع ان مبنى الحكم على عدم اعتناء الاستصحاب بهذا المعنى وكان لا يشك ان يقول
 فالاصل وان مقتضى بقاؤه التخييري لا باختره الخ هي الاصل في الاشياء ما لم يثبت لنا ملل
 ولا يتبعدان يكون هذا هو مراد المصنف به باصالة عدم حدوث حكم ما بعد الغاية
 الاستصحاب فهو لا يخفى على ساعده فلهذا يظهر هذا الكلام جليل غامض البقير
 الشك الخ **اقول** فاعرف ان ظاهره يرجع الى الاحتقانه في ما سبق في تفسيره وتوايه
 فمن المراد من اليقين هو اليقين التقديري الموجود في زمان الشك الخاص على عدم
 الشك في مقتضى البقير السابق على الشك في المعاصرة تماماً لتحقيق بين الشك في
 التقدير الذي لا يخفى وجوده يخفى عند العقلاء لا بين الشك ومقتضى اليقين حين
 هو ولا دليل اليقين السابق الدال على الاستمرار فغرضه انه اذا علمنا ان هذا التكا
 مثلاً حكمه باختره الوطى دائماً وشكنا في وجود الطلاق المربى لاشره لو زعمنا البديع
 الذي حرزناه على سبيل الجبر واليقين بسبب الشك في وجود الطلاق يقال غرضه ان
 يقينه بالشك حيث ان اليقين بنظر العرف في الفرض وجوده واعتناء وهذا بخلاف
 اقسام الشك في مقتضى فانه ليس لليقين في زمان الشك وجوده تقديرى بل هو
 على رفع البديع السابق انه زعم البديع اليقين بالشك فضلاً عن اسناد

الى مقتضى الغروب
 فكما ان لا يخلو
 في بعض المباحث
 يكون لذلك
 اول الصبح

البينة

البطلان لليقين السابق لم يرفع البدعته أصلاً ولعل له في زمان الشك وجوداً بعد بر
 يجوز أن يغيب الأمر حتى يقال رفع البدعته يقيناً والحاصل أن رفع البدعته الشئ في
 وجوده واليقين الموجود في السابق لم يرفع البدعته وفي زمان الشك لا وجود له
 فلا يصح ضم رفع البدعته اليقين بهذا كله في الشك في المقضي وأما الشك في الراجع وإن لم يكن له
 يقين فعلى حال الشك حتى يقال رفع البدعته يقيناً إلا أن فيه علاقة عينية مضمومة للإطلاق كما
 هو ظاهر وكيف كان فالمراد من فضل اليقين رفع البدعته إلا أن آثار الثانية له بالمعنى المذكور
 لمصلحة لا بالمعنى ذاته فالمراد رفع البدعته آثاراً للمعنى لا بمعنى أن اليقين يستعمل بمعنى
 المتبصر بل بمعنى أن اليقين حيث عبرت به محضاً ومراً صرفاً لا يكون له أحكام إلا حكم
 متعلقه فلا حظ وتذكر قوله وبين هذا وما ذكره المحقق ثبوتاً جرياً أقول وجهان
 المحقق أحسن أحسن ما للشك في وجود الراجع وعمها ما بالنسبة إلى بعض صور الشك في المقضي
 وهو ما أن ذلك الدليل على استمرار الحكم إلى غاية يقينه في الواقع وشك في تحققها مع
 أنه ربما لا يكون الغاية من قبل الراجع بل يقضي عند ما يقضي الحكم كاستصحاب وجود
 الصوم عند الشك في تحقق الغرض فلما مل قولهم ثم إن تعارض المقضي لليقين
 أقول ما ذكره من المناقشة ثمانية في مثل اللبيل وأنها إنما يرجع الشك قبل الشك في المقضي
 وأما إذا كان الشك متباعد عن احتمال وجود الراجع للشئ فلا لأن وجود المقضي كما أنه
 سبب لوجود المقضي بالمانع كذا أحراره ما لقطع سبب القطع بوجود المقضي لولا
 احتمال وجود المانع فاحتمال وجود المانع مانع عن حصول القطع كما أن نفس وجوده مانع
 عن وجود المقضي ولا يجعل التعليل كما لا يخفى على الكامل فلما مل قولهم أن الراجح في
 من العرض أقول تبيين البراد على التفصيل الذي ذكره الخ فبالوقت في كون الشئ
 الموجود من زمانه أن ثبت أن ذلك الحكم مستمر إلى غاية يقينه في الواقع وشك في كون الموجود
 مضداً لما قاله فلا استصحابه محتمل وأما إذا لم يثبت ذلك بل ثبت أن هذا الحكم مستمر في الجملة و
 علم أن الشئ الغائب من قبل له وشك في ثبوت آخراته من قبله لا فلا يثبت دليل الاستصحاب أنه يثبت
 عليه أنه ربما يثبت من دليل الحكم أنه يبقى دائماً لولم يرفع الراجع كالباحث في المثال المذكور
 فلا يجوز بفضل اليقين بالشك في الراجح أنه وجود بعضه بله نعم لا يجوز التمسك بالاستصحاب
 بمقتضى دليله فيما إذا كان منشاء الشك عدم أحراره عند استبعاد المستبعد للمعنى كالميل
 شك في أن كونه يقضي بوجود المانع في أثناء الصلوة أم لا لأن مثل الطهارة والنجاسة التي
 ثبت شرعاً أنه لا يرتفع إلا برفع الراجع وبما ذكرنا ظاهره لأن لا غير يرفع على المحقق أنه الموقوف يقضي

الأعلى خصوص منع الاستصحاب في مسألة الاستصحاب حتى يباشر فيها ذكر المصنف ببعض المناسبات
 التي أثنى عليها وكذلك قد عرفت عند شوجية كلام الحق وأنه وإن كان بظاهره في بادي الرأي
 للحنث ومفصلا بين فساد الشك في الزايف ولكن لدى التحقيق ليس كذلك وإنما انكر الاستصحاب
 في مورد الذي انكره بناءً منه على أن مرجع الشك في أصل التكليف كما في مسألة الاستصحاب
 على ما صرح به فراجع قولهم ولم يعلم بحال السابعة الخ **اقول** وجه التمسك بعدم العلم
 بالحالة السابعة أنه إن علم حاله السابعة ما أنه كان يعلم أنه حدث بالحدث الأكبر وبالحدث
 الأصغر فإن الأكبر ومظهره على أي تقدير لا يجب عليه الجمع بين الطهارة بين أما على الأول
 فواضح إذ لا أثر لمعلومية الجهل فلا يجب عليه الغسل الخبثا وأما على الثاني فلا بد له من العلم
 بأن الحادث أثر في خضته في شجر خطا بغيره بين ما لا اثر له وهو البول وبين ما له اثر وهو الخبيث
 فحال الحال ما لو شك في أصل الخروج أو خرج شق مرتد بين الخبيث والمكث في أنه لا يثبت بالجهل
 الخبيثا حيث أن صالة عدم حدوث الخبثا في خضته سلبية عن المعارض وهي حاكمة على سلبية
 الحادث وأما الصورة الثالثة وهي ما لو علم سبق طهارته عن الأصغر فالأكبر فلو علم كسبهما
 حيث أن شفا طهارته عن الحادث الأصغر بالمعلومية بالجهل معلومة عن الأكبر فبمعلومية كسبهما
 طهارته عن الأكبر فما ربه جواز الدخول في الصلوة بعد الوضوء فهو بمنزلة ما لو شك ابتداء
 في عرفه سبب الخبثا ثم بال وأخرج منه البول واحتل اثنا له على الخبيث في أنه لا يحصل له القطع
 بارتفاع حدثه بعد الوضوء ولكنه يرجع إلى صالة عدم الخبثا حاكمة على استصحاب مطلق الحدث
 ويرتب عليها جواز الدخول في الصلوة مع الوضوء فهذا كله فيما لو علم بحال السابعة وأما لو لم
 يعلمها فنسب عليها الجمع بين الطهارة بين العلم بالجهل ما بين الأمر الحادث في شجر خطاب مرتد
 بين الوضوء والغسل فصاله عدم حدوث سبب الغسل بعارضها استصحابا عدم سبب الوضوء
 فهذا ما سطرناه في الحاشية لقد تبين بذلك اختلاف في التفسير والحق عدم الفرق بين الصورة
 الثالثة وبين ما لو لم يعلم بحال السابعة فليس جواز الدخول في الصلوة مع الوضوء من آثار
 عدم الخبثا أو الطهارة عن الحادث الأكبر بل أثر علم الخبثا عدم وجوب الغسل عليه وعدم كونه
 ممنوعا عن الصلوة من حيث الخبثا وأما جوازها مع الوضوء فهو من آثار كونه محذرا بالاصغر
 لا على كونه محذرا بالأكبر كما يشير إليه المصنف ثم والفرق بين هذه الصورة وبين المتأخرين
 الذين وردوا في نفاخ حيث أن صالة عدم الخبثا فيها حاكمة على استصحاب الحادث كما في
 الصورة الثانية هو أنه يجب على من يال وأخرج منه شق آخر من وجبات الوضوء أن يكون
 الصلوة إلا أن يكون جيبا فيكون صالة عدم الخبثا أصلا موضوعيا حاكما على استصحاب

الحادث

الحدث في الثالين وكذا في الصورة الثانية حيث يصدق عليه أنه بال وليس بحسب شرعاً فلهذا
 يجوز ما في هذا بخلاف ما نحن فيه فإنه لا يثبت باصالة عدم الجبهاً اقبالاً حتى يتفرع عنه ما يقع
 البول عند عدم كونه جسيماً لا على القول بالأصل المثبت **قوله** فإنما الخبر قول
 بل أقول بما عدم جريان الاستصحاب في ثبوت القيم من محكمات ما سبقت به البرهان وليس للكل
 في الخارج وإنما على وجوده شطآنه فإذا علم بوجود فرد من الكل واحتمل وجود فرد آخر معه
 فهو في الحقيقة يعلم بالابتناء وجوده من الكل فلا يبقى كيد العلم ما يقع تلك الحقيقة بحال الاحتمال
 للكل إذ يعلم بوجوده وإنما علم ما يقع عنه ويقع في ضمن فرد آخر ليس بقام لما علم بوجوده
 سابقاً لذلك فليس يجوز أن استصحاب الوجوب واستغال الذات بعد فعل الأقل في مسئلة
 دكون الأمرين أقل والأكثرية نفساً البعد عن جريان استصحاب الاستغفال وقاعاً
 تبعاً للمشهور في مسئلة من عليه فوائت ولم يحصر عددتها ونظائرها مما لا يسجل عليه إلا أنها
 إلى علم تفصيلي وشك كذا قلنا بأن وجود الفرد المتيقن ما لم يؤثر في احتمال العلم إلا أنها
 إلى علم تفصيلي وشك بل قد لا يحكم في زرع البنية بما يقتضيه العلم بالأجل من غير التكلف بما
 بالاحتمال خلاف المصنف حيث جعل هذا الفرض أيضاً من محال أصل البرهان ولكن رجحنا الخبر
 فيه المصنف وكيف كان فالظاهر جريان الاستصحاب في هذا العلم أي بما علم احتمالاً
 طبيعة فرد بين الأقل والأكثر ولم يخل علم الاحتمال إلى علم تفصيلي وشك بل كذا لو لم يكن
 عبارة بتمامه على باب ذاته ما دام في ذاته ضيف فلم يعد احتمالاً بوجوده جماعة في الذات
 لم يحصر عددته فمن يجب عليه القيام على الباب إلى أن يعلم بعدم بقاء أحد منها كما تقدم توضيح
 في محال أصل البرهان ولعل المصنف هو أيضاً لم يرد بالعلم الذي أعرف جريان الاستصحاب فيه إلا
 ما كان من هذه القبيل فلما قل **قوله** فيعدون الفرد اللاحق الخ **أقول** فصح بذلك
 على استصحاب الكل بل هو أصح ما نقل الفرد الثاني في نظر العرف كما هو الشأن في الأغراض
 المستحصنة ولو على القول بجدها كما لا يخفى **قوله** إذا انظر المشهور في قسمهم على البناء
 الخ **أقول** ملخصاً إذا ذه قد أن الحزمة والنجاة محمولتان على العلم الذي لم يقع عليه التذكية
 ولا بناءه يتعلق بالبناء في عنوان أدلتها على عنوان البنية فإن البنية في عرف الشارع والمشعر
 عبارة عما دهن روجه بل تركيبة ويشهد لذلك مضافاً إلى ما أشار إليه المصنف بعلو
 طمأنينة الجلود في مكانية الصبغ على كونها ذكيرة قال كتب إلى الرضاء إلى عمل غداً ليس
 من جلود الحمر البنية مضطرب ثباتي فاصلي فيها فكتب إلى أحمد ثوبا صلواتك فكتب إلى أبي جعفر
 الشافعي إني كتب إلى أبيك بكذا وكذا مضطرب ذلك على بضرت أعلمها من جلود الحمر

الذكية فليس على كل حال البراءة بصيرت عمل الله فان كان ما فعل وحشياً دجاً فلا بأس من نفي الطلوع
 كون موضوع الحرمة والنجاسة هو ما لم يذكّر ويؤيد أيضاً مفهوم الذكبة اذا اظاهرتنا كما
 في الاصل بمعنى الظهور والبرهنة ثم غلبت سماعها في الذبح المعهود الذي جعله الشارع سبباً
 اظهره المنة وهذا لا يتفرق الخاضعة لها ما يوجب كما يرشد الى ذلك التبع في موارد
 استعمال ما دونهما وجودها المختلفة مثل كل البر ذكبي وقد كاه الارض بدينها وقد كاه الجلد بدينها
 وفي مؤلفات بركم الانبياء اذا علمت ان ذكبي وقد كاه الذبح الى ان قال وان كان قد نبت على
 وحرم عليها اكله فالصواب في كل شيء منه فاستدركاه الذبح او لم يذكّر الى غير ذلك من الموارد
 الكثيرة التي تشهد على ان الذكاه في أصلها هي الشظافة والشراسة وكيف كان فالبينة من اللحم التي
 حكم في كثير من مآثرها ونجاستها ليست الا باعتبارها عن اللحم الذي زهق ووجهه بالشرائط التي
 هي في رزها في رزح لحم وشظافة هل وجد شرط الذكبة عند هذا في رزح حكمه بقدر
 مقتضى الاصل فمجرد ذلك موضوع الحرمة والنجاسة وهذا ولكن اظاهرتنا المنة في عرف الشارع
 والمفسر عباداً عن غير الذكبي الى اللحم لفاف لشرائط الذكبة طال مؤثره فمما ان الذكبة كسب اللحم
 والظاهرة كذلك الموت بل لشرائط الذكبة سبب الحرمة والنجاسة موضوع الحرمة والنجاسة هو
 على ما ذكرنا كما عرفت بالمصنف في ذيل كانه وكونه كذلك لا يثبت باصالة عدم الذكبة كما
 انه لا يثبت باصالة عدم صبره المرأة حاضناً او اصالة عدم روثه دم المحض كون ذلك المحض
 منصفاً يكون لغيره محض حتى يحكم بكونه حاضراً كما سبب وجهه لمصنف الاعلى القول بالاصل
 وهو خلاف التحقيق فمقتضى القاعده هو التعليل بين الاثار مما كان منها مرتباً على عدم كون اللحم
 متذكراً كعدم حائله وعدم جواز الصلوة فيه وعدم طهارته وغير ذلك من الاحكام العتبية
 المستترقة من الوجودات التي تكون للذكبة شرطا في بقوتها ثبوت عليه فيقال الاصل قد يثبت
 لقول الذكبة بهذا العلم الذي زهق رزح فلا يجل اكله ولا الصلوة منه ولا استعماله فيها
 بالظاهرة واما الاثار المترتبة على كونه غير متذكراً كاحكام الوجودية للملأمة طهارة القدر
 كحرمة اكله ونجاسته وتنجس من لا يبره وحرمة الانقاع فيه وبيعها واستعمالها في الاشياء
 الغير المشروطة بالظاهرة كسفي البسائين واخراجه على القول بها وغير ذلك من الاحكام المتعلقة على
 عنوان البينة وغير المذكور فلا يتم لو قلنا بالرجوع الى عناوين الاذلة الشرعية في خصوص
 المستصحب غير لحاق بقول الوجودات المتعلقة في الاذلة الشرعية على فقد شرط من شرطها
 بالعدمية ان كانا شاكاً ناشئاً من الشك في حصول ذلك الشرط مثل ذكر انهم الله عليه
 حيث قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فكل ما يثبت على استصحاب عدم ذكر

الله

انضمامها الى الكونه فافدا للشد كونه واما ما كان صالحا ان يباع جبا فالحكم بحتمه ابتداء عن ذلك
 لكونه فافدا للشد كونه بجبا الى غير ذلك من دفع واما مل والحاصل ان الحكمين العدم بين البسام
 اما فيقولون عدم الشد كونه بل من اثاره فمخصص وهو العدم المقارن لغيره ان الروح وهذه
 المخصوصة لا يثبت باستصحاب العدم الا لزم وان رتبها الحاله عدم اقران زها في
 بشرائط الشد كونه فهذا من قبيل تعيين الحالت ما لا يصل لغيره حاله سابقه انما قول انما ليس
 اثار عدم حدوث سببه لان من اثار عدم سببه الشئ الخاص بعدم جلب العلم الذي زها في
 من اثار عدم حدوث ما هو ثرى جلبيه بعد الموتى للموت المفقود بشرائط وهذا المعنى لم يشر
 حادث سبب من بعدم الامر اثار كون الموت فافدا للشرط حتى لا يمكن احواله بالاصل فلو يبيع
 بعدد بشان في حتمه بحكم بعدم انتقال البيع الى الكثرة الاصله عدم صدور عده من غير
 النقل الاصله عدم كون العقد الصاد وصحها لان هذا غير موافق بالاصل كما هو
 فبشرط اصاله عدم حدوث سبب النقل عدم دخول البيع في ملك المشتري وعدم جواز
 ضم فيه واما كونه غير داخل في ملكه الذي هو من اثار هذا الامر العدمي وينقرع عليه
 حوض الاستعمال فلا يثبت بهذا الاصل فاما حكمه بغيره بواسطه الاصل الجاري فيه بنفسه
 لا في السابق لم يكن ملكا له وكان حراما عليه فحكم بغيره على ما كان فلو فرض عدم جواز
 الاصل فيه بنفسه لا شكل لغيره حوضه على اصاله عدم سبب النقل كما فيما نحن فيه وان
 مثلا الاطبا لبقا للمقام مما لم يكن هو بنفسه جري الاصل وكان الاصل الجاري فيه اصاله
 عدم حدوث ما يوجب جلبيه فنقول لو جمل امته حر وشروط عليه رتبة ولذا في قول
 بقا وشك في كون الشرط لبقا للكتاب والسنة تقول مفسد الاصل عدم جواز وطنها الاصله
 عدم حدوث سببه وهو رتبة البنت لكن لا يثبت بهذا كونه غير مملوله نلو وطنها بشكل الحكم
 باستحفاة للمحل اذ لم يثبت بهذا الاصل كونها اجنبية حتى يثبت الاستحفاة للمحل والحاصل ان
 ترتب لا ثارا لثابته لعنوان المنه او غير المدعى كما حكم بغيره الموجهة لغيره ولا فيه او نحو ذلك
 الاستحفاة الحاصلا لو كان لكل المنه حدوثه على اصاله عدم كونه في غاية الاشكال الكمال
 بل في حفاء الواسطه وان العرف يجرده عدم الاعضاء باحتمال حدوث سبب نحل والظهاره الذي
 هو عبارة اخرى عن اصاله عدم الشد كونه يرتبون على الشئ الذي يشك في ذلك كونه اثارا كونه غير
 مدعى من غير الثبات لكونه لا ثارا لثابته لهذا العنوان المشكوك في تحققه الذي لا يجرى بالاصل
 فليبا مل ولقد قلنا هذه التعليقه من كتابنا المتعني بمصباح الفقيه بعبارة باستناطه من
 ما لا يتعلق له بالمقام وقيل اذ من يدرى بغيره في اصل المسئلة الفرعية فليزاج الكتاب بل يور

واما ما يطلب والتمسنا اني قول لان المنة عيان عن كل ما لا يتلوا في قول فداش
 ان ان ارد بما قبله ما لم يقع عليه التدكينة بحيث يمكن اخراجه بالاصل هو غير مسلم وان
 العلم الذي هو روضه بلا شرائط التدكينة فهو مسلم ولكن لا يجوز ان يتردد ذلك بالاصل فلا
 كلام في ان ما عدا التدكينة ولكن لا يجوز باصالة عدم التدكينة ان هذا العلم مما عدا علم
 التدكينة قول لكن الاضافات تعلقو حكم النجاسة على من مات خفا لا يفي الحق اقول
 كذا لو قلنا بمتعلقه بما مات فدا شرائط التدكينة بغير ان غير المدعي كما تقدم في حقيقة لغا
 لعل مراده بما مات خفا لا يفي هو هذا فان من المستبعد ان يمنع القول بمتعلق حكم النجاسة
 بخصوص ما مات خفا فضرورة قلعة بالاعتراف من الحقيقة والموت فلهذا ما اكل
 السبع وغيرهما من اكل غير المدعي مما لا يصدق عليه من الموت خفا لا يفي فذلك الموت خفا
 الا يفي بحسب الظاهر جازي التمثيل اريد به مطلق عنوان وجودي تعلق به الحكم وان كان عينا
 عن الاضافات يكون غير مدعي وكيف كان فداش ان الى ان هذا القول وفق بالاصول
 الله العالم قول ويمكن وجه الحاجة الى احوال التدكينة الحق اقول فلهذا ما هو غير المدعي
 على ما حققه من ان لو ثبتا على ان المنة هي ما هو حق روضه يتقوا صالة عدم حدوث سببها
 صرح به العلم عن المعارض فلهذا غير مدعي في اثبات موضوع الظاهر والحكمة عن كونه
 مدعي خلافا لما زعم السبدا الشارح وهو حاصل التوهم انما لا يحتاج في اثبات احكام المذكور
 الى اخراجه عن التدكينة بل يتبين ان غير ذلك لا اصول الجارية في نظر الحكم وحاصل مدعي
 الاصل الموضوعي وهو صالة عدم التدكينة حاكم على الاصل الجاهلي في الحكم وقد انزل الله
 والى دفع بعض ما قد توهم وروده عليه فراجع قول خرج منه ما ذكر في قولنا ان
 ان مراده خروجه عن حكمه فيكون المذكور عيان عن شبهة بياح اكملها سبب التدكينة واما ان قيل
 يخرج عن موضوعه كما هو في ظاهر الممن فاصالة عدم حدوث سبب الحيل الى التدكينة غير محتمل
 في احوال كونه مما عدا علمه حتى يثبت حكمه كما لا يخفى على المتأمل قول كان الاستصحاب في
 التعدي المقارن للوجودات الحق اقول ما حققه من جواز استصحاب العلم الاولي ولو لم
 يجوز ان الاستصحاب الكل في ان المستصحب العلم السابق الا انما تعرف انه غير محتمل
 المقام فان موضوع الحرة والحاش هو العلم لما قد التدكينة ولا اقل من اجماله فلا يمكن الخروج
 بهذا الاصل كما يشير اليه المصنف من ان استصحاب العقل لا يحد في الاضافات للوجودات المقارن
 له ثم واما استصحاب العلم الخاص عن عدم كونه مدعي حال جنونه فهو من قبيل المثال
 المذكور حيث ان علم التدكينة الثابت له حال جنونه مستند الى عدم زهوان روضه

الموت الحاشي شرطا للثبوت والحكم بما ثبت لهذا الغرض فلا يمكن اثباته بالاصل وان قلنا
استصحابا للعدم والشرط في هذا العلم ايضا كما لا يخفى **قول** حبل بقائه لا يتحقق
يعني حبل بقائه عبارة عن عدم تجدد جزئه الاخر وعدم تجدد اول جزء الليل وانما عبارة
عبارة عن تجدد جزئه الاخر وتجدد اول جزء الليل **قول** في العبارة بالشك في وجوده
اقول ينبغي منا طريان الاستصحاب على هذا التقدير ليس كون الشك بالشك في البقاء
العدم كما علمنا في السند الى زمان والزماني لكون الزمان ممتدا من مقومات ما هيبة المستصحب
الغرض ولا يعمل البقاء الجبهي الا بما كان الزمان ممتدا لوجوده لا مبداء له بل المناط في جريان الاستصحاب
كون المشكول متاعلم بحقيقة قبل زمان الشك ولو بالمساحة القريبة وهذا المعنى وان لم يكن
عليه بقاء فيما كان الزمان من مقومات مبداء المستصحب لان اخذ البقاء في غير هذا الاستصحاب
هو عمل الخطأ هذا المعنى حيث ان المعرف في كلمات القوم هو مطلق استصحاب الحال الذي هو الزمان
والزماني وغيرهما فلا بد ان يكون مرادهم من البقاء في التعريف ما يتم جميع اقسام المعرفة كما علمنا
قول الا ان يمتنع ان يستصحب وجود المسبب **قول** هذا ان قلنا بجريان الاستصحاب في السند
في المقضي ولا يمتنع حكومتها لانه عدم التأثير على استصحاب وجود المسبب انما هو هذا الاصل
العدم الحكم بدوثة الامر في زمان الشك استنادا الى ذلك الموت فلا بد ان يمتنع الحكم ببقائه
الاستصحابا فليست **قول** واذا قالوا فلم يجز ان يستصحب العدم **الحج** **اقول**
ليسلمه يقتضي على المناظر التي نشأ منها انه فهم المعاشرة بين استصحاب الوجود والعدم
من اخذ الحاصل ان يكون الظاهر قبل المك وبعد مبداء ناره واما الاخرى صرورة ان العلم
عند جعل المك اذا ما متبى على فرض كون الظاهر امر متصرا با بقاء المك لولم يجعل المك
اذا ما علم ان استصحاب عدم جعل الشارع الوضو سببا للظاهرة بعد المدة متبوعا على
الظاهرة المفيدة بما بعد المك كمرامها للظاهرة المعلومة سابقا محتاجا الى جعل متصاحب
لكل الظاهرة ومن الواضحة لا يفرغ بثبوت هذه الظاهرة المعينة على اصله عدم جعل
المك راضا لان اثر هذه الاصل عدم ارتفاع تلك الظاهرة لا يثبت هذه الظاهرة غاية
الامر انما يعلم انه لو لم يكن المك راضا لتلك الظاهرة لكانت هذه الظاهرة محمولة في الجملة
كما انما يعلم لو لم يكن الظاهرة محققة لكان المك راضا للظاهرة السابقة لحاصلة المكلف ومن
الى ما علم انما لا ان الشارع اذا جعل المك خدعا او الوضو سببا للظاهرة بعد المك واخر
اصل العدم وحدها البرهان في من الاخر فليست **قول** ان المستصحب السابق اذا كان ثنائيا
بما الفصل **الحج** **اقول** قد تقدم توضيح كقيام عند الكلام في اقسام المستصحب بما لا مزيد عليه

فليس

فمنع قولهم لو ان البراهين علم الحكم الخ اقول حاصل الكلام ان ان البراهين العلم
حكم العقل بالبراهين المستند الى فعل العقاب من دون برهان فلا مجال للشك فيه في التزام ان الثاني علم
البراهين التزامين في استلال العقل بحكمها وان اذات بصحا عدم التكليف الثاني في
الاول الامر جبا شيئا الى حكم العقل بالبراهين فلا مانع من برهانه الا انه غير محتاج اليه لانه جبا
في جواز ترتيب ثانيا عدم الحكم في زمان الشك وفي برهانه الاحمال للعقل بان يحكم بالبراهين في مورد
الاتسباط الذي قوله عليه السلام لا ينقض اليقين بالشك هو لمخرج في مثل الفرض لا في عدم فعل العقاب
بالبراهين فكما لا يرجع الى البراهين فيما لو كان واجبا قبل زمان الشك فكذا لا يرجع اليها مع العلم
وجوبه فيما سبق فالعقل يفرغ من الحكومه فيما لو كان المشكوك حاله سابقه فكيف يكون حكمه
عزلا لا يتسبط فلا حظ قولهم مثال الثاني حكم العقل الخ اقول اشار بما ذكره من المشكوك
ان استصحاب استغال الله بتغير الواجب الوافي بعد الايمان ببعض محتمل انه كاصالة بقاء وجوده
وعدم سقوط طلبه نظرا لشيء بصحا البراهين الاصلية ليس من استصحاب احكام العقل بل هو كاستصحاب
استغال الختمه مجال زيد المعلوم مخففة سابقا للدخول في تغيرها فكلما زاد الاستغال
الذي يتحكم في جوازات بصحا هو الاستغال الحاكم بالعقل الثاني من حكمه بوجوب دفع الضرر المحتمل
كما في طرف الكسبه كغيره ما يعلم الاحمال كما لا مشكوك في بوجهه كما ان كبراد بالبراهين في البراهين
الثالثه من فعل العقاب بلا بيان لا البراهين الاصلية الناشئة من عدم ثبوت الحكم في الواقع
نفقت الاشارة البراهين فقولهم والثاني بينه موجود في محل الشك من دون الاتسباط
اقول حكم العقل بوجوب الايمان بالمحمل الباطن على تقدير تسليمه جبا ان الاتسباط ليس
متبعا على حكمه بوجوب تحصيل اليقين بالبراهين فان حكمه بوجوب تحصيل اليقين متبعا على عدم
دفع الضرر المحتمل واما حكمه بوجوب الايمان بالباطن بعد احراز التكليف بالاستصحاب فليس من هذا
الباب بل من فروع وجوب اطاعه فلواتسباط حكم العقل بوجوب تحصيل اليقين وفلذا بان
التكليف لا ينصرف الا بالعلمية بالعقل والا فمخرج فاعده تنج العقاب بلا بيان الحاكم على عدم
دفع الضرر المحتمل كان بما ينبغي للعقل كبقائه لمواقع الاحتمال لئلا يتكامل العقل بالمعلومه بالاحمال
فليس لنا انكار وجوب الايمان بالمحمل الباطن بعد احراز عدم سقوط الواجب الوافي بالاحمال
اذ بعد قضاء الاتسباط بقاء ذلك الواجب على ذلك الحكم يتقبل العقل بوجوب تحصيله
عن غيره وهو لا يحصل الا بفعل هذا المحمل فيجب عقلا ولا يتوقف حكم العقل بوجوب
على احراز ان هذا هو ذلك الواجب المحرر بالاستصحاب كما ينبغي على القول بالاصل
بل يكفي في ذلك العلم بان فعله موجب لسوره ذلك التكليف المحرر بالاحمال اذ العقل انما

بحكم بوجوب الثبوت بالواجب لا من حيث وجوبه بل من حيث كونه مقصدا للخرج عن هذه الطلب
 المتعلوقة فلو لم يرد مباح فائدة كان خالدا في العقل حال الواجب **فول** وفيه ولا
 أنا نقض الشخص الواحد من ذلك للشريعتين التي **اقول** ان زيد بهذا اثبات مجزئ
 الاستصحاب في حق ذلك الشخص فهو حق ولكنه لا فائدة في البحث عنه فليس مثل هذا الشخص
 موجودا بالفعل في تكلم في حكمه وان زيد اثبات حكمه لزيد بالاصطحاب في حق غيره
 بقاءه الاشتراك فبعبارة ما **اقول** ان بقاءه في غير زيد من الموجودين التي **اقول**
 اما نقض هؤلاء الاشخاص لو شكوا في بقاء حكمهم فقبلهم ان لم يتصوره وانما نحن فليكن
 ان يجري الاستصحاب في حقهم اذ لا يثبت عليه اثر على الاصل وكذا ما اشار اليه في الحكم
 من المقارنات الاتفاقية لا من الامارات العقلية المعقولة لاجراء الاستصحاب فليسا مثل **فول**
 وفيهم الحكم في امد ومن بقاء الضرورة التي **اقول** يمكن الحدس في ذلك بان الاجتماع
 والضرورة انما هو بالنسبة الى الحكم الواجب لا الحكم الظاهري الثاني الاستصحاب فائدة
 مخصوص عن جري في حق الاستصحاب كما لا يخفى **فول** فمن مكلفون يتحصل ذلك الحكم
 موافقا كان محالنا التي **اقول** فليقال ان عرض هذا المثال ادعاء مغايرة الحكمين
 ولو على تقدير الموافقة بدعي ان الحرية الثانية للحرية الاولى الشريعة السابقة كانت مشقة
 الى القول بالثبوت السابق وفي الشريعة الاخيرة الى قول النبي للاحق وهذا انما يتجلى
 كان البتة من الاحكام الثابتة في شريعة لا محالة على الله تعالى انما يحكمه اذ على الثاني لا يبعد
 الحكم بغيره من كماله هو واضح وفي جواب المصنف اشارة الى ان المستصحب هو حكم الله تعالى
 في الشريعة السابقة باجتناب النبي السابق لاحكام ذلك النبي من حيث هو فلا خلاف ويدبر **فول**
 ان الامة تدل على اعتبار الاخلاق التي **اقول** توضيحية فندبر الى كماله لولا اهل عباده ولم
 مكلفه بتكاليف وجماعته ومجمل له فلكل المعصية في امره باو امر ولا فائدة عن ذلك الا
 لطبيعة فيما يصد عنه من الاوامر والمعصية في شئ منها سواء كانت توصيها من قبله من غيره
 او امره الصادق منه بهذا الذي لطفا في الواجب العقل الذي هو وجه الاطاعة
 فتكون الاطاعة مرادة به الامر ولكن لا على سبيل الشرطية في حق متعلقاتها والامة
 الشريعة على تقدير تسليم دلالتها على زادة العبادة بمعنى الاطاعة لا يدل على زادة
 من ذلك فليسا مثل هذا مع مكان ان يقال انه لو سلم دلالتها على المذهب من حيث اعتد
 القرينة والاختصاص في امره بانه على حتمية الشرطية فانما استصحابه في اثبات هذا
 الشرط بالنسبة الى ذلك التكليف لوقي شي منها على وجوبه في هذه الشريعة واما ان

الاول في هذه الشهادة كذلك حتى يثبت بها كون الاصل في الواجبات المقيدة كما هو
 عرض المستدلين بها فلا غنى الاثبات الاعلى انهم ما امرؤا الا هذه الغاية فلما عرضت من
 اهل هذه الشريعة ايضا لا يؤمنون الا بها فلا يثبتون قولكم **قولكم** بين البين ان لا يجوز
 منها خبر العادل والثبت وعبرها من طرق الشريعة فباله على اعتبارها من باب المقيد
 بناء على ما هو في لزوم الشارع لسبب ذلك طريق عقبتكم جهة الى امره بترتيب الاثار الشرعية
 على مؤداه الا ان بين الامارات والاصول المقيدة كالاستصحاب واصالة النصيب في
 اعتبارها من باب المقيد لا الطريقية وفيه وهو ان مؤدى الامارة لما كان بثبوت منعها
 حقيقة فهي كما تؤدي الى مقلتها كذلك تؤدي الى ثابته ولو اذنت مثلا اذا اخبر العادل بمو
 زيد مثلا فقد اخبر بجميع لوازمه بالالزام اي دل خبره على وقوع الموت مع جميع لوازمه فاذا
 امر الشارع بتصديقه وجب الالزام والبقاء بدو في الجميع في مقام العارض وانه انكار
 من منها ينفي ضد بقية انكار نفس الموت فكذلك انكار لوازمه وبعبارة اخرى
 من جعل خبره هو الالزام بدو في مقامه مطلقا سواء كان مدلولها بقاء المضممة
 او ابطالها واما الاصول فلا منافاة انما الفرقان عبارة لها ليس من حيث الطريقة
 متعلقا بها وانما وجب الشارع التبع بدو في المتعلقات اي ترتيب ثبوتها حال الشك
 فلا يتبعها الى ثابته بل انما لا ان يكون دليل الاصل لفظيا وادعى ظهوره في الالزام
 كما ندبر ذلك في ادلة الاستصحاب وهو لا يخفى عن وجهه لو بيننا على استغاده حجة
 من محمل الاحتجاج كما تقدمت الاشارة اليه عند التكلم في وجه حجة فراجع ونما اشترط اليه
 ان مفاد حجة الامارة وجوب تصديق مضمونها بقيد وان المصروف الشرعي انما يتعلق
 بطريق المتعلق لا نفسه فظهر لك وجه تقديم الامارات على الاصول فان مفاد ادلة
 الطريق كصديق العادل هو انه يجب على المكلف ان يأخذ بمفاده في مقام العمل ولا يلتزم
 الى الخيال بخالفه للواقع بان يرتب على نفسه احكام الشك فهو متعبد بالبناء على عدم كونه
 شاكا وكون الواقع ثابتا لديه فيخرج بذلك عن موضوع ادلة الاصول حكما واما مفاد دليل
 الاستصحاب فهو وان كان ايضا وجوب ترتيب ثبوت الواقع حال الشك وعدم معاملته
 معاملة الشك ولذا يقدم على اصل البرائة والاستغفال والتخيل وهي من احكام
 الشك الا ان الشك ما حوز في موضوع وجوب اخذ بالحالة الشك فثبت ان الشارع في
 من كان على يقين من ثبوت فشكل فبعضه في نفسه فوجوب المضي حكم بمجول للشك بوجوب
 كونه شاكا وهذا بخلاف ادلة الامارات فان موضوعه شخص المكلف وقد اشرنا الى

بالاثر

لا ينبغي إجمال الخلق في الامارة للواقع بان يتعامل معاملة الشاك في معرفتها وجوب الاعتناء بالخالق
 الشاك في مكانة قال مجيب اخذ بالخالق الشاك في معرفته ولكن ثبت خلافه بالثبوت
 خبر العادل ونحوه فالخط وندير قوله فالحجول في زمان الشاك حكم ظاهر في القول
 لا يتوهم انه يلزم من ذلك استعمال لفظ لا ينقض اليقين بالشك في عينه فانه لم يقصد به
 شئ من موارد الا الالتزام بالمعاملة مع المنقصر السابق معاملة بقاءه حتى يعلم بان بقاءه
 حيث ان الالتزام ببقاءه نفسه غير معقول مطلقا سؤلوا كان حكمه عينا ام موضوعا خارا
 وانما المعقول هو الالتزام بمعاملة البقاء وترتيب ثواب البقاء في مقام العمل فلا بد ان يكون ذلك
 الشئ الذي هو الشارع بالالتزام ببقاءه من حيث العمل ثم الدخول في المشروبات بان يكون ما
 بنفسه امر غير الشارع وجوب شئ وجوبه وكان له اثر على شئ عي والافلا معقول التزام
 الشارع بالالتزام ببقاءه كما هو واضح قوله كما تبصحا عدم الاستحاضة بالثبوت لكون
 الدم الموجود حصفا الخ اقول لو كان يعكس المثال كان اولي اذا فاعاده القرعة التي قد
 وعي كنهنا اصلا في باب الماء هل كل دم للحيض ولا فاعاده استحضار لا العكس بل
 فقول ان اصله عدم الكثرة خبر الملا فالحق اقول حاصله انه لا يجوز بهذا الاصل في
 الملا فاعاده في زمان اقله فيبقى اصلا عدم الملا فاعاده قبل الكثرة سلبه عن ان يرضى فغير تعلمها
 اثرها وهو عدم افعال الماء ولا يتوقف ترتيب هذا الامر على احوال كون الملا فاعاده بعد
 حتى يكون الاصل بالثبوت البقاء مشددا لان عدم الالهة مال من ثار عدم الملا فاعاده
 المحرز بالاصل الامر ان كون الملا فاعاده بعد الكثرة ثم ان هذا كله على تقدير ان اللازم في
 الحكم بالافعال حراز وقوع الملا فاعاده في زمان اقله فلا فاعاده ببقاءه لحراز الغرض
 للنجس وهو الملا فاعاده في الحكم بالنجاسة الم يعلم وجود المانع وهو الكثرة فلا مجال للنوم
 المعارضة لان تبصحا عدم المانع عن ان يرضى غير محتاج اليه كقائه لشك في وجوده على
 الغرض واما تبصحا عدم الملا فاعاده قبل الكثرة فلا يثبت وقوعها بعد فاعاده فيجب دفع
 غما بفضيلة المقصود كما لا يخفى فقولهم لو وقع به في كل من اليومين حكم بطلان الخ اقول
 ما ذكره قد ائتمنا على الفور بطلانها الماء النجس لمتهم كرا والافعال في الفاعلة نجاسة الماء
 الثور المعقول فيه لا من ثار عدم كثرته يوم الخميس نجاسة بملا فاعاده الشوب النجس والعلم خلو
 الكثرة لا ينفق في طهارة التيب والماء بعد الشك في طهارة الكر الذي لا فاعاده الثور النجس
 الخ اصل ان من ثار عدم كثرته يوم الخميس نجاسة بالملا فاعاده وبقوله نجاسة الخ زمان الحكم
 مطهر شئ عي له يتوهم كوطا في علم واما حصول ضعف الكثرة فلا ينفق بعد الجمل يكونها

غاصه

خاصة من خصوصيات المفروض حصول العلم بكونه خاصة في أحد البعدين فليس يحكم بطهارة الثوب الوافق فيه في كل من البعدين من باب انفسال الثوب بماء من غيبتين أي طاهرهما جميعهما فان الحكم بطهارة الثوب في المثلث المشكوك فيه لا ينافي مع كون الأول من قبل هو لأجل استصحاب الطهارة وانما عدنا قبل ذلك ليقال إنها في بعض فروضها باسبغها النجاسة كما ستعرف ان شاء الله وانما في المقام طهارته متعلوما بالفعل فخصيلا ان لا يشهد في انفسالها بكونها طاهرة في أحد البعدين فهو من باب الحكم بطهارة الثوب المستول بالمال المشكوك بالمتضاف اذا بان التجزى هو واضح فلو علم بان الماء في اليوم الثاني لو كان قليلا لكان نجسا ونجس الماء الطاهر المستول فيه لصح الحكم بطهارة من ذلك الباب كما لا يخفى **قوله** ايضا لا علم بكل منهما قبل وجود الآخر **قوله** يعني عدم كل منهما الى زمان وجود الآخر والاضافة قبلية والسبب في ذلك التقدم والناظر والتفان كلها من الاضافات الموقوفة على حصول المنسبين كما هو واضح **قوله** في بندفع بان نفس وجوده غير مشكوك في زمان الخ **قوله** توضح ان غيبتين استصحابا لعدم شئ صبره وانه مشكوك الوجود في زمان والحادث الذي علم ان رخ حدثه ليس مشكوك الوجود في زمانه فانه قبل ذلك الزمان معلوم العدم وبعده معلوم الحدوث فلا شك في وجوده في الزمان الواجب لذلك الاخر لو حظ زمانه من حيث هو لان زمان الواجب ليس بخارج عن أحد الزمانين المعلوم من حال هذا الحادث المعلوم الثاني وانما الشك في زمان وجود ذلك الحادث من قبل هو من قبل حدوث هذا الحادث بعبارة من هنا بطرق الشك في ان هذا هل كان حادثا في حين حدوث ذلك الاخر ام لا من غير ان يطرأ شك في زمانه من حيث هو بل بعد اضافته الى ذلك الآخر ومن الواضح انه ليس لعدم في الزمان المعنى المجزئ ذلك الحادث الذي جعلناه فيما لنفس زمانه الواجب المسمى عن قداضافته الى هذا الحادث حاله سابقه معلومة فلا يفسد هذا القول بصوره الجهل بتباديهما فان كان في تلك الصورة ايضا فنقول في علم الغيبتين الاصل عدم وجود كل منهما في الزمان الواجب الاخر الا ان لا يزيد بذلك زمانه المكفد بوجوده كما يكون واجبا الى دعوة ان الاصل عدم وجوده قبل الاخر بل يزيد بذلك نفس زمان وجوده من حيث هو بحيث ان وجود كل منهما في نفس زمان الاخر من حيث هو مشكوك بحيث لو فرض عدم وجود ذلك الاخر لكان هذا با **قوله** الى زمانه مشكوك الحدوث فلو علم اجمالا بموت زيد واسلام وارثه وشك في المناخر منهما فلا طالة بطرق الشك بالثبت الى بعد حدوث كل منهما وكذا لو علم بعد وقوع حدث وطهارة مثله هذا في الصبر والآخر في العصر وشك في المناخر منهما فهو بالمقابل الى ذلك اليوم شك في صدوق كل من الحدث والطهارة الى الغروب ويصير حدوث كل منهما الى زمان حدوث الاخر مشكوكا الا من حيث اضافته الى ذلك الاخر فيجب لو علم ان ذلك الاخر كان زمانه غير رمضان لبقى الشك في حدوث

في الاستصحاب

هذا الذي لا وقت بامامنا لا يتحقق بذلك ذكر الاستصحاب وهو صوره وشكوكا لو خوفي
 كما لا يخفى على السامع **فول** نعم وبما يظهر من اقسامه التوقف **اقول** ان قولهم على الاطلاق
فول الكبر لا يلزم من ذلك ارتفاع الظهارة المتحققة في الساعة الاولى **اقول** ولكن لا يحكم
 الظهارة في زمان الشك للاستصحاب كما قد يتوهم لانها صادقة بعبارة الحديث على الحالة المتأخرة
 الصلوة المعلوم متحققة عند التأخر فان ارتفاعه غير معلوم وكون العلم بالاجمال باعتراف غير جازم
 استصحابا حتى يعلم مقابله عن المعارض كما لا يخفى نعم فلا يخفى ان المعارض بين الصلوات في هذا المسئلة
 ونظائرهما انما هي محتمل بحالته قبل التحليل والا ما خلد بضد حاله السابقة فلو علم بانها والصلوة
 عند انبساطه من النوم كان محذورا وصدور منه بعد ظهارة وحدث وشك في المناقضة مما لا يحصى
 ظهارة حيث ان ارتفاع حدثه السابق بالظهارة السابقة معلوم واستقاض ظهارة لا يحدث غير معلوم
 انه يعلم بكونه حين خروج الحدث المعلوم بالاجمال محذورا انما هو عاغر للدخول في الصلوة ولا يعلم
 بارتفاع ما علم بوجوده في ذلك الجنب ببلد الظهارة لاحتمال باخرا عنها انبساط قوسها
 العلم الاجمالي بوجود الحدث على الحالة السابقة غير مؤثر في تخير تكليف وراو ذلك لتكليف المعلوم
 بالقبض **القبض** العلم بسقوط الاحتمال وقوع الحدث المعلوم بالاجمال عقب الحدث يعلم بوقوع حدث
 حدث جديد فلا علم بوجود تكليف وراو ما علم بسقوط حتى يجري استصحابا موقوف بان المدعى
 جريان الاستصحاب وانه ما علم بثبوت في زمان شكوك البقاء ولا شك في انه كان حال
 خروج هذا التأخر ممنوعا عن الدخول في الصلوة ومس كانه لثان نحو ظهور ولا يعلم بظهور بعده
 واحتمال اتحاد حدث مع الحدث السابق لا يوجب نقاربا ما علم بالاجمال شكوا غلبة العزلة بصير
 منشا الاحتمال لارتفاع الحدث المعلوم بثبوت في ذلك الجنب ببلد ظهارة فلا يبرأ من المخفية
 بما لو لم يثبت بقاء في حدثه بعد الغسل او من الحيابة التي غلبت فيها فانه وان كان في
 هذا المثال ايضا ان يقال فاعلم بكون محم وعافر الصلوة حين خروج المني ولا يعلم بارتفاع
 ذلك المنع بهذا الغسل لان احتمال وحده التكليف في المثال يورث الشك في ثبوت تكليفه
 ما علم بسقوط حيث ان علمه الاجمالي بعرفه الجنب حين خروج هذا المني لا يوجب العلم بكونه جسيما
 حال غير حال التكليف بالقبض وهذا بخلاف ما لو علم بكون المني في الثوب من جيبه اذ
 وشك في كونهما قبل الغسل فلا يكون مؤثرا في تكليف جديد بقاء مكنون مؤثرا في ذلك
 حج بصير مثلا لما تخبر فيه فبما عليه حج اعراض الغسل بعد الحيابة الاخرى **فول** ذلك
 احتمال فاحتمال تعدد التكليف فيما تخبر فيه يورث الشك في سقوط ما علم به فيجب استصحاب العلم
 بسقوطه ولا فرق في ذلك بين ما لو كان زمان ما علمه بالاجمال او زمان حدث المعلوم

بغير

بالفصل كما لو علم بالفصل كونه في الليل جيبا أو علم بما لا يصلح وغسل وجبا بعد طلوع الشمس
 لحدتها أو في اليوم مثلا والأخرى في الظاهر فإن متعلق علمه الجبالي ثبوت وصف الجبانية في اليوم
 وهو شكوك لا ارتفاع بفصله لاحتمال ما خرو عنه وبين ما لو لم يكن كذلك بل احتمل كونه في نارا
 كان علما بجبانية ما بالفصل كما لو كان نارا في غسله معلوما كما في الصبح مثلا صلح ما تم احتسابا
 التثنية إلى ذلك الوقت فاجبانية المعلومة بالاجمال الجمل وقوعها بعد ذلك لثانها أو قبلها
 وما كان يعلم بجبانية ما بالفصل فإن علمه الجبالي في هذا الغرض وإن لم يؤثر في جواز جبانية
 غيره ذلك الوقت للعلم بالفصل كونه جيبا لكنه أثري وجوب جواز وقوع الغسل بعده فتم بعد
 علم أنه كان بعد خروج هذا المجرم عليه الاشتغال بالصلوة أو الدخول في المسجد حتى ينسحب
 لا يجوز أن ينقص نسبة باحتمال كونه في الليل المستلزم لوقوع الغسل الواقع في أول الصبح بعده
 كما هو واضح فالظاهر سقوط الأصلين معطل لاجل المعانضة في هذه المسئلة اعني مسئلة من يقين
 لحدتها والظنانه وشك في لسانه منهنها وكذا نظائرهما كما لو غل ثوبا ما بان أن يعلم الجبانية
 أحدهما سؤ وجمل ناريهما أو ناري أحدهما وسؤا علم بالثانية كلها هذه الثوب قبل الغسل أو
 نجاسته لم يعلم والرجوع إلى سبب الفواعل كقاعدة الظاهر في الثوب والاشتغال في الأول
 وقد اشبهنا الكلام فيما يتعلق بكل من الغرضين في الفقه وبصددها الذي جميع ما يوجب عليه من الغرض
 والابرام فراجع قولنا وهذا إنما يصح على الأصل المثبت في القول في نظرنا فافهمنا
 عندنا لتكلم في وجهه الاستصحاب أن أصل العدم الذي نقول باعتبارها في مباحث الألفاظ
 وغيرهما مذهب إلى عدم الاعناء باحتمال وجودها ما كان وجوده مؤثرا في صرف المكلف عما هو
 في مقام عمله ولا يشبهه نفس ذلك العدم فضلا عن لوازمه فالأصل المثبت ظن محقق في شيء
 وجمل اللفظ على المعنى المتعارف عندنا من آثار عدم الاعناء باحتمال أن يكون له معنى آخر في ذلك
 الزمان جيبان نوقر عن جملة عليه إنما نشأ من هذا الاحتمال فيفرع على عدم الاعناء بهذا اللفظ
 محل اللفظ على ما فهم منه في عرفه كما أنه يفرع على عدم الاعناء باحتمال أنه لا يفرع على جملة
 الأمثلة لو أمر المولى عبده باحضار زيد وكان زيدا سميا الشخص معروف لك العبد فاحمل العبد
 كونه سميا الشخص أيضا أو كونه هذا الشخص حين صدوره الأمر غير محتمل بهذا الاسم فربما يفرع
 أو كونه الأمر حين صدوره محمولا بقرينة الجواز في هذه الاحتمالات باصالة عدم الاشتراك وعلا
 الفصل وعدم قرينة الجواز - بمقتلته لا يفتقر على هذه الاحتمالات في توصف عن محل اللفظ علما
 بغيره في غير الأسماء بحكم ثبوت هذه الأعلام في برنت عليها سببا لوازنها ولذا لا يجوز له الاخبار
 بأن ذلك الذي احتمل مشاركتها بهذا الشخص فالاسم ان سمي بكذا وإن هذا الاسم كان ثابتا

هذا الشخص من غير صدور العرفان ان الحكم كان محال صدوره محتمل ان العرفان لا يفرز ذلك ثم ما هو
 اذ لم تلك الاعدام في الواقع فلو كان الاصل المثبت تخبر في مباحث الايقاظ لكان له الحكم مثبت
 فلهذا الاعدام التي يتوقف عليها اثبات لوازمها كانه لا يجوز بل لا يشبهه فلنا مل **قوله**
 لن يتصور التفصيل بين موارد العقل **اقول** قد تقدم في بحث اصل البرائة امكان توجي
 تبصحا الصفة وط وكذا استصحاب وجوب المصروف معونة العطف فراجع ويحدد المقال في المقام ليرى
 نقول ما عرفت المصنف في بحث اصل البرائة ان للصفة معنى اخر غير ما ذكره اخر من على نفسه
 فتضى ما ذكره انما الجزء الشافعة على صفها الى الخ الابد وهو خلاف ما هو الشايع في التصرف
 اجاب عنه بما قلناه قلت نعم ولا يصبر في التزام ذلك ومعنى بطلانها عدم الاعتداد بها في حصول
 كل عمل يمكن من ضم تمام الباقي اليها اقول معنى عدم الاعتداد بها صبر ورتها لغوا بالنظر الى
 اثر المصوب بها وهو وقوعها بعضا من كل الذي يجب عليه المخرج عن عهده امره فلهذا لا يجوز
 الشافعة لمقابل بله البطلان بهذا المعنى عبارة عن عدم صبر ورتها لغوا وكونها بالفعل بعضا
 صلوه الواجب عليه ومقتضى لاهل البصر المتعلق بها المنع من مطالوبه لكل واثر صفها بهذا
 واذ المصنف في الصلوه وعدم مشروعية استنباطها اذ لا امثال تجيب الامثال فترتب على
 هذا الاثر فلنا مل ثم انما قد شربنا فيما تقدم ان لا امثال صفها الجزء الشافعة صورته لا ينظر
 لها هذه المناشآت وهي ليست صفها احتها عند الشك في وجودها فاصلا لوجودها
 شك في راضية الحدوث الصغر في ثناء غسل الجنازة ومن هذا القبيل ما لو شك في خروج
 ثناء فضايلة في ثناء الموضوع فانه ليس صفها مثل الفرض اثر الجزء المائي بها وهو لا يشربها في
 مع الحدوث لذلك انضمام بها الجزء المائي بها وهو اثر شرعي ثابت لها في الشافعة فثبت صحتها اسكال
 يا مل ولنا فاضلة المذكورة انما سمع فيهما اذا تعلقوا لشك بالجزء الاخر من حيث ما يلبسها
 وانضمام الى السابق لا في مثل الفرض الذي نشا الشك من اجل تنقاض اثر الجزء الشافعة
 بركا لا يخفى **قوله** واما الشرعية الاعتقادية فلا يغير الاستصحابها **اقول** انما
 شرعية الاعتقادية هي النسب الجوزية التي يكون بعض مفرقها والادعان بها من حيث هو مضمون ذلك
 وطلبها مثل ان الله رب واحد وانه عادل وان محمدا صلى الله عليه واله نبية وان الله ربنا ونحو
 يجازيهم الى غير ذلك من تفصيل البرزخ والعدا ونحوها فمثل هذه الاحكام اما ان يكون
 مفرقها والادعان بها واجبة واستحبة او جائزة وكيف كان فهذا النوع من الاحكام لا يفعل
 بتعلق لشك بها بعد ثبوتها بل بل غلبى ونقل قطعا لا اذا كان من قبيل النبوة والامانة
 هوها ثما امكن كونه مفرقها فلهذا ما هو محط النظر في المقام انما هو لتكليف صفها

بقي بعد الشك في انقضاء نبوته وفتحها فنقول اذا ثبت نبوة نبي في زمان بدليل محتمل كما اذا علم
 بكونه كل اقل زمانه من جميع الوجوه التي لها دخل في استحقاق منصب النبوة فحكم العقل بكونه نبيا
 في ذلك الزمان وول دليل يصدق عليه كاختصاص النبي السابق بنبوته فشكل في بعضها بعد
 وجود من يحتمل اكله خدعته عليه عقلا الفهم عن حاله ويحصل العلم ببقاء نبوته وعلامتها
 المخرج عن عهده التكاليف الشرعية المتغيرة عليه ما يلازم في زمانه كما انه يحيط بما يصح للملك ان يفرغ
 في زمانه محلا من حيث هو وول دليل عقلي ونقل وان كان خبر النبي لا يوجب لكن محتمل بنبوته
 مفرغ في زمانه شرطي الايمان وخروج المكلف عن جهل الكفر فاذا اعتد عليه يحصل العلم بان
 المنع بقاء وجوبه سواء كان نفسه او مقدما واستصحابا بقاء نبوته غير محتمل فانه لا يؤثر في
 حصول العلم في بقاء حكمه نعم لو قلنا بافاذنه لظن وكفاية الاعضاء الظن في المخرج عن الجهل
 اما مطلقا والذي اعتد العلم غول على استصحاب هذا بالتسليم لظن الاعتقاد وجوبه ان
 ما النبوة وانما استصحابها بما قبله من الاثار العلية المتفرعة على بقاء نبوته انما استصحابا
 الشاهد هو لم يعلم منها فلا مانع عنه بل قد اشتراف ما سبق الى ان استصحاب اصل النبوة من
 مصاديق الاستصحابات المتفرعة لذكر العقلاء وان اعتبارها لديهم من باب عدم الاعتناء بها
 نفسها انما يتحقق من حيث الظن والامر باب التمسك فراجع في قولنا النقل القطعي في التمسك
 النقل بالقطعي في الظاهر لما يخصه من الخصائص والافلا من جهة القطع في المنع عن الظن
 الذي شك في بقاءه بعد فرض عدم افادة سلسلة القطعي لا القطع بنبوته في الزمان الاول في
 الجملة كما هو واضح **قولنا** لان الشك انما ينشأ من تغير بعض ما يحتمل مدخله وجودا وعلا
 في المستحيل **قولنا** هذا مانع عن جريان الاستصحابات سابقا اذا كان المستصحابا بالاعتقاد
 فضلا عن افادته الظن كما عرفت في محله وانما اذا كان ثابتا بالنقل وهو وان لم يكن مانعا فلا
 جريانه سواء على الرجوع الى العرف في التخصيص ووضوح الاستصحاب العقل ولكن مانع عن افادته
 لما عرفت فيما سبق من اننا لو قلنا افادة الاستصحاب للظن انما هو في بعض صور الشك في الارتفاع
 في مثل هذه الموارد فان دعوى افادته للظن مطلقا نحو في مثل هذه الموارد تجاوزا كما لا ينبغي
 من الجمع وحده فاما **قولنا** لان نسخ الشرائع سابق لغيره في الشريعة السابقة يمكن ان لا
 يسبيل التماثل فينبوعه لغيره لا في شئ من الابدان السابقة او اللاحقة او كون مثل هذا الشروع مانعا
 عن جواز البقاء في الشك لا لا يجوز فاما هل هذا مانع ان عدم مثل النسخ الذي لم يتحقق
 من لدن ادم الى زمان نوح الا كونه امر اشياء بحيث يكون مشروعا مانعا عن جواز الشك
 محل مناقشة فاما **قولنا** في ما ذكرنا بظهوره لو شك في نسخ اصل الشريعة فيقول قد لا يشك

علم

انما الى ان لا مانع عن تحصيل اصل الشبهة بل هو من الالتي جعلت لتعريف هذه العقيدة كما هو واضح **فول**
والدليل القوي الدال على ان لا يجدى الح **اقول** ثبوت الدليل القوي في خصوص الشبهة لا يفتقر
بجمله فضلا عن ثبوتها في كل الشرائع كما سبق في المسئلة في الفصل الثاني حيث ان ثبوت الشبهة لا
يجب وزنه في جميع كل من المذهبين فوجب عليه بعد تصد العالم الاحتياط في مقام العمل بالجمع بين
باحتكام كل من الشريعتين بحكم النقل فاذا وجب عليه ذلك ورجع الى البطلان في حكم العقل فامروا بين
الاخر بعدم نقل الشريعة بالاشك يحجب عليه البقاء على دينه السابق في تلك الحالة لان كان الشريعة
الشائعة باقية على حالها غير منقوطة فقد صارت حجة والافضل في علمها ما امر النبي للاختلاف **فول**
بناء على ان مدعى الدين الجديد الح **اقول** هذا البناء اعلم اننا اذا كان المدعى غافا بحيث لا يمكن
ان يستدل به للدين الجديد كما اذا كان المستدل نفس مدعى الشبهة او من هو عنه والافضل بعض
عن ائمة البرهان على وجه يدعي بوجه لا يورث الظن بطلان اصل الدين فضلا عن القطع خصوصاً
لم يكن المدعى غافاً بطريق الاستدلال كاعلم **فول** وهذا الجواب لظاهره محذور في
اقول لا وجه للشبهة فيه بما ذكر اصله اذ ليس لنا طريق لاثباته عليه السلام من غير
ثبوتنا اذ ليس نبوه عليه السلام ثابتة في هذه الاعراض سواء في عدم امكان تحصيل
سبلوغ كل طبقة من خبراته عليه السلام كان بحج الموقر قد التواثر بل ربما بدعي القطع بقدر العمل ان
عدد المخارين على ما قبل مضبوط ليس لنا بما حدا التواثر واجتماعهم بمخبر غير معلوم في الاضاف
لواضع عن اجابا نبينا صلى الله عليه واله لا يمكن اثبات نبوه احد من الانبياء الا بالثبوت فكيف نبوه
عليه السلام الذي لم يعلم سبلوغ عدد من امر في زمانه عدد التواثر في ذا المختص طريق في اجابا
نبينا قلنا ان نقول انا نعرف نبوه كل عيسى وموسى اخبر نبوه نبينا لا لمجرد كون الاجابا واجبا
ويعلم بصدده منه بل لان نبينا كما اخبر بنبوه اخبر بانه قال للمخارين نعم يا اي من بعدك رسول الله محمد
مبكون هذا الاحتياط عندنا لانه لا يكون من غير من العناوين التي يمتثلها النبي السابق كانه
لو كان نبينا محرابا انه كان اسم المون كما نقول انا نعرف نبوه عيسى بن مريم هو اسم المون ولو كان
بن مريم شخصاً واحداً ونسباً حقيقياً لا يمكن في الاعراض بنبوه بعد فرض خطي الطريق عنه وعدم انطباق
عليه لان المفروض اننا علمنا باجبا نبينا عليه واله السلام بانه كان في السابق شخص خلف الله تعالى
بعدد من غريب وكاف امه مريم واسم عيسى وكان مخلوق من الطين بمسيرة الطين يتبع منه ويكون طين
ماذن لله وكان نبواً الا انه والابن من محمداً ماذن لله وكان من اجابا نبينا يا اي من بعدك رسول الله
احد فلو فرضنا عدم انصاف الشخص الى الذي يزعى له الشريعة نبيا بشي من العناوين المذكورة
سبيل لنا الى الاعراض بنبوه والحاصل ان الطريق لاثباتنا مختصر في اجابا نبينا فاذا انحصر الطريق

ينزل

بقوله فان ارد من ان يحمل قوله علما ان الاستصحاب قد دلل بان نقول من كان هذه صفته وكان سببه محققا
 ومن لم يكن كذلك فلا تعرفه وفي جواب الامام عليه السلام ثبوت على هذا النوع المناظرة ولكن جوابا لبرخ
 البتة فان طرقة الاستصحاب لا يتحمل عمدا ذكرها هو كان عالما بالبيان ومقتضى انهم وكنههم والخبر
 منضاه كالنوع صلى الله عليه واله فلم يكن يحسن المناظرة مع خصه بمثل ذلك ولذا اعرف بعد عام في
 الجلة وقال في جوابه انما مقتضى قوله عليه وكاتبه وما تشره امته واقرن بالحواريون وكافير بنوه كل عليه
 بنوه محض ولم يشره امته فكانه قال ان كانت الضار يبريدون بنوه الشخص الذي نحن نعرف بنوه
 الشخص بنوه نبينا وان كانوا يبريدون غيره فحق بنكر بنوه فكان الجاهل يظن ان في جوابه انما
 الشخص المعهود وعليكم اما الله عليه علما ندعون من انه خير مما يحكيكم كما ان علينا اثبات بنوه
 لجاهدين ان انكرتموه ممن قبلون شهادته كذبكم وخواص حجاب ما تستحسن امام طه عليه السلام
 وقال لان حب بالصفه بانصر الي ثم ذكر لخصا خاصا على بنوه محمد صلى الله عليه واله
 يخفى عليك ان هذا لا يثبت من الجوبة الابنة والابن في حجة الامة على نقد الشاهد
 عند تحصيل العلم فهو اجنب عما نحن ضده فقلت فيقول لان عدم التقيد مطابق للاصل
اقول توضيح من انه ان الاطلاق له معنيين احدهما ان يكون صريحا في الشيء لمخوطا موصوفا
 الحكم من غير ان يفرض شي بهذا المعنى الاطلاق وهذا هو الاصل ولكنه عبارة اخرى عن الاطلاق
 الاطلاق الثاني انما الطبيعة المطلقة في الموضوع بصفه الاطلاق ويجوز عن القيد الثاني في
 اطلاق المطلق وهو بهذا المعنى مخالف للاصل لانه ايضا نوع من القيد يتوقف ثباته على الجواز
 الحكم ونحوها وهو انما يجري على تقدير تمامه مقدما لها الامكان هو واضح فيقول في الاصل ان
 في الواقع **اقول** محض ان النبوة في الواقع اما معناه الى وقت خاص ويستمر الى اخر الابدان
 بالنبوة المطلقة الاطلاق بالمعنى الثاني الذي قلنا انما هو للاصل فهو عبارة عن النبوة المستمرة
 فرضه لانه لا يثبت عليها لم يتوهمه مجال الاستصحاب وان ارد بها الاطلاق بالمعنى الاول فهو عبارة
 عن النبوة المزمومة بنزل الهمز فهي مطلق النبوة سبحانه في القرب يد بين الهمز فلا وجه لثباته
 جوابا للاستصحاب في الاول دون الثاني وهذا والذي يظهر بالتدبر في كلام المحقق العتيق ان ما
 اخذاه في هذا المقام بعينه هو الذي اخذاه المحققة في محل المعارج حيث قال والذي يخفى
 ان فطر في دليل ذلك الحكم فان كان مقتضيه مطلقا وجب الحكم باستمرار الحكم كقيد التكاثر فانه
 بوجوب حل الوطى مطلقا فاذ وقع الخلاف في اللفاظ التي يقع بها الطلاق فاستدل على ان الطلاق
 لا يقع بها لوقال حل الوطى ثبات قبل التلفيق بهذه اللفاظ فكذلك بعد كان محصيا الى اخر ما تقدمت
 حكايته عند التكميل في تقوية القول التاسع وتوضيح مراد المحققين بحجث يندفع ما قد توهم

ان يرجع ما ذكره الى التمسك بالاطلاق في الاستصحاب فان بناها على انه لا بد في جمل الاستصحاب من كون الشيء صحيحا لوضوحه ونقيضه لا يتم ثباته الى زمانا الشك ان كان جوهرا او حيازا كونه من النوع الذي لم يضر غايره بغيره بغيره باحتمال تعدده النوعي وان كان من قبيل ما لا بد او جواز الضرف في ملك الغير ونحوه فلا بد من الاطحة سببه فان كان مرة سببه بين ما يقع عليه او الى غاية من قبضه كعقد الكساح والانقطاع والاذن المطلق والموت والانتفاء الى الجلب والابتن ونحوها لم يجز الاستصحاب انما يجري الاستصحاب اذا كونه من النوع الذي يمتنع استمراره الى زمان الشك بان كان الشك في بقاءه ناشئا من احوال حدث ما يؤثر في رصفه وان كان حكما شرعيا فلا بد منه ايضا من احوال كونه كذلك وهذا انما يفرق في الاحكام الشرعية من اطلاق ادلة ما وعدم اخذ غايته او ضعفه في ذلك في موضوعها بان قال مثلا الخمر حرام والحج والصوم والصلوة ونحوها في حق من غير يقيد بها بعبادتها وتكاليفها الشرعية فانه يفهم من مثل هذا الجملان هذه الاحكام ثابتة في الشرعية على الاطلاق ولكن الاعلى نحو منع دفعها بل ربما يوجد ما يوجب دفعها من مرض او سفر او حبس او وجع او غير ذلك من موانع التكليف فتشك في حدوث شيء من تلك الواضع او في رافعيته من موجود كافي للشبهة التحكية اجماع الى التمسك بالاستصحاب ولا يجدي احوال اطلاقها من حيث هي في جواز التمسك بها على الاطلاق في موارد الشك محووه انه فلما يكون للطلقات اطلاق احوال من جميع الجملان بحيث يصح التمسك بها في جميع موارد الشك لا يرى انه لو شك في حل الغنم الموطونة لا يصح التمسك باطلاق مثل اهل الله انهم بل يرجع الى استصحاب جليلين ان كان لها حالة سابقة والا فلي ايماننا لا الحل فاعرف ذلك ظهر لك استغناء كلهم المحقق العرفي في هذا المقام وعدم ورود شيء عليه من الاوقات المزبورة في المنع عما كان مقتضاه عدم حجية الاستصحاب في الشك في المنصوص كالعلة للمرفع بمنع اعتبار احوال مقدارا الاستصحاب شرطا في صحة الاستصحاب ولتخص ما لا يثبت استصحاب النبوة بانه يثبت انفسا جليلها لثبوت النبوة في زمان الشك لولا الزايف كجواز كونها في حدثاتها محدودة الى زمان بقاء ثم دفع عن نفسه التبع والاستقرار ان الغالب في الاحكام الشرعية في غير ما ثبت له حكم بعض الاحكام الخاصة المتوجهة على احاد المكلفين في زمان الحضور للثبت باثنية والا محدودة الى احد من قبل احكام كليله اذا الشارع بثبوتها ما دامت الشرعية باقية لا في خصوص هذه الشبهة بل في كل شبهة ولكن اكفى الشارع غالبيا في بيان هذه الاحكام الجواز اذا استمرارها باذلة مطلقة كالامثلة المزبورة من غير ان يكون لها عموم او ماني واحوال كما يكون ادلة ما يقتضي الاستصحاب في موارد الشك بمقتضى صالة العموم والاطلاق بل ثبتها للموضوعات من حيث هي ولكن ظهر من الخارج انها اذا دلت على سبيل الاستمرار الا ان يدل دليل عقلي او نقلي على مرضي علم بغير ان خارجة من التبع والاستصحاب

المنع من ان يكون
في زمان الشك
من اطلاقها
بما علمنا

أو دليل الحكمة ونحوه ان المراد بها الاطلاق الذي لا ينافي الذي لا ينافي الشك في نفعه بالعارض فمقتضى ذلك
يجب استصحابه بهذا هو الشان بما ثبت من حكمته باقوله مطلقا كما هو الغالب وما يشك في كونه كذلك
لزم منه بغير ان يكون دليله مطلقا او محذورا من الحق معين يجوز استعدا للبقاء بحكم الغلبة التي هي خير
الحقوقي التي فلا يتوجه عليه الا عراضا وان الغلبة لا تعين الا الظن وهو ليس بحجة كما هو واضح وليس كذلك
البينة فانما وان كانت من جملة تلك الاحكام التي علمنا ان المراد بها غالبا الاستمرار وانما ثابتة في
على الاطلاق لا الى غاية معينة الا ان الغالب في ضعف هذا الحكم التحدي فلا يصح حاشا شكوكه في الحكم
بعد ضرر ان الغالب في ضعف حاله كما هو واضح **فولم** اما اول فلان مورد النقص لا يخص بالشك في
وضع الحكم الشرعي الكلي **القول** فلا شرا الى ان مقتضى عبارة احوال معدلة استعدا للمقتضى على التام
بحجة الاستصحاب في الشك في المقتضى فلا يتوجه عليه النقص بما يكون الشك ناشئا من بدل ما يحمل عليه
في بقاء الحكم كغيره من المقتضى لم يصح في بقاء المقامات بحجة الاستصحاب مطلقا حتى في الشك في المقتضى
لكان ذلك مناهيا لما عارضه في هذا المقام من اشتراط احوال معدلة والاستعداد حاشا مقتضا
اختصاصه بالشك في الواقع فالشك في المقتضى نظره طر حاشا في هذا المقام اما خارج عن مقتضى
الاستصحاب لكونه الذي يقتضيه راجعا الى السير في حكم من موضوع الى موضوع اخر متعده بالذات مختلف
بالصفا وانما غير معمول له دليل حجة فالتام **فولم** وانما ثانيا فلان الشك في دفع الحكم الشرعي
الحق **القول** هذا اذا كان الشك معلقا برقمه من حيث هو فانه ليس في الحقيقة شك في التبع بل في الارتفاع
وانما هو الاستعداد ولم يقل الحق بجزان الاستصحاب في مثل القرض بل في مخالفة الحكم التبع والارتفاع
وانما قال بجزان الاستصحاب في الحكم الشرعي بعد احوال استعداده للبقاء وهو لا يكون الا فيما اذا
كان الشك في نفعه العارض هو بل بالعرض بحسب الانفاية الا ان المقام بقاء الحكم اذا عارض حاشا مقتضى
ظاهر دليله من الاستمرار الذي ذكره تكليف اخر وحدث ما يحمل ما نبتة عقلا وشرا عارض
التكليف وهو في الاحكام الشرعية لكاتبه فمقتضى غير نية فوق حد العضا **فولم** وانما ثالثا فلا
ما ذكره من قبول الظن **القول** قد عرفت ان القطع باسمرار الحكم من حيث قبوله العارض كما هو
مقتضى اغلب المطلقات لا يفي بحاجة الاستصحاب في مواضع الشك في الواقع فضلا عن طنه **فولم**
وهو ليس بصحيا بان حكم شرعي **القول** بل خارج عن حقيقة الاستصحاب الاصطلاحي كانه غلبة
غيره لان الاستصحاب عبارة عن بقاء ما كان للموضوع الذي يتوجه له في زمان سابق والمراد
باستصحاب الحكم العلم بانما الحكم لا يفراد الى الشك وادتها من العلم فليس لهذا الافراد حاشا مقتضى
مسلومة حتى يكون بقاءها استصحابا كما هو واضح **فولم** ثم انه قد اورد على ما ذكره من مقتضى
التبع غلبة الاستمرار فيها ظاهر الاطلاق **القول** لا يخفى عليك انه ليس عرضا لمقتضى عارض

بين ما يتبعه وبين ما لا يتبعه وهو ما في الاستصحاب الحكم الغلبية كيف وقد علمنا ان خصمه باثبات
هذا المطلق بل خصمه لا يفرق بين هذا الحكم وبين ما لا يحكم الاكظم اثباته على سبيل الاجال التي حكم بالجلال
دليلها انما يشاهد الغلبة فلا يوجب عليه ما اودعه بقوله اما اقل فلا بد من اكثر البتة لا يستلزم ذلك
الحج اذ لم يقصد بهذا اثبات بخلاف البتة وبخلاف ما بينا المطلقان في ظهوره في الاستصحاب بل غرضه عدم
غلبة الاطلاق في ما بينا الاحكام للظن بان هذا الحكم كثير دليله على ان الغالب في صفة عكسه
بخلاف غيره من الاحكام المشكوكه وبهذا اظهر لان ما اوردته عليه ثانيا من ان غلبته لا يوجب في الشك
غير عكسه بما لا يتعلق به كلام الحق فانه لم يقصد اثباته التمدد بل انما يوجب عليه ان لا
بل يقصد به عدم الخلق في الاحكام كما هو واضح فلو لم يكن ما وضع الكلام في استمراره امرنا بالخلق
اقول حاصل من ان الغلبة انما توجب الظن بالنسبة الى الفرد الذي يشك في كونه من الغالب من
الكثرة ولا يوجب اليقين في كونه الفرد السادر الذي علم بوجوده ويترجم ان الغلبة انما تقيد الظن بكميتها
عن وجود جهة وشركة معضبة لثبوت الحكم واطراة في جميع تصاديقها فلا يصح الاقاربا بالظن مع
القطع بانتهاء الجامع وعدم الانبساط واما ما يجده من غلبة في كثير من المواضع من قوة احتمال كونه
المشكوك ما علم الفرد السادر فليس يثبت ان الغلبة عينية ان يبرر هذه الاحتمال بقول البطل
ما لا يخطئ الغلبة بان كان في حد ذاته مشكوكا ثم صامطونا عملا لخطئ الغالب كما هو الشأن في ما لا يثبت
بل الاجل احتمال كون الفرد السادر في حد ذاته ضعيفا حيث ان كونه المحتمل فوجبه ضعف الاحتمال
لوعلم ان البلد الغلاء في غالب هذا اجزاء لا يوجد فيها أهل الغنى والافراد نادرة وان عمرها لا
احتمال تلك الافراد السادرة وهو يعمل نظاما ليقول من اين استحضار معتبرا من ذلك البلد في احتمال كونه
هذا الشخص هو ذلك الشخص الفاسق في حد ذاته في غاية البعد لما رتبته باحتمال كونه من الاشرار
الكثيرة الغير المحصورة ولكن لو وجد في النفس ما يوجب قوة كما لو خطئ في ذلك لانه لا يبرر عداه في
الامبال الى هذا البلد واما ذلك الشخص فثما بدعوى اليقين فبما يبرره ويحتملها من انواع الغشوة
فليس كثره من عداه وان بلغ ما بلغ موجبا لرفع هذا الاحتمال ووضعه نعم من البذل ما انه يبرره في
الاذاض له على تقدير الحدوث ولهذا بخلاف ما لو ادنا مثلا شخصا مجهول الحال دخل دارا فزنا
لا يخطر في ذهننا الا انه دخل فبصدقه اليقين بحسب الاحتمال في حقه الا هذا اذا علمنا انه ما اياه
البلد الذي يكون غالب له اجزاء ارفع من ذلك الظن ويغلب بها ويجعل جميع على الدار على غير
عبيد لم يكن يلقبها اميل يبرر ذلك بشيء من حيز الظن باهل ذلك البلد بل لا يخطئ اليقين
والحاصل ان الغالب من الاله اذا شاء به للظن بانصافا لفظ المجهول الحال تصعد الغالب لا الغنى اليه
هذا المجهول من ذلك الفرد المعلوم فالتغلب للغالب في كونه المحتمل في حد ذاته ما نفعه من قوة احتمال

ان لهذا هو ذلك الشخص فبغير هذا الاحتمال وهو ما يملأ الخطأ كثر من عدله من جشهي لا من جشهي
 الغلبة لا تضاه نصفه الغالب كما لا يخفى على المتأمل فالاضافان ما يثبت عليه لمحضته فانما يثبت
 وبما يخفى تعمله على كثير من الذين ان ولكن قد اشترنا انما المائدة لا تقول له بكم الامم الحق الحق اذ لم
 غرضه بالحق الفرض المشكوك بالغالب كيتوجه عليه هذا الاعتراض بل يصدق عدم الخاف بسائر
 الاحكام فلا يخطو نذير **قول** لان يتوهم في شرعنا مانع الخ **اقول** قد عرفت ان يتوهم في شرعنا
 بغيره في مقام العمل من ايراد احتياط **قول** التي هي من اصول الدين الخ **اقول** ما هو من اصول
 دينهم ليس الا الاعتراف بصدق دينهم وكونه متبعوا من قبل الله تعالى واما العلم ببقاء شرعية
 وعدم انقضائهم الاحكام التي اخبر بها عن الله تعالى فليس من اصول دينهم جوهر اتم الاعتقاد ببقائها
 وبنو النبي الاصح من اصول دينه لا الحقيقين لا من اصول دينهم فالشك في اصل بنو موسى يستلزم
 عدم الايمان به والتوحيد عن من له هو الشك في بقاء شرعية مع الالتزام باحكامه في مقام العمل
 من ايراد الاستصحاب المفروض في الاذهان لعقد اتم في مثل المقام حتى يحقق خلافه كما هو واضح
قول الثالث فالتحريم الخ **اقول** مرجع هذا الجواب لما اوضحناه في توجيه الجواب الاول الذي
 قلنا بانه من متن الاجوبة ويمكن الفرق بينهما بان الاول متبع على الاعتراف باصل النبوة ولكن
 نقول ان النبي الذي نعز به هو الشخص الذي صدر عنه الاجتناب حتى يتبين انما لم نعز به الا
 هذا الوجه واما هذا الجواب المخصص انما لا يترك بنو موسى وعيسى بل نعز بهما ولكن اعترافنا بهما
 بصدق بنينا وكاتبه فلا يكون حجة علينا في استصحاب بنوهم لان فرض الشك فيه يلغي اعترافنا بهما
 كما لا يخفى **قول** ومن المعلوم ان الاعتراف ببقاء ذلك الدين الخ **اقول** لا يخفى ان الاعتراف ببقاء
 ذلك الدين لا يضر بعد ادعاء القطع بكون البشارة المذكورة من الاحكام الثابتة في ذلك الدين
 وبغير هذه الدعوى اولى من دعوى القطع بصدق بنينا وبنوهم ووجه انه ليس للمسلمين شك في صحة
 الشرعية فلا يخفى في حتمهم الاستصحابا ولكن لا يخفى عليك انه جواب فناء عينا بما يجاب به فيها لو كان
 عرض الكفاية السؤال هل المسلمين لم الاستصحاب الشرعية السابقة في مقام المناظرة وقصد الكفاية
 حمل المسلمين على الامر بحجة دينه في الجملة يكون عليهم اقامة الحجة على نفسه فانه لا يصح في مقام
 المناظرة ان دعوى المدعي باقية فاطع بان هذه البشارة من حكام ذلك الدين وان احكامه مغتابة
 الى هذه الغاية فان عدم رفع اليد عن ذلك الدين الذي اعترف الخصم ببنوهم في الجملة ما لم يثبت ومن
 موافق للاصل المفروض في العقل لا فعل الخصم في مقام الحجة بعد الاعتراف به في الجملة ثبات
 الذي هو بدعي ولا يجدي دعوى القطع به في مقام الشك كما لا يخفى **قول** الخ من يقال الخ
اقول لا يخفى في هذا الجواب من الكابرة فان تعليل الحكم الثابت بوضع خارجي شخص

افضاة المحققين باعتبار المدعى الا يوجب لهذا الموضوع تلك الكفاية ان يقول ان موسى بن عمران
 بن مريم عليهما السلام الذي هو شخص حاضر معهود الا علم بقضيه ما قلناه واحكامه ولكن استلزم
 انه هل يحقق وصف النبوة والتقية التي رويها الم لا فان قلت لا فقد كبرت فان قلت نعم
 ثبات نصه وجعل النبوة في مقام الافراد مطلقا على الم لا بد من ان يحسم بعد اعذاره بحصول المساق
 عليه غير ما دح بالافراد في مقام المحاسبة كما لا يخفى **قول** ولعل هذا الجواب ينحصر الى ما ذكره
 الامام ابو الحسن الرضا صلوات الله عليه **القول** وهو بتبديل المساق من كلام الامام عليه
 السلام ما يتبادر في محال الاول فلا حظ **قول** اذا لا بد من ثبوت ذلك الحكم للفرق في
القول هذا اذا كان خروج الفرد في الجملة كاشفا عن اذنه ما عكس هذا الفرع من العام فعلى
 لا يتساقط هذا الفرع من الاعتراف بالامام العلماء اصلا ولا بالنسبة الى قبل يوم الجمعة ولا بعد فقوله
 من لا اكرامه في يوم الخميس نصا بعد ان علم بانه لا يجب عليه اكرامه في الغد ولكن خبر بان خروج الفرد
 عن الحكم العام في زمان وطال من احواله لا يقتضون ذلك ولذا حكم بوجوب اكرامه قبل ذلك الزمان
 حسب علم ذلك بتخصيصه صلا وانما يستلزم بتبديل الاكرام المطلق الذي ثبت وجوبه لكل فرد في
 افراط العلماء انجبالا فضاة على الغد والمنتهى من التبديل لم لو لمنا نظروا مثل هذه العبادات في
 كونها دائما للآكرام الذي هو معرض للوجوب لا ببيان الاطلاق الحكم او فلنا باجماله ونورده من
 ان يكون لبيان ان الواجب هو الاكرام الذي لا اكرام دائما على الاطلاق بحيث يكون كل ما هو
 مصداقا للآكرام معرضا للوجوب كما هو فضة الاحكام المطلقة كوجوب الانتفاع على الترتيب
 حرمه الحب في المساجد ما ذكرنا على الاول فواضح وانما على الثاني فلان اخشاف الكلام بما
 يصلح فريته لان يكون المراد بالآكرام الاكرام المقتضي بتبديل اللزوم والاطلاق مانع عن ظهوره منفرد
 او بواسطة دليل الحكمه ونحوه في اذنه على الاطلاق وهذا بخلاف ما لو ثبت اذنه الدائم بغير
 منصفه كدليل الحكمه ونحوه كما لو قال مثله لا اكرام زيد اكرام كل عالم وعلم بغيره خارجا من اكرامه
 ليس مطلقا بجاده بحيث يسقط التكليف بتبديل اسمه ولا في زمان معين ولا زمان غير معين لعدم
 انه يسأل على الاول وفيما اذنه الثاني فيجوز مقتضى دليل الحكمه على اذنه اكرامه مطلقا فاذا علم بعد وجوب
 له في يوم الجمعة مثلا يجب بتبديل الاكرام الواجب عليه بما عدى ذلك اليوم ومن هذا القبيل وجوب
 الوفاء بالعقد فان عموم العقود يستدعي اطلاق الطلب بالنسبة الى كل عقد وثبوت الحكم في الجملة
 بتبديل الاطلاق لا يقتضي للعموم اللهم الا ان يقال انه ليس لهذه الفضية اطلاق احوال بل هو في
 ان العقود من حيث هي مقتضاها وجوب الوفاء ما لم يحدث ما يقتضي خلافه من بعد حدوث الطوارئ
 لا يفهم حكمه منها او يقال ان وجوب الالتزام بمواري العقد يستفاد من مادة الوفاء لا من اطلاق

الآكرام

الحكم

الحكم بدعوى أن الوفاء غير لازم بمقتضى العقد كما تم في فرع البدع عن الالتزام بمقتضى حكمه
فخص له مطلقا فقل هذا بثبوت الخصاص في الجملة يدل على خروج متعلقه عن موضوع الحكم وعدم إدارته
من العلم إلا ما يقتضيه الذي يشير إليه عني فاعده القضاء فما مل فقولكم ومن الإطلاق في قوله
فواضع للناس **أقول** قد استدلنا على أن الاستمرار الذي يقتضيه إطلاق الكلام ليس معناه كون
الطبيعة المعينة بقدر الإطلاق أي الاستمرار معروضه للحكم كي يكون عدم ثبوت ذلك الحكم لفرض
الجملة متافيا لإرادته من عموم الناس بل معناه تعلق الحكم بطبيعة المطلق من حيث هي لا بشرط من
العموم الشرطي بحسب الزمان والأحوال فغير أن يستلزم ذلك فرض كون الأحوال وقطعات الزمان
أفراد مستقلة للعموم السابق من الإطلاق لأن معروض الحكم هو صرف طبيعة التواضع لكل واحد من أفراد
الناس في واقعة دائما متصداق واحد لكن باعتبارها متما هو متما في بابه تلك الطبيعة أيضا محكومة بحكمها كما
هو شأن في بين المطلقان كوجوب الاتفاق على المنفعة وحرمة لبس الخبيث المسجد وغيرهما من الأحكام
المطلقة التي يفهم من إطلاقها إرادته الاستمرار والحاصل أن الاستمرار الذي يفهم من إطلاقه مثل أكثر
كل عام لهوان كل عام لا يجزئ كماله مطلقا أي لا بشرط في أكثره الشرط وطبا الإطلاق وبذلك هما فروق بين
فإن إجراء الأكرام المستمر كما هو متما في بابه هذه الطبيعة على الأقل جزئي المواجه على الثاني من إخراجها
وهو المحصل كلامه أنه إذا وجد أكثر كل عام متصداق بهذا العلم من حيث هي أفراد العلماء وهذه الطبيعة
نفسها لو لم يكن هذا إطلاقا لا تذل الأعلى وجوب كرام كل واحد منهم في الجملة فلو شئت في رتبة العلم
أنه يصح إيجازها في الجملة لا يجزئ مثلا يحكم بوجوب كرامة في الجملة بمقتضى ضالة العموم ولو شئت في البنية
أنه يصلح جزؤه وإنه يراجع إلى الأصول العلمية الجارية فيه بعد فرضها في الطبيعة من هذه الجهات
وأما إذا علم بانها متصفة لبيان الحكم الفعلي الذي لا يتناسبه الإهمال فإن تمكن عملها على إرادته
بإيجاب صرف متما الطبيعة حمل عليه لأن الأرضي لا يقتضي إلا إيجاب إيجاد متما وأما إذا علم بغيره
تخارج جزؤه فلا خيلته كالتناسب بين الحكم وموضوعه كافي مسئلة الوفاء بالعقود والاتفاق على
وتخوها أنه لم يقصد إيجاد صرف متما بل قصد إيجادها أما في بعض الأحوال والأزمان متما أو
غير متما لم مطلقا أما الأولان فينبغي إجمالها أصالة الإطلاق والبرهنة التي لا يفتقر إرادته المعينة من
بيان الطبيعة بين الاجتزائي وإرادته مطلقا بمقتضى عده الحكمة وقد استدلنا على أن الإطلاق في الحكم
تقتضيه فاعده الحكمة فهو كونه على الإطلاق ومطلوبا المصلحة الذي هو فرض خاص فانه أيضا نوع من
الشيء الذي ينبغي أصالة الإطلاق فإذا علم أن رتبة في بعض جزئياته وإنه لا يجزئ كماله رتبة البدع
تتضمنه ضالة الإطلاق بقدر ما يقتضيه الدليل الدال عليه كما هو شأن في بين المطلقان
وقد ذكرنا أن أصالة العموم مثل هذه الموارد غير أنه لا يصح للموضوع الذي يقتضيه ضالة الإطلاق

فإذا شك في زاده زيد في العلم بحكم ولا بد من زاده في مقتضى العلم بحكم بما مل منه على حسب مقتضى
 أمثال الاطلاق **قوله** ولا أحد منهما لهذا التفصيل **القول** يمكن ان وجه ذلك بان دليل
 في الخبر انما يقتضي في المعلوم بالنسبة الى المتضمن من حيث كونه متضمنا وبذلك لا يوصف بمبدأ الموصوف
 فلا يجوز استصحاب الحكم منه وهذا بخلاف ما لو كان ملوكا الجباة مثل الاجتماع فان مقتضاه شوب
 الجباة للشخص من دون تعيين بعنوان من العناوين ولو ما بالنظر في صاعده العرفية فلا مانع عن الاستصحاب
 مع والظاهر ان المصنف لم يرد بهذا التفصيل في نفسه وانما حكم الفصل بلزوم المقدار في زمان الشك فيمكن ان
 يكون الفصل الاصل المتضمن في محله الاصل الموصوف مع ما عرفت من إمكان المناقشة فيما ذكر بان يكون الجباة
 انما هو من قبيل التقييد لا التخصيص وضاف الى إمكان ان يقال ان ذلك فاعلم ان المناقشة بين الحكم وموضوعه
 ان العقد مطلقا مقتضى الوجوب الوفاء وان ما يقتضي الجباة من قبل الموانع فاعلم بان قضاء ما يقتضي
 ويصح العموم الحكم المستفاد من الدليل فاما **قوله** لما عرفت من ان مورد جوبان العموم **القول** في
 انك قد عرفت فيما سبق في ان جوبان العموم موقوف على كون الاثر في موضوعات مستندة مثل عدم كونه
 فلا يمكن التمسك بالاثبات بحد بعيد في هذا الموضوع سواء وجد دعم بتمسك بهام الاطلاق او غير ذلك
 شرط في جوبانه واذا فرضنا الاثر في موضوعا واحدا حكم واحد سيمر لا يجوز التمسك بالعموم بعدد
 التخصيص عليه بهذا الفرق في الجملة سواء جرى بالنسبة الى الاثبات كما لم يجر لا بد له من المعارض وغيره
 من الموانع والحاصل ان التمسك بالعموم موقوف على هذا الموضوع وجوبان الاثبات بحد بعيد ومقتضى
 مسا زمان فلا يثبت اذن على مورد واحد وهذا ولكن عرفت انه يكفي في الرجوع الى حكم العام اطلاقه
 الاصول الى الاجل الى العموم لغيرنا التماسه من تعليل الحكم على ذات الشيء من حيث هي السارية في جميع الاثر في
 من غير جوبان زمان بهذا المقصود ان هذه خصوصياته من مومات الموضوع مع ان لنا ان من اجل
 او قطاعات ازمته وجوده افراد العام دون الخاص كما لو قال بحد كذا العام في كل يوم وعلى انه بعدد
 قال بحد كذا العنصر في كل زمان وعلى انه بعدد يوم قال اذا دخل بدن عالم كذا فقلان فلا تدرى اوانا
 غلا العنصر فلا تدرى فاذا شك في جوبان كذا زيد هل هي على الاطلاق وماذا لم كونه في دار فلان
 وان تدرى تدرى العنصر هل هي ما ذم عليها انا وعلى الاطلاق والى ان يذهب بلسان وجب الاخذ باطلاق
 الخاص ان كان له اطلاق فان اطلاقه المخصص حاكم على عموم العام والارجح حكم العام لا لعدم كون
 المورد للاثبات بحد بل لعدم معارضة الاثبات بحد للعموم وان كان هناك مانع عن الاخذ بالعموم
 جرحا الاثبات بحد اتم كثيرا ما يطرأ الحد في الاثبات بحد في مثل هذه الموارد يكون التمسك بها من قبل
 المصنف وليست **قوله** ولكن يجب اخلا او عملا **القول** في ان الجبال زاده الفاسد بل التمسك
 بعموم الامر بالاجراء ضعيف ونفس الجمل اى التمسك بهذا العمومات لا يثبت وجوب الجبال في اتم ضعيف

أما وجه ضعف الدليل فظاهر من المبدأ وأما وجه ضعف العمل فلأن الأول المتعلق به بالوجود غير والوجود
 المستفاد منها البطلان أو جوب القبح المعلوم تنفاده عند انقضاء الغير **قول** الثالث أن الظن القبح ليس
اقول العلم بعد غيب الظن بقضائه لعل الشك فيه لا يوجب له ذلك المظنون في موضوع الشكول الذي
 تشاوع طرأه حتى يرتب عليه آثاره التعبد المجعولة للشك لا يوصف كونه شاكاً بالشك المتساوي في الظن
 كاهولاً فرض ولعله لا يبرأ التامل في ذلك كما أنه مماثل **قول** ثم يرد على ما ذكرنا من الوجوه
اقول حاصل البراد أن الشك الذي حكم بأنه لا يرفع البتة عن البقين ليس خصوصاً لإحتمال الموهوم
 وغير بل لما فيه من غلابة الأدلة والخصوص مع عدم استقامته في حذانه لا يوجب في دفع ما يوهوم من البقين
 وأما المجدي لادانهم اليقين السابق والشك اللاحق وعلى هذا التقدير لا حاجة إلى صرف كلامهم عن
 ظاهره بل يحمل الشك على إزاحة حصول الإحتمال للموهوم وهذا ولكن الظاهر من مقصود الشهيد من الشك
 هو ما لا يقو وهو مطلق الإحتمال الخالف البقين وغرضه دفع الشك في إزاحة البقين السابق والشك
 اللاحق وأما قوله الأصل بقاء ما كان فهو لميل لعدم الرفع ذكرنا شرطاً وقوله قبول إلى الجماع
 الظن والشك يتوق لبيان مطلب وأما من نظره ومقصوده من الشك في هذا المقام خصوصاً الإحتمال
 الموهوم لا لأنه لا يبرأ من عنوان الخصوصية من اللفظ حتى يتأخر المراد من الشك في الموضوع بل لكونه من حيث
 الإحتمال الخالف البقين فكان المضاف منهم من كراهية إزاحة الشك في محيل متعلق المعنى البقين الشك
 بخلاف أحكام المظنونة الجامعة مع الشك فيكون ما لا انتهى عنه لدى التعليل إلى التفرع عن فضل الظن إلى
 الموهوم فليس أمثل **قول** وبهذا اندفع ما استشكله بعض الخ **اقول** فكان هذا البعض يحسن أن لا
 على ثبوت بقاء الموضوع في هذا الاستصحاب هو قاعدة القبح المقررة في علمها من أن ثبوت شيء في
 ثبوت المبتدئ فاتها فاعده عقليته مقضاهما لزوم إحراز الموضوع لدى حل شيء عليه سواء كان ذلك
 الشيء وصفاً خارجياً أو حكماً شرعياً ثانياً بدليل اجتهادي أو بالأصل إذا لا يتجسس في حكم العقل
 فابقاء الحكم الثابت في السابق لشيء فرع إحراز بقاء موضوعه في زمان الشك حتى يعقل حمل ذلك الحكم
 عليه في زمان الشك فحفظه في مناشئة في تمامية كونه عتياً بقاء الموضوع بانقضاءها باستصحاب
 وجود الموضوعات في المناقشة المنطوقه إلى نفس تلك القاعدة بانقضاءها بما إذا كان المحول نفس الوجود
 فانه لا يتوقف على ثبوت المبتدئ وأجابه عنها بالنسبة إلى القاعدة يخرج مورد القصر عن موضوعه ما لا
 ثبوت الشيء لا يثبت شيء لشيء فكان هذا البعض يرد هذا الجواب وبني على أن الاستصحاب يتوقف على
 بقاء الموضوع فيما لم يكن المستصحب وجوده وألا مبالاة صاحب متحقق بقاءه وهذا الكلام كما نراه
 مبيناً للتميز لأن يقال إن المراد من بقاء الموضوع هو كون الموضوع في الفضيلة شكوكه عن غير الموضوع
 الموضوع في الفضيلة المنقبة فالموضوع في قولنا وبه وجوده هو شيء زائد القابلية للاضاف بالوجود

والعدم وهو ما ثبت في زمان الشك وإطلاق البقاء عليه وإن لم يحذف من أصله إلا أن الأمر فيه سهل قبل
وضوح المراد منه في بحث الاستصحاب فلما مثل قولهم ثم الدليل على اعتبار هذا الشرط في الحق
فإننا في هذا الدليل سببنا بحثنا دام ظله العالی بان ما ذكرنا مما يشك في القطع والبقاء لا
الاعتناء ببقاء زيد في الواقع فلا امتناع في حكمه ببقاء عدله بقدر ما يمتنع ثم يثبت ما ونفس عدله
من حيث هو حتى يعلم ما يتقاعها ولا يفره عقلا بقاء زيد لا امتناع في حكمه كالتعارض مع ضرورة ولكنه
لا يثبت عليه أحكام وجود زيد العادل كما أنه لا امتناع في حكم الشارع ببقاء وجود الكرمي في الحق
ولكن لا يثبت به كون ما كره العدم الاعتداد بالأصول المثبتة فكان المنفعة الغير عليه موضوع
المستصحب بموضوع الاعراض ولذا استدلت عليه بالدليل العقلي وأما ضرورة المستصحب فلا
الامتناع الذي يذكر في القضية المثبتة مثلاً يقال في المثال المذكور عدله زيد كان متحققاً
سابقاً والآن باقية بحكم الاستصحاب فمهمة العدلة لا وجود زيد في الواقع لو كان زيداً ثابتاً
زيد بالعدلة فلا بد أن يقال زيد كان عادلاً والآن أيضاً عادلاً بحكم الاستصحاب والحاصل أنه
براهن بالاستصحاب الحكم ببقاء وجود العدلة المتحققة في السابق فمهمة المستصحب بالعدلة وقد
براهن ببقاء حمل العدلة على زيد موضوعه فهو زيد واعتبار بقاء الموضوع بهذا المعنى لا يتوقف
على الدليل العقلي بل يكفي إثباته غيباً اتحاد متعلق اليقين والشك الثالث فاد من دليل الاستصحاب
وحاصل الكلام في المقام أنه يعتبر في بيان الاستصحاب أن يكون الموضوع في القضية المستصحية غير
الموضوع في القضية المثبتة سابقاً مثلاً لو فرض أن موضوع التجاسة للماء بوصف الغير وشك في بقاء
الوصف في الماء الخاص لا يصح أن يقال أن هذا الماء كان نجساً والآن نجاسة باقية فإن معروض
التجاسة المثبتة في الماء الغير بوصف كونه متغيراً ولم يعم بقاء فلا يصح أن يقال لهذا الماء
نجاسة ثم يصح استصحاب نفس التجاسة الثانية للماء سابقاً لأن موضوعها على ما ذكرنا الدليل الاستصحابي
الغالب لا انضمام بالوجود والعدم وهو متحقق على نحو متحقق في القضية المثبتة في غير زيد عليها
أحكامها لو فرض لوجودها من حيث هو حكم ولكنك عرفت أنه لا يصح لبيد الماء بالنجاسة لا على
القول بالأصل المثبت لهذا ويمكن إرجاع الدليل الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أن ما افادناه انما هو
الفرعية وإن كان قد جازى عنه بعض قرائه فلما مثل قولهم فاما قولنا لعلنا شأه الى ان
استصحاب التجاسة بنفسه حكم شرعي يقتضي وإن كان اجزائه في الموارد يتوقف على اجزاء موضوعه
مكون استصحاب التجاسة كاثبات وجوب الاجتناب وغيره من الأحكام الشرعية الشرعية على الموضوع
المستصحب مع أن إثبات الحكم لموضوع يتوقف على اجزائه عقلاً فلا فرق بين الحكم المستصحب وبين غيره
من الأحكام الشرعية في أن إثباته لشيء فرع اجزائه لشيء ولكن يكفي في اجزائه قيام دليل معتبر

عليه وان كان اصلا بعد با شرعا كالاستصحاب او انما الضمير صاعدا عند ذهاب بلقي العصب
 مثلا كما قبل ذهاب ثلثه او مثل العلم بانه اصل موضوعي ينفج في مجرى استصحاب انما المستند
 وبل صبر ورويه بسا فكم نجاته هذا العصب الذي شل في ذهاب ثلثه بعد صبر ورويه
 وديك بمقتضى استصحاب النجاسة بعد احوار موضوعية وهو العصب الذي لم يذهب ثلثه بالاصل كما لا يخفى
فولن حكم هذا القسم حكم القسم الاول **اقول** فعلم الاول ان القسمين الآخرين الذين نشاء الشك فيهما
 من الشك في بقائه ذلك الموضوع **فولن** الا ان ذنب النظر يقتضي خلافه **اقول** والى ذلك قد غاب
 الجوده الا انه يظهر منه تسليم مدعى الحكم لو كانت لكلية البراءة في علمها الاجماع مضمون دليل معتبر
 لكن عنواننا اننا عاين من الدلالة الخاصة مع ان الخصم يقتضي خلافا له ليس بقاد قولنا كل جسم لا ي
 نجسا غير النجاسة خصوص في تلك الشخص من الجسم الذي حصل صفه لافلا فلا صورته الجسم المشرك
 بينه وبين شخص موضوعي لمعام اما انما قال الشارع مثلا كل ثوب لا ينجس بقاءه بان المرجح في
 موضوع الاستصحاب هو الاذلة الشرعية لولا في ثوب نجاسة كما لبعض مثله ثم نعت صوره وصفا ثوبا اخر
 وشل في ما يوجب غواضه المستصحب في بقاء نجاسته لم يحرم الاستصحاب ولو قال كل كبراس لا ينجس
 بخلاف الاستصحاب في مثل الفرض لا يصدق ان يقال ان هذا الكبراس كبراس خربان فقل وبيع من خربان كبراس اخر
 لم يحرم الاستصحاب الا لا يصدق عليه ان هذا الكبراس لا ينجس ولو قال كل جسم لا ينجس بقاءه في النجاسة
 في هذه المتيقنه ايضا ولكن لو نعت ذات الجسم بان صفا الكبراس بان ابا ودماد لم يحرم الاستصحاب اصلا
 سواء في كل جسم وكل ثوب وكل شيء اذ بعد الاستصحاب لا يصدق عليه ان هذا الشيء وهذا الجسم في
 نجاسته حتى يتصور كبراس الكبراس الذي في الجسم شيء اخر ينجس للشراب والرماد وحجوه مشا ركه ثم الحاشي
 لا يصحح بان الاستصحاب بعد تحقق المعايير لم يعمد لكون المعايير على وجه عدم الفرق الا في انما الفرق
 المعايير باللفظ الاول بل كان ينظر الفرق من جهة وجود الفرق الاول كلف في مثال صبر ورويه الخطه في بقا
 والذنب بخلاف الاستصحاب فاما ذكره المصنف من انه لا دليل على ان معروض النجاسة هو الجسم
 كونه جسيما وما ذكره الفقهاء من ان الله عليه كل انراحي من الغنا من الخاصة مقتضاه عدم جريان
 الاستصحاب في الفرض وان صدق عرفا كونه بقية هو ذلك الجسم لكن هذا اذا بيننا على وجهه الا
 الشرعية في الشخص الموضوع ما لا فلا يثبت على كون المعركا انرا عبا فانه بناء على ما هو مقتضى
 ومصرح المصنف من الرجوع الى الفرق فان الموضوع الذي الفرق ليس الا الجسم لافلا في وجهه المحسوس
 الجسم المعبر عنها بهن واه المحفوظه عند انقلاب ثبوتها لكون ثبوتها في الثوب الملائم للنجاسة في الثوب
 جسمه الذي هو لفظ النجاسة او شك في بقاء نجاسته لثبوتها في ثوبه وكذا اليسر وغيره من الاشياء المخلقة
 من غير ادام بقاء جسمها وهو تحصيل لا ينك احد من المشرعين في بقاء النجاسة في مثل هذه الاشياء

الذي صاها الخصال
 كونهها الا في النجاسة
 مثله في بقاء نجاسته
 صلا في ثوبه
 النجاسة لكونه ثوبا
 الكبراس

من قول العناوين الخاصة بالملوك عليها الحكم في الأدلة المتقدمة ما دام حكمنا في قضية ما ما قالنا في كتابنا
 النجاسة عند خراف الثوب والببر ونحوهما وصبر فيهما راداد أو ذخانا إنما هو حصول الاستحالة
 وتقبل ذلك الجسيم للملازمة بحسب الخبر والأدلة تجري في النجاسة بقضية بعد ارتفاع عنوانها حاصل لتقبل
 في بقية أحكامه فضلا عن أن يشترك في استحالة كل من جاز ما ذكرناه من أن لا يستحق الاستحالة في تبدل
 الجسيم للملازمة للنجاسة خبر صحيح على السبيل عرفنا أن هذا الشيء لم يزل نجسا وذلك في ذلك
 الاستحالة أو العجز عن وصفها فندفع الفرق في بعض الفروض بين أعيان النجاسات والنجاسة إذ ربما
 لم يعد العرف على هذا الوصف في المأخوذ موضوعا في الأدلة الشرعية من موضوعات الموضوع في النجاسة
 العينية وقد ثبت في النجاسة في حكم الشارع نجاسة نجاسة أهل العرف في طبعها النجاسة ودخل في قوامها
 الحكم ولذا لا يردنا بحد في تبدل الموضوع عند انتقال النجاسة من محلها إلى محلها أو عوضها عما كان
 في جهة فإن لم يكن محل الاستحالة البية غير ثابت بالأدلة الإجمالية فإنه لا يلزم الحكم الشرعي الموضوع
 البنية الأصلية المحررة ومطلق العينية عند غلبته واشتداده لأن كل حكم بطلانها ما عند انتقالها
 أو دليلا لأن فرض النجاسة في النجاسات العينية أيضا كالمشقة في النجاسة كالمشقة كالمشقة كالمشقة
 عليه عنوان النجاسة فما دام ذلك النجاسة بما فيها من النجاسة فإن تغير بعض صفاته الموجبة لصدق عنوانها
 لا يوجب له طهارة الجوارح الكلب والخنزير كغيره وعظيمة عند الفضائل مع أنه لا يصدق عليه الحكم الشرعي
 هذا مع أن النجاسة من العرف بين النجاسات الذائبة والغرضية في مساعده العرف على إبقاء الموضوع
 في الثاني دون الأول في بعض الموارد وكيف كان فضلا عن صحة ما فصلناه أنه لا فرق بين استحالة النجاسة
 النجاسة من النجاسة البنية إذا كان ينظر العرف منه أخرى متغيرة للأدلة وفي ذلك من تلك النجاسة النجاسة النجاسة
 سواء كانت النجاسة ذائبة أو غير ذائبة وكذلك لو شك في ذلك فإن أحوال الموضوع شرط في جريان الاستحالة
 ولقد نقلت هذه العليقة من كتابنا المتحى بمصباح الفقيه بأدلة اختلاف وفننا الله تعالى ذلك
 الكتاب نجدة وإله الظاهر من صلوات الله عليهم أجمعين **فوقه** بل الأحكام أيضا مختلفة **فوقه**
 مثلا البضعة المحلوكة إذا غصبها غاصب وصبرها دجاجة فشك في أن الدجاجة هل هو ملك الغاصب
 حصلت بفعله جري استصحابا ملكية صاحب البضعة حيث أن موقوف الملكة ينظر العرف امرأته وحالها
 فيتمتع بها استصحابا لملكه وهذا بخلاف ما لو شك في أن الدجاجة هل هي ملكة وهي لا يملك كالمشقة
 مثلا ولا يصح استصحابا ملكيتها السابعة الثانية لها حال كذا في بضعه كالمشقة **فوقه** وشأنه أن يظهر أن
 معنى قولهم الأحكام تدور مدار الاستصحاب **أقول** لا يخفى ما في زيادة المعنيين الذين ذكرها في
 لهذه الكليات من البعد كالمشقة على من أضاف موارد تلفظهم بهذا القول بل المعنى في عاوانهم ليس إلا
 ما نرى منه في بادي النظر وإنما يستدلون به لرفع الأحكام الثانية موضوعات متلوثة متفردة عند

مخرج

خروج تلك الموضوعات عن متناها عن الدقة العقلية مثلا اذا دل الدليل على صحة كل الشرائع وحيث
 التصديق بنباع من الخطأ واشترط إطلاق الماء المستعمل في رفع الحدث والتجرب وخلو من الشرائع البقم
 فبعد استخراج شئ من الشرائع الخطأ والسناف في الماء المطاوع وثق من الحديث في زوايا البقم مع استهلاك
 المنزج وبقية المنزج فيه في الاسم يقول لا اثر للمنزج بعد استهلاكه واحتماله فلا يلحق حكمه بل هو
 مانع للمنزج فيه في الحكم لان الحكم ندد مذكرا بالاسماء واما الذي المشكك في انه قبل استهلاك الكلبية او
 المحبوه دخل في قولهم نجاسة وتعتبر الامنة فلا وقع للاستصحاب هذه القضية بل يجب ان الشخص هو
 الحكم وموضوعه غير اجتهاد الدلالة والتخصر عنها فانه ثبت والافعال على حسب ما يقتضيه القواعد من
 الاستصحاب او غير من الأصول **قولك** فان مناط الاستصحاب **اقول** توضيح المقام ان وحدة مقتضى
 الشك واليقين في الاستصحاب متين على المسامحة بالغاء الزمان والافعال في الحقيقة متغايران ولا
 الشك بما يتعلق به اليقين حقيقة بل يصح التسليم عنه وهذا بخلاف القاعدة فان متعلقها مقتضىها حقيقة
 وانما المتغاير بين زمان الشك واليقين فان اريد من قوله مركزا على يقين من شئ فشك فيه فلهي على يقين
 الاستصحاب يكون معناه انه اذا احرز كون شئ في السابق وجودا فشك في شئ في وجود ذلك الشيء
 فيما بعد في بقائه فلهي على يقين بقوله على انه بعد وجوده فذكر اليقين في القضية على هذا التقيد
 ليس الا لكونه طريقا للحوار متعلقا من دون ان يكون له مدخلية في الحكم ليكون مفاد هذه القضية على
 هذا التقيد بانه اذا كان شئ موجودا في السابق واحتمل زواله لا يقين بهذا الاحتمال ولما لم يرد
 منها فاعدا اليقين فيكون غرض قوله مركزا على يقين من شئ انه ان اعتقد وجود شئ ولا شك في شئ
 زوال اعتقاده فيما بعد فالزمان المتأخر على هذا التقيد بظرف مجرد الشك وفي الاستصحاب الوجود
 المشكوك في وجوده واليقين في القاعدة ملحوظ لزمانه وما اخذ من جهة موضوعا للوجود المحكي
 الجراء وفي الاستصحاب ملحوظ لزمانه بل لكونه طريقا متعلقا بالموضوع في الحقيقة هو المتعلق على الوجه
 السابق المحرك باليقين وهذا انما للملاحظة انما تعهدها فاما جمعها في استعمال واحد كما مناهج
 ارادة المفسر الا في قوله من كلمة واحدة في استعمال واحد فليسا بل **قولك** الا انه مانع عن ارادتهما
 هذا المقام **اقول** المتأخر عن ارادتهما معا في قوله فلهي على يقين انما هو باعتبار لفظ اليقين الذي هو
 المصحب ان المراد من اليقين على تقدير ارادة القاعدة نفسه لزمانه وعلى تقدير ارادة الاستصحاب الملاحظ
 الاستتلاف لكن احرز باليقين واما لفظ المحكي فلم يرد منه على كل من التقديرين الاعمى الاعتناء بالشك
 سبيل اليقين في فعل الامر الذي **قولك** فان قلت ان مقتضى على اليقين **اقول** حاصل
 الامر ان التمس على اليقين عبارة عن عدم الاعتناء بالشك وهذا دائما بخلاف مقتضى
 الشك فزاد ان يكون المضمرة على اليقين مستندة في مقربين وحاصل الجواب انما تميم لو كان لنا مقبلا

التي كان اليقين السابق فيها الاخران هما الاول والثاني لو سلمنا ظهور الرواية في المعنى بغير دفعنا احد
 الفريقين تعلق الشك بوجود العبد الذي فيها بعد ان اليقين وفي نفس زمان اليقين وبوجودها
 في زمان المتقدم بحكم اليقين لما عرف انه يصدق على كل تقدير بانه تعلق الشك بمبدأ العبد الذي بعد ان
 بها اليقين فليسا ممل **قول** وقد تقدم بطريق ذلك في قوله كل شيء ظاهر في **اقول** استصحاب
 الرواية في استصحاب الطهارة التي في قاعدتها يمكن ان يدعى لانها بالالتزام على ان الاصل في الاشياء
 الطهارة ابقاء الموصوع غايته وفيستفاد منها ما دلالة اليقين في كل شيء ظاهر ان ذلك ان دلوه يكن
 كل شيء ظاهر بغير ابقاء طهارة ويقتضي موضوع الحكم بالاشياء الطاهرة من الاصل لكن مقتضى
 ما ذكر كون الرواية في دلالة اجتهادها بالانتماء طهارة الاشياء لا القاعدة الطهارة كما لا يخفى
 لا يخفى عليك ما بالثابت في ما حققه المتصليان عدم امكان زادة المعنيين من هذه الرواية ان
 امكان زادة منها من هذه الرواية وان كان بطلان امكان زادة القاعدة من مناجاة اليقين المتصلي
 ان مناط عقد الامكان بينهما مختلف فلا حظ في ذلك **قول** قد فوجئ بان الشك في الطهارة في **القول**
 فوجئ بان الشك في الشيء عبارة عن الزيادة في وجوده وعدمه فليست في ذلك التوهم الجملة من كل من
 طرفيه بناءً على ان اليقين في ذلك في واحد الاستدلال به مضى ان يمكن ان يقال لا يجوز العلم بالوجود
 الفردي من دون الاحكام في التسلسل السببي والمبني فليسا ممل **قول** لكن لا يتم الاعلى القول بان الشك في الشك
اقول قد بينا ان كون من الاصول المثبتة خصوصاً اذا كان من الامور الشرعية بل لا يرفع الا برغم
 كالتحاشا الحاشية والتجديده ومقابلته بما حجت ان يقامها ما لم يرضه رافع من آثار وجودها الخ بها اصل
 وبدل عن يقامها من لوازم وجودها الواجب الامن لا ثار البشعة الكسيرة على وجودها السابق ولذا
 لو امكن اخرا الاستصحاب بالنسبة الى طهارة ثوبه ونجاسته الى نعم الجمعة وتعدى خرابه معجل انبلا
 بالبدن اضر ليس له الحكم ببقائه فيما بعد ذلك الزمان مع انه يعلم بان ثوبه لو كان لا هاتمه يوم الجمعة
 او نجاسته على حاله فيما بعد ثوبه فيما بعد ثوبه على تقدير نعم لو كان ما اعتقدنا بما مثل
 الوضوء او غسل الثوب وما لا فائدة للنجس ونحو ذلك مما كان له اثر شرعي من غير ان يدعى في العلم بالانكسار
 سبباً لتكامل فيه فانه لا يخطو ولا **قول** لكن قد صدق **اقول** وحما بوضع فساده ان فاعدا اليقين
 لا يوقف على تجاوز محل الشك ان نجاسته منه قبل تجاوز محله كما لا يخفى عند الزوال وقبله طهارة
 ثوبه ونجاسته او كونه مظهر على حدث ثم شك فيه قبل ثوبه بالنسبة بالصلوة كما ان فاعده هدم احد
 بالشك بعد تجاوز محل الشك لا يوقف على سبق الاعتقاد كما سبب اليقين في فاعده لا احد الفاعل
 بالامر في بعض الاستثناءات لقاعدة ابقاء ما ورد في تلك القاعدة **قول** فلا مدرك له في
اقول قد فوجئ عند التكلم في دلالة الاحكام على الاستصحاب في بعضها بل بعضها من جهة الغلبة

الآن اخذ بعضنا مشكل بالغاء لاجتماع كالتقدم في الاشارة اليه في عبارة المصنف فلا بد من انما من
 حملها على ارادة الاستصحاب او تحصيلها بما لا يتصل بخلافه لاجتماع واقرب مما حملها على العمل على ما اذا
 تدبر بشئ وخرج منه باعتبار حصته فذلك منه ويكون حج مثل هذه الاخبار دليل على غلق عدل الصنف في
 سلب التكلم منها انشاء الله **فقول** وفيه انه لا يرتفع الخبر ولا يصير الدليل الا انها دعي قطعي لا يخفى
 الخ **اقول** هذا البراءة بظاهره تنبئ على اليقين والمماثلة مع التحصيل المراد من ذلك في الشئ هو
 التحصيل في مقام العمل الذي هو الدليل القطعي لا غنى والعرض عن ان المسألة من الاخبار الدالة
 على كونها على يقين من شئ فذلك فيه هو ان لا يتغير في الشئ الا فيما هو تحصيله في مقام العمل محتمل
 الا براد ان الدليل انما يكون واقعا للتحصيل انما كان قطعي الدلالة والدليلية في خصوص مورد واما
 اذا كانت دلالة قبلية ثابتة باثبات الحقيقة والاطلاق لعموم الجان في نفس ذلك الدليل
 او الدليل الدال على عباده فصير وتم قطعية في خصوص مورد يتوقف على تقدم هذه الأصول تحكيها
 على اثنائها العموم لا ينقطع اليقين بالثبات كما هو شأن في باب المقامات التي تحقق المعادضة بين العموم
 الموضوعية والحكمة والاصول الجارية في المسائل الاصولية والفرعية والافلو تمساعا عن كونه
 فلما تجاوز تحصيل ما دل على حجة تجل وغيره من الاما ذات عموم لا ينقطع في مورد تصادقهما يكون
 عموم لا ينقطع ما اعلى يصير الامانة في هذا المورد خجعة فضلا عن ان ترضع موضوع حقيقة كونه
 وارده عليه مورد الصلوات في حد ذاته صالح لان يتعلق به حكم كل من العامين ولكن اثنائها العموم
 في لا ينقطع الاصلح من اثنائها العموم في دليل تلك الامانة لكونها محكومة بالنسبة اليها وان ثبت
 قلت ان حال الاستصحاب مع ما ذكره الخلاف بناء على ما دعاه الخصم حال اثنائها الاطلاق والعموم
 الدليل المعتمد والمخصص والمقيد مأخوذ في قول موضوع اثنائها الاطلاق والعموم وينتفع في
 قول محبت السراج ان الخاص والمقيد اذا كان قطعيا من جميع الجهات واراد على اثنائها العموم والاطلاق
 والا فاعلم كذلك الحال في المقام والله العالم **فقول** لان مرجح ذلك بظاهره الى عدم المعارض الخ **اقول** ومن
 ان ظاهر هذه العبارة في دلالة البرهان من شرط الاستصحاب ان لا يرد دليل شرعي على العمل بالحدود
 الخ لانه لا ينافي في موضوع الاستصحاب وهذا الصنف عدم المعارض بعد فرض عدم الموضوع يكون الحكم
 المتأوفاً عليه شافين مع انه لا معارضة بين الاصل والدليل الاجتهادي لما عرفت في الاما من
 الادلة يخرج الموضوع عن كونه موضوعا للاصول حقيقة لا يمكن عليها وحكما ان كان بعيدا عن الخارج
 هذا البعض يجب الظاهر ليس اليقينية المصنفة من شرائعها ان الاستصحاب بعد الدليل على ان
 الحالة السابقة **فقول** مع انه قد يقال انها صادرة مدعية الخ **اقول** ما يقال ان صيرورتها
 مدعية مجرد دعوى بانها على الملك من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ضعيفا لا يوجب

فان عدم جعله
الخصم

دعوى

دعوى التلقين لا بد من دعوى تنكير المنكر مدعيها مثل الوادع في بلدان ملأه بدعوى ملكا
 ملكا له في فنان وانا وارثه فويل وان بدن مسبوقة ببيك فكان ملكا له ولم نقله الى غيره فهو ملكا
 ارضنا عجبها او مشترطها من مالها الاصل في حق فان فاضلة الخصم واقله بما يدعيه من المقدمات
 محو ليدل الطارئة لولا الحدوث سبب شرعي ففرض لا باعها ففرض في حقنا مدعيها فان بعد
 ان اقله فانه ورثة من ابيه وهو حجة هذه الارض وانه مشترطها من صاحبها الاصل او اقله اجالا بانه كان
 له في السابق ففرض اقله بما ارثه شرعا لاولاده وحقه ففرض في هذا المال لولم يدع انتقاله الى غيره
 وخصه بغير السبب ففرض ما دفع المال لغيره وادعاء انتقاله منه فطالب حج بالثبوت وكذلك الكرامة
 فيما لو اقام الخصم ثبوتها على ملكية السابقه وانه ورثة من ابيه وانه حجة هذه الارض ومشترطها وحقه
 ففرضه بغيره لافراصلها بل في وجوده كمال البدل لولم يدع انتقاله منه فطالب حج بالثبوت من ذلك
 باب تقديم الاستصحاب على البديل من باب تقديم قول المنكر على المدعي بعد ان ثبت تبعية الثبوت
 او اعرف صاحب البديل يكون بدنه غائبة لولم يحصل السبب لكن ينكر خصمه هذا اذا انكر الخصم في
 يعود نزاعهم الى الشاخر في وقوع النقل وعدمه واما لولم ينكر النقل بل اعترف به بالمال بان
 كان هذا ملكا له ولو ورثه ولم اعلم بانتقاله من مورثه الى السبب شرعي كما في قضية بكونه بغير
 مظالمه الثبوت بل لا يصح في مثل هذه الدعوى دليل اثر الاعتراف اذ بدنه من العلم بكونه في السابق
 ملكا المدعي بل ليس المدعي فيها ببنه وبين الله التصرف في مثل الفرض في ما في يد الغير عما ادعى ملكية
 السابقة التي تجل في الما بنا فلان لان البديك انما اثاره لغيره عند الحمل بالسبب ذلك ما في له ما لم
 يكونها عادته فحكم المشهور بانواع العينة من يده انما هو في صورة انك لا تسبب الحق في نقله الى
 الا اعترف به بملكه بالمال المستلزم لبقاء الدعوى على ما كانت عليه وهي الملكية الفعلية لا في سببها ففرض
 اليه بكونه بغيره منها عليها السلام مع انه يمكن في مقامها من ينكر التلقين في الاوجه له ولغيره عوى الحمل
 كما تارة في نفع الدعوى ومظالمه الثبوت والافصح من ذلك باب واسع لاكل اموال الناس على وجه مشروع
 فان كثرتنا بغيره فان كثرتنا في ابدانهم كان ملكا للشاخر ولا يعلم وانهم نقلها اليهم
 شرعي كما لا يخفى **قول** الثالث في من جاز الشك في وصف الخصم للشئ ملحق بالشك في اصل الشئ ام لا
القول لا يخفى ان هذا التبعية بينا صدد بالظنون لان الكلام انما هو في امثنا الخصم في العمل
 الفرض عنه فكان للمالك بقول هذا الشك في وجهه والعمل بعد خروج حكمه لولم ملحق بالشك في وصفه
 لم لا ولكن حبس اعتقاد ان حبس الباطل نكلا لا على عدم الاعتناء بالشك في وجوده في بعد نجاح حكمه
 الفناء الى هذا الظن البغير لكن توجه ان كان عليه ان يصدر العنوان بقاءه الشك بعد نجاح الحكم
 لم انكسار في فاعله العترة وكيف كان فالنكس فيه لا يفيق في المقام لولم لنا فاعله ان نجسا احد بها

اصل الصحة في العمل بعد الفراغ عنه والثابتة فاعدا الشك في الشيء بعد خروج وقته وتجاوز حده وهذا
 الفاعلان متصادمان بعد الفراغ عن عمل تركيب شك في وجود بعض التراتب او شرطه مما تجاوز حده
 ان يخرج عن العمل او شانه وجود العمل المؤقت بقية فكملة وتفريقا لا يله عن الثابتة فيما لو شك بعد
 الفراغ عن العمل في كون الماتية به واجدا للموصف المعين في حقه وشك في الجزاء او الخبر المعين للمعنى
 العمل في حقه يكون متناهما لتحقيق الفراغ عن العمل وما يجري بالنسبة لبقية الصلة دون الشك بعد
 الحل وتماثل على اعتبار اصل الصحة في العمل متناهما الى الاجتماع وسيروا المشتبه بل المتأخر كما قد
 ببعض الوجوه العقلية والنقلية المتقدمة في فاعدا البديهة من اجتناب الابنية ولا داعي الى ذكر الدلائل
 منها ليعلم ان على اعادة الفاعلة الثانية منها موثقة محمد بن مسلم عن ابي بصير عليه السلام في كل ما شككت
 فيه بما قد خفي فامضه كما هو وبطل عليه ايضا في خصوص الطهارة والصلوة وقول الصادق في خبره ان كل
 مضمض من صلواتك وطهورك فذكره في مذكروا فامضه ويمكن الاستدلال لهما ببعض الاجتناب الثانية
 نقض اليقين بالشك مثل قوله عليه السلام من كان على يقين ثم شك فليخص على يقينه فان الشك لا
 ينقض اليقين وفي رواية اخرى من كان على يقين فاجتناب شك فليخص على يقينه فان اليقين لا يرفع بالشك
 بالنقض بل لا يقد من الاشارة اليه فيما سبق من ظهورها في اعادة فاعدا اليقين ويخصها بالاجتناب
 فاعدا لهما الاجتماع بمورد اصل الصحة وبطل عليه ايضا موثقة بن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا شككت
 في شيء من الوضوء ولم تدخل في غيره فليكن في اتما الشك اذا كنت في شيء من غيره وتعين بالاستدلال بان
 ان ضمن في غيره يرجع الى الوضوء الى الشيء الذي شك فيه كما يشهد به لفظ الاجتماع في صحيحه وانه عن ابي بصير
 اذا كنت فاعدا على وضوءك فلم تدغمك ذراعتك لم لا فاعدا عليها وعلى جميع ما شككت فيه في
 فسله وتمسك بما سمع الله ما دمت في حال الوضوء فاقمت من الوضوء وخرجت منه فليخص بها حال
 في الصلوة وفي غيرها شككت في بعض ما سمع الله او جباله عليك وضوءه الا في عليك منه الجهد وان
 لم يصحح فكشف عن ان ضمن في غيره يرجع الى الوضوء الى الشيء الذي شك فيه كذلك على ان المراد من الشيء في
 الرواية هو العمل الذي وقع لك فيه الاجمال احوال الشيء من جزائه وشرائطه التي لا شك في وجود
 بل هذه الفقرة بنفسها ظاهرة في ذلك لان ظاهر قوله اذا كنت في شيء اذا كنت متشاعلا بغير تجاوز
 عن غيرك ان يكون ذلك العمل تركيبا من اجزاء وشرائط حتى يجعل قتلوا الشك به ما دام الانسان فيه و
 ان كان الغمان ظاهر في العمل الشيء على اذنه حمله مما لا دليل عليه فظاهرها ان المراد من الشيء هو العمل الذي
 الذي يتناول به الشك وظهورها في ذلك رافع لاجمال مرجع اليه في صدقها لكون الفاعلة المذكورة
 انما يظن بغيره البرهان لاثبات الحكم المذكور في الصدق بجعل يكون الحكم المذكور في الصدق من غير
 ما هو الموضوع في تلك الفاعلة حتى يتعلم البرهان فيبنيها من تلك الواقعة امر ان حدتها وتعلقا

كما عدا الشك في الاستصحاب
 المركب في الشيء
 الثابتة من الاستصحاب
 لو شك في غيره
 او شرطه تجاوز حده

الشك بغيره على تركه بعد الفراغ عنه لا يبعد بالشك الثاني فان حكم الاعتماد بالشك بعد الفراغ من
الموضوعات هو لكونه من خبريات هذه القاعدة ثم ان القيد المستلزم لذلك يمكن اثباته عند هذا القاعدة
منها انما هو فيما اذا تحقق الفراغ من فعل ذلك بعد في العرف علما بان يكون له نحو استقلال ولو لم يتحقق نظر العرف
وان كان في نظر الشارع خرج من عمل اخر او شرطه كاليق والظوف وغیرها من اعمال الحج وكما لو وضو وضوء
والتميم التي هي مقدمة للصلاة واما الاجراء الاعمال التي لا يثبت لها استقلال كغسل الوضوء والبدن والتميم
فلا لان مدرك هذه القاعدة اما الاجماع والمسيرة والاختصاص الاول لان فلا يثبتها منهما الا
اعتبار هذه الجملة واما الاختصاص فهو في صورته عن اثباته عند اهل العلم مثل الفرض لان ظاهر الرواية ان
اذا اذنه مسعى الاعمال لما ثبت له من غير مثل الفرض واما الاختصاص الثاني فهو عن نظر المقيمين بالشك فيشكل
الاعتماد عليها في اثبات مثل هذا الاصيل بعد كونه مأمولة واما قوله في موثقه ان لا يبعد انما
اذا اكتفى في شئ بمجره فباعتقاده ايضا صرفا او بغيره فاعلى ارادة الاعمال المستقلة كالوضوء ونحوه
لعدم جريان هذه القاعدة بالثبتة لاجراء الوضوء اجبا عما ونصا فليعلم من عمل على العموم عدم اطراد
القاعدة اليه سبقت لبيان حكم الوضوء بالنسبة الى البعض مصادق بوضوء وهو بعيد هذا مع ان
الفرد ابرئ من الخصم من الخصم لئلا يشهد به في اوليته مضافا الى ان صدر الرواية يمنع من حمل
لفظ الشئ المذكور في دليلها على هذا النحو من العموم اذا كان ذبا للرواية من اجل الصدق وعين
المراد من خبره كذلك يرتفع الاجمال عن الرواية حيث انه يفهم من سابق الرواية ان مفهوم الصدق في مضاف
منطوقه لا يذلل فيكون الرواية بمنزلة قولك اذا شككت في شئ من الوضوء ولم تدخل في غير الوضوء فكان
انما يلحق اذا كان بعد الفراغ من الشئ لا قبله فليعلم من ذلك ان الشك في الوضوء مطالب ما دام الاستعمال
به شك في الشئ قبل الفراغ منه فظهر لك تمام ذكرنا حضور الذاكرة المتقدمة عن اثبات جواز انفسك باسناد
الضوء فيها لو شك في جزم على بعد دخوله في الجواز الاخر اذا كان المجموع كالوضوء في كونه علما واحدا في
العرف ولكنه فيما يستدل لذلك بموجوب بعض الاختصاص الواردة في باسناد الوضوء مدرك للقاعدة
الثانية مثل خبر ابن عباس عن عبد الله عليه السلام في حديث قال ان شك في الركوع بعد ما
سجد فليحضر وان شك في السجود بعد ما قام فليحضر كل شئ شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليحضر
وصحبه زاره قال قلت لابي عبد الله رجل شك في الاذان وقد دخل في الاقامة قال يحضر قلت
رجل شك في الاذان والاقامة وقد كبر قال يحضر قلت رجل شك في التكبير وقد كبر قال يحضر قلت شك
في الاقامة وقد ركع قال يحضر قلت شك في الركوع وقد سجد قال يحضر قلت شك في السجدة ثم قال يا زاده اذا
خرجت من شئ ودخلت في غيره فشككت فليحضر فان مقام الروايتين عدم الاعشاء بالشك في
وجود شئ من الاجزاء بعد مجاوز محله والدخول في الجزء الاخر ويستبعد حكمه لو شك في شئ من الاجزاء

في الاستصحاب

الشايقه بالفتح او بارباع الشك في وصف الصفة لا شك في وجود الشيء الصحيح ولكنه يجوز على الاستصحاب
 ان القاعدة المستفاد منها ما تجل الظاهر من خصوصية الجدلوه وليست كقاعدة الصفة سارية في جميع
 الصفات خصوصاً والزوايين عن ثبات عن حاجات من هذه القاعدة بعد ذكر الشك في المتعاقبة تجل في
 الصلوة خصوصاً في الصحيح التي وقع فيها التواضع عن حكم الجزاء ولهذا بعد واحد من ظهورها في الجموع
 بل يصلح ان يكون بمنزلة لا زادها جزاء العتق من الظاهر في الشيء بل لعل هذا هو المبادىء في الظاهر
 مثل المقام فكيف يمكن ثبات مثل هذا الاصل بمثل هذا الظاهر فكيف كان فان قلت ان هذه
 القاعدة غير خصوصية بالصلوة بل في عامة محض في خصوص الموضوع بالاذلة المتقدمة بشكل رفع
 اليه عنها بالنسبة للصلوة والتميز في الاما ارضها على ما يتوهم من ذلك بل موثقة بل في بعض
 على ان الشك في اثناء العمل معتبر بطلاناً ويذهب عدم كون الموثقة مقام بيان حكم المنطوق فيصيح
 التمسك بالاطلاق والاطلاق الحكم في الموضوعات من جهة الصلوة وغيره لا مل طلاق الدليل في اشارة
 انما هو في اشارة عموم القاعدة الثانية وهو في غاية الاشكال في الظاهر كون الصلوة والتميز كما هو
 في الحكم المزبور كما هو مقتضى الصلوة ولكن الاضاف ان منع جريان قاعدة الصلوة في بعض موارد الشك
 في الجزاء السابقة في الصلوة لا يخرج عن مجاز ذلك لو فرق بين الجزاء بفصل بعيد في العرف كان
 لا شذ في الصلوة ثم شذ في الظاهر عند اذنه غسل يتاحبه في انه استبع غسل وادنى الصلوة لا
 فان الظاهر من قاعدة العرف في مثل الفرض على اجزاء الصلوة ان التفتك بين الجزاء يجعل
 جزء بغير العرف تجل استقلاً فلو لم يكن التقصير بان يقال لانه باجزاء الفصل متوالية في الموضوع
 كما لو ضو في الحكم والأكمل جزء بنفسه موضوع مستقل لقاعدة الصلوة كان وجبها **فوق** لكن
 الاضاف ان كان قبضه موثقة من سلم **اقول** قد عرفت انه مقتضى هذا الظاهر في تنكف في
 ثم تنكف في اجزاء الشك في الصلوة في الوجود **فوق** ولا في الظاهر الصحيح في الاولين
اقول لا يخفى على ان الجمع بين الصحيح وغيرهما من الروايات متين على التزام باعادة القاعدة
 المستفاده من الجميع ولكنك عرفت ان قاعدة الشك في الشيء بعد الجواز المستفاده من الصحيح غير
 قاعدة الصلوة بعد الفراغ عن العمل وموثقة برسول وما عدها من الروايات المزبورة ومورد هذا
 على ما هو لظاهرها هو هذه القاعدة فلو سلمت دلالة الصحيح على غلبة الدخول في الصلوة
 حجة في ثبات اعتبارها في قاعدة الشك بعد الفراغ من العمل كان عدم اعتبارها في هذه القاعدة لا يوجب
 في نفسه بالنسبة لذلك القاعدة بل لا بد في كل منهما من الاخطاء مدركة بالخصوص فنقول باننا قد
 الشك بعد الفراغ فقد عرفت ان مدركها الاجماع والسيره وبعض الاخبار التي نقلت لاشارة اليها
 وانما الاجماع والسيره فهما في الاذلة للشيء يقتضيه في مقدار دلالة ما على القدر المتقن فلا يشك

نحو

منها هذا الشرط وإنما الاجتناب مقتضى ما عدا الغشاء بالشك في الوضوء في صحيحه وذاته بالقيام من الوضوء
والفراغ منه وصبره ونسبه في حاله الحركه فقلوا وغيرنا وكذا في موضعنا في يعقود بالدخول في غير الوضوء
اغنياً للدخول في الغبر ومقتضى قبلوا الغشاء بالشك في ذلك الموضع المسمى بالشك في الموضع الحكم بكونه
الذي ينك به وعدم تجاوزه عنه من دون تعينه بالدخول في غيره عدم الغشاء فيجوز ما جاز البعد
في ضد الموضع وكذا الضميمة في الغالب كما انه يجوز ان يكون ترك البعد في قبل الموضع للجرم جري
الغالب حيث ان الغالب ان من فرغ من عمل قبل يعمل اخر ما ينزل اوله ولكن الاضافه ان ظهور الدليل
في ناهية الحكم وجودا وعدمه ما يكون مشغولا بالعمل فهو وعنده اطلاق موضعنا من مسلم وكذا قوله
كلما مضى من صلوات وطهوره فذكره نذكره كما مضى كما هو وكذا ظاهر البعد ليس في السناد من قوله
في خبر كبير ان عين في الرجل يشك بعد ما يتوضأ فهو حين يتوضأ ذكره حين يتوضأ في الظاهر كفاية بخبر
الفراغ وعدم اغنياً للدخول في الغبر ولكن بما يوضحه من عنوان الفراغ من العمل مخصوصا اذا كان في اليد
في صحة ناشئا من احتمال الاخلال لا يخرج على ان يقال له لرجاله الاخرى كما لا يخفى واما في عدا الشك بعد
الحل ولا شبهة اغنياً لهذا الشرط منها فان عدا مستند لها الصحيحان منقذ من ان الظاهر ان في
اغنياً للدخول في الغبر واحتمال جواز البعد فيها جري الغالب لا يجزى فيهما البعد فواضحة للاصل
عدم ورود اطلاق بناه في فلو شك في كلمة من الجهد موصولة بسا بقها بعد فوات المولاه المعتبر بينهما
بعد تجاوزها ولكنه لا يكفي في عدم الغشاء لشك بل لا بد من ذلك من الدخول في الغبر ولكن الظاهر في
مطلق الغبر لو كلفه اخر فضا لا غير اخر والووه او الطه الى الركوع ونحوه الاطلاق قوله عليه السلام في صحيح
الاولا اذا خرجت من تيمم دخلت في غيره فشككت فليكن في وفي الثانية كل شيء شك فيه وفدا وزوجل
في غيره فليص عليه ولا ينهيه ما جرى ذكره في كانه الشاغل والامام من فرض الشك في الفرائض بعد ان
افى الركوع بعد ما سجد وفي السجود بعد ما قام اما ما وضع في كلام السائل كما في الصحيح الاول في توضيح واما
ما وضع في كلام الامام عليه السلام في تمام ايديه التمثيل قوطنة للقاعدة التي يدها بقوله كل شيء شك في الجهد
فالغبر نظاهر هذه الفقرة لا ما ذكره قوطنة لها كما لا يخفى على من لاحظ نظامه من العريات والشرعيات
فليس في ذكره قوطنة للقاعدة دلالة على ان السجود والقيام حلالا للغبر الذي يقبل للدخول فيه كما سجد على الخضر
فانه ليس هو بيان التحديد بل التمثيل قوطنة لبيان القاعدة لمبينة حده فلا عجزه بمعنى القبول والوارد
منه وتعلل النكتة في محض بطل الركوع والقيام بالذكر في مقام التمثيل دون الطه والنهوض ليرتجى لها
الى المشكوك اما عدم ملحق بينهما في عدا الغبر على سبيل الاستقلال ونسبتهما للركوع والقيام اول
الغالب علم محقق لشك في وجود الفرائض والسجود لا بعد الركوع والقيام اذ على تقدير حدوث جاز
الطه والنهوض لا يستقر غايها الا بعد الوضوء لحد الركوع والقيام وكيف كان فلا يصلح ذلك

نحو

ما وجدنا ولا في الجود

على الوجوب لئلا يشك في صحة ما ذكرنا من أن ناسبا للشك كان بضائكا في الجملة مذكرا في المسح
 المشكوكا لو لم يكن ناسبا للشك لم يكن جليسا لما كان من الشك وجوبا لا نقلا بشك في صحة ما ذكرنا من أن ناسبا للشك كان بضائكا في الجملة مذكرا في المسح
 عند بعد ان لم يكن كذلك جبر حوله وقباسة على الفرض الاول بما سقم الفارق كالانحط على المناظر في
 ويمكن ان يقال للمنع جميع ما في الخبر من الاشكال **اقول** ما ذكره في دفع ما في الخبر من الاشكال من كون
 الوضوء بنظر الشارع فعلا واحدا انما يجب في دفع الاشكال الاول وهو ان ينظر اليك في جهره في وضوءه
 بعد الدخول في وضوءه وقد عرف عندنا في دفع هذا الاصل انما عدا الشك بعد الفراغ ان دفع هذا
 الاشكال من وضوءه انما يخرج بعد الفراغ من الاعمال التي قد ينظر العرف في واحد كالوضوء لا بغضه
 وان المراد بالثبوت من قوله اذا خرج من شئ ودخل في غيره ما كان من هذا البطل لا مطلقا بل يجب ان
 العمل الذي يكون مجموعا كالوضوء ينظر العرف في واحد والافضل في الشارع مجموعا في واحد لا في دفع
 الاشكال بعد فرضه والرد في دفعه في مطلق الشئ يجب ان يعمل الوجه ويحذف عما لا يفي به من حيث ينظر
 العرف على اربعة اشكال في دفعه في مطلق الشئ ويجب ان يعمل الوجه ويحذف عما لا يفي به من حيث ينظر
 فان المذنب في بيان دفع الشك بعد تجاوز المحل كما هو متا ذلك لا يجب ان يعمل الوجه ويحذف عما لا يفي به من حيث ينظر
 بعد تجاوز موضع المقر له شرعا او عقلا او فاعده على ما في الخبر كما قرره المصنف ومن الواضح ان هذا
 الشارع مجموع الوضوء في واحد لا في مطلق الشئ في محل ابعاضه بعد ان اعتبر فيها الترتيب في الشك في غسل
 وجهه بعد التلبس في ذلك في وجوده في غسله في تجاوز عن محل ذلك الترتيب في الشك في وجوده وان
 صدق عليه انه في غسله في مطلق الشئ من حيث يجب ان يعمل الوجه ويحذف عما لا يفي به من حيث ينظر
 عليه لتأخره ان على غسل الشاخص هو عين الاشكال اللهم لان يقال ان بناء دفع الاشكال على ما
 الحظ المصنف من غير بيان الدخول في غير جريان الشك بعد تجاوز المحل وعدم كتابته مطلقا في غير ما كان
 له نوع استقلال في المحظوظ في الشارع فلا يتحقق الدخول في غير هذا المعنى بعد فضاء الشارع لا
 مجموع الوضوء في واحد لا استقلال لا بغضه فليست اتم وكيف كان فالصواب في الحوزة عن هذا
 الاشكال ما ذكرناه في صدر البحث فراجع **قول** ثم بما بدع في مثل الوضوء في **اقول** هذه الدعوى
 وجهه حيث ان محل مثل الوضوء قبل الصلوة كغسل الظهر قبل العصر وهذا بخلاف مثل السجدة والركعة
 وسجدة فان محل السجدة مثل هذه الشرائط حال الصلوة لا قبلها لان الوضوء من حيث هو ليس بشرط بل
 هي الطهارة والحالة بفعله وهو كما استروا الاستقبال مستبها حال الصلوة لا فانقول الشك في حصول
 الطهارة حالها من حيث الشك في فعل الوضوء الذي له محل مقرر شرعا بعد التباين وعينه في عدم الالتفات اليه
 بناء على عموم هذه القاعدة ولكنك عرفت انه لا ينج عن شكك والله اعلم **قول** ثم في محل الكلام ما لا
 يبرح فيه الشك في الشك في ترك بعض ما يتبعه في التوضيح **اقول** توضيح المقام ان الشك في فعله

بما لا بد من ترجيح الشك في الخلال من غير اشتراطه فان كان ذلك الشيء الذي يكون الشك فيه صحيحا
 الشك فيه من قبل اجزاء المتبعضين من الممكنة لا يقتضي بالشك فيه بعد تجاوز حله فينتج على صحة علمه وان كان
 بميل الشك الى غلو فيتم لان الشرط اما ان يكون من قبل الظاهر والاستصحاب والشرط الاول
 وغير ذلك من الافعال الخارجة عن المعتبرة في صحة الملائمة بها ويكون من قبل الاوصاف المعتبرة فيه الغير المتضمنة من
 فعله شيئا له بالوجود كما دبره عرف الفرائد عن خارجها او بالباقي المرتبة خاصة من الخلال في الركوع
 السجود ونحو ذلك وتحمل الكلام في هذا الموضع هو ما اذا نشأ الشك في صحة احتمال الاحلال في شيء من
 هذا النوع من الشك في صحة ما يشبهه في هذا الان يندرج في موضوع البحث الذي لا يخلو عن
 ما لا يشك في صحة ما يشبهه في هذا الان يندرج في موضوع البحث الذي لا يخلو عن
 لو كان الشك في صحة الملائمة رجعا الى الشك في الاحلال في شيء من هذا النوع من الشك في صحة الملائمة
 البتة في هذا الموضع من رجوعه الى الشك في وجود الشيء الصحيح كما لا يخفى ثم انه قد يتأمل في بعض المواضع في
 هل هو من القسم الاول والثاني كما لو شك بعد الفراغ من الوضوء في صحة في اطلاقه وانه او اضافته فان
 هذا الشرط على اطلاق الماء فهو في حد ذاته شق من احوال الوضوء وقد جاوزه الا انه لا يلزم في حد ذاته
 وجود مستقل كما يندرج في موضوع البحث البتة بعد البناء على ان مورد هذا الجدل الشك في الوجود
 فالظاهر حمله من القسم الثاني في هذا ليعمل الغاء الشك فيه بناء على ارجاع الشك في وصفه الصحيح
 الشك في وجود الشيء الصحيح لا يكون في صحة الملائمة في حد ذاته اما اصلا فيغير الاشراج كالشك في اصل الوضوء
 في حد ذاته بل في الاصل لا في البنية لا غاياته التي ينبغي افرغ منها كما عرفت فلما سئل قول المظاهر في
 بالشك في موضوع هذا الاصل في **اقول** ليس الاشكال المنوي محصورا بالشك في الاشياء
 الناشئة من سببها بل في العمل بحسب لو كان ملقنا البتة حال الفعل كان ثمة كما في المثال المنوي بل الاشكال
 في الشك في السائر لكي يجعله عن صورته العمل ايضا اذا كان مثله احتمال الاحلال في شيء من العمل
 او شرايطه كما لو لم يعلم بوجوب الترتيب بين الجانبين في الفصل وغسل المرتفعين مع الذراعين في
 الوضوء او شرطه الانتصاب او الاستقلال وتر العترة ونحوه في الفعل والشك عند حصول العلم
 في صحة العمل للماض اليه لم يحفظ صورته ومثلا الاشكال في جميع هذه الصور ما انشأ البتة المصنف
 من اطلاقه على النصوص بل وكذا في احوال الصلوات في باب الوضوء والصلوة وظواهرها حيث لم يظفروا
 القول بعد الاعتراف بالشك بعد الفراغ من العمل من دون تفضيل بين صورته ومن خصائص العمل
 المستفاد من قوله هو حين يتوضأ اذ كثر منه حين يشك في صحة المظاهر من هذه الروايات وان وجه العمل على
 العمل بعد المظاهر على الاصل وقد علق خبر واحد من الاعاظم ايضا بظهور الحال حيث ان العمل في الكمال
 لا ينصرف عن العمل الا بعد اكماله ومن الواضح انه لا ظهور لفعل الجاهل والعاقل معا في العمل بها على

نذكرها

نذكرها حال الفعل ولكن لا ظهر هو محل على الصحيح فجميع صور الشك لعدم اختصاصها بحال في ظهورها بل
 في محل الحال المناقضة لصادره من المكافئ وكذا امر غيره على الصحيح كما سطر في السيرة العظمى وانه
 لو اذ لك الاختلاف نظام المعاش والمعاد ولم يعم للمسلمين سوق فضلا عن زوم الصبر والرجوع اليقين في الشك
 انه لا من احد اذا التفتل لا غالة الصادرة منه الا اعضا المقدم من عباده واما ما ذكره الاول فيكون
 منها لاجل الجهل باحكامها او افتراءها بامور لو كان ملتقنا اليها لكان شاك الا ان كان جل العوام بل العلم
 غافلون عن كثير من الامور المعبر في الضلوع وغيره من المبادئ والمعاملات ويجهلون العلم بها شيئا فشيئا
 ولا يمكنهم التعميم باشتغال ما صدر عنهم في السابق على هذه الشرائط التي كانوا جاهلين بها فلو لم يعلم على
 الصحيح ويوجب الغش بالشك الناشئ من الجهل بالحكم ونظائره لكانوا يفترون على الله تعالى وهذا الدليل
 وان كان ليما بكل استفادة عمومية عند عدم الامكان منع بالنسبة الى الشك السابق ونظائره مما لا
 يلزم من الاعتناء به جرح واختلال الالاف ان ثبت على اختصاص صحيح الفاعل بما اذا كان الظاهر من حال
 العامل المجادة على الوجه الصحيح علم عدم اختصاصه بحال على الصحيح لظهور الحال فلا يجوز جرح وقوعه بعد غرض
 الاختصاص المطلق بل يتعلل بالاستفاد من قوله فهو جرح في قوله اذ كونه جرحا في الشك لان جعله في غيره
 على التصرف في بناء الاختصاص استفادة العلمية المختصة منه والمفروض اننا علمنا من الخارج على عدم اختصاص
 هذا مع ان دلالة العلمية في حد ذاته لا تحاول ان تامل فلا ينبغي الاستشكال في جريان القاعدة في جميع موارد
 الشك ولذا لم يستثن الخطاب عن جرحه في باب الموضوع ونظائره شيئا من هذه الصور وانما العلم علمها
 او نزلنا العرض لها مع عموم الاستدلال بها في غاية البعد وبما اشترانا اليه من جلال الكلمات الاصطلاحية
 محايك هذا الفصل كاعلي الموضوع ظهر من ما ذكره المصنف من ان الظاهر المراد بالشك في
 هذا الاصل هو الشك الظاهر الذي لا يوجب عن تلقينه فان كان غرضه بيان ما اربنا من الشك الواجب
 في النصوص التي هي سند هذا الاصل في صرح بان الاختصاص مختلف وان اختلافها متساو
 وان زاد بيان المراد من الشك الواقع في كلمات الخطاب عند عرضهم لهذا الاصل فعلا يشترط في
 ان كلماتهم في محامك هذا الاصل كاعلي الاختصاص لظهورها اذ اده الاطلاق فليست امل **قوله** لكن
 من الاصول المبينة **اقول** هذا اذا ثبتنا على حجة الاستصحاب من باب الاختصاص بالغيب لا شرعي وانما لا
 يثبت عليه الا اذا اثار الشرعية الثابتة للصحيح ما لو قلنا باعباره من باب بناء العقيدة كما
 هو المختار فالمدار على كونه شرعا المستصحب بنظر العرف وما نحن فيه من هذا القبيل كما حققناه في
 في محيى الموضوع **قوله** الا ان الاستشكال في بعض هذه الصور اعم من سبغ بعض **اقول** ان
 الاستشكال في بعضها كالصورة الأخيرة بل وسابقتها ايضا فانها في موارد الحاجة الى العلم
 هذا الاصل انما هو صورة الجهل بحال الفاعل او العلم بجهله فانما يتبادر عن قلوبنا من انما هو ما

العلم بالحق من غير أن يعلم من قبل العلم بالبرهان والاسوق الذين لا يعرفون أحكام
 المعاملات والعلاقات والعبادات مع استعراذ البشر على امتصاص العالم وخلافها على الصحيح ما لم يعلم
 من شأنها لا فوق لزم العمل على الصحيح مع احتمال إطلاقها في صورة العلم بخلافه اعتقادا لما قبل وعقد
 صادقا واعتقادا بين وأما فيه هذا الفرض فقد يتقوى النظر على العمل على الصحيح باعتقاده بالنظر في الظاهر
 حاله والله العالم **فول** لكن لم يعلم الفرق بين دعوى الصانع الصوريين ودعوى الصانع بالحق **أقول**
 دعوى خصمه صغرى ولكنك ستعرف الفرق بين الدعويين وقدما بذكر بعض النسخ المتقدمة بالبايع بالبايع على
 نقد بعضه الصحيح فإن يدعي دعوى البايع الصغرى فنفسه بأن يقول بصدق وأنا صغرى كما هو الظاهر فلا فرق
 بنية وبين دعوى الصانع صغرى وإن ادعى صغرى على المشتري فقد اشترى إلى الفرق بين الدعويين كما ستعرف
 الشاكلة **فول** والافق بالنظر إلى الأدلة المشافهة **أقول** لهذا هو الحق لا يقسم على العمل الصانع
 مثل الغير إلا أن دعوى المشتري القابل للاضاف بالصح والفساد كما ستعرف في آخر ردود وعقد قابل
 للاضاف بالصح والفساد يجعل على الصحيح أن الفرق كذلك بالنسبة إلى الأعمال الصادقة من نفسه فلو
 شك في أن هذا الذي اشتراه أو وهبه أو فقه هل كان حاصره أو جونه في على الصحيح ولكن لا يجوز ذلك
 ما هو من لوازم الصحيح لكون البايع بالبايع أو ما لا كما امتدادا من المال والصحة كما لا يجوز جعل صغرى على الصحيح
 كونه مظهر وكون الجملة فيه ضلله الهام قبله أو يخذلك كما عرفته سابقا فلو وقع النزاع في شيء من هذه الدلائل
 يجعل العمل فيه بالقواعد المقررة لفصل الخصومة بالنسبة للخل للمورد في العمل الصانع من المشتري على الصحيح
 بغيرها إذا لم يضمن دعوى بغير علمها صغرى ما وقع ويترفع على ذلك أنه لو ادعى المشتري مثلا أنه كان صغرى حال
 البيع وادعى البايع بلوغه فدم قول المشتري الصانع بالبلوغ ولا يعارضها أصلا صغرى البيع فلا يثبت هذا
 بلوغه كجبر في هذه الخصومة وإنما يجزى هذا الأصل فما إذا كان محل نزاعهم صغرى العقد وفساده وإنما في
 الفرض وان تعلوا النزاع أو لا فالذي في الخصومة والبيع وفساده ولكن تمك الصغرى كذا لأن في بعض النسخ الأدلة
 فليلا لدعوى وجعلها بما يثبت على الصغرى والفساد وساعد خصمه على ذلك حيث قبله بالانكار مكان
 المتخاصمين بالمعالي البطالان على نقد بر الصغرى والمشاورة في حق هذا العقد بر وعلمه في القول فلو أنكروا
 البايع في هذه المشاورة ولكن هذا إذا ادعى صغرى نفسه وأما إذا ادعى خصمه في القول فلو أنكروا على الخصم
 فإن دعوى صغرى المشتري بالبايع والعكس غير ممتنع لأن هذه الدعوى في الحقيقة غيران للخصم بعد نفوذ نصرة
 وعدم وجوب وفائه بما ألزمه غير لأنه إذا علم عليه وفاد كذا بغيره وأعير بنفوذ نصرة فإنه في حق وجوب
 الوفاء عليه بغيره فإنه فالتصريح من المذموم ليس إلا ادعاء بقاء الثمن والمشتري فلكه وقد استعصم الخصم
 بواسطة المعاملة الواقعة بينهما وهذا شأنه بباية الصانع المعاملة من هذا يظهر الفرق بين ما لو ادعى المشتري
 نفسه وصغرى خصمه في الأول قبلها للدعوى أن اجابة الخصم بالانكار يجعل في الثاني فإن ادعاه من نفسه

فول لو ادعى
 المشتري مثلا أنه
 افترق في بيعه
 لا دعوى من صغرى
 فلو ادعى المشتري
 على البايع على
 المشتري الآخر
 مع القادح في
 موكول في حله
 فلتشال العمل
 فلو بأسل
 حق

مستوعب الاتصاف العقد فشا كما عرفت ولحق الكلام انه لا يثبت باجتماع الصفة في أصل الباع وفعل نفسه
هو من وان لم يصفه كما تقدم التبعة عاين في صد البيع فلو وقع النزاع في شيء من تلك اللوازم فلا بد من ان ينظر الى
ان هذا الذمة لها في ذمة مسموعه ام لا فان كان مسموعه كما دعاه كونه صفة لخال العقد ومكرها او غير
لما دلل اللفظ او ادعى بطلان البيع من جهة اخرى ادعى ان لو كان له عندنا اذنه وبحو ذلك على من يبا بقبضه
الغضاء في هذه المصنوعات في خصوص اخرى من مفرقة عليها فبقدم قوله في الاول الاتصاف على المبيع وكذا في المثالين
الاخيرين الاصلنا عند الاذن وقول خصه في المثال الثاني والثالث الاصلنا على العقد بل في العقد ادعاء على
الاختصاص في فصل الفاعل الحثا واصلا الظهور كما لا يخفى وان لم يكن مسموعه كما دعاه عند كون المبيع مملوكا له او
كونه غاصبا او كون المبيع تحت الاملاك او كون خصه مكرها او غير ذلك وغير ما دون هذا ونحو ذلك لا يضر في
اتما بقبضه في هذه الفروض ادعاء كونه مملوكا بالعرض لكن بقبضه العقد على تقدير بقبضه فبقدم قوله
الصفة فلبا مثل قولكم في هذا الموضع في كلام القدماء والمتأخرين في الحق في نظر اذ قد بين
ما لو تعلل النزاع عند ما في البيع على المبيع وبغير تعلل بالتمسك بالاول فحمله ادعاء على مكرها بغير اعتبار المبيع
الاخر كما لو لم يحددها قبل ان ينفذ الاخر بل الجارية في القول قول مكره ببيع العبد فالبائع في المثال الفرض
في كلام المحقق نكر ببيع الكذب عليه المشهور وانما بقوله ببيع لا اثر له شرعا ومن ما صدق منه على الصانع فيجب تعيين
كونه هو ما يدعيه المشرك بوجه ذلك بقدم قوله في الاعلى القول بالاصل المثبت الذي لا يقول به وانما في مسألة
الافتلاف في التمسك فيهما الوفا بعقد بعد ان ينفذ فحمله صفة لخال العقد ومنهما استغنا المبيع للمشتر
واستغنا عوصه من حصوله بل هو كما طرد الاستغنا ذلك اقتضا انما الصفة فيكون مخالفا لاصل هذا الفصل
القبض وان لم يكن محله في تعيين ما يدعيه البائع من كونه عبدا ولكنه محله في صفة قول الخصم مخالفا لاصل
صفة قوله في موفاته في الجملة الحق اصل الاستغنا فلبا مثل قولكم في فرض وقوعه بغير اذن من المالك
اقول فلبا بقبضه على القول بعد اعتبار القول في الضمان كما لا يخفى قولكم لكن الظاهر ان المحقق الحق
اقول بل المقطوع بانه لم يرد خصوص ما كان من هذا القبيل والا لم يكن يتغير ما اعترضه عرفت بقوله
فلما لا اخره كما لا يخفى قولكم وكذا لو شك في تحقق القبض الهندي الحق اقول فلبا انما اذا لم يكن المعاملة المصنوع
بالايجاب في القبض ببيع العرف ولما والصفة تبعونها الاجمالا الغالب للاتصاف بالقبض والفاصل عرفة واريد
احراز عنوانها باجتماع الصفة في الايجاب في القبض او اما اذا تحقق عنوان بيع الصف عرفة وادعى احداهما
بعد الفراغ من هذا العمل صفة والاخر انكر القبض في المجلس فبقدم قوله في الصفة من ماله وما لو كان النزاع قبل
انقضاء المجلد في تحقق الفراغ عرفة والاصل ان ماله في اخر حصول عمل من يحصل بقبضه الاجمالا الغالب للاتصاف
بالقبض والفاصل على كونه صحيحا بغيره بغيره عليه الا انما انقضى من ذلك الغنون من حيث هو ولا وباللذ
والاثر المصنوع ببيع شرعا وعرف حصول النقل والاستغنا فلو نابع شخص شيئا بغيره على الجميع فيحكم بانقضاء

بغير ذلك كونه أعرف عنه غير فصله عن كونها واجباً ومقتضى ذلك أن شرط الثابت المعدل له بخلاف مقتضى
على مقتضى فانه مجرد مقتضى حصول صورته واللبس عنه بمحل على كون محله محققاً فاصلاً بين التقرب والولاء
من الثابت كونه في مقام تفرغ ذاته المنوب عنه بفعله بمحل على الصحة والابتداء فغلب من ذلك لا شرط
المعدلة إنما هو لذلك وكان المشهور لا يبعد كونه من لا غلبة له لولم يقطع بذلك والامتناع بوجوب بالفاعلة
قوله يمكن أن يقال الخ **أقول** تحقيق المقام أنه ان كان تكليف المنوب عنه أن لا يبدل الغير بإيجاد الفعل
المأمور به بان يثبت الغير على وجه الحج أو الضلوة أو الوضوء ونحوه بحيث يكون إيجاد الثابت بهذه الحالة
هذه العناوين على الوجه الصحيح وجباً سقوط التكليف عن المنوب عنه فلا يثبت إلا بالثابت سقوط التكليف
عن المنوب عنه بعد أن علم إجماله لا يصدق وهذه العناوين من الثابت بعقد الشبهة وإن لم يعلم بصدقها
للمرور على فعل الغير على الصحة لم يعلم فإدراكه إنما لو كان تكليفه بإيجاد الفعل بنفسه وإدراكه الغير
كما في وضوء العاخر فلا يجب إبطال الصحة في فعل الغير لأن فعل الغير مثل الفرض المقتضى لا الوضوء في التوبة
على الصحة لا يثبت كون الوضوء الصواب من العاخر بإعانة الغير صحيحاً لما عرفت من أنه لا يثبت بإبطال الصحة
بشأن العناوين الملازمة لها والحاصل أنه انكار تكليفه بما جاز أن يستأجره ما استغنى عن ما لا يجوز
ذلك الشخص بنبأه على العاخر محل وضوءه الضاد منه بنبأه على الصحة يسقط للتكليف عن المنوب عنه
وإن كان التكليف أن يستأجر شخصاً لأن بوضوء العاخر لأن بوضوء نفسه فإبطال الصحة في محل
الثابت لا ينعى في الخ لا يحقق الوضوء الصحيح **قوله** بل يكلفه الشر الخ **أقول** لا يخفى للمعارض
مثلاً انصرف في البيع وجميع الترك لم يجد إجماله كونه مجموعاً ملكاً للمورث **قوله** المقام الثالث
في بيان ورود هذا الأصل الخ **أقول** الظاهر من منه هو العلم بأن المقام الثالث تشبهاً أنه في
تعارض الاستصحاب مع ما عدا من أصول فهذا المقام محله الظاهر هو سادس الأمور التي هي عليه ما عدا
خلفه يقول السادس من هذا المقام الثالث فلا حظ **قوله** فإن جعلناه من الزمان في تقديره
على الاستصحاب المأمور به **أقول** الظاهر تقديم هذا الأصل على الاستصحاب المأمور به كما يجب
كون المصلحة محله أو كون البيع ملكاً للغير أو كون البايع غير مآذون من المالك ونحوها من الأصول
وكيف لا منع أنه لو ثبت على تقديره مثل هذه الأصول على الصحة فلما ثبت على ما ورد بل يقال فإدراكه
هذا إذا شك في الصحة إنما يثبت من شك في الإخبار لا من إخباره أو شرائطه ومقتضى الأصل غالباً
عند ذلك لا يثبت الكون في الشك منه كما لا يخفى **قوله** من أن الأصل عند البيع البايع الخ **أقول**
العبارة من هذا الأصل إذا لم يثبت بأصله عند المباح كون البيع الواقع في الخارج صحيحاً إلا أن
غير البايع ولا ما يثبت الصحة كونه صادراً من البايع لما عرفت من أنه لا يثبت بمثل هذه الأصول شيء من
الملازمة لها فكان حق العبارة أن يقول إن مقتضى الأصل عند بيع البايع بطلان بيعه كما أن مقتضى

في الاستصحاب

استصحاباً عاماً محتملاً وطريقاً لا يتقبلان استلزاماً وحتماً ومقتضىهما محتملاً لا قطعاً فخصه بالبيع وترتيباً لا بالترتيب
 منه عليه فبقا رضاناً ولكنك جبراً لا بوليتنا جبراً بل بالاطاعة والبلوغ ونظراً لها من الأصول المتعددة
 واغضضنا عن المناقشة الأولى فإن مرجع أصلاً عند بلوغ البالغ لا أصلاً عند حد من السبب لنا فلا بد
 من دليل على أن الغالب الذي لا يخلو وجوب حمل الكون للمرددين من السبب وغيره على أنه السبب كان لا يصلح
 الموضوع كما ذكره على أصلاً الصفة الشك في صحة البيع وفساد مبيع عن الشك في بلوغ البالغ وعدم
 فلا يبقى مجال للتكيد فيه بعد إخراج عدم بلوغ البالغ بالاصل وإحراز كون البيع صادراً من غير
 كما ذكره المصنف فبذلك **قول** في بيان تعارض الفرع بالحق **أقول** الظاهر أن الفرع لا ينافي شيئاً
 من الأدلة والأصول الجارية في الأحكام والموضوعات بل الظاهر خصوصاً من ردّها بالشبهة المؤثرة
 اليه لم يثبت الخصم كما هو شرعي وأصل على تعبد لأن الفرع إنما هو لكل أمر مشكوك والمبادىء
 مشكوكاً كونها على وجه غير المكلف في الخصم كونه مقتضى العمل ومع وجود طريق شرعي ولو لم يكن
 الإشكال ولا يقال عليه أنه أمر مشكوك ولذا نقضنا جبراً لأنها في الأحكام الكلية لا ينفرد الفرع
 على لا يمكن استغناءه من الأدلة الشرعية ولو فهم هذه الظاهر فمما يفيض شرابات من أن الفرع
 لكل أمر مشبه ونحوه لا يبرهنه بعض الأدلة التي ما كان مشبهاً في مقتضى العمل والألزام خصوصاً
 المستخرج من أدلتها على الظاهر ثم موارد الفحير لو كان مددك مختصراً في العقل ولكن التعميم على الظاهر
 خلاف الإجماع إذا الظاهر عند القول يجوز تعيين الحكم الشرعي بالفرع والله اعلم **قول** في رد
 من خصصها بما **أقول** ولو على القول باعتبارها من حيث الظرفية إلى الواقع لا يجرى كونها قاعدة
 عندية مجعولة للشك إذ لو أنه طرح كخاص بالحق العوضاً لا يفتح **قول** وإذا كان مددك ما بعد
 الشارع بالحق **أقول** قد استدلوا بأن الظاهر أن الشارع عبر الفرع في معنى الخبر والاستشابه الذي
 لم يكن الفرع طريقاً شرعياً ولو في مقام العلم فإدلة الأصول والأماذات بأسرها حاكمة عليها ولا غرض من
 ذلك وقبل بان ظاهراً جبراً لها ذلك الجمل بحكم شيء مطلقاً فاجتادها بظلمها أغم مطلقاً من أدلة
 بشأن الأصول أيضاً كما لا يتصور مقتضى القاعدة أنه انمكن تخصيصها بالجميع تعين والأدلة السنية
 التخصيص ولو استلزم تخصيصاً أكثر المستحسن وقيل لما رخصت بغيرها وبين أدلة بخلاف الأصول من غير
 فرق بين أدلة الاستصحاب وغيره فالفرق بين أدلة الاستصحاب وغيره وجهه ولبس تحرك الأصل
 أدلة الفرع حاكمة عليها هل يتغير طامور دينه لعل عليه فبذلك الشارع فليست **قول** في الرد
 الجواب بالحق **أقول** في عبارة أفان من مقتضى مقتضى اليقين بالشك وجوب بقاء الحكم السابق
 فإما أن الشك ونفيها بالثبت اليقين حكمه للعد حقيقة ومقتضى بقاءه ويعتبه بالنسبة أن الشك
 ليس لأن الشك في بقاء الحكم السابق لا يترتب من الشك في الرجوع إلى الأصول الفرعية ذلك

فوقه على قوله
 في رد الاستصحاب

الاخذه

من البرائة والتخيير في الخطاب بل يتعين عليه كمال الشافقة وتبين نفسه من غير الشك وهذا من مقتضى حكومة كما
لا يتجنى قولهم جميع الروايات المذكورة ودليل الاستصحاب في **اقول** لو كان المجموع مبررا ان يقول كل
مطلوب فيه برديه في وكل في ودخلة فلا بد من جميع لان من امكن له الاشكال اذا علم حكومة الاستصحاب
على البرائة لان ان ارد بورود التهم فيه وروود في الجملة ولو بالبيان الزمان السابق لكان مقتضا القول
القول التكميل المصنف ضعيفا لما اورد عليه وان ارد به وروود التهم فيه بالفعل بان يكون المراد بان
مشكولة الحكم ما لم يعلم حتمه بالفعل فهو مباح شوا علم يكون حراما في السابق لم يعلم كما هو مقتضى القول
على ما صرح به المصنف نفا فاقول على ابقاء التهم السابق الى زمان الشك بنائية واكثره اخص طمنا لو كان
الدليل وارءية بالخصوص لان دليل الاستصحاب ليس كذلك بل يعلم شبهة الموضوعية والوجوبية
وبما موارد الشك في المكلف بما لا يقدره البرائة فهو عام من وجه من اذلة البرائة والاحكامية هذا على
الاشتمال على هذا التفسير بل هما حكاية مشا فبان وارطان على الموضوع المشكولة فتعاضا ان في مورد
الاجماع فحكومة الاستصحاب على سائر الاصول انما هو لفظ ان مقتضا دليله وجوب تزيل الشك نفسه
منه المبين بقاء ما كان الامر حيث كونه فيما الحكم السابق بل من حيث كونه تزيل الشك من حيث المبين
في مقتضى العمل اذ لا معنى لذلك التخليل الا المنع عن الرجوع الى الاصول المقررة للشك في جهة
مقتضى حكومة كالمرة في جهة اذ لا يظن **قولهم** فانه قد استدل بها جماعة كما قلنا في **الاستصحاب**
تقريب الاستدلال بها الاصل الا بالغة في تحصيل اصل البرائة وافصح عند مناقاة الاشكالية مذكرة لذلك
على المطلوب في **قولهم** في مقتضى **اقول** لانه وضح كما هو ظاهر **قولهم** وان شئت ان حكم
العام في **اقول** هذا التفسير يحوزه غير تام فان الغضا بالامانة والمطابقة للموضوعاتهما الطيفية
لا تقتصر عن شموله من صادق بذلك الطيفية وان فرض ترمها اذا انا وجود الامر انا لو فرضنا قولنا
سببا لاننا اخروا ريبا لك انما اورد به لا يبرهن كذلك في جميع جميع الاحكام المحكي على ذلك اطلاقا
حجبه وكذا القول به بل غلظه لا يجوز حمل مشكولة انما في الصلوة واكله وشربه لا يقتصر عن اطلاقه
عن شموله للشك في البرائة وما وانما يقتصر على شمولها في الصلوة وشربه في جميع شمولها فان شمول
للجميع يتحقق موضوعه وهو لا يتحقق الا وقد استلوا الخط من الموضوعات وجود السبب وانما ارجح في خصوص
الحكم اي ثبوت الحكم في مرتبة واحدة كما اوضحه المصنف فيمنع ان يندرج السبب في موضوع ذلك العام بعد
فرض التامع بل ينافي الحكم بخلاف ما لو فرض مكان ثبوت الحكم لجميع كمال الاشكالية المبرورة فلا خط ونزاع
قولهم بناء على ان اجراء الاستصحاب في نفس تلك الاثار في **اقول** فلا يكون لمشكولة بالشك في البرائة
فيل الموضوع ذلك لا بد من اجراء الاستصحاب في البرائة وان امكن اطلاق الموضوع عليه بعض
الاعراض ان الاخر انما يمتنع اجراء الاستصحاب في الشك في البرائة لا في الاصل بالماضي فيرجع الى

استصفا السجدة في ماله اليه المحصنة وقطاعه **فول** بالفتح من الزج بلا مزج **افول** صير كون الزج
على فم الزج بلا مزج والتعليق بما لا يصلح عمله للتقديم **فول** مقدم هذا الشيخ الغم وجوبه على التقد
افول يمكن توجيه هذا القول بكون وجوب النظر منفرج على عنوان وجود ما لازم اليه تصريفه فلو كان
صلا لا والحق كونه جاني هذا الجنب وهذا مما لا يلت بآيت صحتها الجوه الاعلى القول بالاصل المبدع
جواز عقده كلفاته فانه كوجوب الاتفاق على زوجة من اثار مطلق وجوبه المحررة بالاليتصفا
المقتد بكونها في زمان خاص حتى يتكامل ثباتها بالاليتصفا فلنا مل **فول** وصلى عن الزمان في بعض
كتب الحكم بلهارة الماء القليل **افول** قد تقدمت بحث استصفا الكلي تحت عنوان الاصل الذي كبره ويكفي
ذلك البحث ان يفرع تحت الماء الملائق على هذا الاصل لا يقع على شكل فرج **فول** في شجر محل الماء
الذي **افول** في شجر محل الماء الملائق من حكم كون مبدع والافاضة المحمولة على الماء لا تطلع بعد من حكم المنة
فانها لا تطلع على المنة بل تحمل على موضع اخر ولكن حملها على ذلك الموضع من مفرع كون هذا الموضوع منة
كما البتة نظر كلام صاحب البصاح فتوجه عليه ان يغير الملائق الذي هو من حكم كون مبدع بسبب ما على
التدكية بالاطلاق فيمنع التعليل بان يقال انه يغير الملائق لكن الملائق لا يغير لان المنة مفرج لما في ثبات
فول هذا مع ان الاليتصفا في الشك ليس **افول** سوقا للغير مشعرا بالمقصود بهذا الاخر غير ان
على معة انه لم يظهر مما حكمه ثباته فلنا مل **فول** في الماء البصر المنة كرا بما طاهر **افول** يمكن
يقال في هذا الفرع ثبات الماء لاجل ثبات الماء البصر وعدم ما رضى واثبت صحتها كذا كما طاهر ان من
اذا راى اول شخص لا يثبت واما ظاهر الملائق فليس من اثار طهارة الماء القليل الطاهر حجب هو فبما مل
فول في استصفا بقاء الحدث **افول** ويعد مستلزما اجزاء الاصلين مما لفته عليه وهو ان يظ
بحر بان الاستصفا بين في المقام لوجوب ثباته في معنى العمل على طهارة البدن لقاعدة ما وجب او
القاعدة الاشتغال **فول** ومثله استصفا طهارة كل من في الجذبة في التوبل كشر **افول** في جسد
لما نحن فيه نظر بل هي من مثله الصورة الواصلة التي هي في الحقيقة خارجة عن مسئلة فادرس الاليتصفا بين
كما سبقه على المصنف عند البحث عن حكم هذه الصورة **فول** اذا كان غبارا من راي التقد
افول في السبب لانه هو من الطريقية والا فكونه من راي التقد لا ينافي في الطريقية كما لا يخفى **فول** في
المستند **افول** في اعتبار من راي التقد لا الطريقية المحصنة **فول** من مبدع هذا التوهم
الذي **افول** في وضع الاندفع مفسدا في معنى التعادل **فول** في ظهور هذا كبره من انه علم الحما
بحقول التوهم **افول** الكلام في مثل هذه الموارد نارة يقع فيها وفيه الحما في معنى التوهم
واخرها هو وفيه كل من على تعذر البسار المرغلة واما السبب على صفاها ان على تعذر البسار
فوطيفة في راي الاصل انما يثبت في خصوص محل التوهم ولا يلحق به الاصول المتماثلة لاجل جرحه على

استصفا

الزمان

الشرع في مسئلة ما لو ادعى المشتري وكالته في شيء بقدره على البائع ذا الأصل عند وكالته في ذلك الشيء ولا اعتبار
 أصلاً عند وكالته فيما بدعيه الموكل لا الجذبة لا اثر لهذا الأصل بل لكونه جديداً عن هذه الذمة ولو كان عاماً بين
 الموكل من توكله في شراؤه لخواصه دعوة كونه لا تدفع المثل في مسئلة التداخي على الحكم حتى يتقدم
 قول المشتري في كل من الدعوى بين تعويله على أصلاً عند ما بدعيه الآخر فيجعل الحكم بطلان الأصلين في مثل التداخي
 من غير أن يجر المناقضة بينهما أو يفتن على عمل الإجمالي بخلافه أحدهما للواقع كما تقدم التنبه على محله
 الكتاب لما مر عنه من المخاضين والثالث فإن كان لكل من الأصلين بالبنية البلية على تعويله في مثل التداخي
 لهما أصلاً في المناقضة والأصل بالبنية على تعويله في جهة أخرى كما مره المضى وقد استلزام
 مسئلة أصلاً في القضية في عمل البعض ما له رباط بالمقام فراجع قولهم ذلك أن تقول بطلان الأصلين
 في هذا المقامات الخ **قول** كانه إذا بدعيا التنبه على عدا ناطة لتساؤل الأصلين بأن يكون للشيء
 المعكول بالاجمال اثر على كل تقدير بل المدار على ملطية لما لم يقدّر الذم عند التناظر لا لشكولنا
 براه طرف لما علم بالاجمال لا شياً مستقلاً من حيث هو متعلقاً للشك كانه مجموعاً من أدلة الأصول
 فلا ينبغي أن حال حجة سقوط الأصلين الجاريين في الأمور الخارجة بينهما أن يكون الاثر لكل منهما
 أو أصلاً في القولونك الموكل في أنه هل وظل في شراؤه العبد كما بدعيه الوكيل أو في شراؤه الجارية بل في شراؤها
 بدعيه الوكيل بالأصل بعد كونه بنظر طرف للشر في بدعيا التنبه من علم اجمال البصيرة وكالته من رده
 ببنية وبين الطرفين الآخر ولكن ينبغي أناره وهو وجوب الوفاء بعقده واستعمال ذمته من العبد بالكل
 ولغيره كذا في مسئلة الجحش المرتدة ببنية وبين غيره والنجاسة المرتدة بين وقوعها على ثوب
 أو ثوب غيره محتاج أن يكون أحد طرفي العلم بالاجمال اجنبياً عنه بحمل علمه كالمقد في عدمه فبعض
 الشك المتعلق بحمل ابتلائه من حيث هو على سبيل الاستقلال وقطر في الموضوعات الخارجة عما إذا
 علم شخص جازاً البصيرة وروكا لتمامه ومن تخلف خارجة عنه فهذا ولكن لكان نقول بأن الأصل لا يجري
 في مواقع الرد بدو ذلك الأمر المعلوم بالاجمال بين كونه هذا أم ذاك مطلقاً بل الأصل يجري في
 قول ذلك الشيء بالنسبة لمورد ابتلائه ففي مسئلة الجحش وبخها انقضت بصحاً عند جانبها ولها
 بنية وثوبه من قبل الاستصحاب الجارية في آثار الموضوعات الخارجة بل هو في عينه الجحش ان لكان
 فيها مسبب عن الشك في كون الشيء المعكول خروجه من أحد طرفي الذم فهو موضوع خارجي رتبة رتبة خروجه
 من أحد طرفي الجحش الآخر والنجاسة المعلوم وقوعها على أحد الطرفين كذا في الجحش الأصل في نفس شيء منها
 بعد كون كل منهما طرفي العلم بالاجمال وإنما يجري في قول لا اثر للشر في كل منهما عند سداً من غير
 مكافؤ بل انقضت اجزاء الأصل بالنسبة للشيء الواقع طرفي للشر في بدعيا التنبه في العلم بالأصل عند خروجه
 ذلك الشيء من أحد الجانبين تلك النجاسة لا توجب ان يلزم حاله سابقه معلوماً وإنما يجري الأصل في ذلك

التحليل والتلخيص

من هذا الرد على المتعلق بانارة ولو ان كان سببا لها فانه قويه وعدم انفعالها لا يبرهن لانها
هو من لوازم عدم تلك الخاتمة على هذا الموب فافهم وانما فانه لا يخلو عن قد تقدم ما عطف على ذلك
الذي المحققين محمدا هذا في شهر ذي القعدة من سنة اربع وثلثمائة بعد الالف

في التعارض والتعارض

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ولعل الله على عبادهم احسن البواب
الذين **قوله** وهو لغة من امر صيغة الظن **اقول** لا يبعد ان يكون اخذ من العرض لكونه موقفا للظن
بمعنا الاصطلاحي فان لعل انه المتصفح للاستعمال كونه من المتعارضين في عرض الامر من حيث الدليلية وما
يطلق نظر الى هذه العلة على الاصول العلمية انها ليست في عرض الاذلة بل في طولها فلا يعارضها **اقول**
وعلى الاصطلاح على ذلك الدليلية **اقول** الشايع يدل على الدليلية قد يكون ذاتيا لها كما لو دل
على وجوب كرام زينة في وقت خاص ودليل اخر على عدم وجوبه في ذلك الوقت وغلا سببا فيها
متناضيانا ومتضاذا ان وفلا يكون كذلك ولكن يلزم من صدقهما معا حصول امر محال كما لو دل على
على وجوب كرام زينة في وقت اخر على وجوب كرام زينة في وقت اخر ولم يمكن التكليف من الاثنان بكونهما فانه لا شائعين
اذا ناولك المسع فوارد هما على شخص واحد لا يستلزم التكليف بما لا يطاق وعلم انما لا يجوز احدا ان
قد دل على واحد على باحدهما فانه يلزم من الخصية ان كتاب كل منهما الاذن في ان كتاب الحكم
بالاحمال وهو منع او دل دليل على وجوب الظاهر والاخر على وجوب المجرة وعلم من خارج بان الواجب
المكلف لغير الاحدهما فبمستلزم صدق كل منهما بعد فرض هذه التكليف كذلك الاخر يقول انما
الحكم من اضلوه من الاجماع التفتين كما لا يخفى **قوله** ومنه يعلم انه لا تعارض **اقول** عطف
النظر في هذا البحث بان الاصول العلمية انما راض الاذلة الاجتهادية حيث ان الاصول العلمية
عقب عن القواعد العقلية والفعلية والمفردة للجاهل بالحكم الشرعية الواقعة في فصل معارف
للاذلة الرافعة للجمل بالواقع حقيقة وحكما كما اوضحنا في فصولنا من كثر من الاعمال في كثير من المقامات
من جعل الاصول العلمية معارضة للاذلة الاجتهادية ومعارضة لها اما غفلة منها ومنه على
غيبنا الاصول لديهم من راباطن او غير ذلك من المحامل وكيف كان فقد ظهر عما اشترانا البتة في
مرام المصنف اندفاع ما افادته وهم من تبرر عليهم ان النسبة بين المتعارضين انما لا يخلو بين
الاذلة التي حصلها المجتهد لا بوضع طاعة عليه لان هذا الوصف لم يوجد قبل في موضوع
الحكم الواقعية حيث ان موضوعها اعم من ضرورة العلم والجمل فلا يمكن بقية موضوعه لصل
بصورة الجمل في فعل المعارضة فان حكم الشارع بجواز العصب ونجاسته على الطهارة في ارض حكمة
بطمانته وجعلت مع الجمل تجايز الامر ان احد المتعارضين احض من الاخر ولم يطعم المجتهد في الشارع

بحر

بحر من وجوب العلم بان كل شخص حال وطا فتر لم تشره وبنار منه مبادا انما اذ من في جنس وطا وروى
الاطلاع عليه يعلم بان كل من في الحكم الاول في الحكم الثاني فلا بد في من المعارضه ما من لا يلزم بعد كون
الحكام الظاهرية احكاما حقيقه بل هي من قبل الاعذار العقلية والقرائن بعد التصديق من الاحكام مع خلافا
في الرتبة من حيث العقليه والشائبه ومختلفه في العمل وقد تقدم بعض الكلام في هذا عطفه على الدليل
المبرر من ارجع والحاصل ان بقيد موضوع الأصول بالجهل لا يجزى في دفع المعارضه بينها وبين الاحكام الظاهرية
لما قلناه وانما الجدل انكار الحاده او انكار كون الاحكام الظاهرية احكاما حقيقه كما لا يخفى في وجه الدليل
ان المقصود بانما هو عين هذا المقام انما هو بينا السببه بين المعارضه من حيث الدليل بلية لا من حيث الدلالة
فلم يقصد المنقصف بهذا الكلام تصحيح شماع الاحكام الظاهرية والواقعه لما قلناه بالانضمام بين
موضوعها وبين موضوعه ما ذكر في هذا المبحث في العلقه الغرض بالبحر عن هذا المبحث انما المقصود
في هذا المقام البينه على ان جعل الأصول معارضه للدلائل في مقام الاستدلال خطأ لا ينبغي
الاصل بعد الاطلاع على الدليل وانما ان كلف وخسر الشياخ في ارتكاب شكوك الحصر مع كون في الواقع
حوايا فالحقيقه مع ما اخر قد بينه بعض الجوابه المنسوبة اليه على ان وجهه على ما مضى من الاحكام الواقعيه
والظاهريه انما هو خلافا لما في المبرر من حيث الشائبه والعقلية لا باختلاف الموضوع فان موضوعه
انما ان جهل الاحكام الواقعيه احكاما ما شاعا انما هي بمقاسها الى الاحكام العقلية المنجزة على المكلف بل هي
في عاقلها وانما هو من احكام فعلية حقيقه ولكن المكلف بوسيلة جملها بما معذره في مخالفتها انما
يكن مقصودا لا يخفى **قول** ثم الحاطر ان كان قطعا في **اقول** يعني من حيث الدلائل ان كان خاصا في
اراده حكم مخالفا لمقتضى طرغ المعقول او ما لو لم يكن ضا في الخصيص بل في الغرض فيكون لو روي في
كل عام وورد انما بينه كرام زيد العالم بناء على ظهور لفظه في الاستصحاب من دلائل البرهان ان كان في
في الحاطر ان الخصيص في العاقل فلا بد من مطا البهرج لاحد الظاهر على الامر **قول** هذا كله على تقدير
كون ضا الظهور من حيث اصله عند البرهان في **اقول** ينبغي نقضه بما اذا بينا على ان اعتبار اصله عند
البرهان من باب بناء المقادير على عدم الاعتناء بالاحمال الغريبه ما لم يتحقق كما هو الحق على ما عرفت في وجه الاستصحاب
واما ان قلنا بان اعتبارها من باب النظر النوعي الحاصل في الأصول الصديه فحالها حال ما قلنا بان
اعتبار اصلها الظهور من باب النظر النوعي الحاصل بازاده الحقيقه في ورود النظرية منكم لا يخفى **قول**
كسف بخلافه انما لم يخد في **اقول** نقضه ان قلنا عند الحاطر في شيء من موارد ان كلف عن كون
ظهوره معذره كما هو المتعارف فيكون الحاطر باعبار الجواز كون ظهوره الخاص كما قلنا ظهوره العاقلية
في كماله وان في كل حاكم ومبدئه لا يعقل الحكومه في الغرض فان ما دل على حجة الخاص لعل لا على وجه
الا لزم ان موارد العقل لا غشا باحتمال عدم الحقيقه في الواقع وهو مع حقيقه ظاهر الشا من باب النظر

الصدق في العقل والعقل لا يكون عاملا بقول أهل الخبر فان جواز العمل بقول أهل الخبر لا يقتضي العمل بالعقل
 بعد تبين خاصية عقله في المعارضه وتوجب قطع نجاحه في الواقع فلا يعقل جواز العمل بذلك الخبر
 مخالفه للواقع من باب الظاهر فيكون ذلك مخالفاً لعل اجمالاً مخالفاً للواقع فهذا دون ذلك التلخيص والبيان
 من عكسه فلا يعقل مخالفاً للواقع كما في ما من باب الظاهر فيقول العقل مخالفاً للواقع ولا يلزم
 اخذها عن اول الخبر اما الاول فواضح وكذلك الثاني لكونه من خبرين مرجح واما الثالث فلا يلزم
 العقل حكم بالتحقيق في الوصفين في كل منهما على التبدل وهو ليس كذلك لان احدهما مخالف للواقع
 فلا يعقل ان يحكم العقل عند اذنه الخواص بكونه محتمل في هذا وذلك مع العلم بخلافها عن الواقع
 فديكم العقل بالخبر في مثل هذه الموارد عند نيل التكليف بالواقع وهذا التمكن من الاحتياط لا يكون احدهما
 الخاطئ بل مقبول الاشارة وانه بل لكونه صادراً على ما يرجح في مثل المقطع الما فيه من موافقة الواقع لغيره
 اوله من مخالفة القطعية في معناه الاطاعة كما في دوران الخبرين الصديقين ثم لا يخفى عليك ان ما ذكرناه من
 تناقض الدليلين عن الاحتياط في العقل لكونه اعمى هما من باب الظاهر انما هو بالبدل في خصوص
 موافقة الاطفال في جواز الرجوع الى ثالث كما لا يخفى على من اطلع على هذا في المسائل المفروضة من المسائل
 المتبقية في مثل الفرض انما هو كذا بل جازم لا يكلفه ما قد يترتب عليه ما بل عليه صدق احدهما على
 سبيل الاجمال والايضا لا البر بد فماد دخل وجوبه صدق التبادل وان منع نعيم كذا المتناقضين
 او احدهما عن الآخر ولكن لا مانع من ان يعم احدهما اليك لا يعلم بكذب على سبيل الاجمال بان يترتب عليه
 احدهما للواقع اجمالاً من غير ان يكون له نصيب فاذا انتبهت فاذا الخبر حاد لان احدهما بان هذا الشيء والحيث
 بانه مستوجب على الاثر بصدق الخبرين اجمالاً لا يقتضيها العقل البتة بصدق الخبرين جازماً لا يعلم
 اجمالاً بان هذا الشيء انما واجبه من جواز الرجوع الى ثالث الا ان احدهما من الوصول لما بينهما علم
 ما لا يحال ولا ينفك عنه بعد ان وجب عليه بصدق واحد الخبرين اجمالاً لا يقتضيها العقل البتة بصدق الخبرين جازماً
 اي من قبل اشياء الخبر بالامتناع اذا المتناقضات متكافئان فيها هو صراط الحق وليس كذلك ما خصوصية خاصية
 ما يخبر به الخبر الصريح بغيره وكون احدهما مخالفاً للواقع غير متساو ولكن ليس من خصوصية الميزة بل من الفرض
 كذا في كلامه انما اذا الوصف نفسه عمل الصديق والالوهية مع الاخر علم اجمالاً لا يكذب احدهما الا بصدق التبادل
 بغيره في الخبرين كما ان لو كان بصدق الاخر علم اجمالاً بان احدهما صادق والاخر كاذب لم يكن جازماً من باب
 اشارة الى خبرين في الخبرين اجمالاً لا يقتضيها العقل البتة بصدق الخبرين جازماً لا يعلم
 يقع عن شراحتين وبما في الخبرين ما علم بصدق الخبرين من خارج عن عمل الكلام فذاً من قولهم في خصوصية الخبر
 الى الاصول امثلة في الخبرين اجمالاً لا يقتضيها العقل البتة بصدق الخبرين جازماً لا يعلم
 المستلزمين لهما انما قولهم في خبرين اجمالاً لا يقتضيها العقل البتة بصدق الخبرين جازماً لا يعلم

معها

أما بالعلم أو ما قام مقامه من الآثار المعتبرة فثبت على العقل من تلك الخرافات والافتراءات
 عدتها بأمير الظن العدم فانه لا يخفى أن العقل لا يتجسس في إثبات تكافؤهما وخلوها عن الواقع يستعمل
 العقل بحكمه لا أن لا اعتدال الأصول المبينة فلا خطؤة في **قوله** ويرجع التوفيق بين العقل والنجس
أقول من بعد علم من الخارج ولو بواسطة الأدلة المتعبدن حكم في الخبرين المتعادلين هو التغيير في
 اعتبارهما من راي السببية والطريق لا الأجساد والرجوع إلى الأصل المطابق لاحتداهما فافرق بين التغير
 أنه على الأول واقع وعلى الثاني فاعلم عليه يرجع إلى التغيير كإثباته في الدين ولنا فطنتنا من حيث
 العمل بكل منهما في خصوص هؤلاء **قوله** وإنما يحكم بالتغيير في الدين من غير علمها الخ **أقول** الحكم
 بالتغيير الواجب من التزاجين كما يستحق به المقتضى في دليل العبادة لا يؤقت عليه ذلك المقدار كتحقيق
 العقل عن حكمه عند ذلك المخرج إذ كالتبديد من إطلاق وجوبها وعدم اشتراطها إلا بالعادة
 العقلية علم جواز طرح كليهما كذلك يستبعد من وجوب الاثنان بكل منهما في حقيقة واحدة وصبر
 معذودا بفعلته في تركه مثال الآخر حيث كان كلاهما من حيث هو مفيد ووجب الاثنان به وسبب عقل
 الآخر فيجب العقاب عليه وهذا هو مناط حكم العقل بالتغيير ويرجع إلى التحليل إلى معناه ووجه التكلف
 في ثمة لثباتها الذي يخرج عن الخوف عن عهده وهو ما اعتدنا اختاره فعلة استلزام الأمر بالمضيح
 الخبث كل منهما المستلزم لغيره عن مثال الآخر إطلاق طلبه لمقرض عدم اشتراطه إلا بالعادة العقلية لا
 صيرورة الخبث أحدهما عينا للزمن لا يكون مجرد العدة على الآخر كما ينبغي في بعض التكليف به بل مشروطا
 بأمر في ذلك والآن لم يعقل الفرق بينهما من حيث التخصيص وعدمه فالعقل بعد أن دول عدم اشتراطه من
 الواجبين المتزاجين على حسب ما يقتضيه إطلاق دليلهما إلا بالعادة العقلية استعمل بغير الفرق بينهما
 في وجوب الاثنان به وصبر ووجه معذودا بفعلته في تركه الآخر ولا يقتضي إبطال التغير عند الواجبين لدى
 الشارع وإحتمال اعتبار الشارع ما من غير التزاجين في مقام المصادفة بعد الأخذ فاعلمنا مقتضاها
 دليل الذي من عدم اشتراطه إلا بالعادة العقلية فليقل **قوله** والتحقق أن فلنا بان العمل بأحد
 المتعارضين الخ **قوله** ملخصه أن من بيننا على ضرورة ذلك فثبت الخبرين فاده وجوب العمل بشي من
 المتعارضين وعدم جواز طرحهما داسا وإنما استبعد ذلك من حكم الشارع به بدليل الاجتماع والاختصاص
 والآن لكان مقتضى الأصل منها التساوي وفرض وجودها كان لم يكن واجب الالتزام بالراجع وطرح
 كائين وبغيرهما سبق وان قلنا بان تلبية فاد ذلك من فصل في العمل بالاختصاص فاما ان نقول بان مفاد
 تلك الأدلة اعتبار الاختصاص من راي السببية للموضوعية فهو يدل على هذا التقدير على وجوب العمل بكل
 مع إمكان والمقتضى صاحب لا يمكن العمل بهما معا يجب لأحدنا أحدهما لأنه هو القدر الممكن في العقل
 من هذا الحكم بالتغيير كما تقدم توضيحه فاما ان نقول بدلالة اعتبار الاختصاص من راي الطريقية

في التعليل والنسج

ان عومها الاضيق من شئ من التعليل والنسج على التعليل والنسج فانها عدم جواز طرح التعليل والنسج
 لاسا وفرهما كالعدم بل وجوب تصديق احدهما على سبيل الايمان والايهام الى الاثر اتم بدم حرج الحاشي
 عن مودى كلا الخبرين لا التعليل بصدق احدهما عينا او خبرا كما عرفت بخبره فيما سبق وعلمتان هذا هو
 الحق ولذا التعليل بان الاصل في الخبرين التعليل هو التوفيق والرجوع الى الاصل لانه لا يوافق احدهما الا التعليل
 او التوفيق لانه يقتضيه الخبرين بما عرفت ما اشرنا من ان الاصل فيهما التوفيق والرجوع الى الاصل للموجود
 تلك المسئلة علم الاعتناء بمنزلة لم يثبت عينا هذا الذي لا يصدق في البداهة يقتضيه الاصول بغير ثبوت التعليل
فولم استقل العقل عند التزام بوجوبه بل عجز **اقول** المحققين بوجوبه في العلم المستلزم للرجوع ولا
 فلا يصح قبول الغير لاهم متباعدة ذلك خبرا التكليف بصدقه كما به ظاهر البيان في قوله في محله **فولم** وكذا
 للوحد لا يقتضيه احدهما **الحق** **اقول** قد بينا ان احوال الاقضية لا يقتضي تعيين فراجع **فولم** وما نحن
 فيه لغير ذلك قطعا **اقول** كون الاجتهاد طريقا الى الوصول الى الاحكام الواضحة بل بكونه موازيا للعلم
 للغير بل كونها اقل من مدخلية ذلك واستنبطنا ذلك المصلحة المتضمنة للغير بل بكونه موازيا للعلم
 القطع بان المراد بالاقضية احدهما الاوضاع غير موجبة لنا كطلبه بظاهر **فولم** لان برءاءة الاوضاع
 التفسير **الحق** **اقول** سلفنا الاطلاق لاجل التعليل بغير الاصل التاكيد الا اصلا فخرج ترك الشك في
 جواز العمل بالمرجع اصله الاطلاق لا الاصول القابلة فلا بد من البعد عن الاصل بدل دليله وجوب العمل به
 الموجود في احد الخبرين من جملة البداهة يقتضيه هذا الاطلاق عقدا دلالة الدليل المعتبر في موافقة العمل
 بالحق الاطلاق في ثباتها المصادقة ترجيح الحكم العام بتلوه على جزاء التمسك بالحق والاطلاق في التفسير
 المصادقة في الاصل التعليل والتوفيق على مقتضى علوم والا فاعل الاصول العامة كما هو المصنف **فولم**
 و مرجع الحكم لانه لو لا الاجماع **الحق** **اقول** تنوق الازدلال وان افترض ذلك وكونه ليس به علم التوفيق
 المبنيات للدليل المذكور فانها بين العلمين وهو الاجماع على التمسك بالبداهة بطلان بل حصل كونه
 مذهبا لا كونه مكانة قال جلاله جامع على الترجيح في البداهة فلا مقتضاه بخلاف ما عرفت من ان الترجيح فيه هو
 الكل فلا يجوز تخالفهم بظاهر **فولم** في الخبرين والتوفيق والاختصاص **اقول** التعليل والنسج
 من هو العلم اذ لا يفرق عن القياس في حكمها غير السبيل الشايع للوافقة لربها بين الخبرين والتوفيق بل المصريح
 كلامه ان الاصل التوفيق والخبر **فولم** **اقول** قد بينا ان احوال الاقضية لا يقتضي تعيين فراجع
 ان يذهب الروايات بانها لا تقتضي لولم يكن الخبر من الاعتناء بذكرنا الفعل بل ان السؤال عما هو في مثل هذا
 الفرض كما نصص من ذلك ايضا قال في وضوحه يقدم بعضهم في اجابات المصولة وغيرها على موافقة الكتاب
 من معلوم ان العمل بالخبر المخرج مما بل النص القطعي غير جائز فالمراد بالخالة ما اذا كان مخالفا لاطلاق
 الكتاب وعينه ما يقتضيه بالبداهة يقتضيه ولا ريب ان موافقة الكتاب يقتضي مثل الفرض ليس ان

الان التعليل والنسج
 جلاله على ما عرفت
 الرجوع في المصداق
 لا يصدق في التمسك
 فانه يرفع الاما

كذلك المخرج الذي يمكن التلخيص يكون التلخيص بما على سبيل الفضل والاولوية لا الواجب بعد ما على الدليل
عليه **فول** وهذه الرواية وان لم يخل عن الاشكال بل الاشكال الى **اقول** فيرفع عن هذه الاشكال ان يخل
عليه قوله فان كان كل رجل يفتي رجلا من اصحابنا على ان هذه الرجوع اليه العمل بما يؤيد به النظر في امرها
من حيث الفتوى كان هذا هو كذا فيما لو كان التلخيصا عدلين لا يربط احدهما بالآخر وعلى صاحبنا حجة فانما لا يخل
في ارتفاع خصوصية هذا المذهب من شرح حالهما من قبله واستكشاف ثابته في امرها فالرواية على هذا
تدل على عدم جواز تقليد غير الهم مع العلم بخالفه للاعلام اللهم الا ان يقال بان هذا المذهب خصوصية
الذي لا يميز بين وافتد احداهما الاخر فيرجع اليهما للشرع فلا يدل عليه في غير كذا فيكون قد مضى بان
الشرع يحكم الحاكم الذي لا يخلو من امره اليه لا بمواصلة الاحوال في التقليد فلما قل **فول** مع التلخيص
الحاكم باحد الروايتين الى **اقول** لا يميز بين كون الالفية كاشفة عن فتح في الرواية المشهورة فقهية جميع رواياتها
من دفعة ثلاث الروايات المشهورة بل العبرة باقتضائها من غير من حول هذه تلك الروايات من دفعة واحدة في الاسناد والبيان
والامتنان من واحد منها لا الواسطة التي وصل اليه بواسطة هذا المذهب فبعض التلخيص بالاعتماد والاعتماد
عدم كون احدهما الواسطة مفضولا بالنسبة لرواية الاخرى والا فليتم بفتح مقدمتها فلما لو كان
منها صنفها يلحق بالجمع وان كان من هذه جميعا عذولا **فول** لا يفتح في ظهور الرواية بل في بعضها في
الجميع بصفتها **الاول** **اقول** ظاهر الرواية ان اصلها واحد من التلخيص في الاوصاف المذكورة موجبة لجمع حكم
من حيث هو كما في كلام الفقيه الاشارة اليه عند اذنه التلخيص بين الاختلاف فلا دلالة في هذا الخبر على وجوب حكم
الحاكم في الروايتين على الاخرى بالانصاف فضلا عن صحتها في ذلك فمذهب التلخيص بالبرهان وبما في الكتابين
العامه ولكنها وردت في التلخيص فليكن ان يكون ذلك خصوصية يوردها كما تقدمت الاشارة اليها لا
انعامها من العمل والاشهاد بحديث الثابت بتجديد هذا الحكم وتبطلها كالتلخيص في العموم فلما قل **فول**
الثالث ما رواه الصدوق الى **اقول** هذه الرواية مفادها ان التلخيص وجوب التوفيق في المتعارفين
الواردين في مورد لا يمكن استغاده حكم من الكتاب لانه ولكن يورده اصوره التمسك من تحصيل العلم بالواقع
في الامام عليه السلام فلما قل **فول** والمراد بالمشابهة تعينه قوله ولا يفتقروا الى التمسك بالمشابهة
فلا يفتقروا لنبأنا واوله وصر في بعض احتماله ببعض الهماء ان قلنا ان بان التدقيق من غير تبيين
تعلية مرشدة اليه فلا يفتقروا في ذلك كونه في حد ذاته محلا يمكن ان يكون المراد بالتمسك عن اتباع المشارة التي
حل الكلفة اليه بنصف على وجهه على ما لا يفتقروا لاسباب والذرائع المتشابهة من غير تبيين تعلية لبرهانه
ذاته عليه كان هذا المذهب هو المراد باتباع المشابهة في قوله تعالى وما الذين في قلوبهم ذنور الا انهم
منه لئلا يفتقروا لنبأنا واوله ولكن الظاهر ان المقصود بالروايتين التلخيص على ان لا يختص الالف اذ
اريد منها خلاف ظاهرها فلا يجوز المياسة في اتباع ما قيل في من يميز منها في هذا الذي قيل في هذا

في استكشاف ما لديهم بالذبح والالتفات الى مسائلهم وعرضها من القرآن والشواهد العقلية والاشهاد الكتابية
ثم انطلق بهذا الظاهر كناية عليه المصنف في قبل العبارة فالمقصود في مثل هذا الروايات البحث عما استفرغ الواسع في
فهمها الروايات الصادقة عنهم لا الشك على عدم المبادأة في طرح بعض الروايات كما ينحصر في بعضها من
الصدوق والاحتياط وتذكر **قوله** واعلم ان حاصل ما استغاد من مجموع الاختصاص **اقول** اما الترجيح بالآلة
والاوثنية فلا يستغاد من شيء منها على كونه قوتها في هذه وهي قاضيه سنداً كما ينه عليه المصنف في مثل الروايات
الترجيح بالاحتياط بل يفتنا فالحق ان المذاق في تعارض الخبرين كون رواتهما من الثقات لا يثبت فيهما بالكلية بل في بعض
الاختصاص المتعدية الا ان البينة لو ثبتنا على التقيد عن الترجيح للمصنوع كما هو الظاهر في الصدوق والاحتياط
الخبرين قوله نساء ذلك من اوثنية راوية ولا طيبة واضطربة كما بلغ في ذلك من الاسباب الموثقة للاوثنية بخلاف
ما اذا لم يكن احدهما اوثق من الاخر فلا ترجيح وان كان لا كما احدهما في حد ذاته عند اصدق ادلتها
تح على اقلية الرواية بل لا يثبت في الظاهر بناء العرف والشرح في بابنا ارجح على هذا وما ذكر في الروايات التي
المقصود من باب البينة على الاوثنية الموثقة للاوثنية يكون مضمون احد الخبرين هو الحكم الشرعي الموصى ثم نال
فلما يوجب الترجيح بالاقلية ومعه من صفات الروايات كما ذكرنا في هذا الترجيح في شيء من الاختصاص
موقوف على احراز هذه الصفة في مجموع سلسلة الروايات بالمقابل بله كما لا يخفى بوجه وهذا الظاهر في
لسان البينة كما هو واضح وكيف كان في جملة من الاختصاصات احدهما خبر من المترجمات ولم يعرض المصنف
كما ان الاحتياط يفتنا بل يفتنا البينة في مقام الترجيح وشره ان هذا مخصوص من الظاهر بالبحر المتاح حيث ان تكليف
العمل به كما كان كان في بعض تلك الاختصاصات التي اختلفت في ذلك حيث قالنا والله اعلم فيكم فيكم فيكم فيكم
بشيء مما علمنا اتباع امر من غير عرض بنا هذه كلها لما سبق فانما عرف بكم الله وما يعينه بكم الله فيكم فيكم فيكم
محبب بغير الوقت ولكن بينا المكلفين الذين يجب عليهم استفرغ الواسع في فهمها كان منها مسوقة الى العلم بالحق
كما عده فليس عليهم الاحتياط بل عليهم الضم والاحتياط هو الاخر بل الواقع باستعمال الترجيح في كل
الاوهام يبقى ومع الترجيح المصنوع في بينا الروايات كما لا يخفى **قوله** ولعله في الترجيح بالاقلية والاحتياط
التي **اقول** بل الظاهر ان وجه ما استرا البينة ان لا يستغاد ذلك من الروايات التي يقول عليها اكلية في ما ذكرنا
في كتابه **قوله** اما وجه كونه احتياطاً **اقول** ما ذكره وجهه انه لا يتجاوز عن بعد فان ترك العمل بالظنون
التي لم يثبت اعتبارها لا يجهل الاحتياط بالاطلاق في التوسعة والتمتع بجهنمها والاخذ بها في مقام العمل احتياطاً
ان الاحتياط ترك التمسك والاقتناع في مقام العمل على الاحتياط بما يجهل كونه راجح لكن الشارع بل لا يستبعد ان يكون الحق
فيه على ما يستشعر من كونه راجحاً لبعض المناظرين لكن مقتضى فعل قوله في عبارة المصنف هو ان المكلف في سائر
من الاحتياط بكل من الاختصاصات ان الترجيح بالمراتب المصنوعة من قبل الاوثنية والفضل والله العالم
قوله منها الترجيح بالاصولية **اقول** هذا يخالفنا في اننا بان الترجيح بناء على المصنوعة

اما

انما هو بين الحكيم مع قطع النظر عن سند ما **اقول** ومثناه ان لا يتجلى في الشاذ غير محتمل فيه **اقول** انما
 نظر الرتبة عند ذلك كما هو المتبادر من الخلافه ولكن في مقام العمل لا بالتسليم للحكم الواجب **قول** بل الاضافه
 ان حقيقة هذا التعليل **الاج** **اقول** فلهذا الاستبعاد ان موافقه العامه بوجوبه في هذه الموافقه لا بالباطل المستلزم
 لا معديه الاخر عند لا الرتبة للتحقق من حيث هو كما لا يخفى **قول** ومنها قوله مع ما يتبدل في ما لا يتبدل
اقول ونحوه في ذلك لانه عليه جميع الالفاظ الدالة على حسن الاختصاص في موضع الشبهة صوره وان اخذ
 بغيره لم يزلها او اخطأ لها او طوّل لكن لا يفتقر منها مقبدا الاطلاق قلنا لا يفتقر لو كان لها اطلاق ولا فلا حاجة الى
 شيء منها للكفاية الاصل لذلك اصله في هذا البحث فليست **قول** ومبدأ الاستقلال **الاج** **اقول** مع كونه
 مع ما انما اشياء البديهيه مسبوقة من باب بعضها احد الخبرين بل بل هو من طبع الالفاظ كما يفتقر عن ذلك انما هو
 على حد وجوب الراجح في مقامه من خبرين وكونه من باب الالطفيه والمفضل الخبرين لا الاكراه من حيث هو بل من حيث الراجح
 وضع البديع مؤد ذلك الدليل للموافق لاحد الخبرين بالخبر الثاني بعد ان لا يرد عليه من كونه **قول** وهذا
 كما هو بطلان خبرنا من غير العلم العام والخاص **اقول** فهو له العام والخاص من كونهما اللذين في الخبرين المتعارضين مع
 له على ظاهره من غير العلم العام والخاص من خبرين فلهذا يجب ان لا يخرج عن موضوع كلامه فيكون معناه جميع
 باب بناء العام على الخاص ما ذكره فيها فلا يفتقر **قول** وقد ظهر في العلم من كونه بعض الخبرين
الاج **اقول** فليظهر من كلام هذا البعض قد يتكرر هذا النوع من الجمع لانه يجوز ويقول بان للرجح مقدم عليه فلا
 يظهر من كلامه انه مقدم الرجح على الجمع الذي يراه جازمه يكون موافقا لما ظهر من العلم فليست **قول** وقد اشار
 سابقا لانه قد فصل في المسئلة **الاج** **اقول** وليعلم ان العام من وجه واحد اشياءها قد لا يعبرون في هذا
 المتعارضة اليه برجح فيها الى المرجحات السندية وهذا مما اذا تعلق الاحكام المختلفه بموضوعاتها بعينها
 بطا اذ ما يصاحبها الخاصية فصادق هذا ان من تلك العناوين الكلمه على بعض الماديو كما لو اريد ان يصدق
 العلماء او اطباء شقيين ونحوه عن اكرام العلماء في شايء اخر مثلا فصادق العنونا على شخص فان هذا هو جيبا
 لان بعد الخبر ان تلك العرف من الاخبار المتعارضة بل صدق الخبرين المتنافيين في مثل اكرام العلماء ولا تكلم الخبرين
 انما اثرهما من موافقه العام والخاص وضع من صدق على مثل صل ولا غضب ويجب اكرام العلماء ويحكم اكرام الفقيه
 ونشايء الخبر ونظائرهما اما يمكن منها تطبيق الحكم على الجهات بل في غيرا من موضوعاتها غاية العلم المعروف
 ينبغي به الشك في مثل العام والخاص دون مثل صل ولا غضب نظائرهما فيكون في مثل هذه الموارد باجمال
 لا لا اصبحت وكلا من شأنين من العلم هو مناط الرجحان كما في خبرنا بعد العلم ان من وجه يهدي
 العرف من المتنافيين وهذا في غيرا يمكن فيه ثبت بل الحكم على الجهات كما لو واد في مقام البيان بل في كل ما في
 بيان هذا العرف انما يخفى الا ان في خبرنا خبر اخر اذا خفي بعد ان انقص وكان بينهما العموم وجه واحد وهو
 الذي لا يترك محض قوله بحسن وفي خبرنا بل في كل ما في خبرنا فلا بأس بخرجه وبعوله في بيان ان في بول الخبرين لانه كما

فقد قيل في هذا الموضع من وجهين كالتاليين من المتأخرين فان اسكن الجميع بينهما ما روي
 بعض المفسرين من وجهين فوضع بينهما التلخيص عن بؤنة فريته داخلته وحارجه فهو لا فالحق هو الرجوع
 الى المرحلات بالقبول لا مودة المصداق ولا غير ولا يصح فيه بالنظر الى ما عليه من الموضع والمعادلة في هذا صدم
 اليه فهو لو لم يكن على الاختصاص في كل وجهين كما سنوضحه ان شاء الله الا ان استغاد من انفسنا اليك يا من نرجع
 اليه لا ان نجد ذلك في بعض المناظر وبعض المصنفات التي سبقت اليه فقلنا **فقلنا** فلا يمكن ان يكون المحقق في هذا
 العام من وجهين فوجبت ما ذكره الفراق وما ذكره الاجماع **اقول** هذا اذا كان خطا في معنى لا في الراجح
 المرجح الى البناء على عدم صدقها وتبنيها ونحوها ولعل الامر كذلك بل مناه رفع اليد عن احد الوجهين
 الدين كل منهما في حكمة انه حجة بواحدة من بعض الاضطرار المظنة فيه عما لم يكن يتصور لولا ان ينادى بالمعاريض والامام
 من وجهه لان احدهما موافق للمعاني كما في مثل غسل ثوبك من بول كل ما لا يتوكل به وتولية اليك طير فلا بأس
 وتولية هذا يحصل الظن بل الوتو يكون كل منهما صادرا عن الحكم الواقعي وعدم وجود مودة في اجماع علماء الامم
 احدهما لا يصحح لظن شئ من هذا راسا بل يجب الاخذ بكل منهما فيخصصهما على ما دل على وجوب التمسك به في الموضع
 به وجهين علم فالحق ظاهرهما الواقع وجب بينهما هذه العرف بعد فرض الاختصاص من باب التفسير وكذا
 بالرجوع الى وجهين الواقعي كما لا يبعد نحو استغاد من انفسنا المصداق وبعض المصنفات التي ذكرها
 وجهها بالقبول على المرحلات المصداق الرجوع الى الاما دار المودة لا فوايضا حال مطابقة احدهما للواقع فاذا لم يكن
 احتمال تخصيص كل منهما بالاحد او من عكسه بان لم يكن لاحدهما ثبوت على الغرض من حيث التلخيص ولم يطرئ في احدهما
 احتمال بناء على حصة واحدة من وجهين ونسبته او تعمله في الكذب مثلا او يطرئ في مثل هذا الوجهين
 محتمل في احدهما وهو تولد اليك طير فلا بأس بغيره ويولد اليك طير فلا بأس بهذا الاحتمال
 المختلف فانه وان كان هذا الاحتمال في حدة انفسه في ذلك العقل في رفع اليد عن ظاهره كذا في هذا الاحتمال
 المتخالف للافضل ولكنه في مورد المعارضة به بهر من الضميمة واحتمال الاختصاص لكان احد وجهين لا من الوجهين
 مورد المعارضة فوي يكون احد وجهين لا بالاحتمال الا بالاحتمال في انفسهم من الاختصاص بالادب به فقلنا
فقلنا وانما اذا اقتضينا الشارع الى **اقول** هذا انما الامتياز في حوزة حكمة ومقدار ثبوتها في الشرع
 في باب الشهادات فظاهره ولكن الحزم ادعى ما يبعد عن ظاهر الاختصاص العارضة وهو كذلك فان ظاهره انما
 العارضة عند هذا من غير ان يكون بعضا من الراجح ويخرج كغيره من الرجوع لا ان يترك العمل بضمونه في خصوص
 مورد المعارضة كما لا يخفى على من لا يخفى انفسه نعم لا سيما في حوزة من التلخيص لواقع في الاختصاص بالانحياز
 عليه عما لا يريه وغيره مما مضى من التلخيص عن المصنفين في المصنفات المقدسة والله اعلم بالصواب
 وبين ما يكون الوجه فيه فبشرنا **اقول** يعني ان نقول ان هذا الموضع الذي هو موضع التلخيص في التلخيص
 خارج عن مسئلة التلخيص كذلك نقول ان كل خبر يكون مضاهيا له على ما مر من هذا الباب بل هو خبر قريب ويعد

برفع

يرفع من الشك ما خارج عن مسئلة الترجيح فالعبارة لا يخرج عن تصور وكان ختمها ان يقول ولا فرق في الظاهر
والنصير بين العالم والخاص بين ما عداه من الجزئيين المتنافيين الذين يكون احدهما ناسا والاخر ظاهرا من غير فرق بين ان
يكون التوجيه في الجزئيين ليس بضروريا او بعدا هذا ولكن الاضافه على كونه مجردا بل انما هو مجرد بغير
رفع الشك وخروج الجزئيين عن موضوع التوجيه العلة لا ينظر العرف فيما يرون الخاص العالم ايضا كالمناصبين
فيما اذا كان بعضهم مخرج بعض الافراد الواضحة لفرقة كما ان العالم ايضا كثيرا ما يعلون بالترجيحات ولا يمتنع
لما ارضنا الانا بغيره المنظر في احد الجزئيين ويدعون قول من جمع بين الجزئيين بايذاء الخلة ان احدهما يكونه بغيره كما
لا يمتنع على المتبع **قوله** مع ان بيان التمدد في وجوده في الكل **اقول** يعني في جميع مواضع التخصيص او التقييد
الثانية ببيان ان التمدد في الجزئيين لا يخرج من الخطبة المبرورة انه لم يتوهم من التكايف بالامر بالية صلى الله
عليه واله فاحتمل ان التقييد او غيرهما من التكايف لا يبينها التمدد عليهم التمسك كانت متبوعة ببيان التمسك
المتم ولكن لا يخرج علة ان المتضمنة الخطبة امرهم ولو غلب الامل واخصاص قوله ببعضهم وان جامع عن
الامر وهذا الحق صحيح مطابق للواقع وليس من قبل بيان التمدد في موضع شيئا للتكليف لامل المضادة ببعض
الامر فليان ان العمل بالعليه موقوف على طرح التخصيص **اقول** يعني ان طرح التخصيص موقوف
في جوانب العمل بالاطلاق فاما يعقل ان يكون الاطلاق سببا لطرح العمل لانه دور صحيح وقد يوافق عند استقراء
ما افاد له فمقتضاها لو كان العمل من اخرج الاطلاق في المطلق المتعدا لوانه في مقتضى البين انما هو مقرر
التي في ظهوره في الاطلاق موقوف على ان لا يصدق فيما يتقبل ما يقيد به لا يعقد له الظهور و يكون
المتاخر بعبارة انما يتحقق ان يكون عموم العالم المتاخر هذا الظهور كذلك يجوز ان يكون هذا الظهور
ما نفا عما يقيد العموم وكونه في حد ذاته تعليقا غير فادح بعد ان يجوز وتحقق شرط فيما مضى والامر
ان يعملوا باطلا لانه وهو غير صحيح وقد يصدق ان يصادف ظهوره في الاطلاق ايضا كخوضه مشروط بان لا يرد
بغيره فاما انما يصدق بل وروى العبد للبل لا كمال العامل بالاصل قبل وزود الدليل كما لا يتحقق له
موقع يند وروى الدليل كذلك الاشياء المطلق ظهوره في الاطلاق بعد وروى ما يقيد فليان **قوله** في
انما **اقول** في بعض الجوانب المتبوءة بالبر ذكر جهة التامل وهي ان كل امر في التقييد بالمفضل ولا يتم كونها غلبة
فهم دلائل العالم على التواضع من لالة المطلق على الاطلاق ولو قلنا انها بالوضع **قوله** فليان **اقول**
لقد اشاعت ان شيئا العالم الخاص شيئا قبل ما نعام الا وقد خسرنا ما عدا شئنا بكونه بخارا شئنا
فلقد تعين زاده تبره خاص منه كالغنى الثالث شيئا بل على ان زاده من العاج ان ظهوره وهذا بخلاف
الاشياء فان زاده بالحيث هو امر شيئا فليان ما يرد من العاج شيئا لانه لا يجازيه ولو جاز العاج شيئا
بل يمتنع بحسب الجواز بل يمتنع منه بغيره مشهور بخلاف الاشياء التي يرد من العاج لا حظ وتبر **قوله** في
ان حلاله من قبل الله جل ذكره **اقول** يعني ان زاده لوانه لوانه ببيان التمسك احكامه الشخصية

التي هي على انه لو كان فصل العباد من جهة القديس على بعض من حيث الملازمة قد ما خاضع عليهم من غير فرق
بين ما لو كانت العباد من جهة الله بغيره واجده او خالقه فان حدث ترجيح على ما يقضي به ولا يميل على
حسب ما خاضع العباد من جهة الله بغيره واجده او خالقه فان حدث ترجيح على ما يقضي به ولا يميل على
فان حدث منها الترجيح كما لو قال الله قبل اول انكسار المؤمنين فقبل انكسارهم العبد لو خاضع له لما خاضع له
الضيقين اقل من اقل العبد لا قبله فلما قل قولهم كان مستطاع لهم عن دفعه المحبة اقول هذا انما
على القول باسقاط جهة الترجيح على الاصل بخلافه لا من قبله اقل قولهم في الحق والمطابق اقول
الظاهر ان محقق الحق فيما اعرضه على الشيخ الا برامه على ما يظهر من كلامه من قبله الترجيح على الجمع المتداول
ما كان من قبل المتداول خصوص في هذا الموضع وجه والله اعلم اقول هذا ما خاضع له القديس اقول
اي وجهه لا للترتيب بل بل بالجهة فالف من غير ترتيب وجهه قولهم يظهر من الحق تعالى من شيخ اقول
لم يبق لنا وجهه هو لم يبق لنا وجهه فالف من غير ترتيب وجهه اقول الظاهر ان المراد من هذا الوجه هو انما
بين المذهبين وان وجههم غير متساوي لان شهادتهم كانت لهم في باب الاتفاق فاما من جهة
بما اظهروا على انما اظهروا في كل حكم من احكامهم والله العالم قولهم لان خلافهم لم يبرح كما لو اختلف
يكون له الحق في العبد لان خلافهم على الاطلاق في كل مكان بما ذكره في الفصول حيث ورد في باب
بما خاضع له القديس لا بان لا يرد في خلافهم فلا يكون لهم الا في وجهه البطلان في الفصولين الاولين
فانه بعد ان علم اجمالا ان الحق في خلافهم يكون من قبل الاجتناب الذي علم اجمالا انما اظهروا في الواقع ولعل الحق في هذا
العبد لان الرشد كما اوضحا في خلافهم في سائر الاحكام وانما الموضع هو الموضع الذي ورد فيها العبد
الضامه فلما اقبل على ان يكون المراد من هذا الوجه الثالث في وجهها هذا الضامه هو الوجه الثالث والله العالم
قولهم في وجهه انما اظهروا في خلافهم في سائر الاحكام وانما الموضع هو الموضع الذي ورد فيها العبد
والمراد من وجهه عن الله والله العالم قولهم يمكن دفع الاشكال عن الوجه الثاني في اقول قد عرفنا ان
نفسه من غير حاجه الى هذا الادعاء الذي لا يخلو انما اظهروا عن تكلف قولهم ومن هنا يظهر ان ما ذكرناه من الوجه
في رجحان الترجيح على البسائطين اقول هذه العبادات الاخرى لا تخلو عن كسوف ولذا سقط في
اكثر من التلخيص ولعل من شاء مصلحتها على مصلحتها ما ذكرها كما هو مفسر ومحصلا ان وجه الترجيح بخلافه
العامه ان كان منصوص في الوجه الاخر من البرهانه فمختص بوجهه بالمتباين دون ما اذا كان من قبل العامه
من وجهه بالبسائط او وجد اجتماعهما الذي يتحقق منه العارضه لان هذه الوجه باسرها انما هي حاطة على
واسا لا في خصوص مورد الاجماع لانه في الترجيح بخلافه العامه في وجهها باسرها على وجهه في هذا القسم
المتعارفين هو ما اظهروا من الترجيح بطلان وجهه في احد المتباينين فيفقد في الاخر في المواقف في اسطر ما يبرح
التي يبرح في وجهه في مورد العارضه في اسطر انما يبرح في وجهه في هذا الاصل وانما ما عكس من انما

قد

فما كان من الاجتهاد الموافقة العامة التي تطرق فيها احوال التقية ولا يلتزم اليها ما لم يباوضها ما مضى كما هو
 قولهم وانما الذي دفع مجرى دونه الشبهة خلفين الى احوال التقية من اجتهادهم على ما سلم او على
 بينهم فلا يفرقوا بوسطه اختلفوا في كونهم من الشيعة او من غيرهم لانهم يدعونهم عند دونهم خلفين غير
 محتملين على امر واحد في حال ان هذا وانما يمكن ان يكونوا اجتهادا ولكنه نادرا فلا يخطئ في قولهم ان
 ظاهر الاجتهاد ان يكون للمرجع موافقة جميع الموجودين الى اقول فلو كان في ذلك لا يخلو عن امانة فلو
 فاذا كان الجرا لا يتوكل الا موافقة المشايخ الى اقول هذا الحكم على الخلاف لا يخلو عن النظر فان حمل الكلام الصالح
 من المتكلم على التقية والتورية ونحوها ايضا نوع من التاويل ولو كان تأييده موردافقوس للتخصيص والتجديد
 الظاهر فيشكل صرفه لظاهر فواضح بل الظاهر قد يمتنع في بعض الفرض على التصرف فلما قل قولهم لان
 هذا الترجيح لم يخلو في الخبرين الى اقول قد عرفت ان مقتضى الأصل في الخبرين للمساواة من ان قلنا بان
 من ابا السبيرة في خبره ان قلنا على اعتبارها من ابا السبيرة في الخبرين على كل من التقديرين في هذا
 فسيبده بجعل المرجع قبل ما في خبره اذ قلنا ان ذلك على تقدير الترجيح باوصل الراوي ونحوها انما هو
 من مرجحات الصدوق وهو المانع والا فلا يجوز التقية فينبغي قد لا شرعا عند ذكر المرجحات لان الترجيح باوصل
 الراوي ونحوها انما هو من مرجحات الصدوق وليس في شيء من الادلة المعتبرة وانما نلزم به بعد البناء على التسليم من
 المرجحات المتصوفا على كل من مرجحات اوائيه لحد الخبرين من حيث كونه مساويا لبا الحكم الواضحة وما هو كلفه في
 مقام العمل وانما المرجحات المتصوفا وطا الشمرق ثم موافقة الكتاب السنة ثم مخالفة العامة ثم ان يثبت على التسليم
 عنهما فانما ان يلزم بان المذاهب في الترجيح على اوائيه احدا الدليلين في نظر المكلف وان ذكر المرجحات المتصوفا في
 التقية على بعض الاما ان المذاهب لا يفرق من غير ان يكون مخصوصتها بمدخلتها في المجمع في وجب الاحتذاء في كل من
 بما هو الاقوى في الظاهر غير ان الثبات لا يخصصها المرجحات وان قلنا بان التسليم انما هو فيما اذا لم يكن مرجح مخصوص
 بوجوب الترجيح في المرجحات المتصوفا على افضل عند فقدها بأكمل ما بوجوبه في خبره حد الخبرين في نظر المكلف في
 الواقع والله اعلم قولهم قلت ان مقتضى المصلحة صدوقها الى اقول هذا مرجح عن ان يميل السبيرة
 لهذا المعين الذي يتبع من مقتضى التقية على تقابها السبيرة صدوقها من دون ذلك الا ان ذلك يلزم من التسليم على هذا
 الخبر على التقية فان ورد في هذا الخبر للمساواة وقوف على ان لا يتم العلم بالخبر الا بالكتاب فيكون فيها هو مناط الترجيح
 وكل فرد يتوقف شمول حكم العام على عدم شموله لغيره وليس يفرض لان شرطه مفقود فان العلم بشئ ذلك العلم في
 اد لا مانع عنه فلا يثبت له هذا ولا يثبت ان يكون شموله لهذا مانعا عن شموله لغيره لا سيما لان يكون المشرط
 سببا لحدوث شرط فلما قل قولهم ولذا لو ثبت حمل خبر الى اقول هذا فيما لو كان مخصوصا بهذا الخبر متعلقا
 بالمرتبعة وانما لو ثبت هذا المنع من الامر بالتقيد بالخبر الا ان كان حمله على التقية من اثار التقيد اصد
 الاخر فلا يخلو دونه فها هو من غير خلاف المثال لا يخلو عن مناقضة قولهم فان قلنا ترجيح احدهما الى اقول

فدائرا المكان ترجيح هذا على الآخر من حيث الصدور والبقاء فموقوف على مسألة دليل يتكلم في بيان
 منطوق الحجج كلها ما موجود في العلم من حقيقة المصلحة بينهما فترجح أحدهما بأدلة منطوقها مثلا موقوف على كون
 هذا الترجيح منسوبا لشيء أو قلة من البينة على الترجيح بما لفظ المائدة فان ثبت هذا دليل يتكلم في بيان وجود العمل
 فيكونه البينة على هذا ذلك على حاجة لهذا الطويل والأفلا جد كونه ذلك لم يقل بدلالة الأدلة على وجوب الترجيح
 من حيث الصدور قبل ملاحظة الترجيح من حيث وجه الصدور وجه الترجيح إلى بن المرحلات المصنوعة على الترتيب
 التي تبدل عليها قائلها أو الالتزام بأن المداولة الترجيح على وجه حال الترجيح من الآخر في نظر المكلف من حيث كونه
 صادرا من الإمام عليه السلام إن الحكم الواقع من غير التماس في موازنة التماس وانما الصدور يكون ذا وجه أو من
 الآخر أو لا وهذا إنما يختلف باختلاف المداولة وقد يكون احتمال القضية في الترجيح أو هو صريح في العلم صدق
 غير العدل لكنه لا يطرق فيه احتمال القضية بل الغالبية المداولة التي تطرق في أحد الترجيح في احتمال البينة كون هذا الترجيح
 هو من احتمال عدم صدور الحق في حال كون الترجيح لعدل صادرا من الإمام إن الحكم الواقع في حق أو من احتمال
 عدم العدل في حق أو من التماس ذلك وإن كان نقل الترجيح ولو لم يطرأ من حيث الصدور كان احتمال عدم الصدور في الترجيح
 على ما ذهب إليه أحدنا أقول ولكن التقدير مطعون لعدم بل احتمال البينة غاية البعد لا يخلو تدبر قولنا في ما قبل
 كما نسا في أن هذه الطرق العقلية التي ثبت اعتبارها بدليل الاستدلال في نحو لأدلة الطرق العقلية أو لا
 أطاع العمل بما هو مناط طرقيتها في الحكم على العمل في الترجيح بما هو أقرب لديه لأدلة أو لا فليس يمكن نقل
 قولنا من تلك الطرق وبين غيرها من المداولة إلى هي مثلها ما هو من تلك الطرق فليس يمكن نقلها الشارح من الجانبين
 أن يكون طرقاتها إلى تراها ترجيح ذلك فلنا قل قولنا لا يفرق بين دفع التماس لوجوب العمل في أقول
 مملو أو يفرق بينهما بان وضع وجوب العمل بالحق ليس له أن يكون إلا بالقبول على الجانبين أو أناس الحكم الكافي لدو
 هذا لا يجوز فإن ذهب إلى أن البينة بالقبول كما نطق به الأدلة وأما ترجيح أحد الطرفين على الآخر فلا يوفى له أدلة
 الحكم الشرعي على العقول كما ينشأ من الأدلة التي لا تلتزم على عدم جواز القبول عليه بل يكفي فيه ترجيح من حيث صدوره من
 الإمام أو جهه صدوره وليس من شأن الحكم الشرعي ذلك الأدلة على أنه لا يثبت بالبطلان فاصل قولنا
 لو لا ذلك لوجب تدبر في شروط التماس في أقول لا يجوز في الترجيح بقاء ما هو من حيث أدلة للظن وناس في كون
 احتمال الترجيح بنظر المكلف في الترجيح لصدق الترجيح هو يقع الحاجة إلى التمسك من المداولة موقوفة على قدر البينة
 نحو ما ترجح بغير البينة لا احتمال بين المرحلات الغير المصنوعة لم يتغير خواها بالمحسوس وبدون تراها كما لا يخفى
 قولنا في ما هو مقبولة من خطه في أقول قد سبق في ما مضى هذا الظهور كتابه على البينة في غير موضع
 من الكتاب يتم ظاهر وقوعه في ذلك فلكل عرفنا لا اعتناء عليه لا ينج عن أشكال فلنا قل قولنا
 غرض الاستدلال في طرح الجدل في أقول استكشاف هذا الغرض من عبارة الترجيح عن أشكال فانه
 العام قولنا من حكمنا في الترجيح من التماسين بالترجيح في أقول لا يفرق بين الترجيح من التماسين الذي يكفي

أحد ما موافقا لما هو عليه من غير أن يكون كتابا في نفسه وشواهدا بآثاره الأصل في المتعارفين وعلينا به وورد
 الدنيا بالبحر المعروف بها سبق من أن البحر من المتعارفين الذي هو البحر على الأثر من جهة من الجهات لا
 صقل بينهما مما يصح في الطرفين ولا أحد منهما ولا يتغير في الحقيقة بينهما أن ثبتت موافقا على جهة من جهتي
 أصوله في حاله على الأصول المتعارفة لا الأصول المتغيرة المتغيرة من ذلك من طوائف المتعارفين في قوله
 كلالة العرب والقول أمانة معتبرة لا شك في معناه ما لم يثبت خلافه بدليل معتبر والخلاف في العلم
 عندنا لا يثبت بما هو كقولنا من طريقا ما يفعل طريقا لا يثبت من غير أن يستكشف به عدم كون شواهد معتبرة
 بالجو وأثبت المكلف له لا يطبقه ضد الكاشفة والعلامة الجارية به وهو غير خاص من جهة من الموافقة والخلاف في
 لفظ العموم عن الغلبة كما يرجع معناه الأصول العينية المقررة للجاهل بما هو مكلف به في الواقع التي منها التجهيز
 الخاصين الذين يعلم الجاهل المطابقة لعددها للواقع إذا أثبت بعد المخال لأوافقه وعدم كون موافقا لها
 لما فهم من التوكل لا يخفى وجهه ففرضه في مثل الفرض هو الأخذ بطوائف الكتاب والتسليم لظهور
 الغلبة لا يثبت حكم كونهما في حقيقة الغلبة المتعارفة وأما قوله لا يثبت الكوادة بالتحقيق فمما لا
 اشترطه المبحث إنما هو في الحقيقة فظن الجاهل بالحكم الواقع عند الناس طريقه وتردده بين المتعارفين
 في نفع موضوعها في استكشاف حكمه الكوافة بدليل ثالث خارج عن طرف المفاضلة فهذا كله بعد
 عن الغلبة الأمر بغير المتعارفين على الكتاب في السند والفرق هذه الصورة من ظهور مصاديقها في دليل مقتضى
 بها الغلبة في بعض الكتاب ضرورة أن البحر الجاهل الكتاب في خوف مع مثلا يكاد يوجد في من الغلبة الموقوفة على
 عليهم السند بل المراد منها الفرض على ظاهر الكتاب الخاص بل المطلق للصلوفاق والمخالفة لظاهر الكتاب ووضح في
 الموافقة والمخالفة من العلم من وجه واحد والظاهر القابل لصف الكتاب عن ظاهره على تقدير إرساله عن
 المعادير لا يتجسد موافقا للكتاب يخرج هذه الصورة عن مورد الغلبة الأمر بالبرج جوافته الكتاب
 فليست أم قول والمبحث من المخالفة هذا الذي أقول فلهذا هو المبحث من المخالفة الموجبة للبرج لا الحكم
 بطلان المخالفة وكيف وأوكان المخالفة هذه النسبة مضاهية عن المعارض كان صادقا للكتاب عن ظاهره
 وقوله لم تكن تضاهي ظاهره بدو الأمرين ثابته وأما دليل ظاهر الكتاب التوجيه لظاهر الكتاب لا يثبت فيه
 فقول ولا كان الكتاب مع البحر المطابق في أقول هذا في الوضوح المفاضلة بالنسبة إلى مورد الجمع
 الجمع والافلو كانت النسبة بين ظاهر الكتاب والبحر الموافق أيضا كالمخالفة العموم من جهة تضاد البحران في
 لفظ الأمر إلى الأبعد وعليها ظاهر الكتاب في نفع الكلام في أن موافقة أحد البحرين لظاهر الكتاب بعض
 هل يجب أن يرجع على ما هو مطلقا في خصوص مورد الجمع فذكر وجه الجمع أنما يثبت بدليل لا يثبت
 بالنسبة لهذا المورد لا مط فليست أم قول الغلبة معتبرة في أقول الكلام أنما يقع بعد الشاغل كون
 المخالفة أيضا كظاهر الكتاب معتبرة في مقام الترجيح بدليل على الغلبة فلا فرق بين ظاهر الكتاب بين سائر المرجحات

لصحة الجواب في
 مخالفة هذه الصورة
 أو في القول بالزيادة
 بالترجيح بخلاف الكتاب
 وكون البحر الجاهل
 كما لا ريب

■

■

■

2222

